الأزمة العراقية

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد السابع والتسعون/ مارس ١٩٩٨ م / ذو القعدة ١٤١٨ هـ / الثمن جنيهان

قضية بناء الكنائس فى مصر

الخصخصة والحركة النقابية

المواجهة.. بين كاسترو والبابا

فى سوريا.. متأسلمون أيضا

هيستريا

محمد حلمى هلال و عادل أديب

أمريكا بين فضيحة الجنس وفضيحة الحرب العراقية

الباب المفتوح للسيطرة الأجنبية واغتيال حرية الصحافة



تمام يافندم .. بعنا كل حاجة .. ما فاضلش إلا الفقرى ده بس ..!
الشعب
الحكومة

في هذا العـــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
ابراهيم دراوي
أحمد نبيل الهلالي
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمد وفا حجازي
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR1KARIM
EL DAWLASTTALAAT
HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : 5786298

لليسار در

نداء إلى جماعة «أصدقاء اليسار»



ترددنا كثيرا فى توجيه هذا النداء على صفحات المجلة لجماعة أصدقاء اليسار، ولكن مابااليد حيلة .. أو كما قال د. **رفعت السعيد** "حتى لايقول أحد لم أكن أعرف".

والقضية ببساطة أن " **اليسار**" أجبرت للتوقف بعد عدد أكتوبر ١٩٩٥ نتيجة لأزمة مالية طاحنة، منها ارتفاع تكاليف الطباعة وأسعار الورق بصورة كبيرة فى هذه الفترة، والحصار الاعلانى، والمنع والمصادرات فى العالم العربى. ولكن الأصدقاء والقراء رفضوا قرار التوقف.

وفى لقاء دعى إليه مجلس المستشارين بناء على إلحاح القراء والأصدقاء تكونت **جماعة أصدقاء اليسار** ووضعت خطة لتوفير دعم مالى ومنتظم أدت إلى معاودة الصدور فى يناير ١٩٩٦. ومر عام ١٩٩٦ بلا مشاكل مالية. ومع بداية عام ١٩٩٧ - ورغم الاجتماع السنوى لجماعة **أصدقاء اليسار** - أصيبت خطة الدعم المالى بخلل واضح. تخلف البعض عن الوفاء بتعهده، واكتشفنا أننا فى حاجة إلى جهاز ضخم للاتصال وجمع الاشتراكات والتبرعات. وتكرر الخلل بصورة أكبر مع بداية هذا العام. **وعاد شبح الديون للمطبعة يهدد اليسار.**

واشتكى رئيس التحرير من تزايد الشعور بالخجل وهو يلح على الأصدقاء بدفع الاشتراكات والتبرعات. بالطبع لم يرفض أحد، ولكن التنفيذ يتأخر أو يتعثر، والنتيجة أن اليسار تندفع إلى أزمة جديدة. فعائد التوزيع وحده لايحقق التوازن لأى مطبوعة. فالاعلان - ونحن محرومون منه تماما - يمثل ٥٠٪ أو أكثر من دخل أى صحيفة أو مجلة.

لانريد أن نثقل على القراء أكثر من ذلك.. فقط نناشد الأصدقاء - **أصدقاء مجلة اليسار** - أن يحققوا ماتعاهدوا عليه ويبادروا لدفع اشتراكاتهم وتبرعاتهم، حتى لانضطر إلى التوقف مرة أخرى..وإذا توقفت اليسار هذه المرة فلن نعاود الصدور أبدا.

* * *

فرض **الهم العراقى** نفسه على " **اليسار**" هذا العدد. واضطررنا إلى عمل ملف خاص عن الأزمة العراقية حرصنا أن يكون مختلفا تماما عما ينشر فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، دون أن نفقد القدرة على ملاحقة الأحداث وأن تكون معاصرين لآخر التطورات.

تناولت الافتتاحية الفصل الأخير من الأزمة وتوقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة والسلطات العراقية. وقدمت رسالة واشنطون "**سمير كرم**" رؤية اليسار الأمريكى (الشيوعيون) لأهداف الإدارة الأمريكية من هذه "الحرب" والأسباب الكامنة وراء فضيحة الجنس وفضيحة الحرب والعلاقة بينهما. وشرح " **أحمد الخميسى**" من موسكو طبيعة وحقيقة الدور الروسى وحدود إختلافه مع السياسة الأمريكية. ومن عمان أوضح " **صلاح يوسف**" انعكاس الأزمة على الصراع الداخلى فى الأردن بالمقارنة بما حدث عام ١٩٩٠. ومن برلين قدم **نبيل يعقوب** وجهة نظر الحزب الشيوعى العراقى - أحد أهم فصائل المعارضة العراقية - فى حوار مع سكرتير الحزب. وخصص " **صلاح عيسى** " مشاغباته للموقف العربى وتعامله مع الأزمة العراقية.

وكالعادة حرصنا أن لايؤدى الانغماس فى الهم العراقى لنسيان قضايانا الأخرى .. سواء فى الساحة المصرية أو العربية أو الدولية أو فى الثقافة والفكر.

وربما يكون ضروريا أن نلفت النظر إلى التحليل العميق الذى " **نبيل زكى**" عن زيارة البابا لكوبا، والرؤية المتميزة التى قدمتها " **نجلاء العمرى**" من باريس لمظاهرات العاطلين، ولمحاكمة **جارودى**، والتى تكشف عن أبعاد هامة غابت عن كل أو أغلب الكتابات العربية.

أيضا لابد من الإشارة إلى مقال **أحمد يوسف** حول فيلم " **هستيريا**" الذى سارع رئيس التحرير إلى مشاهدة الفيلم فور قراءته للمقال وهو مازال مخطوطا، وعاد منتشيا وسعيدا بالفيلم وأبطاله وكاتب النقد. كذلك مقال " **ماجدة موريس**" حول مسلسل "**زيزينيا**"، الذى نتوقع أن يضيف للقارئ متعة تستكمل متعته بمشاهدة هذا المسلسل الجميل.

بالطبع هناك الكثير الذى نتوقع أن يهتم به القراء من هذا العدد. وننتظر رسائلهم وتعليقاتهم وانتقاداتهم.

اليسار

كلينتون .. الخاسر الأول فى المواجهة مع العراق

حسين عبد الرازق

من الواضح أن الاتفاق الذى توصل إليه "**كوفى عنان**" الأمين العام للأمم المتحدة مع السلطات العراقية (الاثنين ٢٣ فبراير ١٩٩٨) قد نزع فتيل الأزمة ، وأوقف - ولو إلى حين - الضربة العسكرية التى كانت إدارة الرئيس **كلينتون** تعد لها باصرار واضح .

وتكاد كافة التحليلات واستطلاعات الرأى تتفق على أن **الإدارة الأمريكية هى الخاسر الأكبر من هذه المواجهة** ، وأن ادارتها للأزمة من البداية إلى النهاية كانت خاطئة ، وحققت عكس الأهداف التى سعت إليها .

وقد تساندت مجموعة من العوامل والظواهر والممارسات فى تحقيق هذه النتيجة.

** أولها فشل الإدارة الأمريكية فى إقناع حلفائها والرأى العام الأمريكى والأوربى والعربى بأن الأزمة والهدف من توجيه الضربة العسكرية يتم تنفيذا للشرعية الدولية ولحساب حماية السلام العالمى وجيران العراق من خطر أسلحة الدمار الشامل .. وانكشاف الأهداف الأمريكية الحقيقية بصورة غير مسبوقة.

فقد إنهار الهدف الأمريكى المعلن ، وهو" الزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وقبول التفتيش على الأسلحة دون قيد أو شرط ، وفى أى مكان تحدده اللجنة الدولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (أونسكوم) ، لاسيما الكيماوية والبيولوجية والصاروخية ، وتدمير قدرة بغداد على الاستمرار فى تنفيذ برامجها الهادفة إلى تطوير هذه الأسلحة وإنتاجها" .. أمام حقيقتين أساسيتين:

- إذا كان صحيحا أن العراق - كما تدعى الإدارة الأمريكية - مازال يملك أسلحة الدمار الشامل والقدرة على تهديد جيرانه ، بعد **الضربة العسكرية عام ١٩٩١ التى شملت "عشرين ألف غارة جوية طبقا للأرقام الرسمية ، منها ثلاثة آلاف غارة" استراتيجية "و ١٦٠ غارة على مراكز القيادة العراقية"** ، وبعد أكثر من ٧ سنوات من عمليات التفتيش اليومية والتدمير لأسلحة الدمار الشامل .. فماذا ستحقق ضربة عسكرية أخرى تشمل - كما تقول المصادر العسكرية الأمريكية - حوالى ألفى غارة ، أى واحد إلى عشرة من الغارات التى تمت عام ١٩٩١ ؟!

- اجماع تقارير الهيئات العلمية المختصة ومخابرات عديد من الدول على عدم وجود دليل واحد على وجود أسلحة دمار شامل فى العراق ، سواء نووية أو كيميائية أو بيولوجية .. واستحالة أن تقضى أى ضربة عسكرية على برامج انتاج هذه الأسلحة - إذا افترضنا وجودها - مع النتائج المأساوية لمثل هذه الضربة التى ستؤدى إلى تلوث العراق ودول الخليج بالجرائم التى تدعى أمريكا وجودها فى العراق.

** الموقف الدولى والأوربى المعارض لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق والذى امتد من **فرنسا وروسيا والصين (ثلاث من الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن) ، إلى ايطاليا وأسبانيا وهولندا ، على مستوى الحكومات والرأى العام.**

ففى فرنسا امتدت المعارضة للسياسة الأمريكية من اليمين الديجولى إلى اليسار الشيوعى .. واعتبرت أن هذه السياسة تهدد مصالح فرنسا الحيوية وعلاقاتها التجارية فى الشرق الأوسط.

ووصل الأمر بالحكومة الروسية إلى القول بأن توجيه ضربة عسكرية للعراق سيؤدى إلى حرب عالمية ، ونقل **"فيكتور يوسوفاليوك"** نائب وزير خارجية روسيا " مكتبة" من موسكو إلى بغداد وليشارك فى صياغة خطة التحرك السياسى والدبلوماسى العراقى .

وأعلن زعيم **حزب اليسار الديمقراطى الايطالى** (الشيوعى سابقا) وزعيم التحالف الحاكم فى إيطاليا أن التدخل العسكرى يتعارض مع مبادئ العدالة والقوانين الدولية.

حتى بريطانيا واجهت معارضة من قوى عديدة داخل حزب العمال وفى الكنيسة ومجلس العموم والكتاب والمثقفين استندت إلى **غياب التفويض الدولى بعمل عسكرى ، وافتقاد الدعم العربى لتوجيه ضربة عسكرية للعراق** . وتعرضت الحكومة البريطانية لنقد حاد من شركائها فى الاتحاد الأوربى لانفرادها باتخاذ موقف المساندة للإدارة الأمريكية دون تشاور.

وعبر الرأى العام الأوربى والدولى بصورة أشد من خلال مظاهرات هائلة فى عديد من العواصم والمدن عن معارضة للضربة الأمريكية .. وكما جاء فى أحد التعليقات " فقد شارك الرأى العام الأوربى بقوة فى صياغة مواقف الحكومات ازاء الأزمة العراقية مستندا إلى حسابات بعيدة المدى".

** اضطرار الحكومات العربية ، أما طبقا لحساباتها ومواقفها أو استجابة لضغوط شعوبها ، إلى اتخاذ موقف معلن رافض لتوجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق .. واستناد هذه المعارضة إلى توجسهم من الآثار السلبية لها على وحدة العراق وعلى استقرار المنطقة وخطر تدخل الدول المجاورة للعراق مثل تركيا وإيران فى حالة التجزئة الواقعية للعراق وغياب بديل سياسى ، وتزايد مشاعر السخط والعداء ضد الغرب والأنظمة المتحالفة أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية بالاضافة إلى **ماستوفره مشاعر الغضب والاحباط من مناخ موات فى المستقبل للارهاب وللقوى المعارضة لأنظمة الحكم الحالية فى المنطقة العربية.**

وقد عبر الرئيس **حسنى مبارك** فى حديثه الأخير لشبكة " **سى .ان. ان"** عن الاتجاه السائد فى العالم العربى قائلا .." من المؤكد أن الجميع فى العالم العربى وليس وسائل الاعلام أو الصحف فحسب يشعرون بأن **الولايات المتحدة تكيل بمكيالين فى تعاملها مع العراق** .. الجميع يقولون أنه إذا كان العراق لايلتزم بقرارات مجلس الأمن فان إسرائيل تفعل الشأن نفسه ولاتلتزم بأى من قرارات الأمم المتحدة . وأنه **إذا كان**

الهدف هو تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، فلماذا لاتسعى الولايات المتحدة إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية..." ومضى الرئيس قائلا .." لقد أبلغت وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لمصر بأنه يتعين على الولايات المتحدة دراسة المسألة بعناية كبيرة لأن أمورا خطيرة قد تقع بعد الضربات الجوية .(وفى حالة ضرب العراق) فان ذلك سوف يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة بأسرها "

** بروز معارضة واسعة داخل الرأى العام الأمريكى ، وفشل التحرك الذى قامت به الإدارة الأمريكية لتهيئة الشعب الأمريكى للحرب ضد العراق . ولاشك أن الندوة الأولى التى عقدتها " **مادلين أولبرايت**" وزيرة الخارجية الأمريكية و" **وليام كوهين**" وزير الدفاع و" **صمويل بيرجر**" مستشار الرئيس للأمن القومى فى ملعب كرة السلة بجامعة ولاية أوهايو وحضرها آلاف المواطنين الأمريكيين، كانت علامة بارزة فى معارضة الرأى العام الأمريكى (٥٧٪ من الأمريكيين فى استطلاع للرأى) للحرب ضد العراق . لقد **عبر قطاع كبير من الحاضرين بالهتاف ومقاطعة اولبرايت والتصفيق والأسئلة عن معارضتهم لأى عمل عسكرى ضد العراق ، ولازدواج المعايير ، وتعريض حياة المدنيين العراقيين ، والجنود الأمريكيين للخطر.**

** اختلاف المنهج التى أدارت به السلطات العراقية للأزمة هذه المرة ، وتخليهم عن الموقف الخاطئ الذى اتخذته بعد غزو الكويت ورفضها لكل المبادرات العربية والدولية للانسحاب قبل بدء العمليات العسكرية . **فالاستجابة - الذكية هذه المرة - للدور الفرنسى والروسى والمصرى والعربى والتوصل للاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة ، كان عاملا هاما فى التوصل إلى هذه النتيجة الايجابية.**

ولم يكن صدفة أن شبكة " سى . ان . ان" أذاعت عقب وصول أول خبر مساء الأحد (٢٢ فبراير) حول تحقيق اختراق دبلوماسى والتوصل إلى خطوط اتفاق بين عنان وصدام حسين ، نتائج لاستطلاع الرأى فى الولايات المتحدة ، حول من الذى كسب من هذه الأزمة صدام أم كلينتون .. فاذا بالنتائج تقول أن **٥٥٪ من الأمريكيين المشاركين فى الاستطلاع قالوا أن الرابح هو صدام حسين ، وأن ٣١٪ فقط قالوا " بيل كلينتون"** .

وربما تفسر هذه الحقائق ردود فعل الأدارة الأمريكية على الاتفاق . سواء فى تصريحات **أولبرايت** الفورية التى قالت أن " الهدف الأمريكى هو خفض قدرات العراق على انتاج أسلحة الدمار الشامل وتهديد جيرانه .. وأن الإدارة الأمريكية تؤيد مهمة الأمين العام من أجل التوصل إلى حل دبلوماسى .. ولكن من الممكن أن يعود بشئ لايعجبنا ، وعندئذ **سنعمل على أساس مصلحتنا الوطنية**".. أو تصريحات **وليام كوهين** الذى أعلن أن " **قرار كلينتون سيتخذ على ضوء أمننا القومى**" ، ثم اعلان البيت الأبيض الموافقة المبدئية على الاتفاق ، مع الاستمرار فى التعبئة العسكرية والحشد الأمريكى فى المنطقة إلى أن تتأكد الولايات المتحدة من مضمون الاتفاق ، وأيضا وإلى أن يتم تنفيذه .

ولاشك أن رد الفعل هذا كاشف عن طبيعة المصالح الوطنية الأمريكية فى المنطقة وعلاقته بالأمن القومى الأمريكى ، وعن الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية فى توجيه الضربة العسكرية للطرق.

فاذا استبعدنا هدف إسقاط نظام الرئيس العراقى صدام حسين لما يتطلبه من " التزام عسكرى أكبر بكثير ، وهو مايمثل خطر أكبر على حياة الأمريكيين - كما قالت مادلين أولبرايت - ولغياب البديل المقبول من الولايات المتحدة . فيمكن تحديد الأهداف الأمريكية من هذه العملية العسكرية التى حاولتها الولايات المتحدة وستحاولها فى المستقبل فى هدفين أساسيين:

١- **استكمال تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية والقدرات البشرية للعراق** ، لكى تخرج العراق لعقود طويلة قادمة من حسابات القوة فى المنطقة .. وبالتالى تخرج القوة العربية الثانية من ساحة المواجهة مع إسرائيل ، بعد أن خرجت مصر - القوة العربية الأولى - من هذه الساحة باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن. وبالتالى يتحقق أمن إسرائيل، وينفتح الباب أمام تحقيق الهدف الأمريكى المعلن منذ عام ١٩٧٨ ، وهو استبدال النظام الاقليمى العربى ، بنظام شرق أوسطى تسيطر عليه إسرائيل كقوة اقليمية كبرى حليفة استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أكدت تصريحات أولبرايت خلال جولتها الأخيرة فى المنطقة ، وكذلك تصريحات ريتشارد بتلر رئيس اللجنة المكلفة بالاشراف على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، أن إسرائيل ودورها هو العنصر الحاضر دائما فى التحركات الأمريكية العسكرية ضد العراق.

- **ضمان السيطرة الأمريكية على بترول العراق**، والذى يعد من أهم مناطق تركز الاحتياطى النفطى فى العالم.

وضمان السيطرة على خطوط مواصلاته إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتقوية الولايات المتحدة فى المنافسة مع الاتحاد الأوربى واليابان.

ويصبح منطقيا أن الولايات المتحدة ستحاول تحقيق هذه الأهداف فى وقت آخر أو بطريقة أخرى ، بعد أن تعيد تهيئة المسرح الدولى الذى فاجأ الإدارة الأمريكية بوقائع لم تكن تدخلها فى حسابها.

ويصبح منطقيا أيضا أن يتنبه الحكام العرب ، وخاصة الإدارة المصرية إلى هذه الأهداف والوقائع الجديدة الهامة التى أفرزتها هذه الأزمة ، والنواقص التى عرتها وبصفة خاصة..

* فساد مقولة القطب الواحد المسيطر على الساحة الدولية والمطلق اليد يفعل مايشاء فقد تعرضت لتجربة هامة كشفت عن وجود امكانيات لدحض هذه المقولة وتعديلها.

فرغم أن أمريكا هى أكبر وأقوى وأغنى دولة فى العالم ، فقد نجحت المواجهة من بعض الدول والشعوب فى منعها من تنفيذ قرارها بتوجيه ضربة عسكرية للعراق.

* الدور الذى قامت به الأمم المتحدة وأمينها العام ، يفتح الباب لاستعادة قيمتها واحترامها بين دول العالم ، وعدم اعتبارها مجرد أداة فى يد الإدارة الأمريكية.

* سقوط الدعوة للمواجهة بين الشعوب العربية (والاسلامية) والغرب ، واثارة عداء للحضارة والقيم الغربية بشكل مطلق .. فقد ظهر بوضوح أن هناك مواقف مختلفة للحكومات فى الغرب ، وأن هناك قوى شعبية - جزء من هذه الحضارة - تقف معنا فى قضايانا .

* وجود رأى عام قوى يرى ضرورة انهاء العقوبات ورفع الحصار.

* **الحاجة إلى تحرك مصرى عامل يهدف رسم إستراتيجية عربية تتصدى للأهداف الأمريكية فى المنطقة ، وتسقط أوهام الوسيط الأمريكى والصديق الأمريكى ، وتعمل على تحقيق الأهداف العربية بطريقة صحيحة تستخدم عوامل القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والشعبية.**

وليس هناك وقت أنسب لبدء هذا التحرك من هذا الوقت ، وهناك جذوة من الحماس والأمل فى الشعوب العربية أشعلتها هذه المواجهة.



كلينتون وهيلارى.. فضيحة الجنس

الاستعدادات العسكرية لضرب العراق .. فضيحة الحرب

ماذا يقول الشيوعيون الأمريكيون فى فضيحة الجنس.. وفضيحة الحرب؟

الفضيحة التى بدأت بمجرد اتهام للرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** باللاأخلاقية ، باقامته علاقة جنسية مع شابة كانت تعمل فى البيت الأبيض تحت التمرين اسمها **مونيكا لوينسكى** ، حولتها كلمتان اثنتان وردتا على لسان زوجته السيدة **هيلارى كلينتون** إلى قضية سياسية داخلية.

الكلمتان هما: مؤامرة يمينية

والكلمتان مشحونتان -خاصة فى ظروف نطق **هيلارى كلينتون** بهما ولكون التى نطقت بهما هى زوجة الرئيس- بمعان ودلالات سياسية لها شأنها فى المجتمع الأمريكى.

عندما قالت **هيلارى كلينتون** إن زوجها يتعرض لمؤامرة يمينية كان معنى هذا أنها تضع الرئيس(ونفسها) فى مواقع اليسار. والحقيقة أنها(وزوجها) كثيرا ما فتشت المنظمات اليمينية فى الدفاتر القديمة للبحث عن ماضى يسارى للسيدة الأولى الأمريكية .. وطبعا لزوجها.

الأهم من هذا أن النطق بهذه العبارة من كلمتين: مؤامرة يمينية أعقبه وبصورة تكاد تكون فورية صعود أسهم **كلينتون** في استطلاعات الرأى.. **وكأن الرأى العام الأمريكى أراد أن يسجل وقوفه ضد اليمين**

رسالة واشنطون

سمير كرم

وبصرف النظر عن الفضيحة والاتهامات باللاأخلاقية الموجهة إلى الرئيس.

ليس هناك ما تستطيع أن نؤكد به وجود علاقة مسببة واضحة بين الهجوم المعتاد من السيدة الأولى على اليمين المتآمر وصعود أسهم **كلينتون** ، بالمعنى الذى يجعلنا نستنتج أن استطلاعات الرأى العام أظهرت ميلا جارفا إلى**«اليسار»** بمجرد أن بدا أن اليمين الأمريكى . عاد يريد فرض **«المكارثية»**من جديد بادئا من الرئيس .. من أعلى علي نحو ما فعل من قبل فى بداية الخمسينات. وقتها كانت التهمة هى الشيوعية وقد وجهت إلى كبار قادة الجيش وإلى كبار قادة المؤسسة الدبلوماسية فى وزارة الخارجية.. قبل أن تتسع لتشمل أبرز الكتاب والمثقفين والفنانين.

اليسار الأمريكي يكشف
الجذور السياسية لفضيحة الجنس
والجذور الاقتصادية لفضيحة الحرب

لكن من الواضح أن شيئا في أعماق الرأي العام الأمريكي ينطوي على نفور حقيقي وقوي من «اليمين» جعل الكلمتين تقومان بعمل السحر في إنقاذ كلينتون .. الذي كان قد بدا مهزوما ومكتئبا وضعيفا في مواجهة فضيحة «مونيكا جيت».

ومن المؤكد أن تعبيرات اليمين واليسار في الحياة السياسية الأمريكية تختلف في معانيها ودلالتها عنها حينما تستخدم في الحياة السياسية الأوروبية مثلا ، أو في مصر أو الهند أو شيلي .. لكن من المؤكد أيضا أن هذا لا ينزع عن **اليسار** معناه الأساسي ولا عن اليمين معناه الأساسي في أمريكا. إذ لا يختلف اثنان على أن **كلينتون** والحزب الديمقراطي(في مجموعه.. لأن بداخله أيضا عناصر يمينية محافظة) هما على يسار الرؤساء الجمهوريين الذين سبقوه وعلى يسار الحزب الجمهوري، (وداخل الحزب الجمهوري هناك يمين متطرف ويمين معتدل،كما أن داخل الحزب الديمقراطي جناح يساري وجناح ليبرالي).

لهذا من الأمور المثيرة للدهشة حقا أن أحدا لم يتساءل: **ما هو موقف اليسار الأمريكي-في مجموعه أو في تنظيماته المتباينة الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، الماركسية التقليدية(اذا جاز التعبير) والتروتسكية والماوية.. الخ -من هذه الفضيحة؟.**

من السهل طبعا أن يكتفي البعض بالقول بأن اليسار لا يأخذ بالتفسيرات الأخلاقية ، وبالتالي فانه لا يعنيه الأمر. لكن تحول الفضيحة إلى صراع سياسي داخلي وضع فيه اليمين الأمريكي في مواقع الاتهام، متهما بالتآمر على الرئيس المنتخب وبهدف الاطاحة به يجعل من المهم تبين مواقع اليسار.

وقد طرح كتاب «اليسار» الموضوع طرحا صريحا مباشرا.

في أعقاب حديث **هيلاري كلينتون** عن «المؤامرة اليمينية» كتب **فريد غولا شتاين** في صحيفة**«عالم العمال»** (صحيفة **حزب العمال العالمي الشيوعي الأمريكي**)متسائلا:«في أزمة ادارة **كلينتون** الراهنة ،ماذا ينبغي أن يكون الموقف الذي تتخذه الطبقة العاملة؟.

«لقد شحذت هذا السؤال بشدة تصريحات **هيلاري كلينتون** عن مؤامرة يمينية واسعة النطاق تهدف إلى إزالة نتائج انتخابات الرئاسة التي أتت بالرئيس **كلينتون** مرتين .. وتصريحها هذا محسوب بدقة لجذب كل القوى التقدمية التي تكره- ولديها المبررات لذلك-الجناح اليميني وكل المنتمين إليه من عنصريين ورجعيين ويكره سياساتهم السامية . لقد قصد (هذا التصريح) إلى جمع الصفوف وراء **كلينتون** وفي النهاية وراء معسكر الحزب الديمقراطي.

«لكن على الرغم من أن اتهامات **هيلاري كلينتون** صادقة بلا أدنى شك ، بل إنها تقدم جزءا صغيرا فقط من الصورة . إنها تخفي الحقائق الأكبر ، الحقائق التي ينبغي أن توجه العمال نحو الحفاظ على موقف مستقل ازاء ما هو في القاع :**صراع حزبي منحط وقذر حول من تكون له السيطرة على الحكومة الاتحادية وميزانيتها التي تبلغ ١٢٠٠ مليار دولار.**

«هناك بالتأكيد مؤامرة من الجناح اليميني للنيل من الرئيس **كلينتون** والشعار هو: **اقتلوا الملك** . وهو تعبير مختصر عن فكرة عزل **كلينتون** عن الرئاسة .. **لكن هيلاري كلينتون لم تتعرض للسؤال : لماذا لم تندد الطبقة الرأسمالية في تيارها الرئيسي ومن خلال إعلامها مثل شبكات التلفزيون وصحف نيويورك تايمز وواشنطن بوست ولوس انجليوس تايمز ومجلات نيوزويك وتايم وغيرها -بمؤامرة اليمين** .لقد أيدت باستمرار اجراءات المدعي المستقل كنيث ستار القضائية حتى حينما كان من الواضح تماما أنه إنما يريد إسقاط كلينتون.

« لو أرادت الطبقة الرأسمالية فضح تكتيكات «ستار» غير الديمقراطية والتي تجري تحت الموائد وبأساليب الدولة البوليسية والحصول على تسجيلات صوتية بطرق غير مشروعة ، لكان الأمر سهلا للغاية . وأسهل من هذا- لو أرادت الطبقة الرأسمالية- أن تسلط الأضواء على زعماء اليمين وأعمالهم غير المشروعة لعبأت الجماهير ضد المتآمرين.

«**الحقيقة أن البرجوازية لم تفضح هذه المؤامرة اليمينية لأنها لا ترى خطرا من استيلاء اليمين المتطرف على السلطة . إنما** الطبقة الرأسمالية تستغل وتشجع هذه الدسائس طوال أربع سنوات بهدف إضعاف **كلينتون** وإذا أمكن الإطاحة به. من الأمور الشائعة أن تستغل الطبقة الحاكمة عناصر اليمين وتستفيد منها لأغراض سياسية.

«طبعا ، إذا خرجت أزمة كلينتون هذه عن سيطرة الجميع وعرقلت كليا شئون الحكومة الرأسمالية أو بدأت تقوض في العمق مصداقيتها بين الجماهير ، فان الطبقة الحاكمة قد تحاول إحكام قبضتها على اليمين ووضع سدادة فوق فوهة الغضب الذي خلقته بنفسها ».

وكتبت صحيفة«**عالم الشعب**» الناطقة بلسان **الحزب الشيوعي الأمريكي** (أقدم التنظيمات الشيوعية الأمريكية -على الاطلاق ، إذ تأسس عام ١٩١٩)من الازمة نفسها . قالت:«إن اتهام السيدة الأولى **هيلاري كلينتون** بأن الفضيحة الجنسية التي تستهدف زوجها هي من عمل مؤامرة يمينية واسعة النطاق يلقى صدى قويا لدى الشعب .. وقد سجل استطلاع للرأي العام إثر خطاب **كلينتون** أمام الكونجرس عن حالة الاتحاد (مساء اليوم نفسه الذي أدلت فيه **هيلاري** بتصريحها) صعود نسبة الموافقين على تسييره شئون البلاد إلى **٧٣بالمائة** ،وهي أعلى نسبة نالها على الاطلاق في أي وقت . وتبرهن نتائج الاستطلاع على أن الفضيحة الجنسية تتحول بسرعة إلى فضيحة سياسية . إن الشعب يستخدم استطلاعات الرأي للتعبير عن احتجاجه، إن الناس يرون بوضوح نزعة الانتقام فيما يبثه الاعلام اليميني، وهم يرفضونها .**على الرغم من اختلافاتنا مع سياسات كلينتون فان الخطر الرئيسي في بلادنا اليوم هو مؤامرة اليمين.**

«إن الدافع إلى هذه المؤامرة واضح . إن هذه سنة انتخابية (انتخابات الكونغرس وحكام الولايات وعمد المدن.. إلخ) وتأييد الناخبين للمتطرفين من أنصار المؤسسات والحزب الجمهوري آخذ في التدهور . لقد فقد هؤلاء زمام المبادرة السياسية، وهم يحاولون باستماتة أن يستعيدوها . ان سيطرتهم على

الأغلبية فى الكونغرس معرضة للخطر فى نوفمبر القادم(موعد الانتخابات) ..وهم **يعرفون جيدا أن الموضوع الذى يشغل اذهان الشعب هو الأجور والفوائد الآخذة فى التراجع باطراد بينما تصعد أرباح المؤسسات صعودا صاروخيا . لقد فقد ملايين العمال وظائفهم فى حركة تحجيم القوى العاملة فيها.** وعدد أفراد الطبقة العاملة الذين يعيشون دون حماية من التأمين الصحى يزداد باطراد . وقد أصيب السود واللاتينيون وغيرهم من المضطهدين عنصريا بضربات قاسية نتيجة اتساع هذه الدخول.

«ورد اليمينيين المتطرفين على هذا التدهور الذى وصل إلى حد الأزمة هو فضيحة جنسية بشعة يأملون أن تحول انتباه الشعب عن المشكلات الحقيقية للأمة وأن يحيكوا بها حالة من الالتباس والانقسام . وفى هذا فإن إعلام المؤسسات شريك متواطئ بكل رضى».

فى الوقت نفسه أعلن **جون سويني** رئيس الاتحاد العام للعمال الأمريكيين أن المتطرفين اليمنيين قد أخرجوا خناجرهم بالمثل ضد نقابات العمال . وقال «إننا نتعامل مع هجوم شرس يرمى إلى إسكات صوتنا عن طريق سن تشريع يحرم تمويل حملات المرشحين الذين تؤيدهم نقابات العمال ، بينما يبقى الباب مفتوحا على مصراعيه لكى يؤيد قطاع الأعمال مرشحيه ويمولهم بلا قيود. أما ما يفعله **كنيث ستار**المدعى المستقل (الذى يحقق فى «الفضائح» المالية والجنسية وغيرها المنسوبة إلى **كلينتون**) فقد تجاوز حدود سلطاته . ولا أحد يستطيع أن يعرف إلى أين سيمضى أكثر من هذا »؟.

تدل هذه النماذج من تحليل اليسار للفضيحة من الناحية السياسية على أن اليسار الأمريكى وحده- وخاصة اليسار الماركسى - هو القادر على تقديم تفسيرات موضوعية تنفذ إلى جذور الأحداث والظواهر .. فيما ينشغل الاعلام الأمريكى التقليدى- سواء التلفزيون أو الصحف- بالتفسيرات التى تقدم للجمهور أشكالا جديدة من الاثارة.. تخلو كلية من أى رؤية جديدة لجذور المشكلات والأسباب الكامنة وراء الصراعات السائدة فى المجتمع ، وأساسا الصراع الطبقى.

لكنها- أى هذه النماذج- من الكتابات اليسارية الأمريكية -تدل بالمثل على أن اليسار الأمريكي قادر على المحافظة على استقلاليته عن هذه الصراعات التى لا تخرج عن كونها تكالبا على المزيد من مزايا السلطة ، وأول هذه المزايا المال . ولم تمنع اليسار استقلاليته من أن يتنبه إلى نبض الشارع الأمريكي بالنسبة لموقفه من**كلينتون**. وبالقدر نفسه لم تمنعه من أن يسجل اختلافه مع سياسات كلينتون الذى قدم كثيرا من التنازلات لليمين على حساب الطبقة العاملة و«الطبقات التحتية» والمسحوقين والمضطهدين من الأقليات فى المجتمع الأمريكى.

ولقد ركز اليسار الأمريكى فى تحليلاته على حقيقة أن اليمين لم يكف عن الضغط على كلينتون منذ انتخابه للمرة الأولى عام ١٩٩٢ .. وأن كلينتون لم يكف- مع ذلك، والحقيقة بسبب ذلك- عن تقديم التنازلات لليمين فى صور عديدة : تحجيم دور الحكومة (الدولة) فى الرعاية الاجتماعية -التوسع فى الخصخصة إلى حد أنها وصلت إلى السجون وتكاد تؤدى إلى إلغاء المدارس العامة وحتى الغاء وجود وزارة التربية من أساسها- الاحجام عن تقليص الميزانية العسكرية الأمريكية ، وبالأخص ما يذهب منها لانتاج أجيال جديدة من الأسلحة الاستراتيجية وغير التقليدية حتى بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تقف فى الساحة العالمية بلا منافس فى المجال الاستراتيجي- وضع أجهزة الدولة فى خدمة المؤسسات والشركات الأمريكية فى أنحاء العالم وإعطائها الأولوية على ما عداها من أهداف السياسة الخارجية والتجارية للولايات المتحدة.

ويبدو أن اليمين الأمريكي خشى أن يكف كلينتون عن تقديم التنازلات والتراجع نحو مواقع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية اليمينية بعد أن بدأ فترة رئاسته الثانية ولم يعد يهمه أمر من يقف معه ومن يقف ضده فى انتخابات رئاسية أخرى .، ولهذا ازدادت شراسة الضغط اليمينى على كلينتون عندما بدا إنه يعود إلى الاهتمام بمشروعه القديم لتوفير غطاء شامل لكل الأمريكيين من التأمين والرعاية الصحية، وهو المشروع الذى أحبطه اليمين فى الكونجرس في السنة الثانية من رئاسة كلينتون.


مونيكا لوينسكى

ولعل السؤال المهم الآن هو: إذا كان كشف «مؤامرة اليمين» يمكن أن يصلب عود كلينتون ويعيده ولو إلى صفوف يسار الحزب الديمقراطى التى هجرها تدريجيا خلال السنوات الماضية.

وبمعنى آخر هل يكشف **كلينتون** بوضوح كاف أن صعود شعبيته فى استطلاعات الرأى العام هو احتجاج على سياسات اليمين أكثر مما هو اعجاب بغزواته النسائية؟ هل يتأكد من أنه بامكانه الاعتماد على جماهير الأمريكيين فى مواجهة ضغوط اليمين الذى يعمل بلا كلل لحساب المؤسسات وقطاع الأعمال الكبرى والتحالف العسكرى- الصناعى؟.

***

إذا كانت كلمتان **مؤامرة اليمين** قد أحدثتا هذا التفاعل الذى أوقف كلينتون على قدميه بعد انهيار بدا فيه أن عزله أو استقالته هما أكثر الاحتمالات قوة، وحولتا الفضيحة

كلينتون لم يكف عن تقديم التنازلات
تحت ضغط اليمين..
لهذا لا يكف اليمين عن الضغط
عليه لمزيد من التنازلات

الجنسية إلى فضيحة سياسية داخلية.. **فان التوافق الزمنى بين أزمة كلينتون فى الفضيحة الجنسية والأزمة مع العراق قد تفاعلت بدورها لتحول الفضيحة الجنسية إلى فضيحة سياسية خارجية.**

كان عمر الفضيحة الجنسية لا يتجاوز أياما معدودة فى أوائل شهر فبراير الماضى عندما بدأ الحديث- ربما جدياً وربما على سبيل الهزل فى ظروف فضيحة «**مونيكا جيت**» -عن احتمال لجوء **كلينتون** إلى شن حرب واسعة جديدة ضد العراق ، لتحويل الأنظار عن فضيحة «**مونيكا جيت**» ولاثبات أنه لا يزال قادرا على إدارة الأزمات . بما فيها الأزمات العسكرية الخارجية- حتى لا يقال إن تحقيقات الفضيحة الجنسية أربكت كلينتون وادارته وجعلتهما غير قادرين على التركيز على المشكلات الأخرى.

وليس غائبا عن الأذهان -بالتأكيد- أن هذا التحول بدوره ترافق مع ظهور نظرية **«المؤامرة اليهودية) أولا «المؤامرة الصهيونية»** لتفسير الانفجار الفجائى للفضيحة الجنسية بوجه كلينتون فى توقيت مثير للشبهات هو محادثات **كلينتون** فى واشنطن مع **بنيامين نتنياهو** رئيس وزراء اسرائيل . وهى محادثات أحاطت بها حملات اعتراض إسرائيلية ويهودية أمريكية على« الضغوط التى يمارسها كلينتون على إسرائيل لتقديم تنازلات خطيرة على أمنها للفلسطينيين»..

وهكذا تشابكت العوامل الخارجية- أزمة العراق وأزمة عملية السلام فى الشرق الأوسط -مع خيوط فضيحة كلينتون الجنسية.. وربما لا يتسع المجال لمناقشة نظرية المؤامرة اليهودية على كلينتون . لكن لابد من الاشارة إلى أن الذين سارعوا إلى احتضان هذه النظرية نسوا أنهم كانوا قبل ساعات- بدون مبالغة- **يتحدثون عن ولاء كلينتون التام لاسرائيل وعن ادارته وفريق السياسة الخارجية فيها المنتقى من اليهود أنصار اسرائيل** .. ونسوا بالتالى أنه ليس من مصلحة اليهود ولا من مصلحة إسرائيل أن يفعلوا هذا بأخلص صديق لاسرائيل بين كل من جلس فى مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض خلال السنوات الخمسين من عمر إسرائيل».

كما قد لا يكون هناك متسع لمناقشة تفصيلية لنظرية الهروب من الفضيحة الجنسية إلى حرب ضد العراق .. لكن هذا ينبغى ألا يحول دون إدراك للمفارقة التى تنطوى عليها التطورات فى الناحيتين على الساحة الأمريكية.

إذ ينبغى أن لا يفوتنا أن الذين وقفوا مع الفضيحة ضد كلينتون ، يسلطون الأضواء على أقبح الاتهامات والتخيلات ، ويفتحون الملفات الشخصية والسرية ويقلبون دفاتر الماضى بحثا عن كل ما يمكن أن يلوث **كلينتون** ويصمه باللاأخلاقية .. وقفوا هم أنفسهم إلى جانب **كلينتون** فى الأزمة مع العراق. بل كانوا أشد العناصر تشجيعا له على توجيه الضربة العسكرية للعراق. وعلى توسيع مداها وعلى تحديد أهداف استراتيجية لها لا تقل عن إبادة قادة السلطة التى يرتكز عليها النظام العراقى ، وقتل صدام حسين إذا أمكن.

وعلى العكس فان الذين وقفوا إلى جانب كلينتون يدافعون عنه- بطريقة أو بأخرى- فى مواجهة تأثيرات الفضيحة الجنسية. وقد رأينا فى مقدمتهم اليسار الشيوعى الأمريكى والحركة العمالية -وقفوا ضد خطط ضرب العراق عسكريا ، ونظموا المظاهرات ضدها فى عشرات من المدن الأمريكية وكشفوا بوضوح الحقائق الكامنة وراءها . ولم تكن رغبة كلينتون فى التغطية على فضيحة مونيكا لوينسكى من بينها.

يتصدى اليسار الأمريكى مرة أخرى لنزعة الهيمنة العسكرية الأمريكية- بكل وضوح وقوة فى حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة . ولا يغيب عن وعى المحللين اليساريين ما يعمل محللو الاعلام التقليدى الأمريكى عامدين على تغييبه عن عقول الامريكيين ، وهو أن الشره الأمريكى إلى النفط ، والشره الرأسمالى إلى الأرباح هو العامل الحقيقى وراء تصعيد الأزمة مع العراق إلى حد الحملة التى أطلق عليها اسم «عملية رعود الصحراء».

كذلك تنفرد التحليلات السياسية اليسارية بتأكيد جانب آخر يتجاهله معظم المحللين السياسيين التقليديين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية،من محافظين وليبراليين ووسطيين، وهو دور الإحباط الذى أصاب الدوائر الحاكمة الأمريكية من وراء إخفاق العقوبات الاقتصادية ضد العراق -على قسوتها- فى تقويض النظام العراقى أو كسر إرادته . وهو احباط يمتد بصورة أساسية ليشمل «المؤسسات» المالية القومية فى الولايات المتحدة التى أمضت سنوات طويلة فى محاولة استعادة سيطرتها على واحد من أضخم مناطق تركز الاحتياطى النفطى في العالم» على حد تعبير الكاتبة الشيوعية الأمريكية- **سارة فلاوندرز.**

وتمضى **فلاوندرز** خطوة أبعد فى هذا التفسير حين تطرح السؤال لماذا تبدو الولايات المتحدة مصممة على تحطيم العراق؟ فهى تجيب: «تريد الاحتكارات البترولية الأمريكية أن تعقد الصفقة نفسها القائمة بينها وبين السعودية أو الكويت ، أو الامارات ،مع العراق هناك تقوم شركات البترول عمليا بإدارة الدولة. وفى كل من هذه البلدان فان أسرة (مالكة) واحدة فاسدة تملك الثروة النفطية كلها ، وهى تودع أموال النفط فى البنوك الأمريكية والبريطانية وتستخدمها فى شراء الأسلحة -لكى تبقى فى السلطة».

وتكاد تكون التحليلات السياسية التقليدية التى تنتشر بالعشرات- بل بالمئات يوميا فى أنحاء الولايات المتحدة قد تجاهلت (أو جهلت) تماما وجود أى علاقة بين الأزمة المالية التى اجتاحت شرق آسيا أخيرا وأزمة الحرب الجديدة ضد العراق. أما التحليلات

الماركسية الأمريكية فقد كشفت العلاقة العضوية والزمنية بين الأزمتين بوضوح: «إن من شأن رفع العقوبات عن العراق وعودة النفط العراقي إلى خطه الانتاجي والتصديري السابق. أن يخفض أسعار النفط وبالتالي يهدد أرباح النظم الملكية النفطية واحتكارات النفط الرأسمالية .. ولقد حققت السيطرة الأمريكية على نفط الشرق الأوسط والخليج نفوذا قويا للولايات المتحدة -منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ -على منافسيها الاقتصاديين في أوروبا واليابان . لكن السيطرة على أسواق النفط الحيوية **تسوق المؤسسة العسكرية الأمريكية نحو الحرب**. وفي المنافسة التي تزداد حدة على الأسواق العالمية لا تعرف المؤسسات الأمريكية- أية حدود ، إنها تمارس المنافسة بفظاظة منقطعة النظير.

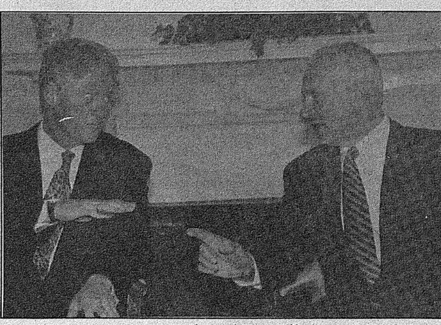
«**إن البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) يشن الحرب على العراق يصدر انذارا لا يمكن أن يخطئ في ادراكه أحد إلى كل منافس يحتمل أن يظهر في الأفق**». (صحيفة «**عالم العمال**» الشيوعية في ١٢ /٢/٩٨).

وتبقى نقطة أخرى نالت الاهتمام في تحليلات اليسار الماركسي الأمريكي بشأن حرب أمريكا الجديدة ضد العراق، دون أن يعيرها الكتاب والمعلقون التقليديون أي اهتمام.

في حين أفردت الصحف «القومية» الأمريكية -الصفحات يوميا لاستعراض قوة الولايات المتحدة العسكرية ، وبالأخص ما حشد منها في منطقة الخليج ، واستفاضت في الحديث عن «التطور الكبير في نوعية الأسلحة الأمريكية الجديدة وفي أساليب المخابرات الأمريكية عما كانت عليه في حرب عام ٩١ .. فان صحافة اليسار- وبالأخص الصحافة- الشيوعية الأمريكية -اهتمت بالرد على تساؤلات تهم الأمريكي العادي من وراء هذا كله: **كم ستكلفنا هذه الحرب؟**.

لقد تكلف استمرار وجود الأسطول الأمريكي والقوات الأمريكية الجوية والبرية والبحرية في منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ حتى الآن زهاء **٥٠ مليار دولار سنويا**.. وقد دفع الجزء الأكبر منها عن طريق الغاء أو خفض اعتمادات البرامج الاجتماعية التي كانت مخصصة لمساعدة الفقراء والمسنين والعاطلين واليتامى .. وحتى المحاربين القدماء.

ولا يدخل في حساب هذا الرقم الهائل المبالغ التي أنفقت طوال السنوات السبع الماضية على تطوير الأسلحة الأمريكية في ضوء الاخفاقات التي وقعت في حرب عام ٩١ . وهذه بدورها لا تقل عن عشرات المليارات من الدولارات .. يتحملها أساسا الأمريكيون



كلينتون.. نتنياهو.. ..حلف مقدس

أبناء الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة ومحدودو الدخل عموما .. الذين لا تعود عليهم أرباح المؤسسات التي تثرى من انتاج الأسلحة ومن استهلاكها في الحرب لانتاج المزيد منها.

وبطبيعة الحال لا يدخل في هذه الحسابات حسابات الاضرار البشرية التي لحقت بالجنود الأمريكيين . وصحيح أن عدد الذين سقطوا منهم قتلى في «علية عاصفة الصحراء» عام ٩١ لم يتجاوز **١٤٧ جنديا** ، بل أن الاضرار الجسيمة التي ظهرت أعراضها فيما بعد ، والتي لا تزال تحير العلماء والأطباء شملت الافا من الجنود.. وترتفع نفقات علاجهم (بالأخرى محاولة علاجهم) عاما بعد عام وتصل إلى أكثر من **٧٠٠ مليون** دولار سنويا. وهؤلاء بدورهم من أبناء الطبقة العاملة. الأمريكية الذين أوقعهم خظهم وظروف طبقتهم تحت رحمة الخدمة العسكرية في بلد لا يواجه أي تهديد خارجي .. لكن خطته للهيمنة على العالم لا حدود لها (المعلق الشيوعي **فريد جولد شتاين** في حديث شخصي).

الاحتكارات النفطية الأمريكية تريد صفقة مع العراق على غرار ما هو قائم مع دول الخليج الاخرى.. سيطرة كاملة لها على الدولة

***

بطبيعة الحال فان الشيوعيين الأمريكيين -واليسار في أمريكا بوجه عام- ليسوا من مؤيدي صدام حسين . فليسوا يجهلون ما فعله بالشيوعيين العراقيين . وعندما أصدر **الحزب الشيوعي الأمريكي بيانا** في منتصف فبراير الماضي ندد بدكتاتورية **صدام حسين** بالقدر نفسه الذي ندد به بنوايا الحرب الأمريكية ضد العراق،كما أنه خصص فقرات طويلة من بيانه بنقل فقرات من بيان **الحزب الشيوعي العراقي**، الذي صدر في ٢ فبراير مؤكدا حرصه على ضرورة الأخذ بحل سلمي للأزمة، وبتوجيه «نداء إلى الرأى العام العالمي للضغط من أجل منع الامبريالية الأمريكية وحلفائها من استخدام القوة ضد بلدنا وشعبنا».

تماما كما أن الشيوعيين الأمريكيين -واليسار في أمريكا بوجه عام- لا يؤيدون كلينتون.. لكنهم يقفون بكل وضوح ضد «مؤامرة اليمين» التي يقدرون أنها لو نجحت لتسببت في كارثة بغير حدود.

لهذا تتداخل الخطوط والخيوط بين فضيحة الجنس في البيت الأبيض وفضيحة الحرب ضد العراق في البنتاجون.. **واليمين يريد أن يجني فوائد الأولى بالتوسع في شأن الفضيحة ، وفوائد الثانية بتأييد كلينتون ودفعه باتجاه حرب أوسع نطاقا وأبعد مدى ضد العراق**. مع أنه في الثانية ينفذ ما يقول أنه حيلة **كلينتون** للتغطية على الفضيحة بحرب في العراق(..).

لا الروسية ليست لا الأمريكية

مواطن روسى يبلغ الستين من العمر يتابع أنباء الحشود العسكرية الأمريكية لقصف العراق . يوما بعد يوم يتابع الأخبار بمقاطعة نائية فى جنوب روسيا اسمها « **ليبتسك** » فى قرية نائية اسمها« **جاتيشى** ». وتحشده الأنباء بالإحساس بوطأة الوقاحة، ووطأة العجز فى مواجهتها. يقف أمام مدخل بيته فى الخامسة من فجر الجمعة ١٣ فبراير ويصب البنزين على نفسه ويشعل النار فى جسده صارخا:« **لا تجرؤا على قصف العراق** ».

لم تذكر الصحف اسمه، ولم تذكر شيئا عن تاريخه، لكنها أكدت- بناء على تقارير الاجهزة فى ليبتسك- أن الروسى لم يكن مختلا أو مريضا نفسيا ولم يعالج يوما بشكوى عصبية. **لقد قتله عدوان كالاعصار لا يرده . أحد . العدوان الذى يتوقعه الجميع ويتناقشون فيما إن كان سيحدث أم لا ، على حين أنه وقع بالفعل**.



وزير الدفاع الروسى ووزير الدفاع الأمريكى فى موسكو

فحينما تخرج دولة كبرى بأساطيلها وصواريخها إلى أبواب دولة أخرى صغيرة وتظل ترقص حولها بالأسلحة وتنذرها : سنضربك الآن ، بل غدا، بل يوم ١٧ أو ٢٧ ، لكن سنضربك ، هذه **التهديدات عدوان وإرهاب معنوى قد لا يكون بحاجة لاستكماله ماديا**.

ويعرف القانون الدولى مصطلحات مثل التهديد، والابتزاز ، والتحرش ، ويحاكم بناء عليها المجرمون لأسباب لا تصل لدرجة الفعل المحدد. وقد طالبت سيدة أمريكية بمحاكمة الرئيس كلينتون ليس لأنه أقام علاقة معها بل لمجرد أنه « تحرش» بها . **وقد وضع العراق وهو دولة ذات سيادة وحدود موضع أكبر حملة من التهديد العلنى التى وصلت حد انذاره باستخدام القنابل النووية التكتيكية ضده**.

وما زال بذاكرتى من مشاهد المدرسة الاعدادية مشهدا غريب لكنه لا ينسى. فقد كان أستاذ الرياضيات -إذا أخطأ أحد التلاميذ- يجبر التلميذين الجالسين فى الدكة الأولى على شد الولد من يديه إلى سطح الدكة ثم ينهال على ظهره بعصاته. ومع أنى لم أضرب على هذا النحو أبدا لأن والدى كان معروفا إلا أن مرارة هذا المشهد لا زالت عالقة بنفسى كأن ذلك كان بالأمس . فليس أقصى من أن يضرب أمامك شخص وأنت عاجز عن تقديم شئ له .

هو كان معذوراً، مقيدا، أما نحن؟**أحرار وعاجزون**.

كان ذلك يشبه ارغام أهالى المحكوم عليهم فى بعض الدول على مشاهدة إعدامهم. وقد أرغمت أمريكا العالم على مشاهدتها وهى تهدد وتلوح بقبضتها وتشعر الجميع بضآلتهم وعجزهم، وهو شعور قد لا يحسه العراق نفسه الذى ينخرط فى الصراع .

وقد كتبت لصحيفة **الأهالى** رسالة صغيرة نشرت فى **٤ فبراير** بعنوان « **وسائل مختلفة لاحتواء الأزمة**»جاء فيها ما معناه أن هناك« **شراكة استراتيجية**»بين روسيا وأمريكا

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

تتفق البلدان بناء عليها فى أهداف كثيرة منها إبادة أسلحة الدمار العراقية، واستمرار عمل لجنة المفتشين .مع أن المخابرات الروسية عهد **يفجينى بريماكوف** -نفس وزير الخارجية الآن- نشرت تقريرا عن التسليح فى العالم جاء فيه أن العراق لا يملك أسلحة نووية أو بيولوجية، **لكنه يمتلك أسلحة كيمائية ولا يملك وسائل استخدامها** .

كما نشرت وكالة الطاقة الذرية العالمية تقريرا استشهدت به صحيفة **ازفستيا** فى ٢٠ يناير يفيد أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل ، لكن المطلوب على حد قول جيمس روبنسون هو: «**الخضوع ، الخضوع ، الخضوع**».

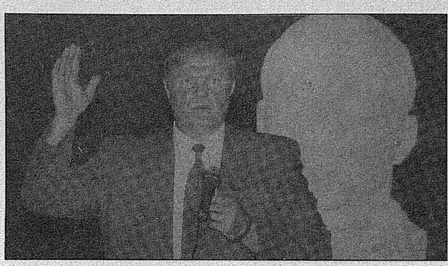
ولم تحاول الدبلوماسية الروسية أن تضع القضية أبدا فى إطارها الصحيح وهو أن العراق لا يمتلك تلك الأسلحة ، ثم أن التفتيش عنها لابد أن يكون له مدى زمنى محدد. لكن الدور الروسى انحصر فى حل الازمة نحو نفس الهدف: البحث عن الأسلحة والتزام العراق بقرارات الأمم المتحدة المؤبدة .

ولم تحاول الدبلوماسية الروسية أبدا أن تضع القضية فى إطارها الصحيح وهو : لابد للمنطقة أن تصبح خالية من أسلحة الدمار ،ومن ثم لابد لاسرائيل على الأقل أن تنضم لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة التى وقعتها الدول العربية.

ولم تحاول الدبلوماسية الروسية أبدا أن تقول لأمريكا ما هو بديهى ومعروف أى أن أمريكا ليست بحاجة لارسال لجنة للتفتيش عن شئ تعرف سلفا إن كان موجوداً أم لا، ذلك أن امكانياتها الاستخبارية الكونية قادرة على استكشاف أدق العلاقات العابرة بين الطيور فوق أشجار العراق.

لقد قال الكاتب الروسى أنطون تشيخوف ذات مرة إن مهمة الكاتب- ليست اقتراح الحلول للمشكلات . لكن طرح القضية طرحا صحيحا بينما انطلقت الدبلوماسية الروسية من الطرح الأمريكى للموضوع ولم تحاول طرح الازمة طرحا صحيحا ولو مرة.

وتشير صحيفة **سيفودنيا** بتاريخ ٩ فبراير إلى أن الحديث عن أن الضربة الأمريكية ستوجه للعراق بهدف تجريده من أسلحة الدمار هو: « حديث بلا معنى» لأن بوسع أى شخص أو أية منظمة سياسية من الناحية الفنية إنتاج تلك الجراثيم التى يمتلكها العراق.ويعرف **العسكريون الاسرائيليون** أنفسهم جيدا أن ذلك الخطر لا وجود له ، لأن العراق عام ١٩٩١ كان يمتلك صواريخ باليستية لكن من دون رؤوس منفصلة، وهى الرؤوس المزودة بجهاز مظلى مضمون ينفصل عند ارتفاع معين ويبدأ



جينادى زيوجانوف.. رفع الحصار عن العراق

فى رش العبوة المحشوة لتشكل سحابة سامة.كما أنه من المستحيل تصنيع مثل هذا السلاح سرا ، لأن هناك ضرورة لاجراء التجارب عليه كما فعلت أمريكا وروسيا من قبل.

ولابد أن الخارجية ووزارة الدفاع والمخابرات الروسية تعرف ذلك ما دامت الصحف اليومية تعرفه !. وبدلا من مواجهة واشنطون بتلك الحقائق تلهث الدبلوماسية الروسية فى نفس الاتجاه الذى طرحت به المسألة أى الاتفاق على« ضرورة التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة».

وقد بعثت برسالة «الأهالى» يوم الأحد الأول من فبراير لتلحق بعدد ٤ فبراير ، ولم يكن الرئيس الروسى قد فاجأ الجميع بتصريحه القائل بأن«**كلينتون» قد يرتطم بحرب عالمية ثالثة**» فقد صرح بذلك يوم ٤ فبراير فأدهشنى وجعلنى أحس أننى ربما أخطأت تقدير أبعاد الموقف الروسى باعتباره خلافا على وسائل حل الأزمة وليس اختلافا بشأنها.

ثم أخذت أتأمل الموقف : لقد اقترب حلف الناتو من الحدود المباشرة لروسيا دون أن يطلق الرئيس **يلتسين** تصريحا كهذا ، ثم استولت أمريكا على بحر قزوين ونفطه ، ثم وقع رؤساء جمهوريات البلطيق الثلاث فى ١٦ يناير ٩٨ ميثاق شراكة أمنية مع أمريكا لضمها لحلف الناتو ، وكان الميثاق يعنى فعليا أن أمريكا أمسكت بعنق روسيا وسدت عليها بحر البلطيق ومخرجيها إليه: عبر الخليج الفنلندى وعبر مقاطعة كالينجراد ، وخلال كل هذا وكل ما سبقه لم يصرح الرئيس يلتسين بشئ عن الحرب العالمية؟**فهل أن العراق أعز لديه من حدود روسيا؟.**

وما يقال عن أن عنف التصريحات الروسية ناجم عن اهتمام روسيا بالنفط العراقى هو أيضا غير صحيح . لأن القيادة الروسية الحالية لا تهتم بنفطها فى بحر قزوين أو النفط الأقرب إليها فى باكو . إن النفط يعنيها لكنه ليس أهم عندما من الشراكة الأمريكية؟.

وقد كان عام ١٩٩٧ عام انصياع القيادة الروسية للقوة الأمريكية دوليا بالتوقيع على وثيقة **حلف الناتو** فى ٢٧ مايو بباريس ، وداخليا بالتوقيع فى ١١ مايو على وثيقة مع الشيشان تؤدى لتغيير حدود روسيا على المدى القريب . وفى ٢٦ سبتمبر ٩٧ جلس**يفجينى بريماكوف** للمرة الأولى مع وزراء خارجيات دول الناتو فى أول اجتماع لمجلس «روسيا- الناتو» الذى يناقش تعاون روسيا مع الحلف فى حل المشكلات الدولية والقضاء على بؤر التوتر.

وفى سياق علاقات الشراكة الحقيقية الروسية- الأمريكية خفت حدة تصريح الرئيس يلتسين بتعديلات أجراها عليه الناطق الرسمى باسمه ، ثم فند التصريح خلال زيارة يلتسين إلى روما ، ثم تبخر فعليا حينما ردت عليه واشنطون بأن « لا الروسية لا تعنى لا لواشنطون»! إذن ما الذى تعنيه «لا» الروسية هذه؟.

لقد كانت زيارة **وليم كوهين** وزير الدفاع الأمريكى لموسكو فى ١٢ فبراير محطة هامة لتعرية التصريحات الروسية. ففى تلك الزيارة صرح وزير الدفاع الروسى **ايجور سيرجييف** بقوله: إن قصف العراق سيدهور العلاقات العسكرية الروسية- الأمريكية» ، وفى اليوم التالى اصطحب الضيف الأمريكى إلى منشأة نووية روسية، وواصل الضيف الأمريكى تعهداته بتقديم دعم أمريكى بمقدار ثلاثة وأربعين مليون دولار لإبادة الرؤوس النووية الروسية وفقا لاتفاقية موقعة فى ٣ أبريل ١٩٩٧ بين البلدين !. لقد أشرف **كوهين** -بالمرة- على تقليص القوة العسكرية الروسية؟!. **أية علاقات عسكرية قد**

تتدهور؟!.

ومع أن الدور الروسي يثير ارتياحا عربيا وهو أمر طبيعي ، إلا أن الدور الروسي يموه على حقيقته . فالصين مثلا تكتفي بإعلانها أنها ترفض التحرك العسكري ضد العراق ، ولا تسعى لأكثر من ذلك . وهو موقف واضح. بينما تتسم حركة الدبلوماسية الروسية- بعد رفضها قصف العراق- بالغموض **وانظر مثلا في دور بريماكوف خلال نشوب أزمة المفتشين في نوفمبر ١٩٩٧ فقد قدم مقترحات نفذ منها فقط الشق الذي ينفع أمريكا: أي عودة لجنة المفتشين لعملها ، بينما لم ينفذ الشق الذي ينفع العراق أي تحديد جدول زمني لرفع العقوبات.**

كما أن دور **بريماكوف** نفسه خلال حرب الخليج الثانية-وكان مبعوثا للرئيس **جورباتشوف** -اقتصر على الوساطة بين الأمريكيين والعراقيين يحذر العراقيين من خطورة القصف الأمريكي .

وأنظر تصريحات **بريماكوف** بعد لقائه **بمادلين أولبرايت** في أسبانيا في ٢٩ يناير حين قال: « **إن التصورات المختلفة لحل الأزمة لن تؤثر على العلاقات بين بلدينا** »، ثم أنظر في تصريحات **فيكتور بوسفاليوك** المبعوث الروسي إلى بغداد الذي قال يوم ٣١ يناير قبل سفره للعراق: « تستهدف مهمتي في العراق الحصول على تنازلات جديدة . ولابد من التأكيد عند الحديث عن موقفنا أننا لا ندافع عن بغداد ، ولا نتحرك من موقف معاد للأمريكيين ، وعلى العكس من ذلك فقد قال **يفيجيني بريماكوف لمادلين أولبرايت** : لو كان هناك وزير آخر مكاني في الأزمة السابقة لتمنى بل وربما بذل جهده لكي تنزلوا ضربة بالعراق لأن ذلك سيشوه سمعة أمريكا لكننا على العكس نبذل جهدنا لتفادي هذا الموقف». **أي أن الدبلوماسية الروسية تبذل جهدها لتفادي أي ضرر قد يلحق بسمعة أمريكا.**

وعلى خلفية نفس الموقف يبدو ضعف الدور الروسي تجاه التسوية العربية- الاسرائيلية . وسوف يتبخر موقف روسيا الداعي إلى : رفض ضرب العراق- رفض أي قرار من مجلس الأمن بتفويض أمريكا بالتحرك العسكري -سيتبخر هذا الموقف لأنه عندما ستتحرك أمريكا ستلزم روسيا الصمت دون أن تفعل شيئا ملموسا! مع أن باستطاعتها طرح القضية طرحا صحيحا من الأساس، وباستطاعتها كما تمسكت بتسليح قبرص بصواريخ روسية أن تتمسك بتسليح العراق ، وباستطاعتها أن ترتطم بأمريكا كما فعلت في إيران ، وفي صفقة الأسلحة الهندية.

وتستطيع روسيا كحد أدنى أن تخرج من



بريماكوف.. العلاقات مع أمريكا

العقوبات الدولية على العراق لأنها طالبت، ولأن لدى القيادة الروسية توصية برلمانية بذلك!.

وقد طالب **جينادي زوجانوف** زعيم الحزب الشيوعي الروسي برفع الحصار عن العراق وقال إنه:على مرأى من العالم يموت يوميا أربعمائة وخمسون طفلا عراقيا، وتتم العمليات الجراحية في بغداد دون مخدر ، وقد نفذ العراق كل قرارات مجلس الأمن الدولي ، وتمت ٢٤٠٠ عملية تفتيش على الأسلحة ووضعت ٣٨٠ كاميرا تسجل وتصور كل شئ ، وأكد كافة الخبراء أنه لا توجد أسلحة دمار في العراق ». لكن الدبلوماسية الروسية لا تنطلق من أنه ليس هناك أسلحة في العراق، بل تنطلق من نفس المنطلقات الأمريكية: «لابد للعراق أن يخضع للتفتيش؟!».

أما **فلاديمير جيرنوفسكي** فشن حملة عنيفة على أمريكا قائلا: «عندما يطلب الرئيس العراقي مجرد تعديل لجنة المفتيش يقول له الأمريكيون : ألا تعجبك اللجنة؟ ستقصف بلادك إذن بالقنابل . تلك هي البلطجة السياسية بعينها والوقاحة الأمريكية التي تؤكد أن الأمريكيين شعب بلا حضارة ينتمي لأصول اجرامية تجمعت هناك منذ مائتي عام وما زال الاجرام يقفز حتى في الجيل السابع من ذلك الشعب فلندع الطائرات الروسية تتجه بالأدوية للعراق لكي لا يموت هذا العام مائة وثمانون ألف طفل عراقي» **بوسع القيادة الروسية أن تعتمد على موقف البرلمان للخروج من حصار العراق بدلا من التصريحات بشأن الحرب العالمية الثالثة».**

وللموقف الروسي شقان: **الأول** هو الشق الخاص برفض الحل العسكري الذي يلتقي مع الموقف الفرنسي والصيني والعربي والدولي **.الشق الثاني** أشار إليه **ستانيسلاف كوندراشوف** في صحيفة ازفستيا بتاريخ ١٣ فبراير حين قال:«في يوم ما راجت عبارة شهيرة قالها الرئيس الأمريكي **تيودور رزوفلت** في مطلع هذا القرن: «تحدث برفق طالما أن تحت تصرفك عصا غليظة»، وقد قرر الرئيس **يلتسين** في نهاية هذا القرن أن يقلب هذه العبارة على وجهها الآخر لتغدو : «تكلم بصرامة طالما أنه لا توجد معك عصا غليظة».

إن الازمة العراقية تثبت أنه لا وجود لدبلوماسية متشددة من دون قوة تساندها.

ويبدو أن موسكو وواشنطون تختلفان وتتصادمان بسبب الوسائل المقترحة لحل الازمة. لكن الهدف يبقى مشتركا بينهما وهو فرض رقابة الأمم المتحدة دون قيد أو شرط على العراق. وحينئذ يصبح من البديهي أن يبرز السؤال التالي: هل أن ثمة خلافا بالفعل بين موسكو وواشنطن ؟ .«هنا لا يمكن للمرء ألا ينتبه إلى المفارقة الغريبة القائمة وهي أن العصا الأمريكية الغليظة التي تتأرجح فوق بغداد هي بالضبط الحجة الأساسية لدى **فيكتور بوسفاليوك** المبعوث الروسي ! ولا شك أن **بوسفاليوك** ينصح **صدام حسين** قائلا له: إسمع ما يقال لك وانظر إلى هذه العصا المرعبة وفكر في أن وضعك سيصبح أسوأ بكثير . وهكذا فإن موسكو التي تقف ضد استخدام القوة تخدم واشنطون من الناحية الفعلية ، لأن نجاح الدبلوماسية الروسية مرتهن أساسا بخضوع بغداد للتهديدات الأمريكية . ولا يتجاوز الدور الروسي في الحقيقة طلاء العصا الأمريكية بألوان أخرى تخفي قبحها.

وباختصار فإن **كوندر اشوف** -وهو من أكبر المعلقين السياسيين وأكثرهم موضوعية- يرى الدور الروسي باعتباره ترويجا للأهداف الأمريكية التي يحتاج تطبيقها إلى الترغيب والترهيب معا. **ولو اكتفت موسكو برفض ضرب العراق كما تفعل الصين وغيرها لكان أفضل لها من تسويق الأهداف الأمريكية، أو من «تحلية حبة الدواء المرة» على حد تعبير كوندراشوف.**

وبهذا الصدد قال النائب الأول **لمادلين أولبرايت ستروبب تالبوت** إن روسيا « تبحث عن وجودها في العالم اليوم ومستقبلا. أي أنها تبحث عن دور فعال تقوم به في الخارج . فاذا مضت روسيا وفق رؤى الاصلاحيين على طريق الاصلاحات فإنها ستقوم بدورها كدولة تساعد على حل الكثير من المشكلات». وقد بدأت روسيا في المساعدة على حل المشكلات وفقا لرؤى الاصلاحيين»!.

الأردن والعراق والأزمة.. ما تكرر وما تغير بين ١٩٩١ و١٩٩٨

رسالة عمان

صلاح يوسف

من الصعب على المراقب فى الأردن أن يعثر على وجه شبه واحد بين ما جرى فى الأردن فى الشهر الماضى والتحذيرات الأمريكية للعراق بالامتثال للأوامر وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإلا فالضربة آيته لا محالة ، وبين ما شهدته شوارع عمان والمدن الأردنية الأخرى قبل نحو سبع سنوات ونيف حين غزا العراق الكويت وأرسلت الولايات المتحدة قواتها وقوات الدول المتحالفة معها،ومن بينها دول عربية ،إلى حفر الباطن تمهيدا لما شاهده العالم أجمع على شاشات التلفزيون من تدمير مرعب لبلد عربى اسمه العراق.

الشئ الوحيد الذى يمكن العثور عليه هو التعاطف مع العراق . ولكن التعاطف مع البلد العربى المجاور للأردن فى العام ١٩٩٠ / ٩١ كان ممزوجا بآمال كبار ، بلغت حد إيمان قطاعات عريضة، حتى من النخب السياسية الواعية ، بان أحد النتائج المحتملة للحرب التى كانت لم تقع بعد وهو هزيمة الولايات المتحدة وحلفائها وتحملها إلى دولة من الدرجة الثانية أو الثالثة!!.

لكن التعاطف فى أثناء الأزمة الأخيرة كان ممزوجا بيأس وقنوط واضحين . وهو قنوط شمل المواطنين العاديين والسياسيين والحزبيين منهم فى الوقت نفسه .**وفى مقابل استعجال البعض للحرب ، التى قد تسفر عن هزيمة أمريكا ، كما كان يأمل البعض مدفوعا بتفكيره الرغبى الجارف فى تلك الأيام من العام ١٩٩٠ فإن الناس أخيرا كانت تأمل بشئ واحد وتطالب به ، وهو رد الضربة الأمريكية وعدم القيام بها (ثمن)** فما خسره العراق حتى الآن يكفيه وأى خسائر جديدة قد تتعدى نتائجها العراق إلى البلدان المجاورة ،ومن بينها وعلى رأسها الأردن.

تحرك محدود

لهذا فقد كان التحرك الشعبى الذى شهدته شوارع عمان هذه المرة محدوداً إذا ما قورن بما حدث فى العام ١٩٩٠/ ٩١ ،وفى مقابل عشرات الآلاف الذين كانوا يملأون الساحات العامة والمدرجات انتصارا للعراق فى ذلك الوقت تحولت الاحتجاجات التى قادتها الأحزاب السياسية إلى ندوات وخطابات فى مهرجانات عقدت خلف أبواب مغلقة أو عبر مؤتمرات صحفية يعقدونها فى مقرات حزبية أو فى مقرات النقابات التى تسيطر عليها هذه الأحزاب وخاصة جبهة العمل الإسلامى.

وحين حاولت الأحزاب القيام بمظاهرة احتجاج على التهديدات الأمريكية للعراق تمهيدا لضربه فى الثالث عشر من الشهر الماضى ،متحدية قرارا حكوميا بمنع هذه الأحزاب من القيام بالمظاهرة ،**لم تتردد السلطة فى استخدام الهراوات والكلاب البوليسية لتفريق المظاهرة التى** خرجت من المسجد الحسينى ، الواقع فى وسط عمان . ولم تسر التظاهرة أكثر من بضعة أمتار خارج المسجد الأكبر فى عمان. بل إن رئيس لجنة الدفاع عن العراق السيد **سليمان عرار** أعلن فى مؤتمر صحفى عقده فى اليوم التالى للتظاهرة أن رجال الأمن اطلقوا الكلاب البوليسية على المتظاهرين حتى قبل أن يخرج هؤلاء من المسجد ولم تتردد أيضا فى اعتقال ٦١ من قادة التظاهرة.

كان ما جرى فى ذلك اليوم اشارة إلى حقيقتين هامتين الأولى ان المد الشعبى الجارف الذى اجتاح الأردن عشية الضربة القاسية التى تلقاها العراق قبل نحو سبع سنوات لم ولن يتكرر فى الوقت الحاضر على الأقل، وهو أمر وعته أحزاب المعارضة التى تقود حركة التنديد بالموقف الأمريكى انتصارا للعراق تحت قيادة لجنة الدفاع عن العراق .كما وعته الحكومة التى كان لها موقفها الواضح من كل شئ هذه المرة،من العراق كنظام وكشريك تجارى وكممون وحيد للأردن بالنفط كذلك. والثانى أن **الحكومة التى كان موقفها لينا فى المرة الماضية لن تفسح المجال كاملا أمام الجماهير ولا للأحزاب هذه المرة للتعبير عن مواقفهم المعادية للولايات المتحدة الأمريكية** وحلفائها كما فى العام ١٩٩٠ / ٩١ فهى ليست على استعداد لتكرار الموقف نفسه فى العام ١٩٩٨ خاصة وأن الأردن قد خرج من حرب الخليج الثانية ثالث أكبر الخاسرين بعد العراق والكويت.

وترتيبا على هذا فقد كان الأردن الرسمى واضحا تماما من الازمة الأخيرة. وعلى أى حال فقد كان الموقف الذى اتخذه النظام الأردنى نتيجة متوقعة لمسيرة الاردن السياسية طوال السنوات السبع التى اعقبت حرب الخليج الثانية بآثارها المدمرة. ويتلخص هذا الموقف فى أن **الاردن الذى خرج بخسائر فادحة على جميع المستويات من حرب الخليج الثانية ليس مستعدا لمزيد من الخسائر،** وخاصة خسارة المعونات الخليجية التى انقطعت عن الاردن إلى حين ، وعودة أكثر من ربع مليون مغترب أردنى من الكويت ودول الخليج الأخرى وتحول هؤلاء من مصدر للعملات الأجنبية إلى عبء على البلد ومواردها المحدودة.

كما أن هناك أمرا ربما كان أكثر أهمية وهو أن الأردن خلال السنوات نفسها قد أعاد علاقاته القوية تقليديا مع الولايات المتحدة التى كانت امتعضت من موقفه أثناء أزمة الخليج، واقامت سلاما مع اسرائيل ضمن خطة التسوية الأمريكية ، وعادت مجددا لتصبح ركيزة أساسية من ركائز السياسة الامريكية فى المنطقة، **وهى سياسة يقوم جانب منها على أساس محاصرة العراق ونبذه وتقوية العلاقات بدلا منه مع اسرائيل وتركيا حيث شاركتهما أخيرا مناوراتها البحرية** وقطع الأردن شوطاً طويلا فى هذا المجال إذ تعرضت علاقاته مع العراق، والتى بقيت وثيقة منذ بداية الثمانينات التى شهدت اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إلى علاقة مأزومة تتخللها أزمات من **استقبال حسين** وشقيقه **صدام كامل حسين** ، صهرى الرئيس العراقى **صدام حسين** والهاربين معهما من العراق فى العام ١٩٩٥ إلى احتضان بعض فصائل المعارضة العراقية والتصريح لبعضها بفتح مكاتب لها فى عمان وممارسة نشاطها السياسى المعارض من الأردن ، إلى تخفيض حجم البروتوكول التجارى مع العراق بقيمة النصف ، إلى الأزمة الأخيرة التى نجمت عن إعدام النظام العراقى أربعة شبان أردنيين بتهمة تهريب قطع غيار للسيارات وغير ذلك من أزمات عكرت صفو العلاقات الأردنية العراقية التى

ظلت صافية ما يقرب العقدين.

الموقف الرسمي

وهكذا، فإن كان الموقف الشعبي الأردني لم يتغير لجهة التعاطف الشعبي مع العراق فإن الموقف الرسمي جاء مختلفا تماما، وكان مثل هذا الموقف متوقعا منذ فترة طويلة سابقة على أي حدث بارز يدل على الموقف الرسمي واختلافه البين عن الموقف الشعبي والحزبي كما تعبر عنه أحد عشر من أحزاب المعارضة المنضوية في إطار لجنة التنسيق، وهي اللجنة التي تنظم النشاطات المعبرة عن موقف الأحزاب والنقابات المهنية التي تسيطر عليها هذه الأحزاب أو لجنة الدفاع عن العراق التي تنظم النشاطات المؤيدة للعراق، فبعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات عليه من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي **أعلن الأردن الرسمي التزامه التام بتنفيذ العقوبات المفروضة على العراق** وهو ما كانت المعارضة على الدوام تعيبه على الحكومة وتعتبره تخليا عن العراق الذي يتعرض لمحنة قاسية يتوجب على الأردن الوقوف إلى جانبه وليس إلى جانب الأمم المتحدة التي تحولت إلى فرع ملحق بوزارة الخارجية الأمريكية كما ترى بعض أحزاب المعارضة وشخصياتها النافذة.

وقد استمر هذا الموقف من جانب الحكومات المتعاقبة، وبخاصة خلال ولاية **عبد الكريم الكباريتي** الذي اعتبر مهندس فك الارتباط بين العراق والاردن على المستوى الرسمي وإعادة العلاقات مع دول الخليج العربية. **لذا لم يكن مفاجئا وقوف الأردن الرسمي خلال الأزمة الأخيرة مع الدول العربية التي تعارض ضرب العراق كحل للأزمة التي اندلعت بين النظام العراقي والولايات المتحدة ولكنه في الوقت نفسه يضم صوته إلى أصوات عربية عديدة تطالب العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالصورة التي تطالبه بها واشنطن تجنبا لضربة للعراق قد تكون القاضية هذه المرة.**

وهكذا بدا الاختلاف بين الموقفين الشعبي والرسمي، واللذين كانا قريبين من بعضهما في أيام حرب الخليج الثانية، يتضح وشقته تتسع رويدا رويدا حتى بات الموقفان على طرفي نقيض.

وقد حاول العراق اللعب على التناقضات بين الموقفين فقامت في شهر يناير الماضي، وبعد الضجة التي أثارها الأردن على العراق لإعدامه الشبان الاردنيين الأربعة بتهمة التهريب في شهر ديسمبر من العام الماضي، باطلاق سراح كل المواطنين الاردنيين المسجونين في العراق، وذلك بعد استقبال الرئيس العراقي **صدام حسين** للمعارض الإسلامي المستقل **ليث شبيلات**، وهو من أشد المؤيدين للعراق، وهو ما لم تفعله استجابة لطلبات رسمية وحكومية كثيرة سابقة مما آثار استياءً حكوميا حاولت كبحه غير أنها لم تستطع. لذا فعندما وصل المعتقلون إلى الحدود الاردنية العراقية ومعهم **ليث شبيلات** ووفد أحزاب المعارضة الذين كانوا معه قامت قوات الأمن التي تواجدت على الحدود بكثافة باحتجازه هو ومن معه وقامت بنقل المعتقلين المفرج عنهم في وسائط نقل حكومية ولما تم لها ذلك أفرجت عن **ليث شبيلات** ومن معه، والذي عقد في اليوم التالي مؤتمرا صحفيا كشف فيه النقاب عما جرى على الحدود.

لذلك **كله ولغيره كانت الحكومة الاردنية حاسمة في موقفها في منع قيام أي نشاطات ذات طابع جماهيري تقوم بها الأحزاب أو النقابات. لكنها سمحت لمن يريد التعبير عن رأيه المعارض للولايات المتحدة والأمم المتحدة وللغرب وتأييده للعراق بالكتابة في الصحف وجعلت من هذه الخطوة سقفا لا يجوز للمعارضة تجاوزه في ممارسة نشاطها المؤيد للعراق والمعادي للولايات المتحدة الأمريكية.** لذا فقد رفضت وزارة الداخلية كل الطلبات التي قدمتها هذه الأحزاب والنقابات للقيام بتظاهراتها المؤيدة للعراق أو المنددة بالولايات المتحدة. وكانت الذريعة أن الحكومة تثق بالأحزاب وتحترمها وتحترم قياداتها لكنها تمنع النشاطات التي تريد القيام بها» منعاً للمندسين من الطابور الخامس الذين لا يريدون الخير للاردن على حد تعبير وزير الداخلية **نذير رشيد** ومحافظ عمان **طلعت النوايسة** اللذين رفضا كافة الطلبات للقيام بالتظاهرات وإقامة المهرجانات. وقصرت تأييدها على النشاطات التي تقام في أماكن محصورة وقاعات مغلقة. وعلى أي حال قد كانت تظاهرة يوم الجمعه الثالث عشر من شهر فبراير الوحيدة التي حاولت أحزاب المعارضة تنفيذها رغم معارضة الحكومة.

زوار عبر الاردن

ورغم ذلك فإن الحكومة لم تتوقف عن استقبال المسئولين العراقيين وغير العراقيين الذين لم تهدأ حركتهم الرامية إلى تهدئة الأزمة والوصول إلى حل دبلوماسي لها. **وكان من المفارقات أن يكون وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف مجتمعا مع الدكتور فايز الطراونة، نظيره الاردني في الوقت الذي كانت فيه قوات الأمن الاردنية تفرق المتظاهرين الخارجين من المسجد الحسيني وعلى رأسهم بعض قادة أحزاب المعارضة**، وكان مجتمعا مع **الملك حسين** في الوقت الذي كان فيه قادة المعارضة يدينون الحكومة لقمعها التظاهرة المؤيدة للعراق، وكان الدكتور **محمد مهدي صالح** يتفاوض مع المسئولين الاردنيين على تجديد البروتوكول التجاري بين الاردن والعراق للعام ١٩٩٨.

لكن الزائر الأبرز للأردن في الشهر الماضي كان الدكتور **عصمت عبد المجيد**، الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي زار العراق واجتمع بالرئيس العراقي **صدام حسين** في محاولة لاقناعه بإعطاء الحل الدبلوماسي فرصة أخرى. وخلال زيارته تلك للأردن التقى **عبد المجيد بالدكتور عبد السلام المجالي** ووزير الخارجية الدكتور **فايز الطراونة** وغيرهما من المسئولين الاردنيين وأطلعهم على ما دار من حديث بينه وبين الرئيس العراقي **صدام حسين**.

وفي محاولة لايضاح موقف الحكومة من الازمة التقى الدكتور **المجالي** بعدد من الصحفيين الاردنيين ليطلعهم على حقيقة الموقف العراقي وعلى الموقف الاردني مما يجري.

ومن أهم ما قاله الدكتور **المجالي** أن احتمال الضربة العسكرية هو القوي حتى ذلك الحين. وذلك ما لم يمتثل العراق لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وأن الموقف الاردني يقوم على ضرورة امتثال العراق للقرارات حتى يتجنب الضربة، مشيرا إلى أن الغموض ما زال يكتنف الضربة نفسها ودرجة تدميرها وهل هي ضربة خاطفة أم ضربة كبيرة تستغرق وقتا طويلا.

ونبه الدكتور **المجالي** الصحفيين إلى خطورة الضربة وأثرها المدمر على الأردن وكما هو معروف فالاردن يحصل على كامل احتياجاته النفطية من العراق وأي ضربة للعراق تعني انقطاع النفط عن البلاد التي لا تمتلك الكثير من النفط الاحتياطي ولا من الغاز السائل الذي يأتي من العراق أيضا.

وكشف المجالي النقاب عن أن الأردن الذي استشعر خطر الضربة سارع إلى الاتصال بالمملكة العربية السعودية للحصول على احتياجاته النفطية منها في حالة انقطاع الإمدادات النفطية العراقية إذا ما اندلعت الحرب.

سبع سنوات فصلت بين حرب الخليج الثانية والازمة الأخيرة بين العراق والولايات / الأمم المتحدة، تكررت فيها التهديدات الامريكية بضرب العراق وحشد التأييد الدولي، والصمت العربي على الضربة التي لن تكون أقل من سابقتها إذا ما وقعت، وتكرر فيها الموقف الشعبي المتعاطف مع العراق، وتكرر الموقف العراقي بإدارة الأزمة بطريقة تفتقد الحنكة. لكن موقف الحكومة كان واضحا ومعلنا في تغيره.

حميد موسى.. سكرتير الحزب الشيوعى العراقى:
نطالب برفع الحصار الاقتصادى فورا

* نرفض إزاحة النظام بواسطة التدخل الخارجي
* الانتفاضة الشعبية أفضل صيغة للتغيير الجذرى
* بقاء صدام فى الحكم الخيار الأفضل لأمريكا حتى ينضج البديل.
* بفضل صدام وحروبه توفرت أفضل الظروف والمبررات للتواجد العسكرى الأمريكى العلنى.

حميد مجيد موسى

بمغامراته الدموية ضرب النظام العراقى فكرة الوحدة والتضامن العربى فى الصميم ، وبدد جانبا هاما من موارد العراق وافقده سيادته، وفتح الباب عريضا لتدخل أجنبى أصبح من المعالم الثابتة للحياة فى المنطقة. ورغم ذلك يواصل الحكم التذرع بكلمة السيادة للاحتفاظ بالشعب رهينة يسومها ألوان القهر والعذاب .. وفى إطار هذه «السيادة» يواصل تجويع الشعب وتخويفه .. وينجح فى التغرير بعقول جانب من الجماهير الشعبية التى تظنه بطلا وطنيا.

في الأسابيع الاخيرة روعت العالم أخبار المذبحة التى نفذها النظام ضد المسجونين فى سجن أبو غريب (بغداد) ..

ويعمق الحصار الأمريكى من المأساة التى يعانيها الشعب العراقى .. خاصة أطفاله . ولا تلوح فى الأفق علامات مبشرة بنهاية الليل الطويل فى العراق اذ يستمر تشتت قوى المعارضة العراقية والاقتتال بين الحزبين الكرديين الرئيسيين..

تحدثت اليسار مع الاستاذ حميد مجيد موسى سكرتيراللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى:

**** هناك أخبار عن مذابح فى أحد سجون العراق .. لماذا الآن بالذات (خاصة وان عدداً من المسجونين قضوا سنوات طويلة فى السجون..؟).**

الاعدامات ظاهرة مستمرة فى ظل نظام لا يقيم أى وزن أو احترام للإنسان وحقوقه ، ولا يعترف عمليا بأى مثل إنسانية ، ولا يلتزم بقانون عادل.

فالمجزرة الأخيرة التى تؤكد الحقائق حولها ، بأنها شملت حوال(١٥٠٠) سجين- نشر الحزب الشيوعى العراقى حتى الآن معلومات تفصيلية عن حوالى (٣٠٠)منهم ممن طالهم الاعدام فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧ -هى حلقة فى سلسلة مجازر وحمامات دم يشهدها العراق المنكوب فى سنواته الأخيرة ، والتى لم ينجو منها حتى بعض أشقائنا من بلدان عربية أخرى.

الإعدامات الأخيرة ارتبطت بحالة الهلع والفزع التى أصابت القيادة الحاكمة وأجهزتها الأمنية جراء تصاعد المواجهة مع الادارة الأمريكية، والخوف من ضربة عسكرية أمريكية ولخشية النظام من احتمال انفجار شعبى ، وشيوع الفوضى الأمنية واطلاق سراح السجناء رغم عنه وتكرار بعض ملامح ما جرى فى انتفاضة آذار المجيدة عام ١٩٩١ ، وتحسبا للطوارئ ، فقد لجأ إلى إجراء متوحش (لتنظيف السجون من المحكوم عليهم بالإعدام والذين يحسبهم النظام الأكثر حماساً واستعداداً للخلاص منه والأشد مقاومة لأجهزته)، وأصدر الأوامر بالتعجيل بتنفيذ أحكام الاعدام بصورة جماعية.

إنه الخوف من غضب الجماهير وتجسيد لنزعة الديكتاتورية السادية- الدموية.

**** تتضمن أدبيات حزبكم شعار إسقاط النظام الديكتاتورى .. ولا خلاف على أن مستقبل العراق الديمقراطى متوقف على الخلاص من نظام صدام (وأية بدائل مماثلة له) .. ولكن ما هى الآلية التى تمكن من ذلك؟.**

* يعمل حزبنا والعديد من أطراف المعارضة الوطنية العراقية بمختلف الأساليب وبكل وسائل الكفاح للخلاص من الديكتاتورية التى ألحقت الخراب والدمار والمهانة بالشعب والوطن والأذى للجيران وغيرهم .

ويعتمد حزبنا فى تصوره لآلية التغيير على قوى شعبنا الداخلية والتى تتمثل أساسا

نبيل يعقوب

: فى الجماهير الشعبية الواسعة- المكتوية بنار سياسة الديكتاتورية الأكثر دموية وصلفاً فى عصرنا ، وبنار الحصار الاقتصادى الدولى ، وبنتائج الدمار الذى أثمرته الحروب الخارجية والداخلية ، وبالتدخلات الخارجية ، الدولية منها -**وخصوصا الأمريكية**- والاقليمية- **وخصوصا التركية**-.وفى أبناء القوات المسلحة-حيث يتزايد المتذمرون والمعارضون فى صفوف ضباط وجنود الجيش ، الذين لحقت بهم أكبر الخسائر والمهانة جراء مغامرات حمقاء لقيادة متهورة ، وتزداد مظاهر مقاومتهم (محاولات الانقلاب والاغتيال لرؤوس النظام..الخ).

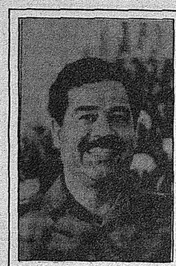
ولا يستثنى من الجهد التعبوى والتحريضى حتي أعضاء حزب السلطة ، الذين يشعرون بعمق مأساة الوطن والشعب ، والذى بدأت أعداد متزايدة منهم تنسلخ عن جسم النظام ، وتعبر عن معارضتها بشتى السبل ، ولا زال الكثير منهم يخفون معارضتهم وهم فى مواقعهم خشية بطش أجهزة النظام القمعية ، وبانتظار فرصة مناسبة.

وفى التوظيف السليم للحالة القائمة فى كردستان العراق، وهى خارج سيطرة الديكتاتورية، وطاقة أبنائها الطامحين لتحقيق حقوقهم القومية المشروعة فى عراق ديمقراطى موحد -ويمكن تأمين ذلك بانهاء الاقتتال والاضطراب بين الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى عبر المصالحة الوطنية المباشرة وبوساطة الأحزاب والشخصيات الكردستانية والعراقية المعارضة وباعادة المكاسب الديمقراطية للجماهير-. وكذلك عبر الجهود المتواصلة لتشكيل **صيغة مناسبة وواقعية لوحدة المعارضة العراقية** وتأمين القيادة السياسية -الميدانية القادرة على تعبئة وتوجيه الطاقات ضد الديكتاتورية.

إن حزبنا ، فى الوقت الذى **يرفض التصورات الخاطئة والمضرة عن ضرورة أو إمكانية إزاحة النظام بواسطة التدخل الخارجي** -مهما كان شكل هذا التدخل -عسكرياً أو حصاراً اقتصادياً شاملاً-ومهما كانت مكوناته- دولية أو اقليمية -ومن أى جهة جاءت مثل هذه الدعوة- واذ يعتمد أساسا على قوى شعبنا الداخلية ، يسعي لكسب أوسع وأكبر تضامن دولى -عربى -إقليمى مادي ومعنوى، سياسى وإعلامى) لنضاله فى فضح واحد من أعتى الديكتاتوريات التى عرفها التاريخ المعاصر (والتى شمل أذاها ليس فقط الشعب العراقى ، بل العالم كله) ،

** صدام تعاون ونسق مع المخابرات الامريكية إبان الحرب العراقية الايرانيــة

** عـدد العراقيـين فى المهجـر تجاوز مليـونى مواطن


صدام حسين

وتقديم الدعم النزيه لقوى شعبنا للخلاص منها وإقامة البديل الديمقراطى.

أن أفضل صيغة للتغيير الجذرى ، وإقامة الديمقراطية وحل القضية القومية ، وعودة العراق كقوة أساسية من قوى حركة التحرر الوطنى والتغيير الديمقراطى فى البلدان العربية، وكفاعل مؤثر فى التوازنات السياسية فى المنطقة لحل قضية النزاع العربى- الاسرائيلى وتأمين حقوق الشعب الفلسطينى هى **الانتفاضة الشعبية** التى تتشكل روافدها من العناصر الأساسية التى ذكرناها أعلاه.

**** حزبكم وقوى عراقية معارضة أخرى ترفع شعار تشديد الحصار على النظام ورفعه عن الشعب «كيف تتصورون الترجمة العملية لهذا الشعار»؟.**

* نحن نميز بين الشعب البرئ والزمرة الحاكمة الموجهة لسياسة النظام والمسئولة المباشرة عن كل الجرائم والممارسات العدوانية ضد الجماهير ودول الجوار . ولهذا نطالب بأن لا تؤخذ الضحية (الشعب) بجريرة النظام).

عليه نعمل من أجل رفع الحصار الاقتصادى عن الشعب فوراً وبدون قيد أو شرط ، ولا يعنى ذلك بالضرورة فك العزلة السياسية والدبلوماسية عن النظام أو تخفيف الحصار العسكرى عليه (وهو لا يزال يصر وبعناد أجوف على كامل نهجه التدميرى -العدوانى السابق).

إن بعض الطروحات والممارسات السياسية التى تقصد عدم التمييز بين الشعب والنظام -والتى تنطلق من مصالح وأهداف متباينة - تدفع باتجاه إعادة تأهيل النظام وعودته الطبيعية للمسرح السياسى الدولى والعربى دون أى لوم أو عقوبة ، وهذا أمر يضر بقضية الشعب العراقى وحقوقه المغدورة فى الحرية والديمقراطية والسلام. ويشجع من جهة أخرى على العدوان ، ويتجاهل على الأقل الحقوق المعنوية للبلدان التى جرى الاعتداء عليها (إيران والكويت).

وإذا أبدينا موافقتنا وتأييدنا لقرار**٩٨٦** (النفط مقابل الغذاء والدواء)، فلأننا نعتقد بأنه خطوة بالاتجاه الصحيح ويخفف من معاناة الشعب المعاشية، ويتفهم قضية التمييز (ولو بشكل متردد ومتأخر) بين الشعب والنظام ، رغم ما عليه هذا القرار من محدودية وقصور.

وحينما نوافق على الآلية المعتمدة لتطبيق القرار ، باشراف الأمم المتحدة على عموم البلد وتحت اداراتها فى كردستان ، لا يمكن إلا أن نعبر عن **استنكارنا ونقدنا للممارسات المتعمدة التى تصدر من ممثلى الادارة الأمريكية والبريطانية فى الهيئات الدولية** أو من الحكومة العراقية (بالمماطلة والتسويف، والتعطيل والتلاعب بالمعلومات)، وتعرقل التنفيذ الجيد وتعيق الإ نسيابيه الطبيعية لتدفق المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الإنسانية الضرورية من ناحية وتصدير النفط من ناحية ثانية.

إن موارد قرار ٩٨٦ (والتى حددت بمليارى دولار كل ٦ أشهر منقوصا منها التعويضات ومصاريف هيئات الأمم المتحدة ولجان التفتيش والتوزيع فى العراق، والصافى منها بحدود (١ر٢ مليار دولار)، قليلة وغير كافية حتى لتأمين السعرات الحرارية الضرورية للانسان العراقى على مدار الشهر (البطاقة

التموينية شهرية).

فحزبنا فى الوقت الذى يضم صوته إلى المطالبين بزيادة المبلغ المحدد فى (القرار ٩٨٦) وبالتالى زيادة النفط المصدر ومضاعفته، يعتقد بأن الحل الأمثل هو بالرفع الكامل للحصار الاقتصادى عن الشعب، والذى نفهمه بتأمين الموارد (عن طريق تصدير النفط وغيره) الكافية لاعادة الدورة الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) السلمية فى العراق.

واذا كان هناك خوف من استغلال الديكتاتورية للموارد، فى إعادة التسليح وبعث العسكرة وتجديد وتطوير الأجهزة القمعية، وبأن الموارد سوف لن توظف فى مكانها الصحيح ولن توزع الأغذية والأدوية بعدالة على الشعب (وهى بالمناسبة مخاوف مشروعه، اذ أن سياسة التمييز والاضطهاد والعزل السياسى هى السائدة فى سلوك النظام، ولا زال يصنف المحافظات العراقية **ب١٤ سوداء** شاركت جماهيرها فى انتفاضة آذار المجيدة و**٤ فقط بيضاء** موالية، وبصر على نهجه العدوانى)، فإن الآلية المعتمدة حاليا (اشراف الأمم المتحدة)كفيلة (رغم ما عليها من انتقادات ونواقص) بردعه وتوجيهها للأهداف السلمية.

**** المعارضة العراقية مشتتة ومتصارعة بل ومتحاربة (كردستان).. الا تستطيع أن تلتقى الا تحت مظلة بريطانية أو أمريكية أم هناك آفاق واقعية لاقامة تحالفات وطنية للمعارضة؟!**

لقد لعبت عوامل كثيرة على تشتيت وتمزيق قوى المعارضة العراقية منها ما هو موضوعى وما هو ذاتى، خارجى وداخلى، ويمكن التحديد أن أهم عامل موضوعى فى اضعاف المعارضة هو الارهاب الذى لا مثيل له الممارس من قبل الديكتاتورية الحاكمة، واذا تناولنا أهم الأسباب التى عرقلت تشكيل صيغة مقبولة وذات ديمومة لوحدة المعارضة فيمكن الاشارة إلى المنهج اللاديمقراطى لبعض قوى المعارضة فى التعامل مع القوى الأخرى وعدم احترام الرأى الآخر، ومحاولة فرض الزعامة، **أولا وثانيا** بسبب التدخلات الدولية والاقليمية فى شئون المعارضة عبر امتداداتها وحلفائها والتأثير السلبى على استقلالية القرار السياسى العراقى المعارض، **وثالثا** تخريبات النظام عبر وكلائه ومناصريه.

إن تمزق المعارضة وعرقلة وحدتها، هذه الوحدة المبنية على أساس برنامج وطنى ديمقراطى وهى ضرورة لا مفر منها لتجميع القوى وتعبئتها للخلاص من الديكتاتورية



مسعود البرازانى.. قتال كردستانى

هدف أساسى ليس فقط لأجهزة الديكتاتورية القمعية، وانما أيضا للقوى الأجنبية التى تطمح فى التأثير على مستقبل العراق السياسى وضمان مصالحها فيه، **ويمكن تخصيص الجهد الأمريكى بإعتباره الابرز والأقوى فى هذا الميدان، حيث يتوجه لاحتكار الثروة (الكعكعة) العراقية** (الأرض العراقية تحوى أكثر احتياطى بترولى فى العالم حسب الدراسات الحديثة، والبترول وفق تقارير البنتاجون يمثل لب المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط»، فاذا لم يستطع الإتيان بالبديل الأنسب لضمان مصالحه عبر مناصريه وعملائه وبالمواصفات التى ينبغيها، والوقت المناسب مع تنفيذ استراتيجيته فى المنطقة، فبقاء صدام على رأس الحكم هو الأفضل حتى نضوج البديل، وخلاف ذلك تعمل الأجهزة الخاصة الأمريكية على تخريب أى جهد خارج هذا الاطار وبضمنها جهد المعارضة العراقية عبر عرقلة وحدتها بواسطة مناصريها، أو فرض الوصاية على نشاطها وحركتها والتسلل على بعض صيغ وحدتها.. إلخ.

إن المعارضة العراقية لا تستطيع أن تشكل وحدتها الصلدة، وعلى أساس برنامج عراقى وطنى ديمقراطى مستقل، إلا اذا اعتمدت أولا وقبل كل شئ على نفسها ومصالح الشعب العراقى العليا، وعند ذاك، وبعد ذلك تستطيع أن تستقطب تضامن دولى واقليمى نزيه وضرورى لها فى معركة التغيير بالغة الصعوبة والتعقيد.

ومثل هذا الاتجاه يجد طريقه بشكل أوضح وأثبت بعد التجارب المره والخيبات الكثيرة التى عانتها المعارضة وبعد تعاظم المسئولية التاريخية الملقاة على عاتقها فى إنقاذ الوطن مما هو عليه من كوارث ومآس.

لقد أختبر الحزبان المتحاربان فى كردستان طريق الفرقة والقتال، وكانت النتائج خسائر لا تقدر بثمن شملت ليس فقط قضية حقوق الشعب الكردى القومية وإنما قضية النضال من أجل الديمقراطية فى عموم العراق، وأيضا مصالح وقوى الحزبين المتقاتلين نفسهما، حيث تزداد القناعة لديهما بعبثية القتال وعدم القدرة على حسم التنافس عن طريق العنف، واستغلال القوى الأجنبية الدولية والاقليمية والديكتاتورية لهذه الحرب لمصالحها وبالضد من مصالح الحزبين والشعب الكردى والشعب العراقى عموما.

وانطلاقا من الفهم الواقعى لحقيقة ما آلت إليه أوضاع المعارضة من تعقيد وصعوبات، **أقر المؤتمر الوطنى السادس للحزب الشيوعى العراقى المنعقد فى ٢٨- ٣٠ / يوليو / ١٩٩٧ «المشروع الوطنى الديمقراطى»** الذى نعتقد بأن محتواه وتوجهاته تمثل أساسا صالحاً لتوجه قوى المعارضة الوطنية نحو العمل المشترك، وإيجاد الصيغة المناسبة لتوحيد القوى.

**** نجح صدام إلى حد ما فى أن يظهر بمظهر «بطل وطنى» لمشاغباته مع أمريكا ومجلس الأمن لكن رغم كل ما حدث العرب يتساءلون: ان كان ثمة بحث عن أسلحة اباده جماعية لماذا العراق (أو ليبيا أو..) وليس إسرائيل؟!**

* أنه لأمر غريب أن يتصور البعض **صدام** «بطل وطنى» بعد كل ما ألحقه بالوطن وبسيادته واستقلاله والشعب من كوارث ومحن، **لقد قدم النظام بسياساته الخرقاء أكبر الخدمات لتحقيق استراتيجية الادارة الامريكية فى المنطقة، فهل هذا هو معيار الوطنية؟!.**

ألم يصرح ممثلو النظام بأنهم حاربوا نيابة عن أمريكا ضد الثورة الايرانية، وأنهم حفظوا دماء الشباب الأمريكى؟!.

هل بالصراخ الأجوف المعلن -ولكن بالسعى الحثيث الخفى، وبالسلوك العملى يتهالك ممثلو النظام على كسب ود الادارة الأمريكية وعلى إقناعها بالتصالح والعمل المشترك- ضد الامبريالية الأمريكية تتحقق البطولة الوطنية؟!.

ألم تتعاون وتنسق المخابرات الأمريكية (CIA) مع النظام إبان الحرب العراقية الايرانية، ولسنوات طويلة؟!.

ألم يحظ النظام بالدعم السياسى

والعسكرى والمالى من قبل الادارة الأمريكية لفترة غير قصيرة ، حتى وقع فى شر أعماله يوم ارتكب الحماقة الكبرى بغزو الكويت وتطاوله على المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الخليج؟.

لقد سعت الامبريالية الأمريكية إلى الحلول محل المستعمرين الانجليز فى منطقة الخليج عسكريا (بعد أن غادروها مكرهين بفعل انهيار النظام الكولونيالى ونضال حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية) لمدة أكثر من ٣٠ عاما. ولهذا الغرض ظهرت نظرية الفراغ «لدالاس» (وزير الخارجية الأمريكية)، وكيفية ملئه ، وقد عجزت الادارة الأمريكية فى تحقيق ذلك.. ولكن **الآن وبفضل سياسات البطل القومى وحروبه ، توفرت أفضل الظروف وأكبر المبررات للتواجد الأمريكى العسكرى العلنى** (أساطيل قواعد اتفاقيات ، معسكرات ، مناورات مشتركة ، خبراء وغيرها) وبتمويل خليجى ، وبدون حرج ، وبفضل التوتر المستمر وفترات المجابهة الناجمة عن تهور النظام وحماقاته تتوفر أفضل الفرص لاحتكارات السلاح الأمريكية (بشكل خاص) وغيرها ، لتصريف بضائعها (الرهيبة) فى سوق نشطة ،حيث بلغت نفقات شراء الأسلحة فى بلدان الخليج (حسب بعض المصادر) حوالى (**٥٠ مليار دولار سنويا**). والحديث فى هذا الشأن طويل والأمثلة كثيرة.

يبدو أن هناك للأسف اختلال واضح فى المفاهيم.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع أسلحة الدمار الشامل فأن التساؤل مشروع ، فاذا كان العراق (كنظام وكسلطة) قد تصدر بسبب ظروف معروفة -غزوه للكويت. وتهديداته المستمرة لجيرانه ، وجرائمه ضد أبناء شعبه فى كردستان والأهوار باستعماله الأسلحة الكيماوية- القائمة ،وفق قرارات مجلس الأمن، فهذا لا يعنى السكوت عن إسرائيل وحكامها الصهاينة المتطرفين ،وهى المعروفة بانتهاكها للقوانين والقرارات الدولية ، وعدوانها المستمر على الشعوب العربية ، واغتصابها لحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة فى إقامة دولته الوطنية المستقلة، وتخريبها للسلام وعمليات التسوية السلمية العادلة فى المنطقة.

أنه لأمر منطقى ومشروع ، بل وملح أن تتصاعد الحملة الشعبية والحكومية لتخليص منطقتنا (منطقة الشرق الأوسط) من جميع أسلحة الدمار الشامل، وأن تجبر إسرائيل أيضا (وهى المالكة للأسلحة النووية) على التخلى عنها ، ففى ذلك مصلحة الشعوب لبناء حياتها المستقرة والمتطورة، وفى ذلك الخير لسلام العالم.



قادة بعض فصائل المعارضة أثناء زيارة جماعية لواشنطون فى لقاء بيكر وزير الخارجية السابق

وفى الحقيقة نحن نقرأ ما يجرى فى المنطقة العربية بشكل مغاير لقراءة النظام . **فما يجرى في الغالب وبشكل أساسى هو التعاطف مع محنة الشعب العراقى، ومطالبه برفع الحصار الاقتصادى عنه، وتسهيل حياته وعودتها الطبيعية ، ودفاع عن حقه فى الحرية والديمقراطية والسلام ، وهو الضحية لجرائم النظام الديكتاتورى ولعربدة الادارة الأمريكية.**

**** هناك مؤشرات عن اتجاه لتقارب بين الدول العربية والاسلامية ، وبعض الأبواب أصبحت مفتوحة (ولو بشكل محدود) أمام الحكم العراقى.. ما تأثير هذا على نضال الشعب العراقى من أجل حقوقه الانسانية؟**

* إن دوافع ما يجرى متنوعة ومختلفة ، بالدعوة للمصالحة العربية ، والتضامن العربى ، أملتها الأوضاع المعقدة والصعبة التى تعيشها البلدان العربية بشعوبها والناجمة عن تعثر عملية السلام فى المنطقة، وسلوك حكام إسرائيل الصهاينة بعد وصول نتنياهو للسلطة والانحياز الأمريكى المكشوف لاسرائيل وبالضد من مصالح شعوب البلدان العربية ورغبتها فى السلام العادل والتنمية والاستقرار والديمقراطية.

ومثل هذه الدعوات -مع تباين الأهداف والمقاصد- لا تستثنى العراق- وهو قوة أساسية وطاقة بشرية واقتصادية وسياسية -عسكرية كبيرة ومؤثرة فى توازن القوى- الذى عطلته سياسات حكامه العدوانية وما سببته له من اجراءات دولية (قرارات مجلس الأمن / الحصار والمقاطعة .. الخ) الكثير منها غير منصف ،وما أتاحته للادارة الأمريكية من فرص لتطبيق مشاريعها وممارسة فهمها فى إقامة «النظام العالمى الجديد» وفى فرض زعامتها .. العالمية.

ولكن جميع هذه المبادرات والمشاريع السياسية والتصريحات ، لا تعفى النظام من مسئوليته فى غزو الكويت وما ترتب عليه من آثار ، وتطالبه بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والالتزام بالشرعية الدولية؟!. وفى كل الأحوال ، ومهما تطور مستوى التعامل السياسى والدبلوماسى مع النظام العراقى (عربياً أو إسلامياً) ، فهذا لا يغير من طبيعة النظام ولا من موقف المعارضة الوطنية العراقية إزاءه. لقد شهر حزبنا والعديد من القوى معارضتها للنظام يوم كانت علاقاته الخارجية الدولية والاسلامية والعربية فى أفضل حالاتها ، وذلك انطلاقا من معرفة وتحليل عميق لطبيعته الحقيقية ، وتركيبته ، ونهجه المعادى لمصالح الشعب ، ولأساليبه الفاشية.

ومهما تحسنت علاقاته حاليا مع بعض البلدان فإنها لن تخرج عن حدود معينة، لا تصل فى كل الأحوال إلى مستوى ما كانت عليه فى بداية الثمانينات أو لنقل قبل غزو الكويت فى آب ١٩٩٠ .

إن شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية سيواصل نضاله معتمداً بالأساس وقبل كل شئ على قواه الداخلية ، وبالتأكيد لن يتخلى عن المعركة لكسب الرأى العام العربى والدولى لصالح نضاله من أجل البديل الديمقراطى .



حاملة الطائرات «نيمتز»

ولنا ثقة بأن جميع قوى الخير والحرية والتقدم في العالم العربي ستتفهم حقيقة وتعقيد القضية العراقية ، وستقف مع الشعب العراقي **في محنته الإنسانية ونضاله من أجل رفع الحصار الاقتصادي عنه وفي الخلاص من الديكتاتورية ، وإقامة الديمقراطية.**

*** ألمانيا (وبعض دول الاتحاد الأوروبي الاخرى) تعد العدة لترحيل لاجئين عراقيين إلى كردستان بحجج منها أن كردستان العراق (منطقة آمنة) وقد جرت مفاوضات مع الاردن (ووعود بمساعدة مالية) لمنع العراقيين من الانطلاق من الاردن للوصول إلى أوروبا . وجرت مفاوضات مشابهة في بون مع أخ لمسعود البرزاني (نهاية ١٩٩٧) لوقف خروج اللاجئين من المنطقة الكردية إلى أوروبا (عبر تركيا) والآن يتسق الاتحاد الأوروبي مع تركيا في ذات الاتجاه .. ما تعليقكم؟.**

إن ظاهرة هجرة العراقيين إلى خارج الوطن جديدة، وإذا عدنا إلى المعلومات المعروفة فأن عدد المهاجرين في أوائل السبعينيات لم يتجاوز ال(١٠٠ ألف مواطن) ، غالبيتهم من المسيحيين الأشوريين والكلدان والأرمن ، وبسبب من التمييز القومي والديني الذي كانت تمارسه السلطات الرجعية.

أما بعد ذلك وحينما بدأ النظام الحالي -بعد استلامه السلطة- بحملات تهجير منظمة بحجة التبعية الايرانية أو مشاكل الجنسية . الخ) وعلى موجات متتالية ، وبعد أن أوغل في سياسة الابادة والحرب ضد أبناء الشعب الكردي المكافح من أجل حقوقه القومية العادلة ، ومع اصراره على الأساليب الفاشية ضد معارضيه (سجن، تعذيب ، إعدامات، قتل جماعي) ، فقد **اكتسبت الهجرة ولجوء العراقيين إلى دول الجوار ولاحقاً أوروبا وأمريكا طابعا جماهيرياً وتشير بعض الاحصاءات إلى أن عدد العراقين في المهجر قد تجاوز في السنوات الأخيرة مليوني (٢ مليون) مواطن.**

وتتفاقم قضية الهجرة ، ويزداد عدد اللاجئين مع استمرار نهج السلطة السياسي الدموي ، ومع تزايد الآثار المأساوية للحصار الاقتصادي الدولي على شعبنا المتواصل منذ ٧ سنوات، واستفحال سياسات التمييز القومي والديني والطائفي الذي تمارسه أجهزة النظام ، وبروز نتائج الحروب ضد ايران والكويت اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً ، ومع تفكك أجهزة السلطة الادارية وشيوع الفوضى ، وانتشار الفساد والرشوة والجريمة المنظمة ، والفلتان الأمني ، وتزايد السرقات وعمليات النهب والسلب ، ومع تدهور الخدمات وخلل العملية الانتاجية وتزايد البطالة وارتفاع الأسعار والانخفاض المريع لقيمة الدينار العراقي وللقيمة الحقيقية للأجور ، ومع ما ولده كل ذلك وبالارتباط مع التعقيدات والتدخلات الدولية والاقليمية من خيبات أمل وقلق من المستقبل وتأزمات نفسية.

ويمكن أيضا الاشارة إلى تأثير المجابهة بين النظام ولجان التفتيش الدولية والولايات المتحدة واحتمال تصاعدها لحد المجابهة العسكرية على وتيرة السفر إلى الخارج طلباً للهدوء والاستقرار وتجنب المضاعفات العسكرية والسياسية والاقتصادية غير محسوبة النتائج.

وفي **كردستان العراق** تضاف عوامل أخرى تحفز الهجرة وطلب اللجوء وهي :

-الحصار الثلاثي الذي يقع على عاتق المواطن في كردستان. فاضافة إلى الحصار الدولي ، هناك الحصار الذي تفرضه السلطة الحاكمة على أقليم كردستان والذي يستمر منذ ٧ سنوات ، وهناك الحصار الذي يفرضه كلا الحزبين المتحاربين على مناطق نفوذ الحزب الآخر.

- القتال الدائر منذ مايو/آيار ١٩٩٣ بين الديمقراطي والكردستاني والاتحاد الوطني والذي شهد لحد الآن أربعة جولات وما ينتجه من دمار وتشريد وخسائر بشرية ومآس.

- العدوان التركي وتدخله العسكري المتواصل في المنطقة والمتحجج بملاحقة حزب العمال الكردستاني ، وهو ينطلق في حقيقته من أطماع تأريخية في الأرض العراقية تكتسب تارة دعوى اعادة ولاية الموصل إلى تركيا ، أو تظهر بالرغبة في إعادة ترسيم الحدود ، أو بإقامة حزام أمني في كردستان العراقية.. الخ .**وكل ذلك ينسجم مع إصرار الادارة التركية في أن يكون لها تأثير على حاضر ومستقبل الأوضاع السياسية في كردستان العراق أو عموم العراق** بهدف ضمان مصالح تركيا وبضمنها التلاعب بالوضع القانوني لنهري دجله والفرات.

إن قضية لجوء العراقيين يجب النظر إليها بأبعادها الحقيقية باعتبارها مأساة سياسية -إنسانية أساسا ، وتتطلب البحث في دوافعها وأسبابها الفعلية ، وليس فقط في «نتائجها الادارية- الأمنية» على بلدان اللجوء ، إن بعض التصريحات والاجراءات التي تتخذها بعض البلدان الأوروبية غير عادلة ولا تنسجم مع حقوق الانسان.

واذا كانت بعض الجهات (عصابات تهريب/ مافيات/ مسئولون عسكرون واداريون.. وغيرهم) مستفادة من تجارة اللجوء ومن عذابات ومحن اللاجئين (الذين يتعرضون للنصب والاحتيال وللسرقة ، وحتى للموت برصاص الجندرمه أو غرقا أو بحقول الالغام أو قتل العصابات) فهذه ليست مسئولية الضحايا (اللاجئين)أنفسهم ، بل إن وضعهم يتطلب المزيد من التفهم والعناية والمساعدة حتى تنفرج الأزمة وتنتهي المأساة بإقامة عراق ديمقراطي وتأمين الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي.

نحو المواطنة

قصة بناء الكنائس فى مصر

حديث لم ينقطع

سمير مرقس



منذ حادثة حرق كنيسة الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢، والحديث لم ينقطع عن قضية بناء الكنائس فى مصر. فلقد اقترب كثيرون من هذا الموضوع وقدموا اجتهادات متنوعة :فقهية ، ودستورية، قانونية ، وتاريخية، بغية المساهمة فى حل قضية شائكة أدت إلى كثير من التداعيات على مدى زمنى يزيد على الربع قرن.

وفى شهر يناير الماضى-فقط- صدر القرار الجمهورى رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ بتفويض المحافظين فى مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية الخاصة بالتراخيص للطوائف الدينية بتدعيم الكنائس أو ترميمها وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذه الأعمال». وقد أثار القرار ردود فعل متباينة ، وإن كان يمكن القول إن القرار من الناحية النظرية يعد خطوة على الطريق من حيث التقليل من المركزية التى كانت تحكم عملية ترميم الكنائس بحيث تكون الإدارة المحلية هى الجهة المختصة فى أن تمنح أو تمنع هذا الأمر، وربما يثور السؤال إلى أى حد سوف تستجيب البيروقراطية المصرية لهذا ، القرار على أرض الواقع.

والأكيد أن القرار لم يتطرق إلى موضوع الكنائس ، كذلك الاشارة إلى أن موضوعى التدعيم والترميم سوف يكونان حسب أحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذه الأعمال، **ويبدو هنا أن المرجعية التى سوف يتم الرجوع إليها ستكون فى الأغلب ما يعرف «بالخط الهمايونى» والشروط العشرة وهما ما يمكن أن نضعهما تحت عنوان «أحكام القوانين واللوائح»** ،وربما أيضا القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص «بتنظيم السلطة فيما يخص المعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلد» ،حسبما جاء فى نص القرار الجمهورى.

إن بناء الكنائس فى مصر وما يرتبط به من عمليات ترميم وإصلاح وتجديد، أصبح- كما ذكرت- من القضايا المفتوحة التى يدور حولها الجدل والتى ترتبط بدرجة أو أخرى- فى تصورى- بحقوق المواطنة والتى يجب أن تحسم بشكل جذرى . وربما يكون من المفيد أن نحاول الاقتراب من تاريخية هذا الموضوع عبر العصور، فنحاول أن نتتبع المسار الذى سارت فيه عملية بناء الكنائس فى مصر القبطية ثم الإسلامية وأخيرا مصر الحديثة.

بناء الكنائس فى مصر القبطية

منذ دخول المسيحية إلى مصر، ترسخ تقليد للكنيسة المصرية هو النزوع إلى«الاستقلال عن العرش» . فلقد وجد المصريون ضالتهم فى الإيمان الجديد كمخلص

من القهر الاجتماعي والسياسي الذي كانوا يتعرضون له، كذلك فلقد كان للاكليروس اتصالهم الوثيق: بجماهير المصريين ،كما كان للكنيسة حرية الحركة في تدبير شئونها الداخلية وتأسيس مؤسساتها التعليمية واللاهوتية والثقافية دون أن تسمح بأي تدخل في شئونها .**وكان للكنيسة موقفها من الحكم الروماني المستبد** ،حيث ازدادت حركة المقاومة في مواجهته في القرن الثالث الميلادي . ونمت قوى المعارضة الشعبية في كنف الكنيسة ، حسبما يجمع المؤرخون.

ولم يظهر أي تغيير حتى بعد اعتماد الامبراطورية الرومانية الديانة المسيحية كديانة رسمية لها ، فلقد **ظلت الكنيسة المصرية الوطنية تلعب«دور القيادة الوطنية»** بالاضافة إلى«القيادة اللاهوتية» حيث أصبحت بالفعل وعاء يضم كل المصريين وإطارا يلمهم جميعا في مواجهة المحتل الأجنبي . وكانت عملية بناء الكنائس تعبيرا عن أمرين:

***انتشار الايمان في ربوع مصر وانضمام المصريون إلى الايمان الجديد ومن ثم ضرورة توفي مكان العبادة الذي يحقق لهم ممارسة طقوسهم.**

*** إن الكنيسة مثلت رمزا للمقاومة وحماية للشخصية الوطنية المصرية في مواجهة الأباطرة والطغاة.**

بناء الكنائس بعد دخول الإسلام إلى مصر

حرص ولاة الأمور في مصر الإسلامية على أن ينظموا العلاقة بينهم وبين غير المسلمين، فلقد اهتم العرب -حسب د. **سيدة اسماعيل الكاشف** -بالرئيس الديني للأقباط وأهمية ادارته لشئون الكنيسة ومن بينها بناء الكنائس.

ومنذ التعامل الأول بين **عمرو بن العاص والبابا بنيامين** سمح للأقباط بناء ما هدم من الكنائس والأديرة وقت **هرقل** .**ومن المتفق عليه بين المؤرخين أن موضوع بناء الكنائس وتعميرها وتجديدها من الموضوعات التي لم يكن للحكم الاسلامي فيها سياسة ثابتة ، حيث تأرجح الموقف منها حسب الظرف الاجتماعي والسياسي العام في مصر والذي كان يحدد إلى حد كبير سلوك الحاكم.**

وللتدليل على ذلك- وعلى سبيل المثال لا الحصر- أنه في ظل خلافة **هارون الرشيد** نجد والي مصر **علي بن سليمان** أمر بهدم بعض الكنائس ، بينما نجد الوالي الذي جاء بعده **موسى بن عيسى** العباسي (في ظل خلافة **هارون الرشيد**) يأذن للأقباط ببناء الكنائس التي هدمها **علي بن سليمان** بل اعتبر بناء الكنائس من «عمارة الأرض» حسب ما رأى الفقهاء في ذلك الوقت .**والثابت ان الموقف من بناء الكنائس كانت تحكمه التفاعلات الاجتماعية والسياسية** الجارية ، والتاريخ يضم قصصا عديدة تثبت ذلك.

والثابت أيضا أن ما نسب إلى الخليفة **عمر بن الخطاب من** أنه وضع شروطا حول هذا الأمر وهي الشروط التي أصطلح على تسميتها «بالشروط العمرية» ، فإنه بريء منها. فهذه الشروط نشأت وتمت واستقرت بعده بخمسة قرون على الأقل ، وقد حفظ المؤرخون القدامى مثل **الطبري ، والبلاذري** ،وآخرون **شروط عمر** ، وليس فيها تعصب أوتذمر أو انتقاص لحرية غير المسلمين .

ويؤكد ذلك أ.**فهمي هويدي** في كتابه «**مواطنون لاذميون** »حيث يقول: «عسير أن نعثر علي صيغة محددة لذلك العهد اذ اختلفت الروايات في شأنه اختلافا يبعث على الشك من البداية ، ولو أن الاختلاف كان في بعض التفاصيل مع وحدة الموضوع لكان الأمر مقبولا ، إذ ليس مستغربا أن تختلف صياغة عهد يفترض أنه تم في ذلك الوقت المبكر من التاريخ، انما الملفت للنظر أن الاختلاف امتد ليشمل مصدر الرواية ذاته ، وأطراف العهد ومكان حدوثه» . ويقطع « **أن موضوع إقامة الكنائس في بلاد الاسلام أخذ حجما أكثر مما ينبغي فعندما يقرر الاسلام شرعية الآخرين ، ويحث على وجوب احترام عقائدهم وعوائدهم فان أول ما ينبغي أن يكون مصونا للآخرين من حقوق هو حرية العبادة.**

ونجده أيضا ينتقد بعض الكتب التراثية التي تناولت هذا الموضوع بشكل سلبي ويفسر أن سبب هذا الموقف السلبي هو الظروف التي أحاطت بكتابتها مثل كتاب **أحكام أهل الذمة لابن القيم الجوزية.**

خلاصة القول إن الدول الاسلامية المتعاقبة لم يكن لها موقف واحد ثابت من قضية بناء الكنائس وإن هذا الأمر كانت تحكمه إلى حد كبير الظروف الاجتماعية والسياسية في المقام الأول.

بناء الكنائس في مصر الحديثة

مع تأسيس مصر الحديثة والتي بدأت تأخذ مسارا آخر من التطور مخالف لكل الدول المحيطة والتي كانت جميعها تخضع للدولة العثمانية وأخذت المواطنة تتأكد أكثر مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات إلا أنه في لحظات التراجع التي شهدتها الدولة الحديثة ورغم فك الارتباط النسبي بين مصر



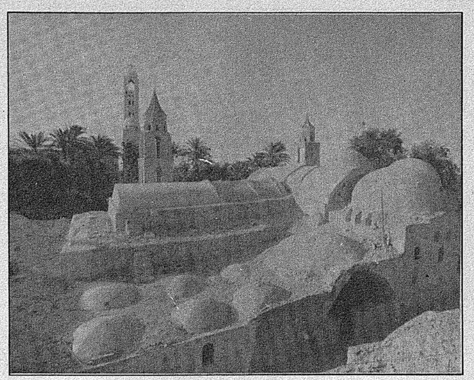
البابا شنوده

والباب العالي إلا أن ذلك كان يرتد سلبا على الواقع.

ففي لحظة من لحظات الصراع ، بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الصاعدة ، والآخذة في الهيمنة على مقدرات الدولة العثمانية بل والتغلغل في جسمها وفرض كثير من الشروط ونيل العديد من الامتيازات ، **نجد السلطان عبد المجيد الأول يصدر ما يسمى بالخط الهمايوني** (عبارة تركية تعني الخطاب أو التوجيه أو البيان الموجه من الباب العالي ، أي نص ليس له صفة التشريع الملزم) في إطار الاصلاحات التي سعى إليها لاثبات مرونته تجاه رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين.

وقد تضمن هذا الخط عددا من الامتيازات المادية والروحية لغير المسلمين التي تدخل في مجال تنظيم شئون غير المسلمين في الدولة العثمانية . المفارقة أن هذا الخط وإن كان يمكن أن يكون نموذجيا لما تضمنه من أفكار تؤكد على المساواة وحرية العبادة .. الخ فانه **كان موجها للكتل المسيحية التي ارتبطت بالطائفية مذهبيا وكانت لها جسور من الخارج وقبلت ما يسمى بالرعاية المذهبية لها من قبل دول خارجية.**

فالحالة المصرية كانت تختلف عن ذلك جذريا ، فالأقباط مصريون وارتبطوا بمصالح الوطن العليا عبر العصور ، ودخلوا للمشاركة في الجيش المصري قبل صدور الخط الهمايوني بسنوات . والثابت أن مصر لم تمر بنظام الملل كما هو الحال في أماكن أخرى . وعليه كان



الحديث عن الخط الهمايونى باعتباره مرجعا يرجع إليه هو أمر غير مقبول حتى وان تضمن مبادئ ايجابية وهنا ألفت النظر إلى عدد من الملاحظات أبداها بعض القانونيين حول الخط الهمايونى أوجزها فيما يلى:

يذكر أ.**عادل عيد** المحامى.

(١) ان **الخط الهمايونى** مثله مثل أى خطاب يصدر عن رئيس دولة ليست له صفة التشريع الملزم ، خلافا للفرمان أو «الدكريتو» مثلا ، فكل منهما قانون .. ويؤكد هذا المعنى أن العنوان الذى يحمله ذلك الخط هو: الفرمان العالى «الموشح» بالخط الهمايونى ،مما يفصح عن صدور فرمان .. قانون.. ابتداء ، ثم صدور هذا الخط الهمايونى ليقرأ مصاحبا له.كما أن النص ليس مصاغا فى مواد أو نصوص منضبطة كما هو الشأن فى التشريعات. وإنما مكتوب بصيغة خطاب يتحدث فيه صاحبه عن نفسه متغنيا بعبارات التمجيد والتفخيم.

(٢) ان الوقائع المصرية . وهى الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين والتشريعات -كانت قد بدأت فى الصدور منذ سنة ١٨٣٠ ، أى قبل ستة وعشرين عاما من صدور ذلك **الخط الهمايونى** . وبالتالى فانه لم يكن قد نشر بها فى حينه فانه لا يكون قد اكتسب صفته كتشريع ملزم ولا يفترض علم الكافة وهذا النشر لم يقم عليه دليل حتى الآن».

(٣) إن مصر وإن كانت وقت صدور الخط الهمايونى سنة ١٨٥٦ م ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، إلا أن أساتذة تاريخ القانون يجمعون على أنه وبالرغم من هذا الوضع السياسى فإن مصر كانت تتمتع باستقلال تشريعى.

(٤) ان القرارات الرسمية الحديثة التى تصدر عن الدولة والتى ترخص بناء وتجديد الكنائس وملحقاتها ، فانها وان كانت من الناحية الفعلية تلتزم بمضمون ما تضمنه الخط الهمايونى إلا أنها من حيث الظاهر لم تشر إليه وإنما فى ديباجاتها إلى قانون قديم صادر فى عهد **الملك فؤاد** (هو القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧) وهو قانون خاص ينظم السلطة فيما يتعلق بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلد ، وبالرجوع إلي هذا القانون تبين أنه لا يتناول موضوع بناء الكنائس أو تجديدها من قريب أو بعيد.

(٥) **ويذهب الدكتور وليم سليمان قلادة إلى أكثر من ذلك بان دستور ١٩٧ قد ألغى الخط الهمايونى** فعليا . فدستور ١٩٧١ على خلاف الدساتير السابقة أعتبر أن ممارسة الشعائر الدينية هى حق من نفس طبيعة حرية العقيدة -أى أنها حق مطلق قابل للتطبيق فورا.فنص فى **المادة ٤٦ منه** على أن «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية دون اشارة إلى العادات المرعية كما كان يذكر فى بعض النصوص الدستورية السابقة » ثم أن هذا النص لم يكتف باسقاط العادات المرعية ، بل إنه أيضا لم يجد ثمة داع لاشتراط عدم الاخلال بالنظام العام والآداب ، على اعتبار أن مكان العبادة لا يتصور أن يترتب على إنشائه مثل هذا الاخلال.

(٦) لا يوجد تاريخيا أى قوانين تفصيلية خاصة ببناء الكنائس ، وان النص الوحيد المعروف فى هذا الشأن هو قرار **العزبى باشا وكيل وزارة الداخلية** والذى صدر فى فبراير ١٩٣٤ ، والذى تضمن عشرة شروط يجب توافرها للتصريح ببناء الكنائس وهى المعمول بها حتى الآن . وهذه الشروط ما هى إلا مجرد قرار إدارى لا يرقى إلى مستوى القوانين وبطبيعة الحال إلى النصوص الدستورية.

وجدير بالذكر أن للقضاء المصرى أحكاما تاريخية هامة فى مجال حرية ممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة وعلى سبيل المثال الحكم التاريخى فى القضية رقم ٦١٥ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، والذى أصدره الأستاذ الدكتور **عبد الرازق السنهورى** عميد الفقه القانونى المصرى والذى جاء فيه:

«إن اشتراط ترخيص فى إنشاء دور العبادة على نحو ما جاء فى الخط الهمايونى لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية».

وبعد ، مما سبق نجد أن موضوع بناء الكنائس فى مصر لم يكن يخضع لنص مكتوب وانما لواقع اجتماعى والحاجة دينية وذلك على مر العصور، وأن نقط التحول البارزة حول هذا الموضوع تمثلت فى إصدار الخط الهمايونى ، الذى لا يعبر عن مسار المواطنة التى كانت آخذة فى التحقيق والنمو قبل صدوره ثم بلوغ لحظة من لحظات المواطنة الكاملة مع ثورة ١٩١٩. ثم فى اصدار قرار الشروط العشرة .

والذى صدر فى ظروف تاريخية حرجة وفى ظل حكومات ديكتاتورية ودستور ١٩٣٠ الذى حرم الشعب من حقوقه ، فالثابت ان الشروط العشرة ،صدرت خلال فترة الانقلاب الدستورى الذى قام به **الملك واسماعيل صدقى باشا.**

عموما فان القرار الجمهورى الصادر- كما قلت- هو خطوة ، على الطريق ، نتمنى أن تعقبها خطوات على طريق المواطنة التى تعنى تجاوز أى قيود من شأنها التقييد على حقوق فئة من فئات المجتمع بسبب الاختلاف عن فئة أخرى.



وضعت يدى على قلبى حين قرأت فى الصحف خبرا يقول إن مجلس الشعب سوف يناقش بعد إجازة العيد مباشرة، مشروعات بتعديل أربعة قوانين هى: سرية الحسابات فى البنوك ،ونظام العاملين المدنيين فى الدولة ، وعمارة المساجد الأهلية والأضرحة وقانون الانتمان ، وشرعت أسأل كل من أقابله من النواب والصحفيين البرلمانيين والمطلعين على بواطن الأمور عن هذه القوانين خشية أن يكون فى احدها نص يتعلق بالصحافة والحريات العامة.

صلاح عيسى

قانون الشركات
يفتح الباب أمام سيطرة الأجانب ويغتال حرية الصحافة

خالد البلشى

فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وسعى الدول الكبرى المستميت للسيطرة على الاقتصاد العالمى ، والذى برز واضحاً عقب الازمة المالية التى شهدتها البورصات وأسواق المال العالمية وخاصة فى آسيا حينما فرضت الدول الكبرى على كوريا شروطاً بفتح أسواقها أمام رأس المال الأجنبى للاستثمار فيها ، فاجئتنا الحكومة المصرية بإصدار قانون جديد للشركات فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى ليعمل فى كافة المجالات بما فى ذلك الطرق والموانئ والمطارات متخلية عن بعض مظاهره السيادة الوطنية للأجانب.

وفى ظل تفشى الإرهاب فى المجتمع المصرى ، أبى الارهاب التشريعى إلا أن يمارس دوره بفرض قيود جديدة على حرية الصحافة وحرية إصدار الصحف ، ويقفل الباب أمام الجمعيات العاملة فى مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان وذلك عبر تعديلات تم إقحامها فى نص المادة ١٧ من قانون الشركات.

نجحت الحكومة المصرية فى تمرير القانون الجديد وتعديلاته عبر اغلبيتها -المزورة و المطعون فى شرعيتها- الموجودة داخل مجلس الشعب رغم اعتراض نواب المعارضة والمستقلين عليه ،وحتى يوم السبت ١٧ يناير الماضى- يوم الموافقة على القانون- لم يكن أحد من النواب أو الصحفيين قد سمع بالقانون وما ورد فيه من تعديلات وحيث تم عرض القانون قبل موعده فى جدول الأعمال ، وتم تمريره فى جلسة واحدة دون السماح للأعضاء بفرصة حقيقية لمناقشة القانون.

وعلى إثر ذلك انسحب النواب المعارضون والمستقلون من جلسة مجلس الشعب واتهموا الحكومة باللجوء إلى أساليب ملتوية لفرض قيود على حرية الصحافة والحريات العامة.

والقانون يكشف عن ازدواجية الحكومة فى تناولها وتعاملها مع القضايا المختلفة ففى حين تفتح الباب- على البحرى-فى الأمور المتعلقة بالاقتصاد ،حيث نصت المذكرة الايضاحية للقانون على أن «التعديلات جاءت لتقلص من الإجراءات المعوقة للعملية الاستثمارية ،حيث أثبتت التجربة العملية أن هناك حاجة ماسه لتبسيط إجراءات التأسيس لشركات واختصارها بحيث يكون الأصل هو السماح بتكوين الشركات دون إبطاء».فإن الحكومة لجأت إلى المزيد من الضغوط لتقييد الحركة في مجال إصدار الصحف، ووضعت العراقيل أمام الحريات السياسية حينما دست إلى مواد القانون بعض المواد الكاشفة عن مدى العداء للديمقراطية والحرية ومؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة.

فعند مناقشة القانون اقحمت الحكومة بنداً داخل المادة ١٧ من القانون اشترطت فيها موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها العمل فى مجال نشاط الاقمار الصناعية أو إصدار الصحف أو أنظمة الاستشعار عن بعد. أو أى نشاط يتناول غرضاً أو عملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات أو المؤسسة الخاصة.

وفى الوقت الذى سمحت فيه الحكومة- فى التعديل الأخير للقانون ولأول مرة منذ الاربعينيات- للشركة المساهمة أن يكون أعضاء مجلس إداراتها بالكامل من غير المصريين- حتى ولو كانوا من الإسرائيليين - أعلن **أحمد فؤاد عطا**- رئيس مصلحة الشركات .فى إطار تبريره لما ورد بالقانون من قيود على حرية إصدار الصحف «بان القانون ليس قيدا على حرية إصدار الصحف بل صدر **لاعتبارات الأمن القومى** ،حتي لا يكون فى مجلس إدارة شركات الصحافة أجانب». **مع العلم أن قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ يحرم على الاجانب تملك شركات الصحافة!!**

ولقد أثار القانون دوامة من الشكوك والتساؤلات والانتقادات فى دوائر الاقتصاد والصحافة ومؤسسات المجتمع المدنى وبين القانونيين.

مخالفات قانونية ودستورية

فلقد كشف فقهاء القانون والدستور والبيان الصادر عن المركز المساعدة القانونية عن قيام الحكومة ومجلس الشعب بارتكاب العديد من المخالفات الدستورية فى صياغة القانون. وأوضحوا أن القانون مشوب بالعديد من المطاعن الدستورية والتى تتمثل فيما يلى:

١- الإخلال بمبادئ المساواة أمام القانون والتى تكفلها المادة ٤٠ من الدستور وذلك بما انطوى عليه القانون من تمييز صارخ فى إجراءات التأسيس والاشهار والطعن على قرارات الجهة الادارية فيما بين الشركات التى تنشأ فى مجال الاقمار الصناعية وإصدار الصحف وأنظمة الاستشعار عن بعد وغيرها من الشركات.

٢- الإخلال بأحكام المادة ٦٨ من الدستور التى تحظر تحصين القوانين و القرارات الإدارية من رقابة القضاء ، وتكفل الحق فى التقاضى والالتجاء إلى القاضى الطبيعى

لجميع الموظفين .حيث جاء نص المادة ١٧ ب من القانون خاليا من أى نص يكفل لمؤسس شركات الصحافة والاقمار الصناعية والاستشعار عن بعد والشركات العامله فى مجالات العمل الأهلى والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان سبلاً قانونية للطعن على قرار مجلس الوزراء بالاعتراض عليها.

٣- الإخلال باحكام المادة ٢٩ من الدستور التى تنص على أن حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقا للقانون . وقد استقرت أحكام المحكمة الدستورية العليا فى هذا الصدد على أن المشرع الدستورى إذا جاز التعبير لسلطات التشريع الترخيص بتنظيم ممارسة الحق المكفول دستورياً ،فإن هذا الترخيص يكون مقيداً بعدم إساءة استخدام الترخيص فى تقويض هذا الحق ،وتفريغه من مضمونه أو جعل ممارسته أمراً مرهقاً.

والواقع أن التعديلات التى أدخلت على القانون **تجعل من السلطة التنفيذية ، ممثلة فى مجلس الوزراء ، صاحبة الحق المطلق فى منح أو حجب الموافقة على تأسيس شركات المساهمة العاملة فى مجال الصحافة** . من ثم فإن إصدار الصحف عبر شركات المساهمة تظل مرهونة أولاً وأخيراً بمشيئة السلطة التنفيذية وتوجهاتها وأهوائها.

وكشف فقهاء القانون ، أن القيود التى يتضمنها قانون الشركات على حرية إصدار الصحف تعد اعتداء جديدا من السلطتين التنفيذية والتشريعية على سلطة الصحافة المنصوص عليها دستوريا وأشاروا إلى أن التعديلات المتعلقة «بالصحافة» تعد من القوانين المكملة للدستور ويجب عرضها على مجلس الشورى قبل إقرارها من مجلس الشعب.

وبقدر ما وجه للقانون من إنتقادات قانونية ودستورية فلقد كان لخبراء الاقتصاد الكثير من الملاحظات والانتقادات عليه وخاصة فيما يتعلق بفتحه الباب لأن يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بالكامل من غير المصريين »مما يفتح الباب أمام الأجانب -حتى ولو كانوا من الاسرائيليين- للسيطرة على مقدراتنا الاقتصادية.

القانون يهدم نفسه

يقول **د. جوده عبد الخالق** أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع القانون يثير العديد من الاشكاليات . أول هذه الاشكاليات أن اللجنة التى كلفت بصياغة القانون تشير إلى أن هذا تعديل لبعض مواد قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كخطوة أولى نحو وضع قانون جديد للشركات . وأنا أرى أن هذا نوع من الترقيع سوف يؤدى إلى عدم استقرار الأعمال . فعندما تدخل بعض التعديلات على القانون فى حين أنك تعلن أن هذا التعديل سارى لفترة موقوتة فإن هذا سيكون مثار قلق للمستثمر الذى ينتظر أن تستقر الأمور. ولذلك ألم يكن من الأوفق الانتظار حتى يتم إنشاء قانون جديد للشركات فالقانون الحالى صدر منذ ١٧ سنة وبالتالى فالمسألة تحتاج لنظرة أوسع



يحيى قلاش

عبد العال الباقورى

إن تقرير اللجنة يشير إلى أن الهدف هو تسريع العملية الاستثمارية عن طريق الاقلال من عبء التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى وأنا أرى أن هذا تبسيط مخل للأمور. فالتخلص من بعض القيود الواقعة على عملية الاستثمار ممكن أن يؤدى أو لا يؤدى إلى تسريع الاستثمار. لانه لو ترتب عليه أن أحس المستثمر بأن بيئة الاستثمار ليست ثابتة وإن ما يجرى هو مجرد تعديلات حتى يتم التوصل لقانون جديد فمن الممكن أن يحجم عن الاستثمار حتى يتم التعديل الأخير وتستقر بيئة الاستثمار . وعلى هذا فإن المنطلق من هذه التعديلات يهدم نفسه بنفسه. فالتعديل إعلان عن النية لوضع قانون جديد يترتب عليه الانتصار حتى تتضح الرؤية وبالتالى إبطاء العملية الاستثمارية وهو عكس المطلوب منه.

وفيما يتعلق بما استحدثه القانون من «تأسيس الشركات بالاخطار فقط بعد استيفاء كافة الأوراق المطلوبة ومرور خمسة عشر يوما . وللجهة الادارية حق الاعتراض خلال عشرة أيام ويكون الاعتراض مسبباً مع ذكر أسباب الاعتراض وكيفية إزالته . وفى حالة عدم اقتناع مؤسس الشركة باسباب الاعتراض يكون له حق اللجوء والتظلم لدى الوزير المختص» . سنجد أن القانون يثير هنا نوعاً من الاشتباك . فالقانون عبارة عن تشريع والشركة كيان فى عالم الأعمال والمفروض أن الاعتراض سيأتى من الجهة الادارية وهى مصلحة الشركات . ومصلحة الشركات تتبع وزير الاقتصاد. وهو فى نفس الوقت الوزير المختص بالبت فى التظلمات بدلاً من القضاء- كما ينص القانون- وأنا أرى أن هذا من الممكن أن يفتح الباب للفساد والرشوة . فالقانون أعطى للسلطة التنفيذية صلاحيات لها فأعطاها الحق فى أن ترفض الاعتراض أو تقبله وهذه ليست بيئة أعمال نظيفة وقد يترتب عليها رفع تكلفة الاستثمار مما قد يؤدى إلى تعويق العملية الاستثمارية.

ومن ضمن ما استحدثه القانون السماح للشركة بشراء أسهمها وذلك حتى تحافظ على استقرار سعر السهم . وهنا يجب أن نضع تحت ذلك خطاً أحمر كبيراً . فهذا النص ممكن أن يترتب عليه نوع من التلاعب، حيث إن استقرار سعر السهم والمحافظة عليه يرتبط بالشفافية واستقرار سوق الاوراق المالية. أما أن يترك **للشركة نفسها التدخل كمشترٍ لتثبيت سعر السهم فهو ما قد يترتب عليه إرسال إشارات خاطئة للمشترين بان أوضاع هذه الشركة مستقرة مما يدفعهم للاستثمار فى أسهمها فى حين أن الوضع يكون على العكس من ذلك** . فهذا التعديل ينطوى على عدة أخطاء فالطريقة المثلى للمحافظة على استقرار سعر الأسهم هو ضبط إيقاع سوق الأوراق المالية.

القانون وسيطرة الاجانب

أما أخطر ما ورد فى القانون من تعديلات فهو التعديل الخاص بالسماح لأن

يكون أعضاء مجلس ادارة الشركة بالكامل من غير المصريين. فانا لا أدرى ما هى الفلسفة من وراء اجراء هذا التعديل؟

فنحن لو رجعنا إلى الخلف وفى ظل فترة سيادة الرأسمالية فى أواخر الثلاثينات وفى ظل وجود الاستعمار سنجد أن حكومة الوفد وفى سنة ٣٩ قد وضعت قانوناً اشترطت فيه أنه لا يجوز للأجانب أن يمتلكوا أكثر من ٤٩٪ من الاسهم إذا كان رأس المال غير مملوك للشركة.

إن هذا التعديل الجديد يفتح الباب إلى أن يكون رأس المال المنشئ للشركات بالكامل أجنبياً متغاضياً بذلك عن اعتبارات المصلحة العليا للوطن واعتبارات السيطرة على المقدرات الاقتصادية على الرغم من أن التجارب السابقة فى الدول الرأسمالية الكبرى كانت تشير عكس ذلك.

فعلى سبيل المثال سنجد **إن انجلترا فرضت على مكتب الاستثمار الكويتى أن يبيع جزءاً من حصته فى شركة البترول الانجليزية فى فترة زمنية محددةعندما أحست أن هذا قد يكون مصدر خطر على الشركة على الرغم من أن قيمة الاسهم التى كان يمتلكها مكتب الاستثمار الكويتى لم تكن تتعدى ال١٢٪ فطلب تخفيضها إلى ٦٪.**

نفس الشئ حدث مع نفس المكتب -مكتب الاستثمار الكويتى- عندما ارغمته الحكومة الالمانية على بيع جزء من حصته من شركة **مرسيدس بنز**.

عموما فليس هناك ما يبرر أن يكون أعضاء مجلس ادارة الشركة بالكامل من غير المصريين لان هذا قد يترتب عليه الكثير من المخاطر وخصوصاً فى ظل الاستثمار فى بعض القطاعات الحساسة مثل قطاع البترول أو أى من القطاعات الأخرى التى تتعلق بالأمن القومى. **والعولمة ليست هكذا فاليابانين يحرمون أن يكون أعضاء مجلس الادارة بالكامل من غير اليابانيين وكذلك يفعل الأمريكان والانجليز** إن السماح لأن يكون رأس المال بالكامل مملوكاً للأجانب، وبالتالى يكون مجلس ادارة الشركة بالكامل من الأجانب قد يترتب عليه استنزاف موارد البلاد، من خلال تحويل الأرباح إلى الخارج بدلاً من استثمارها فى الداخل. فلو فرضنا أن هناك شركة اجنبية أتت لتستثمر ١٠٠ مليون دولار فى مصر، وفى ظل وجود ادارة أجنبية لها فمن الذى سيقف أمامهم اذا قرر مجلس الادارة أن **يحول الارباح بالكامل إلى الخارج بدلا من استثمارها داخل البلاد** مما قد يؤدى إلى تعويق العملية الاستثمارية بدلاً من تسريعها.

كما أنه من غير المتصور أن يكون الأجنبى حريصاً على مصالح البلاد العليا بنفس درجة حرص المصرى عليها. فلا يعقل على الإطلاق أن يفتح الباب أمام الأجانب بهذا الشكل. والتساؤل الذى يجب أن يكون مطروحاً هو وماذا عن الاسرائيلى وما آلية منعه من تكوين شركة تكون ستاراً للاضرار بمصالح الوطن؟ وبالتالى كيف يكون مصدر الخطر الأول على مصر من إسرائيل ثم نعطى للإسرائيليين الحق فى تكوين الشركات وامتلاكها وبالتالى الفرصة للسيطرة على الاقتصاد المصرى؟!.

رأس المال الاجنبى رهن للاقتصاد الوطنى

ويلقى **على نجيب** باحث اقتصادى وله أبحاث فى مجال الاقتصاد والتكنولوجيا- مزيداً من الضوء على خطورة السماح للأجانب بتملك الشركات والسيطرة على مجالس إدارتها بالكامل فيقول: «الخطوة التى اتخذتها الحكومة المصرية بفتح الباب للأجانب بتملك الشركات والعمل فى كافة المجالات تبدو فى جانبها القريب على أنها مكسب وذلك لانها تفتح الباب لرأس المال الأجنبى للعمل فى مصر ورأس المال وهو عامل من العوامل الأساسية فى عملية التنمية. بل إنه فى بلد مثل مصر فإن رأس المال هو العنصر المحدد للقدرة على التنمية. وبالتالى فان شعارات استقدام رؤوس الأموال الأجنبية تظهر على أنها مكسب للاقتصاد المصرى. ولكننا يجب أن نضع فى حسابنا مجموعة من الاعتبارات:

١- ما هو حجم انكشاف الاقتصاد المحلى مع قدوم رؤوس الأموال؟.

من وجوه انكشاف الاقتصاد القومى هو زيادة التجارة الخارجية عن المعدل المقبول بحيث لو حدثت أى هزة فى الأسواق الخارجية فإن جهازه الانتاجى يتعطل أو يتوقف.

ومن وجوه الانكشاف هو أن تتعدى القروض الاجنبية حداً معيناً منسوبة إلى حجم الناتج القومى وفى هذه الحالة يكون اقتصادك عرياناً.

أما أحد وجوه الانكشاف الرئيسية هو مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى البورصة. فالحقيقة **أن أى رأس مال أجنبى كرأس مال أجنبى هو رهن للاقتصاد القومى** بحيث أن من يعطيك رؤوس أموال سواء كان ذلك فى البورصات أو حتى فى المساهمات والشركات فهو فى الحقيقة يرهن اقتصادك القومى كضمان لفلوسه فلو حدثت أى هزة وأراد أن يسحب أمواله أيا كانت طريقة السحب سواء تمثلت فى سحب المساهمات فى البورصة أو فى تخفيض سعر الأسهم وضغط قدرتها على تمويل إنتاجها وفى سحب القروض قصيرة الأجل والتى تؤدى إلى شلل فى جهازك الانتاجى أو عن طريق بيعه لموجوداته والذى يؤدى إلى نفس النتيجة.

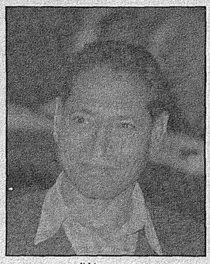
فخطورة قيام الدولة بفتح سوق المال أو نشاطات الاستثمار«على البهلى» هى أنها بالضرورة تجعل اقتصادك مكشوفاً. وإذا كان اقتصادك مكشوفاً فانت بالضرورة لابد أن تخضع للضغوط الأجنبية وتفقد استقلالك. وذلك ليس منه مهرب.

الجانب الآخر هو أنك طالما جعلت جهاز التمويل الخاص بك متأثراً بالتيارات الخارجية فمن الممكن أن يدخلوك فى مغامرات سواء فى البورصة أو فى الائتمان أو القروض.. إلخ. والتى لن تستطيع أن تسيطر عليها. فما حدث فى بلاد جنوب شرق آسيا، أن الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مسيطرة على الهياكل الأساسية فى صناعتها وبالتالى عندما حدث خلل لم يسعفهم أحد.

فحتى كوريا التى سمح لها فى الستينيات بعمل هيكل صناعى متكامل مسيطر عليه من جانب الرأسمالية الوطنية عندما غيرت سياستها فى الشرق الأقصى اضطروا للذهاب للبنك الدولى للاستدانة مما جعلهم يقعون فريسة للتقلبات الأخيرة فى أسواق المال. ولذلك كانت أهم شروط مساعدتهم فى هذه الورطة:

هو السماح لرأس المال الأجنبى بالمساهمة فى الصناعات الكورية وفى جهاز الائتمان الكورى حتى يتسنى لهم السيطرة على الاقتصاد الكورى.

والنتيجة الآن أن الاستثمارات الأجنبية



د. جوده عبد الخالق

القانون يعكس إزدواجية الحكومة فى تعاملها مع قضايا الاقتصاد والحريات العامة

في كوريا تزيد بمعدلات رهيبة فشركة مثل شركة دايو للسيارات اضطرت ان تدخل شركة جنرال موتورز في ٥٠٪ من أسهمها . وكثير من الشركات الاخرى اضطرت لبيع مكونات أساسية من هياكلهم الصناعية.

فالتجربة الكورية أثبتت أنك لو عملت تنمية مستقلة معتمدا على رأس المال الوطني فإنك ستنشئ هياكل صناعية متكاملة وتظل القيمة المضافة في بلدك أما أنك لو توسعت ودخلت في مغامرات الاقتصاد العقاري وسمحت برأس المال الخاص أن يستدين من الخارج ، وجعلت الشركات الأجنبية تضع يدها على المراكز العصبية في اقتصادك فانك لابد ستقع تحت ضغوط شديدة ولابد ستذهب لتمديدك للبنك الدولي ليضع عليك شروطاً تجعلك تبيع اللي وراك واللي قدامك.

فالعملية انك عندما تفتح الباب للاستثمار الاجنبي فانه يدخلك داخل اقتصاده ويسيطر على حركتك الاقتصادية ولا يبقى عندك إلا الاجور والتي تكون عند حدها الادنى ، وبالتالي فهو قادر على أن يعمل لك حالة شلل وبطالة في أي وقت بمعنى أن اقتصادك ينكشف والاجنبي يسيطر عليه.

الاخطر من ذلك أن الرأسمالية العالمية تحولت إلى الدخل الريعي فهو لا ينتج بل يبيع اسمه لك. وأنت عندما تفتح سوقك له تكسر صناعاتك الصغيرة ولا تكسب شيئا من القيمة المضافة التي يحدثها في حين أنه يكون قد حرمك من قيمة مضافة كانت تحدثها وحداتك الصغيرة . وهذا ليس نوع التنمية الذي نحتاجه.

عابرات القارات والانحراف بعملية التنمية

يدفعنا هذا إلى جانب آخر لخطورة فتح أبواب الاقتصاد أمام الأجانب وهو أنه يجعل اقتصادك في متناول الشركات العابرة للقارات. وأنا أود أن ألفت النظر إلى أن هذه الشركات ليست متعددة الجنسية بل هي شركات تابعة لدول وهي شركات قومية تماما ولكنها لها . مصالح في جهات أخرى ، وتستخدم جهاز دولتها في حماية مصالحها وهو ما يظهر واضحا فيما نراه من تحركات لبعض الرؤساء من أجل بيع صفقة طيارات أو عمل امتيازات بترول.

ودور الشركات عابرة القارات قريب جدا من الدور الذي كانت تقوم به الدول القوية في استغلال الدول الضعيفة. ففي البداية كان الاستغلال بالجيش وبالتجارة غير المتكافئة . والآن أصبح بالمساهمة الرأسمالية الناتجة عن عملية عولمة رأس المال.

فهولاء الناس لديهم فائض رأسمالي لابد من تصديره وبالتالي فانهم يقبلون أن تحدث عملية تصنيع واستثمارات في الدول المتخلفة بعكس ما كان يحدث قديما . فيقوم بعمل هياكل صناعية ممزقة . بحيث ينتج جزءاً من منتج معين في بلد ما وجزء آخر منه في بلد ثانية وآخر في بلد ثالثة ويتم التجميع في بلد رابعة. ومن خلال ما يسمى بـPrice tramsfereأي التلاعب في أسعار المدخلات والمخرجات يقوم بنزح فروق الأسعار للمركز الرئيسي.



سيف الاسلام حسن البنا

فمثلا سنجد أن شركات الأدوية الأجنبية في مصر ظلت لفترة طويلة تقدم ميزانيات خسرانه فهو ينزح فروق الأسعار إلى الخارج أولا بأول وذلك عن طريق القيام باستيراد مدخلاته من أي بلد رخيص «الهند» ولكنه يحاسبها بسعر غال هو سعر بلد المنبع «سويسرا» **وهكذا تتحول فروق الاسعار إلى مكاسب دون عمل وبالتالي تخسر الشركات المحلية لأن المكسب يكون قد تجمع في المركز الرئيسي**

وبالتالي نجد أن البلاد التي تستثمر فيها الأموال الأجنبية على الرغم من زيادة صادراتها فان وارداتها تكون أكثر من صادراتها . ودائما نجد أن المنحنى البياني للواردات بها يظل أعلى من المنحنى البياني للصادرات على الرغم من وجود انتاج ووجود عمل.يظل افتقادها ونقدها الأجنبي مشدود ويظل «معندوش».

وعندما تأتي هذه البلاد للقيام بعملية تنمية وهي ليس لديها مدخرات ناتجة من التجارة الخارجية فانها تضطر للذهاب إلى من قام بسرقتها وقام بنزح الارباح للاستدانة منه فيخضع أكثر ويجعل الاقتصاد القومي كله مرهوناً بارادة خارجية وهذه هي الخطورة الحقيقية.

فالاستثمارات الأجنبية لا تساعد على إقامة هيكل صناعي متكامل بل يقوم بعمل هياكل صناعية ممزقة ، وتظل القيمة المضافة منزوحة للخارج فتجد نفسك لا تكاد حققت قيمة مضافة وهو ما يتضح في مصانع تجميع السيارات وتجميع الأجهزة الالكترونية.

بالاضافة إلى ذلك أنك لو سمحت للشركات عابرات الحدود أن تدخل جهازك الائتماني فانها يكون لها سلطات تكاد تخرج عن الحكومة ،ومن الممكن أن تنحرف بعملية التنمية المحلية بحيث أنك تستطيع السيطرة عليها وبحيث أنها تقوم بنفس عملية النزح أو تقوم بتنشيط أجزاء من اقتصادك لا تريد تنشيطها في الوقت الذي تختنق فيه نشاطات أخرى.

وعليه فانه لابد من وضع بعض القيود والضوابط أمام رأس المال الأجنبي والشركات عابرة القارات بحيث لو ارداوا ان يدخلوا إلى اقتصادنا. يدخلون بكميات قليلة وبمساهمات محدودة وفي نواحي الاقتصاد التي نريدها بحيث نحدد لهم المجالات التي يعملون فيها والنواحي الانتاجية التي نريدهم أن يعملوا فيها.

ويجب أن تنتبه الحكومة المصرية إلى أن فتح الباب على البحري للاستثمار الاجنبي يجعل الاقتصاد المصري مكشوفاً وبالتالي لابد أن يخضع للضغوط الاجنبية ونفقد استقلالنا . وهو ما حدث بالنسبة لدول النمور الآسيوية وخاصة في تايلاند.

القانون ومصادرة حرية الصحافة

وكانت أكثر الانتقادات التي وجهت للقانون حدة هو ما وجهه الصحفيون من انتقادات للتعديلات الخطيرة التي اقرها مجلس الشعب في الفقرة ١٧ ب من قانون الشركات والخاصة باشتراط موافقة مجلس الوزراء على طلبات تأسيس شركات الصحافة.

وقد أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن رفضه لتلك التعديلات . وأصدر مجلس نقابة الصحفيين بيانا وصف فيه التعديلات الجديدة بانها قيد جديد على حرية الصحافة يتناقض مع المبادئ الدستورية التي أقرها الدستور وقانون تنظيم الصحافة بشأن حرية الصحافة والرأي وحقوق الاصدار.

ووصف البيان التعديلات بانها «اضافة جديدة إلى القيود التي تمنح المجلس الأعلى للصحافة سلطة تنظيم ممارسة حق إصدار وتملك الصحف للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة . وأكد المجلس إن أعطاء مجلس الوزراء -وهو سلطة ادارية- الحق في منح ومنع تراخيص الاصدار يمثل شكلاً من أشكال الرقابة المسبقة على حرية الصحافة قبل السماح بصدورها.

وحذر مجلس نقابة الصحفيين من مخاطر تعديلات قانون الشركات على حرية الصحافة والنشر ،وتقليص امكانية ازدهار الصحافة الوطنية وانهاء ظاهرة الترخيص الأجنبي وأشار المجلس إلى أن إصدار مثل هذه التعديلات التي تمس صلب حرية الصحافة ومستقبل العاملين فيها دون عرضها على نقابة الصحفيين يعد استمراراً للمنهج الخاطئ في التعامل مع الصحافة في الوقت الذي يتطلع فيه الصحفيون إلى ازالة العقبات التي تحول دون توسيع نطاق حرية إصدار الصحف ، لتشمل الأشخاص الاعتبارية والطبيعية على السواء.

وأشار المجلس إلى أن القانون هو تقنين لوضع قائم وهو ازدهار صحف التراخيص الخارجية التي تهتم بالفضائح والصور الجنسية.

ولقد وصف **يحيى قلاش** عضو مجلس نقابة الصحفيين التعديلات الأخيرة في قانون الشركات بانها اعتداء على ركن أساسي من

الحريات العامة وقال اعتقد **ان هذا التعديل الأخير أكثر خطورة على الصحافة من القانون ٩٣ المشبوه** . فعلى حين أن القانون ٩٣ تضمن اجراءات تمس الصحفى فان هذه التعديلات هى اعتداء على حرية الصحافة نفسها . وأضاف أن القانون يضرب مهنة الصحافة فى مقتل عندما يقفل الباب أمام خلق فرص جديدة للعمل باغلاقه الطريق أمام إنشاء الصحف الجديدة وجعلها رهناً بمشيئة السلطة وهذا معناه أن مهنة الصحافة تصبح مهنة بدون مستقبل ومقتصرة على عدد محدود من العاملين فى المؤسسات الحكومية التى اكتظت بمن بها.

أما **عبد العال الباقورى** رئيس تحرير الأهالى فلقد أشار إلى أن القانون والمواد الواردة به بشأن حرية الصحافة يثير قضايا عديدة يناقشها الصحفيون منذ منتصف السبعينيات وعلى رأسها **أن تكون قوانين الصحافة والمطبوعات موحدة فى قانون واحد** ولا تتوزع على قوانين العقوبات والشركات والاجراءات الجنائية إلى آخر هذه القوانين المختلفة، والتى تتيح للمشرع وسيلة أن يعطى أحيانا بيد فى أحد القوانين ثم يسلب ما أعطاه بيد أخرى فى قانون آخر.

ويرى **سيف الاسلام حسن البنا** أن الإصرار على إصدار مثل هذه القوانين هو التفاف على قانون الصحافة يستهدف الحد من حرية الصحافة وتقييد الهامش الديمقراطى . ووصف القانون بأنه قانون يستهدف مصادرة الصحف من المنبع دون أى معايير موضوعية ولكن بناء علي معايير شخصية تستند إلى مزاج رئيس الوزراء . ودعا سيف الاسلام إلى ضرورة مقاومة هذا القانون والعمل على إطلاق حرية إصدار الصحف وقال إنه ينبغى على الحكومة أن تطلق للأحزاب حرية تكوين محطات تلفزيونية مثل ما يحدث فى تركيا ولبنان معللا ذلك باننا نتجرع كل يوم جرعة من السم من خلال ما يبثه لنا التلفزيون الحكومى والجرائد الحكومية ولا نستطيع أن نرد على ذلك.

اغلاق منافذ العمل الأهلى

الجزء الأخير فى القانون والذى كان مثاراً للكثير من الانتقادات يتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة والتى أضافتها الحكومة إلى مواد القانون أثناء مناقشته والتى تتعلق باشتراط موافقة مجلس الوزراء على أى نشاط يتناول غرضاً وعملاً من الأغراض أو الأعمال المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وبهذا النص أغلقت الحكومة الباب أمام الجمعيات العاملة فى مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والتى تعتمد فى تمويلها على منح أجنبية أهلية «غير حكومية» وكانت تلجأ للعمل بإنشاء شركات مدنية غير



علي
نجيب

هادفة للربح هرباً من تعنت وزارة الشئون الاجتماعية ورفضها الدائم والمستمر للتصريح لمثل هذه الجمعيات بالعمل داخل مصر.

ولعل هذه تعد أولى خطوات محاصرة الحكومة لجمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات . والتى تعكس مدى القلق الذى ينتاب الحكومة من نشاط هذه الشركات .حيث كانت الحكومة قد أعلنت مراراً غضبها من تقارير هذه الجمعيات والتى تقوم بفضح انتهاكات حقوق الإنسان وترصد حالات التعذيب والانتهاك داخل السجون وأقسام الشرطة.

ولقد عبرت مراكز حقوق الإنسان عن رفضها للتعديلات الأخيرة فى قانون الشركات وأعلنت عن عزمها على العمل على إسقاط هذا القانون.

يقول **عصام الدين حسن** مركز المساعدة القانونية: «إن المادة ١٧ ب من قانون الشركات هى مادة وضعت للنيل من الحريات العامة حيث وضعت هذه المادة قيوداً على حرية إصدار الصحف وبالتالى على حرية التعبير بشكل عام وفى تعديل مفاجئ أضافت الحكومة إلى هذه المادة بنداً يضع المزيد من القيود على المؤسسات الأهلية التى تحاول أن تتفادى ضغوط قانون الجمعيات وتتجه إلى صيغة الشركات المساهمة أو صيغة الشركات المدنية. وهذا كخطوة أولى من جانب الحكومة فى طريقها لمحاصرة جميعات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

والتعديل الأخير هو محاولة من جانب الحكومة لسد الثغرات القانونية التى نجحت العديد من المؤسسات المجتمع المدنى فى الاستفادة منها وتشكيل منظمات أهلية لا تخضع لوصاية الادارة الحكومية. فالدولة الان تسعى لسد كل السبل أمام الحركة المستقلة للمؤسسات المدنية .ومن هنا تأتى خطورة هذا التعديل لانه من الارجح أن يمتد أثره إلى كافة أنواع الشركات بما فى ذلك الشركات المدنية.

ويضع هذا التعديل منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية الديمقراطية أمام تحد خطير لأن الأمر ينذر بالفعل بتقويض هامش الشرعية والذى تحاول أن تعمل من خلاله هذه المؤسسات.

وأنا أرى أن الدافع الأساسى وراء صدور هذه التعديلات هو ضيق الحكومة من الهامش الديمقراطى وهو ما يفسر لماذا تسعى الدولة لإهدار حق إصدار الصحف حتى من خلال الشركات المساهمة.

وعلى كل الأحوال فان نص المادة ١٧ من القانون لا يخلو من العديد من المطاعن الدستورية . أهمها ما يتعلق بالمساواة أمام القانون . لأنها ترتب نظامين فى اجراءات اشهار الشركات المساهمة وفى التظلم من قرار الرفض كما أنها لا تحدد مهلة محددة للطعن على قرار مجلس الوزراء فى حالات رفض اقامة الشركات العاملة فى مجال الصحف أو فى أحد مجالات الجمعيات الأهلية.

وأود أن ألفت النظر أننا كمركز للمساعدة القانونية نشارك بالفعل مع بعض الجهود التى تبذل من جانب منظمات حقوق الإنسان من أجل وضع قانون بديل يقدم بديلاً ديمقراطياً مقبولاً عن قانون الجمعيات الأهلية الحالى أو المزمع تمريره من قبل الحكومة. وهناك أيضا مشاورات تجرى مع عدد من أساتذة القانون لدراسة السبل القانونية المناسبة للتعامل مع الهجمة التى تخطط لها الحكومة على الشركات العاملة فى مجال حقوق الإنسان أو فى مجال التنمية أو حقوق المرأة إلى آخر تلك المجالات التى يمكن أن تندرج فى إطار اختصاصات الجمعيات الأهلية.

ان مكمن الخطورة أن هذا المبدأ سيتم تعميمه على كافة القوانين المتعلقة بالشركات وبالتالى يسد منافذ للعمل الأهلى لم يكن مرحباً بها من خلال قانون الجمعيات . وإذا كانت الحكومة تدعى أنها ستعمل على توسيع مجالات النشاط فى قانون الجمعيات المقترح فان ذلك على أهميته غير كاف لأن الأهم من ذلك أن ترفع الحكومة كافة أشكال الوصاية على العمل الأهلى.

***

وفى النهاية لابد أن ننوه إلى أن الاخطاء التى قد تنجم عن الديمقراطية لا تعالج بالقمع والاستبداد وإغلاق النوافذ ، بل بمزيد من الديمقراطية وأن المعركة التى بدأت بين الصحفيين والحكومة وبينها وبين بقية منظمات المجتمع المدنى لن يحصد نتائجها سوى الارهابيين،طالما تفرغت الحكومة لخلق أوضاع قانونية شاذة لتيسر لها البقاء فى الحكم دون مساءلة.

إننا نحذر من خطورة هذا القانون على الاقتصاد الوطنى ونلفت النظر إلى أنه لو كانت الحكومة قد أختارت الطريق الليبرالى فى مجال الاقتصاد فان السبيل الوحيد المتبقى أمامها هو السعى إلى اقرار مزيد من الحريات السياسية والا ستكون العواقب وخيمة.



حول قضية الإيجارات الزراعية

ليست هزيمة للفلاحين وقوى التقدم .. ولكن معركة نضالية مستمرة من أجل الحياة

لن يستطيع أحد - بعد قراءة عنوان هذا المقال - أن يعلق بالمقولة المعروفة: الفتنة نائمة .. لعن الله من أيقظها " ، وذلك لسببين :

الأول: أن معركة الفلاحين - ومعهم قوى التقدم فى المجتمع - فى مواجهة القانون **٩٦ لسنة ١٩٩٢** ، لم تكن فتنة بل على العكس تماما ، فانها تصد للفتنة التى يكرسها هذا القانون - وقوى التخلف فى المجتمع - باصرارهم على حرمان ملايين المنتجين من حقهم فى العمل والحياة.

الثانى: أن القضية لم تنم ، ولم يغلق ملفها بعد :

* فمازال قطاع ليس بقليل من الأرض الزراعية المؤجرة ، دون حسم الموقف بالنسبة له بين الملاك والمستأجرين.

* وهناك مساحات أخرى ، تحاول أجهزة الحكم المحلى - وفقا لقرار وزارى صدر مؤخرا - أن توفق بالنسبة له بين طرفى العقد.

* وأراض أخرى ، علق الوضع بالنسبة لها انتظارا لحكم القضاء.

* وحتى بالنسبة لجزء كبير من الأراضى التى تم تحرير عقود إذعان بالنسبة لها - سواء فيما يتعلق بالقيمة الايجارية المغالى فيها ، أو بخصوص المحدودية الشديدة لمدة سريان العقد - لم ولن يستقر الأمر بالنسبة لها ، إذ لن يستطيع مستأجروها البقاء فى العمل بها لسنوات أخرى ، فى ظل هذه الأوضاع التعسفية.

* وأخيرا ، فقضية العلاقة الايجارية ستظل لأمد غير قصير إحدى المشاكل الرئيسية للزراعة المصرية - بل وللمجتمع المصرى كله - طالما استمر وضع الملاك الغائبين عن الأرض والانتاج والذين تنحصر علاقتهم بالأرض فى استلام الريع الناتج من جهد وعمل المستأجرين وأسرهم طوال العام.

وطالما أن الأمر كذلك ، وأن العلاقة الايجارية مازالت - وستظل - أحد المحاور الرئيسية للمشكلة الزراعية فى مصر ، فمن المهم أن نحيط بالموضوع من خلال محاولة للاجابة على ثلاثة أسئلة تطرح اليوم وسط القوى الاجتماعية والسياسية المصرية ، وهى:

* **هل تم هزيمة الفلاحين - وقوى اليسار والتقدم المناصرة لهم - فى هذه المعركة؟**

* **ماهى المطالب والشعارات التى يمكن أن تحمى - نسبيا - الفلاحين والزراعة وتوازن علاقات الانتاج ، فى ظل النفاذ الفعلى للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢؟**

* **كيف يكون الحل الأمثل - طويل المدى - الذى يمكن من خلاله حماية مصالح المستأجرين وتشغيل طاقات العمل العاطلة فى الريف ودعم الانتاج الزراعى ، دون الاخلال بحق الملكية لأصحاب الأراضى؟**

وقبل أن نحاول الاجتهاد فى تقديم الرؤية الموضوعية للاجابة على هذه الأسئلة المحورية للزراعة المصرية ، فمن المهم عرض بعض الأرقام والأوضاع - الموثقة من العديد من الجهات المسئولة تنفيذيا أو تشريعيا أو علميا أو اعلاميا ، **مثل تقارير وبيانات مجلس الشورى ، معهد التخطيط القومى ، مركز الدراسات الاقتصادية بجامعة القاهرة ، والمعهد القومى للتغذية .. إلخ** والتى تتضح من خلالها الصورة الحقيقية للواقع الفلاحى والزراعى اليوم ، كنتيجة لما يسمى بسياسة تحرير الزراعة التى تم اتباعها فى العقدين الأخيرين ، تلك الصورة التى ستزدادترديا بعد نفاذ هذا القانون .

* **فقد حوالى ١٥٪ من إجمالى المساحة الخصبة المنزرعة** ، لحساب مافيا التجريف والبناء ، بالاضافة إلى انهيار مشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى السابقة (التحرير ، الصالحية ، النوبارية .. الخ)

عريان نصيف

وتصحر أراضيها وطرحها للبيع للمستثمرين.

* **الارتفاع الكبير والمتزايد فى تكاليف عملية الانتاج الزراعى** (مستلزمات وائتمان)، نتيجة تهميش الدور التعاونى - المفترض والضرورى - تجاه الزراعة والفلاحين.

* **تدهور حجم الصادرات الزراعية مقابل تعاظم حجم الواردات من الخارج** (٦ مليون طن قمح ودقيق ، ٥ر١ مليون قنطار قطن ، ٥ر٦٪ من نسبة الاستهلاك للألبان ومنتجاتها) بكل مايعنيه ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية أيضا.

* انهيار الصناعات الوطنية القائمة على الزراعة (كالنسيج والسكر) أو المرتبطة بها (كالسماد).

* **تردى حالة الفلاح المصرى المنتج :**

× **وصل حجم البطالة فى الريف - الكاملة والموسمية - إلى أكثر من ٢ مليون مواطن.**

× **زادت نسبة الفقر - والفقر المدقع - فى الريف ، إلى أكثر من ٤٠٪ من سكانه.**

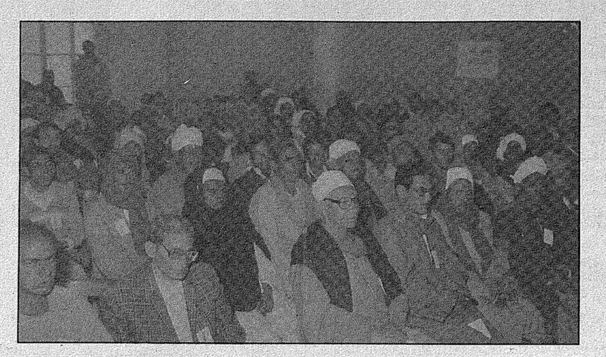
× **إصابة أكثر من ٦٠٪ من أطفال الفلاحين بأمراض الأنيميا وسوء التغذية.**

× **ارتفاع معدل الأمية - نتيجة التسرب من التعليم لأسباب معيشية - ووصوله إلى أعلى من ٨٥٪ للمرأة الريفية.**

× **اتساع ظاهرة عمال التراحيل الذين يعملون - وغالبيتهم من الفتيات والأطفال - فى أسوأ ظروف عمل كثيرا ماتؤدى إلى إهدار حياتهم.**

.. هذا هو واقع الزراعة المصرية والفلاح المصرى ، الذى بدلا من التحرك الجاد من أجل علاجه وتحسينه ، يصر المسئولون على المزيد من ترديه من خلال إهدارهم للتوازن النسبى فى العلاقة الايجارية ، والذى عرضناه كخلفية ضرورية لمحاولة الاجابة على الأسئلة المطروحة.

أولا : ليست هزيمة للفلاحين .. بل معركة



نضال يتغالية الثمن:

ابتداء ، ليس شرفا أو فخرا للحكومة - أى حكومة - أن تقهر قطاعا كبيرا - عدديا وانتاجيا من الشعب الذى تحكمه.

وبالاضافة إلى ذلك ، فبالرؤية الموضوعية المتعمقة - وبعيدا عن أى نظرة سطحية للأمور ، وبعيدا أيضا عن الحسابات الرومانسية الحالمة - فان معركة الايجارات الزراعية ، لاتمثل - فى جوهرها - هزيمة للفلاحين وللقوى اليسارية والتقدمية المناصرة لهم ، بقدر ماتعبر عن الروح والحركة النضالية للفلاح المصرى - كسمة أساسية له منذ أقدم العصور - من أجل حقه فى الأرض والعمل والحياة.

* فلقد تمسك الفلاحون بحقهم الدستورى فى الاجتماع السلمى لمناقشة مشاكلهم ، ويتضح ذلك من عشرات المؤتمرات والندوات الواسعة التى تمت فى ريف مصر - فى وجه بحرى والصعيد - خلال عام ١٩٩٧ فقط ، والذى كان مؤتمر ٣٠ أبريل ١٩٩٧ - الذى أقامه **حزب التجمع واتحاد الفلاحين** - تتويجا لتمسك الفلاحين المصريين بحقهم الدستورى هذا ، حيث شارك فيه حوالى سبعة آلاف فلاح من كل قرى مصر ، كظاهرة غير مسبوقة.

* ولقد مارس الفلاحون أيضا حقهم الدستورى فى الاحتجاج القانونى المنظم من خلال آلاف البرقيات والخطابات المسجلة التى أرسلوها لكل المسئولين ومن خلال توقيعاتهم - التى زادت عن ٣٠٠ ألف توقيع وختم وبصمة فى مدى ستة شهور - مطالبين بعدم نفاذ القانون الظالم لهم.

* وكان الفلاحون يدركون أنها معركة شرسة لابد أن يصحبها التضحيات ولم يبخلوا - كعادتهم - بها . فقدموا - فى سبيل الدفاع عن حقهم فى العمل والكرامة والحياة - أكثر من ثلاثين شهيدا وشهيدة ، وأكثر من ألف فلاح - وبعضهم تجاوز السبعين من عمره - تم حبسهم واحتجاز حريتهم لمدد متباينة.

.. هل يمكن بعد ذلك ، أن تختزل القضية فى" أن الفلاحين وأنصارهم من القوى السياسية - قد هزموا .. بدليل أن القانون قد تم تطبيقه" ؟

أم أن النظرة الموضوعية تؤكد أن الفلاحين - والقوى التقدمية المناصرة لهم - قد خاضوا معركة شريفة فى ظل توازنات قوى ليست مواتية (إصرار الحكومة على تنفيذ القانون - التركيبة الاجتماعية لمجلس الشعب - ضغوط الصندوق والبنك الدوليين لفرض مايسمى التكيف الهيكلى - ثقل كبار الملاك الزراعيين - والمستفيدين منهم فى المجتمع - التدخلات الادارية والبوليسية المباشرة فى العديد من المواقع) ، مما كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل - معه ، الغاء القانون أو حتى ايقاف نفاذه ، وعلى الرغم من ذلك فلقد **حققت الحركة الفلاحية - بنضالها الديمقراطى - بعض الانجازات:**

* استمرارية العقود الزراعية بين الفلاحين والدولة فى الأراضى المملوكة لها . (الاصلاح الزراعى - الأوقاف - مصلحة الأملاك الأميرية) وبدون زيادة فى القيمة الايجارية.

* التخفيف نسبيا من حجم الشراسة التى كان الكثيرون من كبار الملاك - ومن يدعمهم ويساندهم - يرتبونها لسحق المستأجرين .

* إقرار الحكومة - من خلال الأرقام التى طرحها الدكتور الجنزورى فى اجتماعات مجلس الوزراء ، بالحجم الحقيقى والخطير للمشكلة:

- مساحة الأرض المؤجرة أكثر من مليون ، ١٠٠ ألف فدان.

- عدد عقود الايجار يزيد عن مليون ، ٦٠٠ ألف عقد.

مما أدى إلى أن الكثير من القوى المؤثرة - سياسيا واعلاميا وبحثيا - قررت اعادة النظر فى مواقفها من هذه القضية والتى بنتها على ماكان يزعمه بعض المسئولين من المحدودية الشديدة لحجم القضية.

*** والأهم من كل ذلك ، المزيد من وعى الفلاحين بمشاكلهم والتحرك الديمقراطى للنضال من أجل حلها ، وادراكهم ضرورة توحد قواهم الذاتية من أجل الحصول على حقوقهم ، واصرارهم على ضرورة الموقف الايجابى فى أى انتخابات عامة مقبلة على ضوء الفرز الذى حققته هذه المعركة لكافة الأحزاب والقوى السياسية .. من منهم مع الحقوق العادلة والمشروعة للفلاحين ، ومن منهم يتصدى بعنف لحقهم فى الحياة رغم كل الشعارات المضللة التى يزيفونها.**

ثانيا: نحو علاقة ايجارية نقدية متوازنة:

ابتداء ، فاننا نؤكد أن موقفنا من القانون **٩٦ لسنة ١٩٩٢** ، هو الرفض والمعارضة .. حاولنا بكل الوسائل الديمقراطية

- التي يتيحها لنا الدستور - أن نحول دون صدوره ، ثم عارضناه مشروعاً ، وقاومنا نفاذه بعد صدوره ، ومازلنا نرى أنه قانون ظالم للمستأجرين ، مدمر للزراعة وممهد للتوازن الاجتماعي النسبي في القرية المصرية.

وعلى الرغم من ذلك ، فلا شك أن القضية قد وصلت إلى مرحلة جديدة تتطلب - بجانب تمسكنا بموقفنا الموضوعي الصحيح من رفض هذا القانون - أن نحدد حركتنا الديمقراطية - مع الفلاحين - وفق الشعارات والمهام التالية : التي من الممكن أن تحمي - نسبيا - الفلاحين والزراعة رغم نفاذ القانون ، والتي تتمثل في النضال الديمقراطي - بكافة وسائله السياسية والاعلامية والبرلمانية في سبيل مطالبة الحكومة بما يلي:

١) الالتزام بنص المادة الخامسة - من ذات القانون - التي توجب على الحكومة أن تعطى الأولوية للمستأجرين المضارين في تملك الأراضي المستصلحة ، بالتيسيرات وأوجه الرعاية المقررة قانونا.

٢) تعديل القواعد التي وضعتها وزارة الزراعة - وبنك التنمية والائتمان - التي جعلت من تطبيق قرار مجلس الوزراء في يونيو ١٩٩٧ - بشأن اقراض المستأجرين بما يمكنهم من شراء الأرض المؤجرة التي يرغب المالك في بيعها - حالة تعجيزية إن لم تكن مستحيلة ، والأخذ بما سبق أن طالبنا به منذ سنوات طويلة بتيسير هذه القروض بألا تزيد فائدتها عن ٥٪ وألا تقل مدة سدادها عن ثلاثين عاما ، وخاصة أن القرض - سيكون في هذه الحالة - بضمان الأرض.

٣) رفع يد الأجهزة الادارية والبوليسية عن التدخل لصالح الملاك وقهر المستأجرين وفرض أسوأ صور الاستغلال عليهم سواء بالنسبة للقيمة الايجارية ، أو بالنسبة لمدة سريان العقد ، إن لم يكن هذا التدخل لطردهم مباشرة من الأرض.

ومطالبة الحكومة بهذه الحدود الدنيا من وسائل توقي الفلاحين والزراعة والمجتمع للآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للقانون ، لن تؤتي ثمارها المرجوة إلا من خلال النضال الفلاحي الديمقراطي المتواصل تحت شعار " العلاقة الايجارية النقدية المتوازنة"

*** بما يعني عدم الوقوع في مخاطر - ومشاكل - نظام المزارعة الشديد التخلف.**

*** وبما يعني أن تستمر الحيازة في يد المستأجر المنتج.**

***وبما يعني الاستقرار النسبي لمدة العقد.**

*** وبما يعني التوزيع المتوازن للعائد الصافي من الزراعة - بين المالك والمستأجر - دون الاخلال بقيمة العمل الذي يبذله المستأجر وأسرته في الأرض.**

" علاقة إيجارية نقدية متوازنة" الشعار الصحيح للمرحلة الحالية

.. وقد يسخر البعض .." عن أي علاقة متوازنة تتحدثون بينما فرض الملاك والحكومة الأمر الواقع على الفلاحين ؟" وعلى هذا البعض أن يعود لمفتتح هذا المقال الذي أكدنا فيه أنه إذا كانت نسبة كبيرة من الأراضي قد تم فرض هذا الأمر الواقع على مستأجريها الذين باع أغلبهم مواشيه حتى يستطيع الوفاء بقيمة الايجار الغالي فيه هذا العام .. فلن يجدوا مايبيعونه في العام القادم ، وسيتركون الأرض دون أن يطردهم منها أحد.

ومن هنا فان المطالبة بقيام علاقة نقدية متوازنة ، سيظل مطلباً واقعياً وحياً لمدى زمني ليس بقليل ، ليس من قبل المستأجرين فحسب بل من كل القوى الاجتماعية الحريصة - مع ادراكها أن المشكلة في أكثر من ١٥٪ من الأرض الزراعية الخصبة وفق تصريحات السيد / رئيس مجلس الوزراء - **على الزراعة المصرية** .. كمصدر رئيسي للغذاء وللصناعة وللعمالة ، ومن كل القوى الوطنية الرافضة للمحاولات الأمريكية للتدخل في قرارنا السياسي لمجرد بضع شحنات - مدفوعة الثمن - من القمح أو الدقيق.

ثالثا: التعاون الزراعي الانتاجي ، هو المستقبل الصحيح للزراعة المصرية:

لاشك أن مشكلة العلاقة الايجارية الزراعية - كمحور أساسي للمسألة الزراعية في مصر ، لن تحل جذريا إلا من خلال **انتفاء ظاهرة الملاك الغائبين** الذين لايقومون بأي دور في عملية الانتاج الزراعي . وقد انتفت هذه الظاهرة الطفيلية من العديد من المجتمعات ، ليس الاشتراكية فحسب ، بل وأيضا المستغلة **(كالهند)** والرأسمالية التقليدية **(كاليابان)** ، حيث يتم تمليك الأرض التي لايباشر صاحبها عملية الانتاج فيها سواء بالعمل المباشر أو بالاستثمار الرأسمالي لها ، إلى المستأجرين العاملين فيها الذين يقومون بتقسيط ثمنها للمالك على آجال طويلة.

وإلى أن تنتفي هذه الظاهرة المتخلفة في علاقات الانتاج ، فان قيام التعاون الزراعي الانتاجي يمثل - على المدى الطويل .. المستقبل الصحيح للزراعة المصرية ..

فأمام تدهور الواقع الزراعي وأوضاع الفلاحين - من صغار الملاك ومستأجرين وعمال زراعيين ، ومع ماسيترتب - بطبيعة الأمور - من اثار سلبية أخرى مع نفاذ ذلك القانون ، والتي تتمثل أساسا في المزيد من البطالة والافقار للفلاحين ، مقابل قيام مشاريع استثمارية كبيرة - أجنبية أو محلية - على أرض مصر الزراعية الخصبة ، تهتم بانتاج المحاصيل التصديرية ذات الربحية العالية بديلا عن المحاصيل الغذائية أو اللازمة للصناعات الوطنية ..

فان المواجهة الانتاجية - الحريصة على مصالح الفلاحين وتوفير احتياجات المجتمع - هي في **اقامة المزارع التعاونية الواسعة:**

* التي تتسم بضرورة أن تكون : أهلية - اختيارية - ديمقراطية .

* والتي تقوم على محورين رئيسيين : **احترام الملكية الفردية للملاك المنضمين إليها من ناحية ، والتقدير العادل لقيمة عمل المنتجين فيها من ناحية أخرى**

* والتي بامكانها - حالة قيامها كأسلوب رئيسي في الانتاج الزراعي - أن تؤدي إلى مايلي:

- التجميع الزراعي الذي يمكن معه استخدام الميكنة الزراعية.

- توفير امكانات الحصول على مستلزمات الانتاج والائتمان المالي اللازم ، دون استغلال للفلاحين.

- تشغيل الطاقات العاطلة من الفلاحين وأبنائهم وتوفير أفضل ظروف عمل لهم.

- انتاج المحاصيل الرئيسية الضرورية لغذاء الشعب ولحاجات الصناعة الوطنية ، بديلا عن الاعتماد على الخارج بكل تداعياته.

- التسويق المجزي للمحاصيل وحماية الزراع من جماعات الاستغلال والاحتكار.

* * *

وأخيرا

فلا شك أن هذا مجرد اجتهاد للاحاطة بقضية العلاقة الايجارية الزراعية وامتدادها إلى عمق الواقع الفلاحي والزراعي.

وبما أن المسألة الزراعية في مصر هي - بكل المعايير - قضية وطنية قبل أن تكون قضية انتاجية.

فان مجلة " **اليسار**" تأمل أن يتم حول هذا الموضوع أوسع وأعمق حوار - على صفحاتها - من القوى الفلاحية واليسارية والديمقراطية.



تعقد اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى دورة هامة يوم الأربعاء ١٨ مارس الحالى لتناقش وتصدر وثائق المؤتمر العام الثالث وهى:

مشروع البرنامج العام.
مشروع التقرير السياسى.
مشروع تقرير البناء التنظيمى.

وتحاول هذه المشروعات الثلاثة تطوير الحزب فى ضوء التطورات الواسعة التى عاشتها مصر والأمة العربية والمنطقة والعالم خلال العقدين الماضيين، وبعد ٢٢ عاما من قيام الحزب و١٨ عاما من صدور برنامج الحزب الحالى.

وتنشر اليسار على هذه الصفحات جزءا من التقرير السياسى يتناول رؤية الأمانة العامة لبعض مواقف الحزب ومنطلقاته السياسية فى المرحلة القادمة.

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يحدد موقفه من:

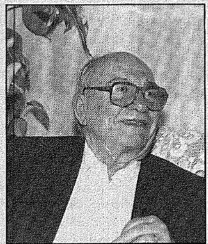
★ العلاقة مع الحكم

★ الموقف من جماعات الاسلام السياسى.

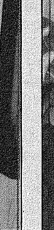
★ العمل المشترك والتحالفات بين الأحزاب والقوى السياسية.

لم يعد ممكنا أن يظل الالتباس قائما فيما يتعلق بثلاثة قضايا سياسية أساسية هى :- **العلاقة مع الحكم، الموقف من جماعات الاسلام السياسى، الموقف من العمل المشترك والتحالفات بين الأحزاب والقوى السياسية.**

..لقد حسم حزبنا منذ فترة طويلة على المستوى الفكرى وفى الحوار الذى دار عقب انتخابات مجلس الشعب وعرضت نتائجه فى دورة اللجنة المركزية (نوفمبر ١٩٨٧) وفى أدبياته المختلفة ثم فى مشروع البرنامج العام الجديد " **بناء مجتمع المشاركة الشعبية** " الموقف من الحكم القائم فى مصر منذ ١٣ مايو ١٩٧١ وحتى اليوم، باعتباره النقيض لما ندعو إليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حيث "سيطرة القوى الرأسمالية على الحكم والاقتصاد، وتم التخلى التدريجى عن الجزء الأكبر من مكتسبات الطبقات الشعبية، وتحولت الدولة من أداة لقيادة التنمية وزيادة الاستثمار وتحديث المجتمع وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الملكية العامة وإعادة توزيع الثروة ونشر الخدمات المجانية وضمان تشغيل العاملين، لتصبح أداة لإثراء القلة وفتح الطريق للتكسب الفردى بطرق غير مشروعة، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وانتشار البطالة وزيادة حدة الفروق الطبقية والاجتماعية وتدهور مستوى الخدمات، وتدنى نوعية الحياة وفقدان الشباب لأى أمل فى المستقبل ودفعهم لاستخدام العنف ضد مجتمع وجدوه يحاصر آمالهم ويتحلقه من الطفيليين والفاسدين مزيدا من الثراء، ومن الاستهلاك الترفى الاستفزازى .. وفى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شهد المجتمع المصرى مزيدا من القيود المفروضة على الحياة السياسية، وتراجعا فى الأوضاع الديمقراطية المنقوصة أصلا، واحتكار حزب واحد للسلطة قسرا، وتصاعد ظاهرة الجماعات الظلامية التى ترفض المجتمع وتكفره وتسعى لتغييره بالارهاب والعنف .. وقاد هذا الاختلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى **واستمرار الاعتماد على المعونة الأمريكية** والرهان على



خالد محيى الدين



د. رفعت السعيد

الاستثمارات الأجنبية، إلى قبول الحكم بقدر من التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى الإسرائيلى ".

ومن ثم **فالحكم القائم وحزبه هو الخصم وهدف التغيير الذى يدعو إليه الحزب سعيا لقيام حكم ديمقراطى منحاز للطبقات الشعبية والوسطى**. وعلى هذا الطريق يخوض حزبنا معارضة جذرية لاهوادة فيها ضد سياسات الحكم والمؤسسات والأشخاص المسئولين عن هذه السياسات.

ولايعنى ذلك بأى حال من الأحوال مقاطعة مؤسسات الدولة والحكم التى يسيطر عليها هذا الحزب بل على العكس لابد من

السعى الدؤوب للنفاذ إلى هذه المؤسسات والتعامل معها وصولا إلى تحريرها ديمقراطيا من احتكار الحزب الحاكم وتحويلها فى النهاية إلى مؤسسات ديمقراطية . فحزبنا والأحزاب السياسية الأخرى جزء من النظام القائم دستوريا ولها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ، ولاتملك ترف الوقوف بعيدا عن مؤسسات الدولة والحكم.

كذلك يستحيل اقامة سور حاجز بين حزبنا والحزب الحاكم فهو حقيقة واقعة لايمكن انكارها وله نفوذه بحكم استيلائه على جهاز الدولة واستمراره فى الحكم أكثر من ١٧ عاما. فمن مصلحة النضال الوطنى الدخول فى تعاملات واحتكاك سياسى دائم معه **بهدف كسب مزيد من التأييد لبرنامجنا وتوعية الجماهير وتحقيق المكاسب الضرورية لها والقدرة على التعامل مع التناقضات فى صفوفه.**

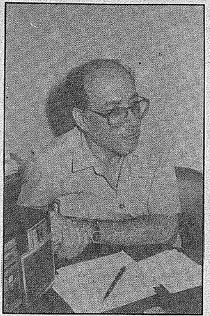
ومن الضرورى أن نحرص فى تعاملنا مع الحكم وحوارنا وصراعنا معه ، **على ابراز وجه الحزب باعتباره قوة المعارضة الجذرية ، وتعميق التمايز القائم واختلاف الخنادق ،** خاصة إذا فرضت مصلحة جماهيرية أو قومية موقفا مشتركا فى قضية ما .

.. ورغم الخلافات فى داخل صفوف اليسار وحزبنا حول الموقف من جماعات الاسلام السياسى التى تطرح نفسها كقوى سياسية ، معلنة أن لاعلاقة لها بالجماعات التى تمارس العنف والارهاب ، وتشارك فى النشاطات الداعية للاصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى ، فقد استطاع الحزب أن يمارس علاقة صحيحة ومتوازنة خلال السنوات الست الماضية وبدرجة عالية من المرونة والمبدئية فى نفس الوقت.

وقد حان الوقت لترجمة هذه الممارسة ودروسها فى موقف سياسى محدد يكون مرشدا لحركة الحزب فى السنوات القادمة.

ويمكن أن يقوم هذا الموقف على الأسس التالية:

١) التفرقة الواضحة بين **الأديان السماوية** من حيث هى نظام الهى جاء لاسعاد الناس ، فى ضوء العقل والاجتهاد ، واعتبارها طاقة خلاقة تسهم فى تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والاستغلال والظلم والتخلف وتؤكد حق الانسان فى الأمن والحرية والتقدم والرخاء دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة أو الثروة ، والتركيز على أن القيم الدينية الصحيحة التى تستمد من الدين **هى جزء** لايتجزأ من تراثنا الحضارى - مسلمين ومسيحيين .. - وتمثل قوة دافعة لعمل الجماهير من أجل حياة أفضل ..



عبدالغفارشكر
مشروع البرنامج

وبين **الفكر الدينى** باعتباره اجتهادات بشرية عبر مختلف العصور فى تفسير وتأويل الدين . وهو فى النهاية تيارات فكرية وثقافية تحتوى عناصر ايجابية وأخرى سلبية ، يتخذ الحزب منها موقف النقد الايجابى ، ويدعو لفتح باب الاجتهاد فيها على مصراعيه بعد أن تم إغلاقه منذ العصور الوسطى ، مؤمنا أننا فى حاجة ماسة لحركة إصلاح دينى ، يتحمل مسئولية انجازها التيار الدينى المستنير

٢) **ليس هناك امكانية للمساومات والحلول الوسط والتنازلات فى الصراع الفكرى والأيديولوجى الضرورى فى مواجهة قوى وتيارات الاسلام السياسى** - التى تمارس العنف والارهاب أو التى تقدم نفسها كقوى سياسية - وتطرح مقولات خاطئة ، مثل القول بأن حزب أو جماعة معينة هى جماعة المسلمين ، أو انكار الوطنية والقومية لحساب "أممية دينية" ، أو تدعو واقعيا لدولة دينية ، أو للعنف بمقولة الجهاد " كفريضة دينية" ، أو تمس حق المواطنة وتعطى للأغلبية الدينية حقوقا أكثر من غيرها ، أو تفرض قيودا على التفكير العقلى والبحث العلمى وحرية الرأى والاعتقاد بادعاء خروجه على الدين ، أو ترفض المساواة بين الرجل والمرأة ، أو تنظر للمجتمع باعتباره مجتمعا جاهليا وتطرح الحاكمية ، أو تسعى لفرض مرجعيتها على المجتمع ، أو تمارس تكفير المفكرين والمبدعين والساسة.

٣) **تأكيد رفض الدولة الدينية والأحزاب الدينية** والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى دستور مدنى وقانون مدنى يؤكد **حق المواطنة لجميع المواطنين** والمساواة التامة بينهم بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون . ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية والالحاح على شعار " **الدين لله والوطن للجميع**" ورفض وجود كهنوت فى الاسلام وإباحة الاجتهاد للجميع ، والتعامل مع قضية الشريعة الاسلامية باعتبار أن التشريع **فى الاسلام يقوم على أساس أن مايتناهى لايضبط مالايتناهى . بمعنى أن ماهو مطلق لايمكنه أن يضبط تفاصيل الحياة اليومية المتجددة دوما** وتستلهم مبادئ الشريعة الاسلامية بهذا المفهوم وتصاغ فى إطار قوانين مدنية فى ظل سلطة مدنية.

٤) **التسليم بحق كل القوى والتيارات السياسية فى إقامة أحزابها طبقا لأى أيديولوجية أو مرجعية تختارها ، سواء كانت هذه المرجعية تستند إلى الفكر الليبرالى ، أو الفكر الاشتراكى عامة ، أو الفكر الماركسى أو الماركسى اللينينى ، أو الفكر الدينى ، أو الفكر القومى** . مع حق حزبنا - أو أى حزب - أن يكون رافضا أو ناقدا لهذه المرجعية أو تلك . ورفض أى ادعاء أو محاولة لفرض مرجعية أيديولوجية على الدولة والمجتمع ، لتناقض ذلكجذريا مع الديمقراطية وتعارضه مع التداول السلمى للسلطة . ففرض مرجعية معينة - أيا كانت - على الدولة والمجتمع ، سيدخل المجتمع فى سلسلة من الانقلابات التى تقلب كل شئ رأسا على عقب ، وسيؤدى إلى الانقلاب على الديمقراطية ذاتها ومصادرة حق تداول السلطة بحجة المرجعية والخروج عنها.

إن المرجعية الوحيدة للدولة والمجتمع هو الدستور المدنى.

.. ويستحيل اقامة تحالف أو جبهة مع أى قوة أو حزب أو تيار سياسى يختلف جذريا برنامجه وانحيازاته الاجتماعية ومواقفه الاقتصادية مع حزب التجمع ، لافرق فى ذلك بين الحزب الوطنى الديمقراطى أو الاخوان المسلمون أو حزب العمل .. أو حتى حزب الوفد . فالتحالف والجبهة يتطلب الاتفاق على برنامج حد أدنى - لايمنع الاختلاف والتمايز فى بعض القضايا - ولكنه يشمل مساحة واسعة من الاتفاق فى القضايا

الجوهرية.

ولكن هذا لايحول دون قيام تنسيق أو عمل مشترك فى بعض المواقف المحددة أو القضايا أو الموضوعات التى يكون هناك اتفاق حولها ، مع الحرص دائما على أن لأيؤدى هذا العمل المشترك - المؤقت أو الدائم - على طمس الفروق أو الاختلافات ، أو اعطاء أى طرف ميزة أو فرصة لتحقيق مكاسب خاصة.

سابعا: ان انقاذ البلاد من أزمتها الراهنة يتطلب انهاء هذا الخيار المستحيل المفروض علينا منذ سنوات ، بين الحكم وحزبها وأحزاب أخرى تمثل اجتماعيا نفس الاتجاه ، وبين قوى الاسلام السياسى وحلفائهم والتى تطرح نفسها كبديل للحكم ، وكلاهما عاجز عن اخراج البلاد من هذه الأزمة.

والخروج من هذه الدائرة المغلقة يتطلب **بناء قطبى أو بديل ثان يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية.**

وهى مهمة يجب أن يضعها الحزب فى رأس مهامه العاجلة.

ثامنا: ويمثل اقامة **"التحالف اليسارى الديمقراطى"** بين حزبنا والحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، والحزب الشيوعى المصرى ، وسائر القوى والشخصيات الناصرية والشيوعية واليسارية عامة النواة الصلبة لبناء القطب الثانى . ويتطلب عملا دؤوبا متصلا لتحقيقه مهما كانت المصاعب والعقبات.

تاسعا: من الضرورى أن نعطى أولوية قصوى فى نضالنا الديمقراطى خلال المرحلة القادمة لستة قضايا أساسية:

- اصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية كخطوة ضرورية للوصول لإجراء انتخابات حرة نزيهة تعكس الارادة الشعبية.

- اطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على أسس ديمقراطية ،تضمن أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين ، وأن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم ، واعتبار حق المواطنة مناطا للحقوق والواجبات وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطى فى إطار دستور مدنى يضعه الشعب ويقره ديمقراطيا ، وقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفى المستقبل ، وأن لاينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .. والغاء قانون الأحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته وبصفة خاصة لجنة الأحزاب والنص على منع الأحزاب من مزاولة النشاطات الاقتصادية والتجارية.

- الغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية ومراكز ومنظمات حقوق الانسان ، بالغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ورفع أيدى الأجهزة الأمنية والادارية عن هذه الجمعيات ، والعودة إلى مواد القانون المدنى التى ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

- تعديل قانون الاذاعة والتلفزيون ليصبح جهاز إعلاميا قوميا مستقلا ، تمثل فى ادارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية، وتحصل من خلاله الأحزاب والقوى السياسية على فرص متكافئة دائمة لمخاطبة الشعب.

وإعادة النظر فى تملك الدولة للمؤسسات الصحفية القومية ، وإطلاق حق تملك واصدار الصحف - دون ترخيص - للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وسائر الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملى الأهلية.

- اطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بأنفسها ، وانتخابات مجالس إداراتها دون تدخل من الأجهزة الادارية ، وتأكيد استقلال الحركة النقابية والتعاونية والطلابية.

- الغاء حالة الطوارئ وضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، بما فى ذلك حق التظاهر والأضراب والاعتصام السلمى.

عاشرا: وتتمثل أولوياتنا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة القادمة. وفى اطار تنفيذ برنامجنا لبناء مجتمع المشاركة الشعبية وتحقيق تنمية وطنية مستقلة فيما يلى:

١- وقف تدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى ، ومحاربة السياسات التى أدت إلى انضمام قطاعات جديدة إلى جيوش الفقراء، واختلال التوازن الاجتماعى فى ظل غياب العدالة الاجتماعية.

٢- التصدى للغلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وخدمات التعليم والصحة والسكن.

٣- التركيز على قضية البطالة ومسبباتها والعمل على علاجها.

٤- وضع برامج عاجلة لعلاج التدهور فى خدمات التعليم والصحة ، ومشاكل السكن فى المدن والريف.



مأمون الهضيبى
جماعات الاسلام السياسى

٥- مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه وكشف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التى أدت إلى تحوله إلى ظاهرة عامة واتساعه ليشمل سرقة أموال الدولة والقطاع العام ، واستغلال النفوذ والمناصب والصفة النيابية وللتربح وقبول الرشاوى والعمولات ، والتدخل فى سير القضايا والتأثير على القضاء ، واستغلال بيع القطاع العام ، والاستيلاء على المال العام ، ونهب منظم لثروات الوطن ، أدى إلى تحطيم معنويات الشعب المصرى وفقدان الثقة فى المستقبل والتأثير على انتمائه.

٦- الاهتمام البالغ بقضية مياه النيل والأخطار المحدقة بالزراعة والحياة المصرية نتيجة اهدار ثروة مصر من المياهوسوء استخدامها وخطورة ظاهرة تصاعد الفقر المائى نتيجة للسياسات المتبعة.

٧- مواصلة المعركة ضد بيع وتصفية القطاع العام ودور الدولة فى التنمية والخدمات الأساسية ، وبصفة خاصة فى المشروعات الاستراتيجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية (البنوك - شركات التأمين - النقل الجوى - قناة السويس - المجمعات الصناعية الكبرى ..)

٨- الدفاع عن حقوق المرأة والطفل والشباب وتوفير مناخ صحى تشريعى واقتصادى لحمايتهم من الاعتداء المتوالى على حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم الأساسية.

حادى عشر: وفى إطار نضالنا القومى والعلاقات الاقليمية والدولية ، وعلى ضوء التطورات الجوهرية فى المنطقة فهناك عدد من

الأولويات تفرض نفسها علينا.

أ - فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى

تؤكد الأزمة الأخيرة التى دخلتها قضية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ومؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو ووادى عربة ، ووضوح الموقف الأمريكى ، حتى أمام الحكومات العربية الموالية أو الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية ، ومايعكسه من إنحياز واضح لإسرائيل وخضوع لشروط الحكومة الإسرائيلية عمليا .. ضرورة إعادة النظر فى السياسات المصرية والعربية والتى أدت إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان ، وتوقيع اتفاقيات لاتحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب العربية.

ولتحقيق ذلك فان الحزب مطالب فى حركته فى الفترة القادمة بما يلى:

- تصعيد الحملة السياسية والاعلامية والجماهيرية - بالتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية والنقابات واللجان والمنظمات المصرية والعربية - **ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى** ، والعمل على وقف كافة الاختراقات الأخيرة لجبهة المقاومة الشعبية ضد التطبيع . خاصة فى صفوف المثقفين والعمال . ودعم حركة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية .
- تكوين رأى عام ضاغط على الحكومة لوقف كافة اجراءات التطبيع الاقتصادى والتجارى والثقافى مع إسرائيل ، خاصة فى مجال الزراعة ، وتجميد كافة الاتفاقات الموقعة بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية ، والالتزام بالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.
- الدعوة لإلغاء مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة نهائية.
- العمل على انهاء حصار العراق وليبيا والسودان.
- التحرك لعقد قمة عربية تتولى صياغة استراتيجية عربية جديدة لتحقيق تسوية سياسية عادلة وشاملة تستند إلى امكانيات القوة العربية الكامنة الاقتصادية والسياسية والحضارية والعسكرية ، وإلى تحالفات اقليمية ودوليةصحيحة ، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك ، الاقتصادى والاجتماعى.
- التركيز على قضية اعلان الشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا (وأفريقيا) منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل .

ب - فى العلاقات المصرية مع السودان ودول حوض النيل وأفريقيا.

- انطلاقا من طبيعة العلاقات الخاصة التى تربط شعبى وادى النيل وحيوية هذه العلاقات للشعبين ، وفى ظل سقوط السودان منذ انقلاب يونية ١٩٨٩ فى قبضة حكم دكتاتورى معاد لشعب السودان أدى إلى افقار السودان وتدمير اقتصاده وتهديد وحدته واذكاء نيران الحرب الأهلية والدخول فى صدامات مع دول الجوار جميعا ، بل وتهديد الأمن والاستقرار فى مصر .. فان مصر مطالبة بالوقوف بقوة إلى جوار شعب السودان وقواه الوطنية والديمقراطية ومساندته من أجل اقامة حكم ديمقراطى شعبى ، والحفاظ على وحدة السودان فى إطار التعددية القومية والعرقية والثقافية لشعبه ، ووقف الحرب الأهلية وأخطار الانفصال والتدخل الخارجى.
- لابد أن تحتل قضية السياسة المائية لمصر وارتباطها بوجود سياسة أفريقية واضحة أولوية أولى فى استراتيجية الأمن القومى والعلاقات الاقليمية والدولية لمصر ، آخذين فى الاعتبار وجود مشاكل مع دول حوض النيل ، سواء مع أثيوبيا أوأوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى ووسط أفريقيا ومع السودان وهى دولة مصب مثلها مثل مصر ، ووجود قوى دولية واقليمية لها مصلحة فى إذكاء الصراع على مياه النيل.

ويتطلب ذلك أن تكون لدينا حزمة مترابطة من السياسات المائية والاقتصادية والتنموية والأمنية ، وتحالفات مع عدد كبير من الدول حماية لأمننا القومى ومصالحنا المائية فى حوض نهر النيل والقارة الأفريقية ، وبصفة خاصة أثيوبيا وجنوب أفريقيا .. آخذين فى الاعتبار صالح الدول الأخرى واحتياجاتها التنموية والأمنية وأهمية اتفاق دول الجنوب فى مواجهة الشمال.

جـ - العلاقات المصرية الأمريكية

أثبتت الممارسة خلال الحقبة الماضية أن مايسمى بالعلاقات الخاصة بين مصر وأمريكا والتى بدأت فى السبعينات واستمرت حتى الآن ، ومايقال عن توافق استراتيجى بين مصر والولايات المتحدة ، بالاضافة إلى أنها علاقات غير طبيعية ولم تكن فى صالح مصر فى الغالب الأعم ، قد استنفذت أغراضها بصورة واضحة ، ولم يعد ممكنا الاستمرار فى هذا النمط من العلاقات.

فهناك تناقض بين المصالح المصرية ودورها فى محيطها العربى ، والسياسة الأمريكية التى تقوم على انهاء النظام الاقليمى العربى وفرض نظام شرق أوسطى ، وضمان التفوق العسكرى المطلق لإسرائيل على كل بلد عربى على حدة - ومصر فى المقدمة - وعلى الدول العربية مجتمعة ، إلى حد تجاوز التحالف الأمنى والاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، إلى وضع التكنولوجيا العسكرية الأمريكية تحت تصرف إسرائيل وتطوير مشتركلأنواع متقدمة من الصواريخ وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، وانفراد إسرائيل بملكية ترسانة نووية تجعلها القوة النووية الخامسة فى العالم ، والتحرك فى المنطقة لفرض إسرائيل دولة اقليمية عظمى ، وضرورة قيام حلف أمن يضم هذه الدولة الاقليمية العظمى والدول الحليفة لأمريكا فى المنطقة ومن بينها مصر ، وقبول تسوية للصراع العربى الإسرائيلى طبقا للمفهوم الأمريكى.

ومن الضرورى تصحيح هذه العلاقة استنادا إلى امكانيات مصر الذاتية وأهميتها فى المنطقة ودورها العربى وعلاقاتها الأفريقية والأسيوية ، وامكانية الاستفادة من الدور الأوربى ، فى ظل سياسة جديدة يكون أساسها حسم خيارها فى اتجاه دعم وتقوية النظام الاقليمى العربى والسوق العربية المشتركة والدفاع العربى المشترك ، والتوجه إلى أفريقيا ودول الجنوب وعلاقات قوية مع القطب الأوربى وآسيا.

ثانى عشر: أن تحقيق هذه المهام يتطلب وجوب حزبى قوى ومنظم وجماهيرى قادر على كسب مزيد من القوى الجماهيرية للحركة السياسية وتكوين رأى عام قوى وضاغط لفرض إرادة المواطنين على مؤسسات صناعة القرار.

وبالاضافة للاقتراحات الواردة فى تقرير الأمانة العامة عن تطوير الأداء الحزبى والمقدم إلى المؤتمر الرابع فهناك مجموعة من القضايا الأساسية لابد من التركيز عليها فى الفترة القادمة وهى :

١- العمل على توسيع عضوية الحزب كيفيا وكميا ، وتوسيع نفوذ الحزب فى المنظمات الجماهيرية وفى الرأى العام.

٢- اعطاء أولوية للتثقيف الحزبى واعداد القيادات الجديدة.

ومن المهم أن يشمل التثقيف الحزبى برنامج الحزب ومواقفه السياسية والقضايا الفكرية والسياسية المطروحة علينا وعلى المجتمع.

٣- أهمية زيادة مالية الحزب بدءا بالتشدد فى تحصيل الاشتراكات والتوسع فى جمع التبرعات من أعضاء الحزب وأصدقائه.

٤- النفاذ بقوة إلى المنظمات النقابية والديمقراطية وبمنهج صحيح يقوم على استقلال الحركة النقابية والعمل المشترك فيها مع كل القوى الديمقراطية الحريصة على هذا الاستقلال ورفض الإلحاق بالسلطة أو بأى قوة أو حزب.

٥- أوسع استغلال للهامش الديمقراطى المتاح ، والجرأة - مع حسابات صحيحية - على ممارسة حق الاضراب والتظاهر والاعتصام وتوزيع البيانات وعقد المؤتمرات خارج المقرات.

عماليات

من جديد:

الخصخصة من منظور القادة النقابيين المصريين!

هل يمكن الجمع بين حسنات المشروع الخاص والتخطيط المركزى؟

نقلت إلينا إحدى صحفنا الصباحية قبل أيام قليلة موجزا لذلك الحوار الساخن الذى دار فى لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب حول قيام أحد أصحاب المنشآت المخصخصة حديثا بنقل عدد من عمال مصنع تابع لشركته باحدى مدن الصعيد إلى القاهرة، والاقتراحات التى تقدم بها عدد من أعضاء اللجنة لإجبار صاحب المنشأة على إعادة هؤلاء العمال إلى مواقعهم، ولم يكن من بينها اقتراح واحد بعمل نقابى حقيقى، وإنما دارت كلها حول استصدار تشريعات جديدة تقيد من حرية أرباب العمل فى الإقدام على مثل هذه التصرفات، أو المسارعة إلى إقرار مشروع قانون العمل الجديد، وكيف أن هذا الحوار انتهى بتشكيل لجنة لبحث المشكلة على الطبيعة.

وبادئ ذى بدء، فإن كاتب هذا المقال ليس من أنصار الخصخصة أو التخلى عن منجزات الشعب المصرى، والطبقة العاملة المصرية بخاصة. فى السيطرة على أدوات الإنتاج الرئيسية، أو التخطيط المركزى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمستقبل هذه الأمة، وكلها من ثمار انجازات نضال الشعب فى الخمسينيات والستينيات فى ظل قيادة **جمال عبد الناصر**.

غير أن **هذا الحديث يتناول أساسا مواقف القيادات النقابية المصرية الحالية التى دأبت على المسارعة إلى تأييد مواقف النظام الحاكم دون تدبر أو روية، وكانت من أكثر المتحمسين للخصخصة والتفريط فى مكاسب الطبقة العاملة التى تشرف بادعاء تمثيلها، طالما أن هذه سياسة أرباب الحكم أو رغباتهم.**

ولقد كان من المفروض أن تعمل هذه القيادات، وهى تصر على مواصلة التصدى لقيادة الحركة النقابية المصرية فى مناخ متغير عما تعودت عليه، على دراسة الأساسيات الفكرية التى تقوم عليها النظم المستحدثة ومنطلقاتها حتى تستطيع أن تتعامل معها.

ان اقتصاد السوق يقوم على أسس نظرية ومبدئية مختلفة تمام الاختلاف عما كان يقوم عليه نظام التخطيط المركزى، ويحتاج فى التعامل معه أساليب مختلفة عما تعودت قياداتنا على اتباعه خلال الاربعين سنة الماضية.

دعه يعمل

ولقد سبق أن كتبنا مرارا أن من أولويات آليات اقتصاد السوق وحقوق صاحب المنشأته الخاصة حق رب العمل فى إدارة منشأته بالطريقة التى تحقق له أكبر قدر ممكن من الربح، ومن ذلك بطبيعة الحال حقه فى تشكيل القوة العاملة لديه بما يحقق له هذا الهدف. وترفض آليات السوق تماما أى إثقال لها بترسانة لا داعى لها من القوانين والتشريعات المكبلة لحرية المشروع الخاص(لا يجب أن يغيب عنا أن ما يسمى بآليات السوق انما هى الصورة العصرية لذلك الشعار القديم المعروف «**دعه يعمل، دعه يمر**»). كما أشرنا مرارا إلى ما قامت به السيدة الحديدية **مارجريت تاتشر** فى بريطانيا من جهود محمومة لتكبيل الحركة النقابية البريطانية العريقة بالقيود التى أحالتها إلى حركة مستأنسة لا تعرقل حركة الرأسمالية البريطانية فى سعيها المحموم إلى العودة إلى الصفوف الأولى للرأسمالية العالمية، وكيف أن زعيم حزب العمال «الجديد» **تونى بلير** قدم نفسه للرأسمالية البريطانية أثناء المعركة الانتخابية فى العام الماضى بتحذيراته النارية للحركة النقابية التى يقوم عليها حزبه بأنه لن يلغى التشريعات **التاتشرية** المكبلة للحريات النقابية. بل وقد يزيد عليها اذا اقتضى الأمر لدعم الاقتصاد البريطانى الآخذ فى الازدهار.

وتجربة النمور الآسيوية التى زيفتها صناعة الاعلام الغربية لتكون نموذجا مبهرا تضلل به البلدان النامية وتجتذبها به بعيدا عن نظم الاقتصاد الاشتراكية والتخطيط المركزى **خير مثال لذلك، لو كان قادتنا النقابيون يهتمون بالمتابعة العلمية الجادة لما يحدث حولنا**، فقد تسابقت هذه النمور على تزيين نفسها للاستثمارات العالمية بتهميش الحركة النقابية والحرص على التقليل بقدر الإمكان من التشريعات العمالية التى قد تحمل ذلك الاستثمارات بتكاليف اجتماعية تقلل من أرباحها، باعت قواها العمالية ثمنا رخيصا مقابل تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها، باستثناء كوريا الجنوبية التى حاولت بناء اقتصاد سوق قوى بالاعتماد على امكانياتها الذاتية مما سمح بنمو حركة نقابية مستقلة بالغة القوة يحسب لها كل حساب.

غير أن **«الرأسمالية المتوحشة»** كانت تريد أن تكون لها الحرية الكاملة فى تصريف الأمور الاقتصادية والسياسية فى تلك البلدان، وعندما نسيت **أندونيسيا** نفسها وبدأت تتطلع إلى دور أكبر فى النشاط الاقتصادى كنمر قوى وتضع خططا لبناء طائرات وتكنولوجيا حديثة، وعندما بدأت **ماليزيا** تخطو خطوات جادة فى ميدان التكنولوجيا الرفيعة، وعندما واصلت **كوريا الجنوبية** عنادها رافضة السماح للاستثمارات الأجنبية (والأمريكية على وجه الخصوص) بقدر أكبر من الحرية فى الاستثمارات والتملك (يمكن الاطلاع على مزيد من خلفية ذلك الصراع الطويل فى أدبيات البنك الدولى وقدر كبير منها منشور باللغة العربية ومن القاهرة)، كانت الضربة القاصمة التى أثبتت أن تلك النمور انما هى نمور من ورق تنفخ فيها صناعة الاعلام الغربية لأهداف غير شريفة.

وها هى الحركة النقابية القوية فى **كوريا الجنوبية** تقبل للمرة الأولى فى تاريخها بفكرة امكانية تسريح أعداد كبيرة من العمال من أجل انقاذ الشركات العمالية الكورية العملاقة من الانهيار التام والبيع بأرخص الأسعار للاستثمارات الأمريكية التى تماطل فى

محمد جمال إمام



جمال عبد الناصر

التدخل إلى أن يصبح الاستيلاء على تلك الشركات أشبه ما يكون بالاستحواذ المجانى ، وكيف هللت صناعة الاعلام الأمريكية لهذا التطور التاريخى فى مواقف الحركة النقابية الكورية المتشددة.

الخلاصة، أن الاستثمار الاجنبى والمشروع الخاص يرفض أى نوع من القيود وأى حديث عن المنطلقات الوطنية فى التنمية واستقلالية القرار ، وانما يريد التبعية الكاملة، أو ما أصبح يطلق عليه تأدبا «العولمة» كما تسمى الرأسمالية باقتصاد السوق. وهذا هو السبب فى احجام الاستثمارات الأجنبية عن التدفق على السوق المصرية بالشكل الذى تطمع فيه الدوائر الحاكمة فى مصر ، فهذه الاستثمارات تدرك أن شرائح كبيرة ومؤثرة فى المجتمع المصرى ،وفى مقدمتها الطبقة العاملة المصرية ، لا تزال ترفض التبعية والخنوع الكاملين للدوائر الأجنبية وتتمسك بقوة باستقلالية القرار المصرى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ومن ثم فإنها ترى أن المناخ فى مصر ليس مهيئا بعد لتحقيق ما تصبو إليه من السيطرة الكاملة على مقاليد السوق المصرى الذى يتيح لها تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.

وحتى فى الحالة التى نحن بصددها ، فان نقل بعض العمال من مصنع فى مدينة ما إلى مصنع آخر تابع لنفس المنشأة يقع فى مدينة أخرى ليس بالتعسف الخطير(إلا فى ظروف أزمة الإسكان التى نعانى منها) .ومعظم جيلنا من أبناء موظفى الحكومة يذكرون أنهم . فيما قبل استتباب نظام الحكم المحلى ،كانوا يتنقلون كل عدة سنوات خلف رب أسرتهم من بلدة إلى أخرى من شمال البلاد إلى جنوبها . صحيح أن المساكن كانت متوفرة ورخيصة حينئذ ، إلا أنه يمكن تدارك الموقف بمطالبة رب العمل ، وليس الاشتراط عليه ، أن يقدم للعمال المنقولين بدل اسكان يساعدهم على مواجهة المصاعب التى يواجهونها عند النقل . وعلى كل حال ، فلابد وأن نتذكر أنه لا يمكن بالمرة الجمع بين الحسنيين ، بين حسنات آليات السوق وأجوره المرتفعة وبين التخطيط المركزى وما يوفره من أمن وظيفى واستقرار ورعاية اجتماعية متعددة الأبعاد ، مثل هذا التفكير انما هو من قبيل التعلل بالأمانى الساذجة.

الحل النقابى

وعلى قياداتنا العمالية أن تختار إذن ما بين تأيدهم لنظام «**آليات السوق**» بكافة أبعاده الشديدة الوطأة(وتسقط من حساباتها تلك الأساطير الوهمية عن الرأسمالى الرحيم الطيب القلب ،وتكف عن الحديث عن نماذج **طلعت حرب وسيد ياسين** وغيرهما) على أن تعمل على دراسة أسس هذا النظام ومبادئه وغاياته دراسة متعمقة ،وما بين التخطيط المركزى بكل ايجابياته وسلبياته التى تعرفها جيدا. فاذا ما استمرت على تأييدها لتوجه النظام الحاكم نحو اقتصاد السوق (أليس مما يدعو إلى الدهشة أن رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من الشخصيات البارزة فى حقل المشروع الخاص)فان عليها أن تقبل بالأسس التى يقوم عليها وأن تتعامل معه بالطريقة الملائمة له

وليس هناك من طريقة لمواجهة الرأسمالية المتوحشة إلا بالعودة إلى أساليب العمل النقابية التقليدية التى لا تعتمد على دعم الحكومة ومساندتها وانما على قواها الذاتية .وفى مقدمة ذلك العمل على بناء حركة نقابية قوية، مستقلة وديمقراطية، تحوز تأييد غالبية الحركة العمالية فى البلاد وثقتها بما يجعلها تلتف حولها وتسارع إلى الانضمام إلى صفوفها اقتناعا منها بأنها تعمل لصلحتها وتعكس طموحاتها ومواقفها ومنطلقاتها وليس لتأييد منطلقات أى دوائر أخرى حتى ولو كان النظام الحاكم طالما أنها تتعارض مع مصالح الطبقة التى تمثلها.

وعندما تقوم مثل هذه الحركة النقابية القوية المستقلة فانها تستطيع أن تواجه أعتى أشكال **الرأسمالية المتوحشة** ، لأنها تستند فى هذه الحالة إلى قاعدة عريضة ومتماسكة تحتاج إليها هذه الرأسمالية لتحقيق أرباحها: تواجه عسفها بالعمال من خلال المفاوضة الجماعية من موقف قوى ،ومن خلال عدم التردد فى اللجوء إلى سلاح الاضراب الماضى اذا ما فشلت المفاوضات فى استخلاص حقوق العمال والدفاع عن مصالحهم . وسيستدعى ذلك بالضرورة إعادة تثقيف القيادات النقابية على كافة المستويات لتأهيلها لمواجهة المتغيرات الجديدة والمستمرة، وتزويدها بالمعرفة الكافية بالطرف المقابل لها فى معادلة الانتاج، وتسليحها بمعلومات عصرية متكاملة عن آليات اقتصاد السوق ونظرياته، وعن التطورات المستمرة فى الميدان الاقتصادى العالمى ،وعن كافة التشريعات العمالية والمالية التى قد تحتاج إليها فى هذه المواجهة . وسيتطلب ذلك بالطبع أن تعود المؤسسة الثقافية العمالية إلى الاضطلاع بدورها الطبيعى فى التثقيف العمالى والتوقف عن منافسة القطاع الخاص فى إنشاء معاهد التعليم المتوسطة لمن لم يسعدهم الحظ بالالتحاق باحدى الكليات الجامعية أو أحد المعاهد الحكومية.

أما مناشدة الحكومة فى مساعدة الحركة النقابية بسن تشريعات تكبل حرية المشروع الخاص فانه جهد لن يجدى لأن الحكومة التى تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد والتى تقبل بمشورة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وسياساتهما الرامية إلى ترسيخ آليات السوق بحذافيرها لن تقدم أبدا على عمل ذلك مهما أكثرت من الطنطنة بالحديث عن البعد الاجتماعى للتنمية.وعلى كل حال فلابد من التذكير بأن الجناح الأكثر يمينية فى المؤسسة السياسية الأمريكية ، الحزب الجمهورى ، والذى يسيطر فى الوقت الحالى على الهيئة التشريعية الأمريكية قد عمل طوال فترتى حكم الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** على اجهاض كل محاولاته لتدعيم «**البعد الاجتماعى**»من خلال تشريعات الرعاية الاجتماعية والصحية ، بل وعلى تقليص النظم القائمة فى هذا المجال، بدعوى أن هذا كله من قبيل التسول والتشجيع على البطالة والاعتماد على الدولة بدلا من الكد والكدح والاعتماد على الذات.

ان مواجهة سعى« **الرأسمالية المتوحشة**» إلى تحقيق أقصى ما تستطيع من الارباح ليس بالعمل الهين ويحتاج إلى تحرك عمالى نشط وواع يعتمد على جهوده الذاتية فى المقام الأول ، ويدرك تماما أن النظام الحاكم أى نظام حاكم ، انما هو افراز للقوى صاحبة النفوذ فى المجتمع ، فان مالت الكفة تجاه القوى الرأسمالية وتقاعست الحركة العمالية عن الدفاع عن مصالح الجماهير العمالية بكافة شرائحها وتأكيد دورها المؤثر فى حياة المجتمع، فلنستعد جميعا لتحمل شدائد لم نعتدها من قبل.

رحيق السنين

حدث في دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان

د. سمير حنا صادق

في عدد السبت ٢٤ مايو ١٩٩٧ نشرت جريدة "**لوس انجلوس تايمز**" الأمريكية مقالا مستخرجا من ١٤٠٠ صفحة من مستندات رسمية أمريكية تمثل جزءا مما يمكن التصريح باذاعته عن انقلاب **يونيو ١٩٥٤ في جواتيمالا**، هذا الانقلاب الذى أطاح بحكومة البلاد المنتخبة ديمقراطيا وكانت تحاول أن تحرر اقتصاد البلاد لمصلحة الفقراء ، والذى أتى بحكومة عسكرية غاشمة.

يقول التقرير :

إن التخطيط لقلب حكومة **جاكوب آربنز** (المنتخب ديمقراطيا) قد بدأ منذ عام ١٩٥٢ أيام **حكومة ترومان**، لأن **أربنز** كان يهدد المصالح الأمريكية خصوصا شركة الفواكه المتحدة United Fruit Company.

إن جهاز **وكالة المخابرات المركزية CLA** قد خطط ونفذ مجموعة من العمليات الاستفزازية ، منها تكليف أحد ضباط المخابرات باشعال حرائق فى بعض ممتلكات شركة الفواكه ومنها إشعال الحرائق فى بيوت بعض أثرياء جواتيمالا بحيث تبدو وكأنها من أعمال بعض الشيوعيين (تماما مثلما فعل **هتلر** فى الريشتاج).

بعد عدة أيام من هذه العمليات، بدأت عمليات تفجير منازل الشيوعيين وقتل المسئولين المتهمين بالشيوعية مع استعمال أشد وسائل " **الحرب النفسية**" كما وصفتها الوثيقة.

وهنا قام المتمردون المزودون بالأسلحة الأمريكية بضربتهم التى أدت إلى استقالة اربنز وعودة جواتيمالا إلى حظيرة مزارع شركة الفواكه المتحدة.

وهكذا ، وبفجور ، تعترف حكومة الولايات المتحدة بماضيها الإجرامى.

ولازالت جواتيمالا حتى الآن من أفقر وأتعس بلاد العالم ، بينما تعتبر كاسترو وحشا ديكتاتوريا وهو الذى تمكن من الخروج بكوبا من السيطرة الأمريكية ومن تحويلها من ماخور للأثرياء الأمريكان إلى بلد انعدمت فيه الأمية وتقدمت فيه سبل البحث العلمى الطبى ، فأصبح الواجب المقدس على وكالة المخابرات الأمريكية أن تقتله وأن تحطم ثورته واستقلاله ، لأنه ، بتعبير وزارة الخارجية الأمريكية " يمثل التفاحة العطبة فى سلة التفاح ويجب التخلص منها قبل أن تصيب باقى السلة بالعطب".

شهداء الحقيقة

يملأ تاريخ الجنس البشرى عديد من القصص عن الشهادة فى سبيل واجب أو آخر ولعل من سخرية القدر أن المفكرين والعلماء الذين تمكنوا من إطالة متوسط عمر الإنسان من **٣٠ سنة إلى ٨٠ سنة** باكتشافاتهم العلمية والذين استطاعوا أن يتفهموا الكثير من القوانين الفيزيائية التى تحكم هذا العالم الذى نعيش فيه ، كان نصيبهم من الشهادة أوفر من غيرهم ، وكان نصيبهم من الذكر أقل مما يستحقون.

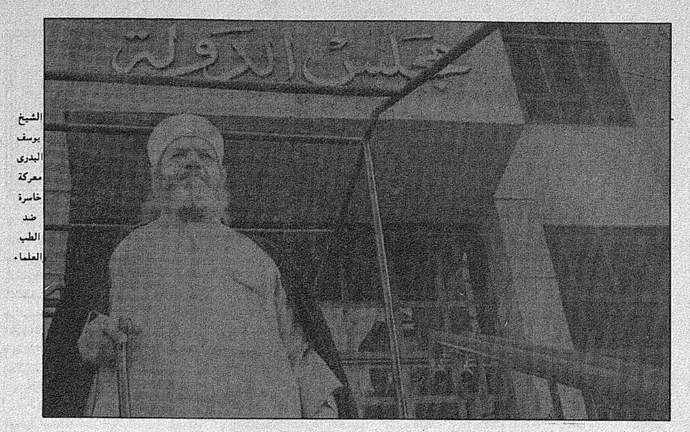
هذه أيها القارئ العزيز قائمة بأمثلة بعض من نسيناهم والذين تحضرنى ذكراهم فى هذه الأيام التى يطارد فيها **نصر حامد أبو زيد** ، **وحسن حنفى** ، **وسيد القمنى** ، ممن لم يهدفوا مما صنعوه إلى ثروة أو إلى مجد زائف ، بل كان هدفهم الأول والأخير هو الحقيقة.

- أنا كساجوراس Anaxagoras الذى عاش حوالى عام ٤٥٠ ق.م فى أثينا.

وصف الشمس والنجوم بأنها تتكون من أحجار متوهجة بالحرارة وأن القمر ينير بانعكاس الضوء .. وتمكن هذا من تفسير دورة القمر الشهرية . وهو عمل جرئ فقد فسر **أرسطو** بعد سنين من **أناكساجوراس** كل الظواهر المتعلقة بالقمر بأن هذه هى " طبيعته"

نصر حامد أبو زيد وابتهال يونس





الشيخ يوسف البدرى معركة خاسرة ضد الطب العلماء.

وهو كما ترى تلاعب بالألفاظ لايفسر شيئا. وقد عوقب **أناكساجوراس** بالسجن متهما بالكفر.

أريستاركوس A ristarchus (٣١٠ - ٢٣٠ ق . م .) ولد **أريستاركوس** فى جزيرة ساموس إحدى جزر أيونيا القريبة من أسيا الصغرى (تركيا الآن) ورغم أن **أريستاركوس** عاش بعض الوقت فى اليونان إلا أنه تعلم على يد **إقليدس** فى مكتبة الاسكندرية . وقد جعل منه هذا علامة فى تاريخ العلم ، فقد تمكن بدراسته على يد إقليدس من إثبات أن الشمس وليست الأرض هى مركز مجموعة الكواكب التى تجاورنا.

كانت الصورة المقبولة للكون قبل اريستاركوس تقول أن الأرض هى مركز الكون Geocentrictheory وأن الشمس والكواكب تدور حولها فى دوائر كاملة صحيحة . وكانت هذه هى النظرة التى تبناها **أرسطو** ، ولكن **أريستاركوس** وضع المسمار الأول فى نعش هذه النظرية وأثبت برياضياته أن الشمس **هى مركز ماحولها من كواكب .Heliocentric theory**

واضطهد **أريستاركوس** واتهم بالكفر والجنون ودفنت نظريته بعده إلى أن أحياها **كوبرنيكوس.**

هيباشيا Hypatia(٣٧٠ - ٤١٥م.)

أول العلماء من النساء وتعتبر علامة فى تاريخ العلم وفى تاريخ مكتبة الإسكندرية حيث عملت وفى تاريخ النساء.

كانت أبحاثها تشمل الفلك والرياضة والفلسفة وصنعت أجهزة لتقطير المياه وجهاز استرولاب لتحديد المكان بالنسبة للنجوم.

كانت نهايتها المرعبة على يد الدهماء بتحريض من بابا الإسكندرية فى ذلك الوقت **كيرلس الأول** ، حيث انتزعت الدهماء لحمها من عظمها وكانت نهايتها إيذانا بنهاية المكتبة.

الكندى (٨٠١ -٨٧٣) - أبو يوسف يعقوب بن اسحق الكندى :

كتب **الكندى** حوالى ٢٧٠ مقالة عن المنطق والرياضيات والطبيعة والموسيقى.

وكان **الكندى** من المعتزلة وعمل فى ديوان **المأمون والمعتصم والواثق** ، ثم جاء الخليفة **المتوكل** فصادر كتبه وحكم عليه بالجلد (وهو فى سن الستين) ٥٠ جلدة أمام الجماهير الضاحكة المصفقة . ومات بعد ذلك مهموما.

الرازى(٨٦٥-٩٢٥)

أعظم الأطباء المسلمين - **محمد بن زكريا الرازى** - الذى لقب **بجالينوس** العرب . كان **الرازى** من أصل فارسى وقد اتهم بالكفر وتنكر له حتى **البيرونى** . وقد حكم عليه أحد أمراء أسرة **المنصور** فى بخارى بأن يضرب على أم رأسه بأكبر كتبه حتى ينكسر رأسه أو يتحطم الكتاب . وأصيب **الرازى** بالعمى نتيجة لذلك وعندما عرض عليه بعض تلاميذه العلاج رفض وقال لقد رأيت الكفاية من هذا العالم.

ابن رشد (١١٢٦ -١١٩٨م.)

عمل **ابن رشد** فى أشبيليه ثم قرطبة أيام الخليفة **أبو يعقوب** وعندما استولى على الحكم بعده الخليفة **أبو يوسف** ، أرسله مع أسرته على عربة بحمار إلى قرية صغيرة مجاورة وأحرقت أغلب كتبه العربية . وبعد ذلك ذهب إلى مراكش ومات هناك.

اعتبرت كتبه كفرا من رجال الكنيسة ومن علماء الإسلام . ولكنها ترجمت إلى اللاتينية وكانت أحد الأسس الفلسفية التى بنى عليها الغرب تقدمه .

كانت أهم أعماله هى الرد على **كتابات الغزالى " تهافت الفلاسفة "** بكتابه **" تهافت التهافت"** .

* * *

القارئ العزيز

وتستمر القائمة فتشمل برونو وكوبرنيكوس وكيلر وجاليليو وداروين.

ولكن

يبقى لهؤلاء العلماء العظماء اعتراف البشرية بفضلهم وذكراهم العطرة.

إسلام لا كهانة

خطاب مفتوح إلى مجمع البحوث الإسلامية

خليل عبد الكريم

تخيلت واحداً ممن يكنون عداء دفيناً، وحقداً مكيناً وضغينة بالغة وكراهية مضاعفة للاسلام يوجه رسالة إلى **مجمع البحوث الاسلامية** بعد هوجة التقارير التى أفرزها مؤخراً وألح فيها على مصادرة عشرات الكتب ، فماذا يقول؟

الرئيس المهاب والأعضاء الموقرون:

يعجز قلمى عن التعبير عن خالص امتنانى وعميق شكرى وموفور عرفانى بالجميل على ما قمتم به من إساءة[شديدة للاسلام ، خاصة وأنتم علماؤه وسدنته ومرازبته وحسب تعبير زعيمكم المقدام أكبر(**سلطة دينية!!!**) فى مصر وبالتالى فى العالم الإسلامى بأسره.فما يصدر عن الشباب والفتية والأحداث يجئ تبريره أن ممارساتهم وتصريحاتهم لا تحسب على الإسلام ولا تنسب إليه لأنهم لم يفقهوه.

أما أنتم فيتعذر طرح هذا التسويغ لانكم أئمته الأكابر وعلماؤه الأجلاء وأساتذته المبرزون.

وأول موجبات هذا الثناء العاطر : أنكم روعتم بل قمعتم المفكرين والبحاث والكتاب الذين يحاولون تجديد الفكر الدينى وتثويره وإشاعة العقلانية فيه، فأنتم لا تدركون مقدار مقتنا وحقدنا عليهم، لقد أنجزتم يا أصحاب الفضيلة ما تحيرنا فى كيفية أدائه بيد أنكم فعلتموه بكفاءة نادرة يعز مثيلها ،واقتدار معجب يتعذر ضريبه، لكى يكفوا عما هم ماضون فيه ويقصفوا أحلامهم ويغلقوا أفواههم ويغدوا عبرة لكل من تسول له نفسه الامارة بالسوء المضى فى هذا الطريق الوعر.

وثانيا: لأنكم منحتم أدلة الثبوت الدوامغ على أن ما ادعاه **أ. عباس محمود العقاد** واتخذه عنوانا لأحد كتبه (**التفكير فريضة إسلامية**) خرافة ، وأن الاسلام يصيبه الهلع ويعمه الخوف ويشمله الفزع ويهيمن عليه الرعب من حرية التفكير وأن أقوى اعدائه أولئك الذين ينادون بـ : تشغيل المخ، وتفتيح العقل وتوسيع الأفق..

وثالثا: لان موقفكم هذا يقطع بأن الدين الاسلامى هش تهز ثوابته بضع مؤلفات حررها أصحابها المارقون الذين لا يلتزمون التقليد ولا يستخدمون العبارات المحفوظة والاكليشيهات المعروفة والجمل المكررة والالفاظ المعادة والتراكيب المقولبة... وأنه حسب خطتكم الرائعة يتعين وضع الاسلام خلف ستار حديدى وسياج فولاذى لكى لا تتسرب إليه ولو نسمة واحدة من الهواء النقى أو شعاع نفاذ من النور لان هذا يصيبه بالهزال ويورثه المرض ويلحق به السقم..

وهذه هى الصورة المثلى التى نجهد جهدنا فى إبرازها للعالم عنه بكافة الوسائل المتاحة لنا فأتيتم أنتم جزاكم الله خيراً وعاونتمونا على تأكيدها وترسيخها .. فكم أنا وأقرانى مدينون لكم بعميق العرفان.

لقد قرأت كثيرا عن حضارتكم التى اضطر للاعتراف بأنها كانت زاهرة شامخة وتوثق لدى إلى أى حد بلغت حرية الفكر فيها أنها تعرف حظر التأليف حتى لكتب الإلحاد -مثل مؤلفات **ابن الراوندى**-وكان شعارها المعلن(**كتاب ب كتاب ، ورأى فى مواجهة رأى**) وأصارحكم بأن ذلك كان يملأنى غماً وهماً ويشيع فى نفسى الاكتئاب ويشعرنى بالحسرة

ثم جئتم أنتم- أكثر الله مالكم وولدكم- فأثبتم أن نهج أولئك المأفونين هو الشذوذ بعينه والاستثناء والخروج عن أركان الاسلام والتقويض لدعائمه و الهدم لأسسه لأن الأصل فيه هو الحجر على الفكر والوصاية على العقل والتحفظ على الكتب ومطاردة المؤلفين الخوارج الذين تجرأوا وشرعوا فى التنوير .. والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتطليق زوجاتهم عليهم وتستحب الفتوى بشرعية تصويب الخناجر إلى أعناقهم واطلاق الرصاص عليهم وأن الشعار الصحيح للاسلام فى هذا المضمار:

كتاب ب مصادرة وتحقيق ومحاكمة وسجن أو تطليق ثم خنجر أو بندقية حسب الميسور المتاح لإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها!!).

كم نحن أعداء الإسلام وخصومه سعداء بهذا الشعار الرائع.

***

وأنا ومن معى نعرف أن المبدأ الفلوت الذى رفعه السلف(كتاب ب كتاب ورأى فى مواجهة رأى) يتطلب جهداً ومشقة ومعاناة وأنه لا طاقة لكم بذلك جميعه ولا تتوافر لديكم ما كانوا عليه من صلاحيات وامكانيات ومهارات وملكات واستعدادات .. الخ فآثرتم السلامة وركنتم إلى الاسترخاء وفضلتم الراحة واخترتم الدعة فنعم ما فعلتم لأن عافية الأبدان فضل عميم يلزم المحافظة عليها وعدم إهدارها فى التفنيد والتعقيب والتصويب والجرح والتعديل وكشف الحال وما إلى ذلك من أمور مضنية تستلزم قدح الذهن والتشمير عن السواعد والمراجعة والتمحيص والتدقيق والبحث والحفر والتنقيب مماينتج عنه الطريق الحتم واللزوم ابذاء صحتكم الغالية التى نبتهل إلى الله أن يديمها عليكم لتنعموا بالبلهنية والرفاهية والمتع والمنح والعطايا والمزايا والبدلات والمكافآت -التى فى غفلة من الزمن ولأسباب تند عن صلب موضوع خطابنا -صبت صباً فى جيوبكم الوسيعة.

وبعد

فان فضيلة الرئيس الجهبذ والأعضاء البهاليل لا يقدرون مدى سرورى وحبورى وغبطتى وانشراح صدرى أنا ومن على شاكلتى ، ذلك أننا لو تعاقدنا مع أكبر وكالة عالمية للدعاية والاعلانات لتشن حملة ضارية بالغة الشراسة للإساءة لسمعة الاسلام وتشويه صورته وتلطيخ إسمه والازراء به وتحقيره وتصغيره والحط من مكانته والوصول بها إلى الدرك الأسفل من المهانة ودفعنا لها مليار دولار أمريكى لم تكن لتؤدى عشر معشار ما صنعته أياديكم المبروكة.

أترون بعد ذلك أننى قادر على أن أوفيكم حقكم من الامتنان؟

إن كل ما أملكه هو الدعاء، إلى الله أن يثبتكم فى مناصبكم الرفيعة لتستمروا فى أداء هذا العمل العظيم.



حسابات نتنياهو مع الشعب الفلسطيني

امريكا تطلب من عرفات.. كل شيء وتقدم للسلطة الفلسطينية .. لا شيء



أوصلت حكومة **نتنياهو**، المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية إلى طريق مسدود ،بعد أن توقفت الوساطة الامريكية ، كما هي العادة، منذ بداية المفاوضات وحتى اليوم، أمام سياسة التوسع والاستيطان الاسرائيلية، وابتدأت- هذه الوساطة -تبحث عن مخارج واقتراحات- في إطار ما يسمى بالافكار الأمريكية الجديدة- لتمرير هذه السياسة ،فهذا ما أسفرت عنه اجتماعات واشنطن الأخيرة مع الرئيس **ياسر عرفات** والاتصالات التى أعقبتها ، وهذا ما يؤكده أيضا ، الاستعداد الأمريكي العسكري لضرب العراق ، وسياسة الكيل بمكيالين ، تجاه تطبيق قرارات الأمم المتحدة.

فما يسمى بالوساطة الأمريكية ، أو «الافكار الأمريكية» تندرج تحت عبارة واحدة «تطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية كل شيء، وتعرض عليها لا شيء»! وعلى سبيل المثال فإنهم يريدون : تقسيم إعادة الانتشار الثانية إلى ثلاث مراحل ، تنفذ على مدار ثلاثة أشهر ، يتخلل كل مرحلة أي كل شهر ، تنفيذ السلطة لمجموعة من الاشتراطات الأمنية ،وعلى ضوء التنفيذ والنجاح في الاختبار الأمني الأول ، يجرى الانتقال إلى الاختبار الأمني الثاني وهكذا..

وفي تفاصيل هذا العرض يظهر أيضا ، أن أكثرية المناطق المقصودة بإعادة الانتشار ستكون من المنطقة «ب»(أي الريف الفلسطيني) إلى المنطقة «أ»(أي التي تخضع للسلطة الفلسطينية) بمساحة ١٢٪-أما **المنطقة** ج ،وهي المنطقة التي لا تزال تخضع للاحتلال الاسرائيلي ، وتشكل ٧٠٪ من مساحة الضفة ، فستبقى كما هي تقريبا ، ولن يعاد منها سوى **١ر١٪ فقط** .أو ما يعادل **٦٥ كم٢** مربع ،من مساحة الضفة التي هي **٥٩٠٠ كم٢**.

ومن هنا جاء القول أن المعروض على السلطة الوطنية الفلسطينية هو لا شيء . ليس ذلك فحسب ، فمقابل **هذا اللاشيء على الجانب الفلسطيني ، ان يتنازل أولا : عن إعادة الانتشار الثالثة- (أي أن يوافق على إبقاء معظم الضفة تحت سيطرة الاحتلال)** ، **وأن يتخلى ثانيا عن مطالبته إسرائيل بتنفيذ الاتفاق المرحلي ، وان يوافق ثالثا على البدء بمفاوضات الحل النهائي . وهذا يعني رابعا : استمرار النشاطات الاستيطانية وخامسا مواصلة اجراءات تهويد القدس وحصارها ، وسادسا مواصلة عملية تقطيع أوصال الضفة بالطرق الالتفافية والمستوطنات، ولتغدو أجزاء معزولة عن بعضها البعض، هو الخطر الأكبر الذي يواجه الوطن الفلسطيني الان.**

لقد قدمت هذه الأفكار باسم الادارة الأمريكية ، بهدف أخذ موافقة الجانب الفلسطيني عليها-أي أنها خاضعة للتعديل والاختزال الاضافي، بعد عرضها على الجانب الاسرائيلي.

ومع الافكار الامريكية، جاءت ايضا الشروط الامنية الإسرائيلية ، وقدمت في وثيقة من**٢٥ صفحة**، وطالبت بتعديل **٢٦ بندا** ، من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني **ال ٣٣**، بما في ذلك البند الذي يعرف من هو الفلسطيني . (وحسب هذا البند فان الفلسطينيين هم المواطنون العرب الذين عاشوا في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ ، وكل من ولد من أب فلسطيني بعد هذا التاريخ، داخل فلسطين أو خارجها .. **ومن الواضح أن تغيير أو حذف هذا التعريف يعني أن يصبح أكثر من نصف الشعب الفلسطيني غير فلسطينيين!**.

ثم تمتد قائمة الشروط الأمنية ، ومنها المطالبة بتشكيل آلية للتفتيش والمراقبة على السلطة الفلسطينية ، للتأكد من التزامها بمحاربة الارهاب (على غرار التفتيش والمراقبة في العراق).. وأيضا مطالبة **السلطة بمنع الدعاية والتحريض ضد إسرائيل في الصحف ووسائل الاعلام الفلسطينية حتى تلك التي تصدر في القدس..** بما في ذلك الدعاية المعادية للبضائع والمنتوجات الاسرائيلية.. فالحديث على سبيل المثال أن مصدر البضائع الفاسدة ، التي تباع في الأسواق الفلسطينية هي ، المستوطنات هو حديث ممنوع. والحديث عن مقاطعة البضائع الاسرائيلية هو حديث ممنوع هذا بالاضافة إلى مطالبة السلطة الفلسطينية بعدم **استخدام عبارات في وسائل الاعلام الفلسطينية مثل- قوات الاحتلال- وزير الحربية الاسرائيلي- المستعمرات الاسرائيلية- الامبريالية الاسرائيلية**- أما بالنسبة لموضوع القدس، فتتسع هذه الشروط لتشمل كل المجالات، بما في ذلك الغاء وزارة ملف القدس- وعدم اشراف السلطة على امتحان التوجيهي- وعدم اعتماد المناهج الفلسطينية في المدارس المقدسية،-وعدم تسويق منتوجات سياحية إلى الخارج مكتوب عليها القدس- فلسطين.. وعدم الاستيلاء على المؤسسات والمقصود بالاستيلاء هنا إشراف السلطة عليها .. وعدم القيام بإحصاء المقدسيين .. إلخ.

وتتواصل الشروط الامنية الاسرائيلية. في الوثيقة المذكورة لتطالب السلطة أيضا بعدم

رسالة القدس

حنا عميرة

توسيع المخططات الهيكلية للمدن والقرى، والتى وضعت لمحاصرة هذه المدن والقرى فى فترة الاحتلال، وذكرت أسماء مدن وقرى **البيرة- بيتونيا- ترمسعيا -بيت عنان** فى محافظة **رام الله** كمثال على التوسع الفلسطيني الضار لأمن الاسرائيلي. وتطالب هذه الشروط أيضا **بعدم القيام بحفريات أثرية على اعتبار ان الحفريات تتعلق بالأرض والسيادة عليها، وهى من المواضيع المؤجلة،** وعدم شق طرق زراعية أو القيام بحملات لتشجير الاراضى .. إلخ.. وفى مجال الاتصالات ، تطالب إسرائيل باغلاق جميع محطات التلفزة المحلية- وفى مجال البيئة، فانها تعتبر تسرب مياه المجارى الفلسطينية خطرا عليها.. وان البعوض القادم من مكبات النفايات الفلسطينية ، يشكل خطرا على المستوطنين.. وعلى الصعيد الخارجي تطالب بوقف ما تصفه بالنشاطات الفلسطينية المعادية فى الأمم المتحدة- ومن المطالب الغريبة أيضا المطالبة بمنع الأذان اثناء الليل لانه يزعج المستوطنات المجاورة. وكذلك الاقتراح الداعي لتنسيق نشاطات السلطة الفلسطينية مع المستوطنين فى مجال حماية البيئة!.

من الواضح ان هذا النمط، من المطالب والشروط التعجيزية ، يعنى أن الطرف الآخر لا يريد التوصل إلى أى حل ، وانه يحاول التسويف والمماطلة لكسب الوقت، ومن أجل فرض المزيد من الوقائع الاحتلالية على الأرض.

وفى ظل هذه الظروف، نشبت الأزمة الحالية مع العراق، وابتدأت الاستعدادات العسكرية الامريكية، وتجنيد المؤيدين والانصار لتوجيه ضربة تأديبية قوية ضد الشعب العراقى. ولقد زودت هذه الأزمة **حكومة نتنياهو** بفرصة أخرى للتهرب من تنفيذ الاتفاقات .كما منحتها الفرصة أيضا ، لتعزيز تفاهمها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، باعتبارها تنفرد تقريبا فى تأييدها للخطوات الامريكية، مقابل المعارضة أو التحفظ العربى ازاء هذه الخطوات.

ومع ذلك فإن حمى الحرب الامريكية ، وتوتير الاجواء ، لم تنجح فى تجنيد كل الحلفاء المطلوبين ، فقد فشلت واشنطن هذه المرة، فى إقامة تحالف عريض ضد العراق، كما فعلت قبل ثمانى سنوات أثناء حرب الخليج.. وحلف حفر الباطن الذى ضم ثلاثين دولة، والذى كانت قد شكلته فى ذلك الوقت .. لم ينضم منه إلي خطواتها العسكرية الحالية، سوى دول قليلة .. وهذا بحد ذاته مؤشر على التغيرات التى حصلت منذ ذلك الوقت.. وعلى مدى خيبة الأمل ، إزاء السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة.

لكن عدم قدرة واشنطن ، على إعادة إحياء التحالف السابق ، لا يقلل من أخطار قيام واشنطن بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، خاصة وأن تواجدها الدائم وترسانتها العسكرية فى هذه المنطقة قد تعززت بشكل كبير بالمقارنة ،عما كان عليه الوضع فى نهاية عام ١٩٩٠ ، عندما شنت عدوانها على العراق.

وفى هذا الاطار من الضرورى الاشارة أيضا إلى، عدم نجاح الولايات المتحدة، والرئيس **جورج بوش** فى ذلك الحين فى تحقيق هدف ذلك العدوان المتمثل فى إقامة حلف عسكرى أمنى فى منطقة الشرق الأوسط، يضم اسرائيل وتركيا بالاضافة إلى دول المنطقة الأخرى . واعتماده كمدخل وعنوان يتم من خلاله تصفية الحسابات مع الخصوم السابقين، وتمهيد الأجواء لما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، والتوجه لحل مختلف المشاكل بما فيها القضية الفلسطينية، بناء على الاعتبارات والمقاييس التى تمليها مصلحة هذا الحلف.

لكن الرياح لم تسر كما تشتهى السفن الأمريكية ، ولم تستطع الادارة الأمريكية استباق حل القضية الفلسطينية بتشكيل الحلف المذكور، وقد لعبت سياسة التوسع الاسرائيلية والرفض الفلسطيني والعربى لهذه السياسة، ومكانة القضية الفلسطينية وأهميتها لدى الشعوب العربية، وفى العالم ، دوراً هاما فى عرقلة تنفيذ المخطط الأمريكي.

كما أثبتت التطورات الأخيرة، وبالتحديد فشل قمة الدوحة الاقتصادية، وتعطل سياسة التطبيع مع إسرائيل ، والمعارضة العربية المتسعة لمواقف واشنطن المؤيدة لإسرائيل ، وخاصة بعد مجئ الليكود إلى الحكم،**ان الامساك بزمام المبادرة بالنسبة للادارة الأمريكية ، لم يعد كما كان فى السابق** ، وإن عليها القيام بخطوة معينة، وتوجيه رسالة واضحة للذين يفكرون أن بامكانهم الوقوف فى وجه السياسة الأمريكية.

وجاءت الازمة الأخيرة مع العراق، لتقدم الفرصة للولايات المتحدة لتوجيه مثل هذه الرسالة. وعلى هذا الأساس **فإن اتخاذ موقف عربى حازم ضد توجيه ضربة عسكرية للعراق، من شأنه أن يفتح آفاقا، أمام إعادة التعاون والتنسيق العربى.كما أنه يفتح الباب أيضا ، أمام تحرك عربى جماعى فعال ، من أجل حل القضية الفلسطينية ، على أسس غير تلك التى يسعى إليها نتنياهو** ،وفى ظروف ربما أفضل من الظروف ، التى انطلقت منها العملية التفاوضية الحالية . وبمهد الاجواء لعقد القمة العربية التى طالت الدعوة إليها.


عرفات

وقد يكون من الصائب ، أن يتعامل الجانب الفلسطيني هذه المرة أيضا ، ببعض من الصبر وطول النفس . **فوساطة واشنطن الحالية هى نسخة أمريكية عن خطة نتنياهو** ، وهذه الخطة هى أكثر عدوانية وتطرفا من سابقاتها ،وبالمقابل فإن **أى استعداد أو تساهل فلسطيني ، قد يظهر فى المرحلة الحالية ، باسم الحرص على عملية السلام، سيفسر باعتباره ، فرصة جديدة للحكومة الاسرائيلية لمواصلة سياسة التوسع والاحتلال.**

ولذلك فمن الضرورى أن تتمسك السلطة الوطنية الفلسطينية ، بموقفها الرافض للشروط الاسرائيلية والوساطة الأمريكية. وأن تصر على المطالبة بتنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة والامتناع عن إطلاق التصريحات، التى تقبل بهذا الجزء أو ذاك، من الافكار الامريكية، أو هذا الشبر أو ذاك من أرض الوطن.**لأن القبول الفلسطيني هذه المرة، يعنى الانزلاق نحو كم كبير ،من القيود والشروط والتنازلات،** أكدها **نتنياهو** فيما يسمى «خريطة مصالح إسرائيل الحيوية فى الضفة» وفى وثيقة الالتزامات الأمنية».

وسيتوقف الكثير من شروط الاستمرار فى عملية التسوية ، على نتائج الازمة الحالية مع العراق، وعلى مدى جدية وصلابة المواقف العربية تجاه أى عدوان أمريكي محتمل عليه.



ليس للاستفزاز

إسرائيل ديمقراطية.. وديمقراطيتها فى خطر..

نظير مجلى

رسالة حيفا

أعجبت بالرد الذى أعطاه وزير الخارجية المصرى **عمرو موسى** ، على تصريحات رئيس الحكومة الاسرائيلية **بنيامين نتنياهو**، بخصوص الديمقراطية.

نتنياهو كان قد صرح بأن « **إسرائيل محاطة بدول غير ديمقراطية . وأن عدم الديمقراطية يهدد الاستقرار ولذلك ، هى بحاجة إلى ضمانات أمنية مشددة فى أية عملية سلام** ».وهذا ليس تصريحا جديدا ، فقد سبق وأعلنه **نتنياهو** فور انتخابه رئيسا للحكومة قبل ٢٠ شهرا. وأثار تصريحه غضب القيادات العربية . فاعتذر لكنه الآن يعود إلى التصريح نفسه ، غير آبه للغضب العربى. فقد أصبح أكثر ثقة بالنفس وأكثر استهتاراً بالعرب.

وقد رد عليه **عمرو موسى** ، هذه المرة ، قائلا ما معناه **إن الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية هو أكبر دليل على انعدام الديمقراطية** . ومعه حق بالطبع .فما يمارسه الاحتلال الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة ، هو أسوأ من أسوأ ممارسات الدول الديكتاتورية فى العالم أجمع . لا بل أن **حكومات إسرائيل ، تعاملت مع المواطنين العرب فى إسرائيل (عرب ٤٨) ، بديمقراطية منقوصة : سياسة تمييز عنصرى فى كل مجالات الحياة تقريبا ، قمع سياسى ، نهب الأرض ،هدم بيوت، حرمان من ميزانيات البنى التحتية والتطوير مما أبقى البلدان العربية مهملة لسنين طويلة.. إلخ.**

ولكن ، هذا القول وحده لا يعطى الصورة الكاملة للحقيقة . ولهذه العملة يوجد وجه آخر لا يجوز للإنسان الموضوعى أن يتجاهله ، خصوصا فى العالم العربى.. صاحب العلاقة المباشرة وشبه اليومية مع إسرائيل ،**ففى الدولة العبرية توجد ديمقراطية: يتمتع بها بالأساس اليهود وبشكل جزئى العرب**، فيها الكثير من النواقص والتشويهات ، لكنها ديمقراطية وتنعكس فى عدة مجالات . وفى الكثير من هذه المجالات ، ونقول هذا بأسف وبغضب مؤلم ، إسرائيل تتفوق على الدول العربية.

أول هذه المجالات، الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثانيها: حرية التنظيم الحزبى والسياسى.

ثالثها: حرية التعبير والابداع لكل وسائل الاعلام، بما فى ذلك الاعلام الرسمى.

رابعها: الفصل ما بين السياسة والتنظيم الحزبى وبين الجيش والشرطة وغيرهما من قوى الأمن.

خامسها: جهاز المراقبة الشعبى.

هذه المبادئ ليست ظاهرة تماما فى إسرائيل. ولا يلتزم بها كل المسئولين فى الحكم. لا بل إن بعض الحكام حاولوا الدوس عليها ، خصوصا فى زمن سيطرة اليمين على الحكم(**سنة ١٩٧٧**) ، ولكن أيضا فى بداية الدولة.

وفى السنتين الأخيرتين، منذ صعود نتنياهو إلى الحكم ، تجرى محاولات جديدة لنسف بعض هذه الأسس. والأمر يقلق القوى الديمقراطية فى إسرائيل (وهى كثيرة جدا) ، لكن هذه المحاولات تصطدم بمقاومة شديدة وليس فقط بالقلق.

ونذكر ثلاثة مجالات تجرى محاولة الطعن بها حتى الآن:

*المستشار القضائى

المستشار القضائى للحكومة هو منصب رفيع فى إسرائيل يتجاوز الاستشارة . فهو يستطيع إلغاء قرارات تتخذها الحكومة إذا كانت تتعارض مع نصوص القانون، ولذلك يحضر كل الجلسات. وهو يستطيع تقديم وزير أو رئيس حكومة إلى القضاء وفتح ملف تحقيق ضده فى الشرطة . ويستطيع إعفاء رئيس الحكومة أو الوزراء من المحاكمة.

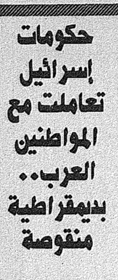
فى بداية حكم **نتنياهو** قرر تعيين المحامى **رونى بار- أون المقرب من الليكود** فى منصب المستشار القضائى، بعد أن كان المستشار السابق قد اتخذ سلسلة قرارات ضايقت الحكومة وأحزابها. التلفزيون الاسرائيلى الرسمى كشف أن **تعيين بار أون تم فى إطار صفقة مشبوهة هدفها اغلاق ملفات تحقيق كانت فتحت لعدد من المسئولين فى قيادة حزب« شاس»** (لليهود المتدينين الاصوليين الشرقيين) . وقد قامت ضجة كبرى فى البلاد وفى العالم حول الموضوع . واضطر المستشار الجديد **بار- اون** إلى الاستقالة بعد ٢٤ ساعة من تعيينه.

ولم تنته المسألة عند هذا الحد. فقد فتحت الشرطة ملفا للتحقيق فى الموضوع .**وضمن الذين جرى التحقيق معهم كمشبوهين، رئيس الحكومة نتنياهو ،وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست.**وانتهى التحقيق بتوصية من الشرطة لمحاكمة **نتنياهو** ورئيس حزب« شاس» **،إريه درعى.**

المستشار القضائى الجديد للحكومة رفض توصية الشرطة بخصوص **نتنياهو** وقبلها بخصوص **درعى**. وكان فى قراره تراجع عن أسس الديمقراطية ، انتقده الكثيرون. ولكن كان هناك أيضا من دافع عن قرار المستشار. وما زال الموضوع قيد الدراسة والبحث والنقاش. بيد أن حصيلته الأساسية ،




عمرو موسى



حكومات إسرائيل تعاملت مع المواطنين العرب.. بديمقراطية منقوصة



بنيامين نتنياهو

إلغاء تعيين المستشار المشبوه.

***الشرطة**

مع انتهاء مدة القائد العام للشرطة ، **أساف جيفش** ، عين قائد جديد لها هو **يهودا فيلك** الذي كان قد ترك الشرطة لمدة ثلاث سنوات وهذا الاختيار ليس بريئا.

من أول خطواته بدأ **فيلك** ينفذ عملية تطهير في قسم التحقيقات في جرائم الاحتيال في الشرطة، وهو القسم الذي قام ضباطه بالتحقيق مع **نتنياهو** ووزرائه . عشرة ضباط وجدوا انفسهم خارج القسم ، ليس طردا . بل بالتزهيق . فقد تم تعيين رئيس القسم **ساندو مزور** ، نائبا للقائد العام. ومع أن هذا التعيين كان بمثابة ترقية، إلا أن من الواضح أن هدف ابعاد **مزور** عن قسم التحقيقات ، لذلك اعتبرت ترقيته **«رفسة إلى أعلى»** . وتم ابلاغ نائب مزور بأنه لن يحصل على وظيفة رئيس القسم ، فاستقال من الشرطة . ونقل الضباط الآخرين إلى وظائف أخرى مثل: نائب مدير مدرسة الشرطة، رئيس محكمة الطاعة الداخلية في الشرطة ، وهكذا..

في البداية جرت عملية التطهير بصمت إلا أن أحد الضباط المتضررين ، الكولونيل **مئير جلبواع** ،خرج بتصريحات كشفت عنها **،واتهم قائد الشرطة الجديد والوزير المسئول عنه ورئيس الحكومة من فوقهما باقحام الشرطة في الحسابات السياسية بهدف التستر على الفساد.**

هذه القضية ما زالت في بداية النقاش وقد تنتهي من دون نتيجة عينية بالنسبة لقسم التحقيقات عينياً. لكن هدفها في اخافة قادة الشرطة من فتح ملفات ضد فساد المسئولين الكبار، من الصعب أن يتحقق . إذ أن الكشف عن الفضيحة خلق «**لوبي**» ديمقراطيا يلاحق المسألة ويراقب كل تصرف لقسم التحقيقات الجديدة في الشرطة. وراح المسئولون يدافعون عن أنفسهم. ويؤكدون أنهم سيثبتون للرأي العام أنهم ملتزمون بالواجب المهني.

***سلطة الاذاعة والتلفزيون**

كما أشرنا آنفا، فان التلفزيون الاسرائيلي الرسمي هو الذي كشف **فضيحة بار اون** وهو يتمتع بمساحة واسعة من حرية العمل الديمقراطي وكأنه مستقل عن الحكم.. وقد هوجم قادة التلفزيون والاذاعة من كل الحكومات الاسرائيلية ، بسبب الدور الانتقادي اللاذع الذي يؤدونه.

هنا أيضا يحاول **نتنياهو** اجراء عملية تطهير، وقبل أسبوعين قرر تعيين رجل اليمين،**أوري بودات** ، مديرا عاما . في البداية حاول **نتنياهو** تعيين أحد السياسيين لهذا المنصب ، فقامت القيامة ، وتراجع على الفور. وجاء بهذا الرجل **بودات** ، وهو صحفي معروف . أشغل في الماضي هذا المنصب(٨٤-١٩٨٨).

التعيين بحد ذاته اشار لمخاوف لدى جمهور الاعلاميين في الاذاعة والتلفزيون . إذ أن بودات أعلن عن خطة «لوضع حد للفوضى» ويتوقع المراقبون أن يبدأ عملية قطف الرؤوس بالصحفي العربي ، رفيق حلبي، مدير قسم الأخبار في التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية، فهو يعتبره يساريا، ويناصبه العداء.

وعلى اثر ذلك ، بدأ الاستعداد لمعركة جماهيرية للدفاع عن هذا الركن من أركان الديمقراطية.

الخلاصة

هذه الأمثلة ، اختيرت بالذات بسبب كونها طازجة . لكنها تظهر أن هناك ديمقراطية وهناك من يريد قمعها وتقزيمها وهناك من يقاوم هذه المحاولات.

والرد الموضوعي على تصريحات نتنياهو حول الديمقراطية تكون ليس فقط وموبقاته وجرائمه بل أيضا بالاشارة إلى بالاشارة إلى الاحتلال أن نتنياهو بالذات يحاول الطعن بالديمقراطية الاسرائيلية ، وشدها إلى الوراء . ولذلك ، ليس من حق نتنياهو أن يتحدث عن الديمقراطية.

ولكن، بالاضافة إلى ذلك، **هذا الرد يجب ألا يعفينا ، نحن العرب ،من الاعتراف بغياب أركان أساسية للديمقراطية في مجتمعاتنا وأنظمة الحكم لدينا ،من جهة ، ويجب الا يعمينا عن رؤية ما تبقى من الديمقراطية الإسرائيلية.**

وأعتقد جازما أن هذه الأسس الديمقراطية ، تعتبر من أهم ركائز قوة إسرائيل، العسكرية والسياسية والاقتصادية. وتعتبر أحد أسباب التضامن الاسرائيلي الداخلي وقت الشدائد.



وفى سوريا «متأسلمون» أيضاً..


الجماعة الاسلامية فى مصر


جبهة الانقاذ فى الجزائر

رسالة دمشق

حسين العودات

مثل معظم البلدان العربية، يتنامى التيار المتأسلم فى سورية ، إلا أنه حتى الآن يأخذ طابعا دينيا صرفاً لا يقترب من السياسة ، خاصة بعد الفشل الذريع الذى لاقاه المتأسلمون السلفيون فى مطلع الثمانيات،حيث فشلت عملياتهم الارهابية ، وانقلبت وبالاً عليهم ، وتمت تصفيتهم كلياً. وبالمناسبة لم يكن عدد أعضاء التنظيمات الإرهابية فى ذلك الوقت يتجاوز بضع مئات فقط.

أخذ نشاطهم بعد ذلك الفشل، وبعدما واجه استياء الناس على مختلف توجهاتهم السياسية ومنابتهم الاجتماعية ، طابعا آخر مختلفا ، خيمته الدعوة(للعبادات) ونشر (مبادئ الدين) والعمل لممارسة (الفضيلة) والبعد عن (الفواحش) ،منطلقين من أن هذه الأهداف تقطع الطريق على كل معترض، وتسقط(بكسر القاف) بيد النظام السياسى، وتتيح لهم إمكانيات العمل والدعوة دون التمسك بتنظيم سياسى هرمى أو حزبى يمكن أن يؤخذ عليهم ،وكانت وسيلتهم الأساسية جلب(المريدين). **،وهكذا تعدد الشيوخ والدعاة الذين يلتف حولهم المريدون ، وقد يكون عدد المريدين لكل شيخ أفراد وقد يكونون مئات ، إلا أنهم بمجملهم أصبحوا يشكلون تيارا كبيرا ، يلبس لبوس التيار الدينى(المؤمن والتقى) ولا يزعم أنه تنظيم سياسى.** ولم تمنعهم السلطة من ممارسة نشاطاتهم مفترضة أنهم ليسوا تنظيما سياسيا متأسلما بل تياراً دينياً مهنياً صرفاً.

يتنازع السلطة رأيان كما يبدو أحدهما يرى **أن هذا الاتجاه الدينى يخفى خلفه اتجاها سياسيا مقنعا**، يؤسس البنية التحتية لتنظيم سياسى ، وربما تنظيم إرهابى ينتظر الفرصة ليكشف عن وجهه ويمارس نشاطاته . **وأن الشيوخ قادرون أن يحولوا مريديهم إلى تنظيم خلال أيام** ، وأن صلات قائمة بين الدعاة والشيوخ تسمح لهم باقامة تنظيم هرمى لا يقل عن أى تنظيم سياسى سرى مدرب ومجرب .

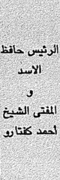
بينما يرى قسم من السلطة أن هؤلاء مجرد دعاة غير مسيسين ولا بنيتهم العمل فى السياسة، وأن همهم الوجاهة والمصالح الشخصية والحصول على بعض المكاسب فى مجتمعهم الضيق أو فى المجتمع العام خاصة وأن معظمهم يتزلفون للسلطة ويخطبون ودها ويتزاحمون على الوظائف الدينية وقيادة الجمعيات والمؤسسات التى تقدم لهم كسبا ماليا وأدبيا.

لقد هادنت السلطة السياسية التيار الدينى منذ سنوات طويلة ، وسمحت له بالنشاط غير السياسى بلا حدود ، ووسعت الهامش الذى يعمل فيه ولأجله ، **وبنيت فى سورية مساجد خلال ربع قرن أكثر مما بنى فيها منذ دخول الإسلام إليها** ، إضافة لإقامة الجمعيات الدينية ومدارس تحفيظ القرآن وغيرها . وكان بعض رجال الدين وما زالوا من المحظوظين والمحظيين لدى بعض المسئولين ،حيث تسمع كلمتهم ويتوسطون لحل المشاكل المعقدة أحيانا ، **وتراهم يعبرون فى العلن عن رضاهم عن سياسة الدولة،إلا أنهم ليسوا كذلك فى حلقاتهم السرية ، ويبررون ازدواجية موقفهم هذا بالتقية (قل ما يرضى الناس وأعمل ما يرضيك). ويستمرون بإستخدام سياسة الوجهين هذه لأنها أثبتت فاعليتها** . ولابد من ملاحظة أن الدولة لم تحسن معاملتهم كى يقفوا بوجه التيار التقدمى ،كما حصل فى مصر، إنما بهدف كسبهم إلى جانبها أو على الأقل لتحييد موقفهم تجاه سياساتها.

ماذا يقول هؤلاء فى حلقاتهم؟

روت سيدة هى مديرة لإحدى المدارس الثانوية، شاركت مرة فى حلقة من حلقات هؤلاء أمام إلحاح





الرئيس حافظ الاسد و المفتى الشيخ أحمد كفتارو





جارتها ، فقالت إن **الداعية كانت سيدة شبه أمية** ، تجمع حولها المريدات، تناول حديثها خلال ساعتين فواكه الجنة التي تأتى طائرة لوحدها إلى فم المؤمن بمجرد أن يشتهيها ،كما تناول وصف المأكولات والمشروبات والحياة الهانئة فى الجنة . وتكمل الراوية أنه كلما نطقت الداعية بجملة كانت تقابل من المريدات بصيحات مملوءة بالوجد (الله .... الله) مما يشبه الحلقات الصوفية ،**مع غياب كامل للعقل والمنطق ،مع أن معظم المشاركات خريجات جامعيات.**

وتزيد محدثتنا أن الداعية تحدثت فى أشياء أخرى مثل ضرورة دخول المرحاض بالرجل اليسرى أولا ، أو ما يجب أن نقول قبل التغوط وبعده .. وهكذا ، وكانت الداعية تشرب متقصدة قليلا من الماء وتضع الكأس لتتخاطفه الأيدى وتتبرك المريدات بالشرب خلف شيختهن ، ثم يتمسحن بها ويتباركن . وتؤكد محدثتنا أنها سألت الداعية بضعة أسئلة لتعرف مستواها الثقافى فى الشئون الدينية وغير الدينية فوجدت أن ثقافتها معدومة تقريبا ، لكن لسانها ذلق للغاية وهذا كل رأسمالها **.ويبدو أن معظم الدعاة نساء ورجالا لا يختلفون عنها كثيرا . ومع الأسف فإن هؤلاء يجمعون حولهم عشرات الآلاف من المريدين المخدوعين الجاهزين لتنفيذ أية حماقة تطلب منهم.**

حاول رجال الدين هؤلاء من شيوخ ودعاة وما زالوا يحاولون التدخل فى الشئون الثقافية وخاصة المطالبة بمنع هذا الكتاب أو ذاك وكما تفعل جبهة علماء الأزهر، إلا أنهم فشلوا دائما ولم تستجب السلطة لمطالبهم ، ورغم العرائض والتقارير التى قدموها والمطاليات المتكررة التى عرضوها ، لم يجدوا« أذانا صاغية »ولم تحقق لهم السلطات رغبة، وبقيت مطالباتهم فى حدود المشاغبات . فضلا عن الشجب فى حلقاتهم والإدانة لهذا الكتاب أو ذاك إضافة لاستغلال منابر المساجد على استحياء لمهاجمة بعض الكتب والأفكار والكتاب.

لقد وصل بهم الأمر لدرجة مهاجمة أى متنور إسلامى ، أو أي مجتهد يتجاوز ما قاله السلف قيد أنملة، وهذا ما فعلوه مع الدكتور **محمد شحرور** الذى أصدر عدة كتب تضم اجتهادات كثيرة ، أولها **(الكتاب والقرآن)** فأصدروا أحد عشر كتابا رداً عليه ، ومنعوا مريديهم من قراءة كتبه ، وبالطبع ألصقوا به **تهم الزندقة والإلحاد والكفر** وغيرها من الوصفات الجاهزة، والأمر نفسه مع **الشيخ جودة سعيد** ، وهو مفكر إسلامى متنور ورصين ومجتهد ،حيث لم يعجبهم اجتهاده ، وتعاملوا معه وما زالوا على أساس أنه خارج عن إطارهم ، فضلا عن الصاق التهم بكتاب آخرين علمانيين ، إلا أن سياسة السلطة من جهة والظروف العامة من جهة أخرى لم تسمح لهم أن يلصقوا تهم الردة والكفر علنا بأحد وتبقى التهم ضمن دوائرهم المغلقة ، وشكاواهم التى لا تستمع السلطة إليها ، ولا يبيح المجتمع لهم الافصاح عنها.

يتعاطف هؤلاء مع تيار الآخوان المسلمين ، وهو حزب سياسى كبقية أحزابهم فى البلدان العربية ، هاجر معظم أعضائه بعد العمليات الارهابية عام ١٩٨٠، وجميع قياداتهم الآن مقيمة فى الخارج ، ويبدو أن تنظيماتهم فى الداخل ضعيفة إلى درجة كبيرة . وقد تمت اتصالات عديدة بينهم وبين السلطة السياسية خلال السنوات السابقة ، واشترطوا لكى يعودوا إلى سورية، أن يعترف النظام بهم كحزب سياسى ويسمح لهم بالعمل ، **وأن يعتذر عن قمعه لهم أيام الأعمال الارهابية** . ولأن هذه المطالب لا تتناسب مطلقا مع حجمهم وقوتهم وتواجدهم ، فكل ما وافق عليه النظام السياسى، السماح لهم بالعودة كأفراد دون أن يلاحقهم على ما ارتكبوه من أعمال إرهابية . ويبدو أنه كان فيهم رأيان أحدهما قبل شروط السلطة والآخر رفضها ، توقفت الاتصالات عند هذا الحد. مع ملاحظة أنه **لا يوجد على الغالب صلات تنظيمية بين الدعاة الذين تحدثنا عنهم وبين الاخوان المسلمين وكل ما هناك هو تعاطف وتكاتف ، لكنه قابل أن يكون صلة تنظيمية صريحة فى أى وقت.**

ما هو مستقبل هذه الجماعات؟

يبدو أنهم ينتظرون ظروفاً ملائمة واستثنائية، خاصة وأنهم تعلموا من خلال تجاربهم وتجارب المتأسلمين الآخرين ، أهمية الصبر والانتظار واقتناص الفرص، **وعندها فقط يحولون دعوتهم إلى دعوة للإسلام السياسى ليشكلوا عبئا على سورية كما شكل أمثالهم على غيرها.** ولا أظن أن نجاحهم فى سورية سيكون سهلا كما كان فى غيرها ، لأسباب عديدة لا مجال الآن للتعمق بها.

العالم

المواجهة بين "كاسترو" و "البابا"

بعد ثماني سنوات من سقوط سور برلين .. مازالت كوبا صامدة

كوبا دولة علمانية وليست دولة ملحدة

أجمع المراقبون والمحللون السياسيون في العالم على أن **زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لكوبا** في الفترة من ٢١-٢٥ يناير ١٩٩٨ من الأحداث الكبرى والتاريخية في قائمة رحلاته الثمانين في دول العالم منذ اعتلى كرسي **القديس بطرس** في الفاتيكان قبل ١٩ عاماً.

وقال معلقون في الغرب عن هذه الزيارة أنها " **المعركة الأخيرة بين الله والشيوعية** "! وأثارت الزيارة اهتماما عالمياً حيث قام بمتابعتها إخبارياً حوالي ثلاثة آلاف صحفي . وأكدت وسائل الإعلام الغربية أن أيام **يوحنا بولس الثاني** الخمسة في كوبا لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث للجزيرة الكوبية.

ويرجع كل هذا الاهتمام إلى الاقتناع السائد في الغرب بأن البابا هو **المرشد الروحي لجحافل " الجيوش الرأسمالية "** التي قامت بغزو المعسكر الاشتراكي وتدميره . ويتذكر الكافة أن بابا الفاتيكان قام بزيارة **بولندا** بعد شهور من انتخابه للبابوية عام ١٩٧٨ ، ولم تمض عشر سنوات على تلك الزيارة حتى سقط النظام الاشتراكي في بولندا وأعقبه انهيار كل الأنظمة الاشتراكية في أوربا الشرقية ثم في الاتحاد السوفيتي.

ومن الطبيعي أن تتعلق آمال كل أعداء التجربة الكوبية بأن يكرر التاريخ نفسه وأن تكون زيارة البابا لهافانا هي علامة النهاية للثورة الكوبية أو على الأقل " علامة اقتراب موعد اللقاء الأخير مع الله في يوم الحساب .. يوم القيامة ".

فها هو " الفاتح " الذي انهارت أمامه قلاع شيوعية عديدة يضع قدمه على أرض أحد المعاقل الأخيرة للاشتراكية ويقف في مواجهة رجل يقاوم ويصمد ببسالة دفاعاً عن قلعته الحصينة.

ومع وصول البابا إلى أرض كوبا ، التي وصفها الرحالة الأشهر **كريستوفر كولومبوس** بأنها **" الأرض الأجمل التي لم ير مثلها قط "** .. أعلنت دوائر في واشنطن بداية العد التنازلي للنظام الكوبي واستعد البعض في العاصمة الأمريكية لتشييع جنازة الثورة الكوبية " التي شارفت على النهاية" (!) فقد حانت لحظة اللقاء بين " **المؤمن الأول**" و "**الشيوعي الأخير**" على حد تعبيرهم !!

والحقيقة أن البابا ليس المؤمن الوحيد ، كما أن كاسترو ليس الشيوعي الأخير.

" هذا هو تاريخنا "

ورغم أن **كاسترو** كان يتطلع بلهفة إلى زيارة البابا .. فانه اتخذ موقفا واضحاً وصريحاً ومباشراً منذ اللحظة الأولى للزيارة.

لقد طلب **فيدل كاسترو** من مواطنيه عدم الهتاف بحياة أي زعيم للثورة خلال حشود استقبال البابا أو خطاباته ومواعظه وقداديسه . ووقف **كاسترو** ليستقبل الحبر الأعظم ، وإلى جانبه صديقه الأديب الكولومبي العالمي **جابرييل جارسيا ماركيز** (الحائز على جائزة نوبل في الأدب عام ١٩٨٢) والذي تناول في روايته الشهيرة " **مائة عام من العزلة** " .. البابا .. عبر الشخصية الرئيسية في كتابه.

وقال الزعيم الكوبي **فيدل كاسترو** في خطاب الاستقبال موجها حديثه إلى البابا:

" إن الأرض التي قمت بتقبيل ترابها قبل قليل تتشرف بوجودك هنا ، ولكنك لن تتمكن اليوم من العثور على سكانها الأصليين - أولئك المسالمين الكرماء - الذين عاشوا في هذه الجزيرة قبل وصول الأوروبيين الأوائل .. **فمعظم هؤلاء السكان قد أبيدوا عن بكرة أبيهم نتيجة الاستغلال المروع والاستعباد الوحشي** . لم يستطيعوا مقاومة ذلك كله .. بينما تم مسخ النساء إلى لعب للتسلية ورقيق في البيوت . **وقد جرى اقتلاع مليون أفريقي بطرق بشعة ، على مدى القرون ، من ديارهم البعيدة ليحلوا هنا محل السكان الأصليين** (**يقصد الهنود الحمر**) الذي مالبثوا أن اختفوا نهائياً نتيجة حملات الإبادة التي أعقبت عمليات الاسترقاق . **وقد نظمت عمليات القتل لهؤلاء السكان الأصليين على أيدي قوات الغزو الأسبانية وتحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية.** وساهم السكان الأصليون مساهمة مشهودة في التركيبة العرقية لبلادنا ، وفي أصول السكان الحاليين ، حيث اختلطت الثقافات والمعتقدات ودماء جميع الذين صنعوا هذا التاريخ الدرامي المثير .. تاريخنا ".

وقال كاسترو : " لقد كان من المحتم على كوبا أن تكافح من أجل استقلالها وهي وحيدة ، ولكن بروح بطولية غير قابلة للانكسار.

وقبل مائة عام بالضبط تعرضت كوبا لمحرقة بمعنى الكلمة .. فقد قضى عدد كبير من أبناء شعبنا نحبه في معسكرات الاعتقال الجماعية ، وكان أكثرهم من المسنين والنساء والأطفال ، وهي جريمة لايمكن التقليل من ضراوتها وهمجيتها ، حتى وإن نسيها الضمير الانساني "

وعندما ينتقل **كاسترو** إلى الحديث عن الأوضاع الراهنة فانه لايستخدم لغة

نبيـــــل زكي



الدبلوماسية وإنما يسمى الأشياء بأسمائها :

« أما اليوم ، فان سياسات إبادة الجنس البشرى تتكرر ممارستها ضدنا ، حيث يحاول البعض بواسطة التجويع والأمراض والخنق الاقتصادى الكامل ، إخضاع هذا الشعب الذى يرفض الخنوع للمستبدين ولإملاءات وشرائع القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأعظم فى التاريخ .. هذه القوة التى هى أقوى فى جبروتها بكثير حتى من روما القديمة التى كانت تطلق الضوارى لتفترس الذين يرفضون التخلى عن عقيدتهم . تماماً مثل أولئك المسيحيين القدامى الذين افترى عدوهم عليهم لتبرير جرائمه ضدهم . **واليوم .. فاننا نحن المفترى علينا من جانب عدونا الذى يحاول تسويغ جرائمه ضدنا . ولكننا نؤكد لكم أننا اخترنا ألف مرة أن نموت ،ولا نتخلى عن معتقداتنا .** »

الرأسمالية المتوحشة

البابا **يوحنا بولس الثانى** لم يعلن الحرب ، ولكنه لم يضع السلاح جانبا. وهو يدرك أنه **بعد ثمانى سنوات من سقوط سور برلين .. مازالت كوبا صامدة** ، وتقف على قدميها ، وتتحدى ، وتعلن على العالم أنها لاتزال تؤمن بثورتها . ولم يخف البابا إعجابه بشخصية وثقافة **كاسترو** عندما زاره الزعيم الكوبى فى مقر الفاتيكان عام ١٩٩٦.

وإذا كان البابا قد كتب فى عام ١٩٩١ يقول (ان الاشتراكية تعتبر الفرد مجرد عنصر ، ومن ثم فان خير الفرد يخضع بالكامل لآلية اجتماعية - اقتصادية) وإذا كان قد اعتبر أن الاشتراكية على النمط السوفيتى كانت ترتكز على " خطأ أساسى " .. لأن « الانسان المحروم من شئ يمكن أن يصفه بأنه من ممتلكاته والمحروم من كسب العيش عن طريق مبادرته الخاصة .. إنما يصل به الحال إلى الاعتماد على آلة اجتماعية وعلى هؤلاء الذين يديرونها "..

إذا كان هذا هو موقف البابا .. فانه يتحسر الآن على قيام رأسمالية داروينية على انقاض معسكر الاشتراكية .. وهو يعتبر أن جشع هذه الرأسمالية ينتهك كل الأعراف الانسانية وتعاليم الكنيسة.

وعلى متن الطائرة التى أقلته إلى كوبا .. كان البابا يتحدث عن البطل الثورى الشهيد" **أرنستو تشى جيفارا**" ، ليقول " **إنه كان يرغب بلا شك فى مساعدة الفقراء.**"

وفى السنوات الأخيرة ، وفى ضوء ماتكشف من قروح ومآس وكوارث الرأسمالية .. **تطور الخطاب الاجتماعى للبابا.**

ولم يحدث فى أى خطاب أو موعظة من الاثنا عشر خطاباً وموعظة ، التى ألقاها خلال زيارته لكوبا ، أنه ذكر الشيوعية بالاسم ، بينما وجه انتقاداته للرأسمالية بالاسم مرات عديدة ، **وأدان - فى حضور كاسترو -** الرأسمالية " المتوحشة" ووصفها بأنها نظام" **يصبح الأغنياء فى ظله أكثر ثراء .. بينما يزداد الفقراء .. فقراً ".**

وقال البابا: " نشهد بين الأمم إثراء البعض المبالغ فيه على حساب فقر متزايد للكثير من الدول الأخرى .. وفى هذا الإطار تفرض على الأمم برامج اقتصادية لاتحتمل كشرط لتقديم مساعدات جديدة لها ".

قوى السوق العمياء

ومرة أخرى ، ندد **البابا** بالرأسمالية " **التى تكره الانسان على الخضوع لقوى السوق العمياء ، وتجعل تطور الانسان مشروطاً بهذه القوى**" وانتقد بشدة " **الاثار الاجتماعية** للعسكرية الجامحة ولقوى السوق العمياء ".

ويقول البابا : " **يبدو فى الظاهر أن السوق الحرة أداة أكثر فعالية فى استخدام الموارد وتلبية الاحتياجات ، ولكن هناك احتياجات انسانية كثيرة لاتجد مكاناً فى السوق .. وواجبنا المؤكد نحو العدالة ونحو الحقيقة ألا نسمح بترك الحاجات الانسانية الأساسية دون العمل على تلبيتها .**"

إذن .. فان الهم الاجتماعى يلح على البابا.

ضد العقوبات

وفى نفس الوقت ، فقد أدان **يوحنا بولس الثانى** العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على كوبا منذ **٣٦ سنة** حتى الآن ، ووصفها بأنها " **جائرة ومرفوضة أخلاقياً.**"

ولأن البابا يعتبر أن التحدى الأكبر لايزال هو الربط بين الحرية والعدل الاجتماعى ، فانه يحق **لكاسترو** أن يقول أنه والبابا تجمعهما أهداف مشتركة ، منها الرغبة فى توزيع أكثر عدلاً للثروة فى العالم وعولمة التضامن".

غير أن البابا يقرر أن الحرية لايمكن اختزالها فى جوانبها الاجتماعية والسياسية فقط " وإنما يجب أن تتيح ممارسة حرية الضمير التى هى أساس ودعامة كل حقوق الانسان الأخرى ". ويعتبر البابا أن واجب المسيحى هو أن يكون فى العالم دون أن ينتمى إلى العالم ، وأن يكون مشاركاً بشرط أن يكون انتقادياً.

لقد سلم البابا بشرعية النظام الكوبى ، ثم دعا إلى الاعتراف بالتعددية فى المجتمع الكوبى ، وإلى إحياء دور الكنيسة الكاثوليكية فى الحياة الكوبية ودور رجال الدين ، وفتح المدارس الكاثوليكية . وطالب بحريات أوسع للكنيسة وبتأشيرات دخول أكثر للكهنة الكاثوليك. ودافع عن حقوق الانسان ، وانتقد نظام الحزب الواحد ، ودعا

إلى إطلاق سراح المسجونين السياسيين (حوالى ٥٠٠).

والتحدى الآخر الذى يطلقه البابا هو دعوة الكاثوليك والشيوعيين والمنفيين الكوبيين إلى بناء أمة تتمتع " **بحرية أوسع وتعددية أكثر.**"

فى مدينة **سانتياجو دى كوبا**، وفى **كاماواى**، أقام البابا توازنا بين نداءات المصالحة والدفاع الحار عن " حقوق الانسان الأساسية" وعلى رأسها حرية التعبير وحرية التنظيم وحرية المبادرة.

وفى ميدان الثورة فى **هافانا** – العاصمة – **وسط صور ضخمة ليسوع المسيح وللشهيد جيفارا** .. دعا البابا الكوبيين إلى انتهاج طرق جديدة بروح الحوار و" القبول الأخوى".

دعوة للغفران

ولم يترك البابا فرصة إلا وأعلن فيها رفضه للعنف وإصراره على التطور السلمى. إنه يدعو كوبا إلى الانفتاح على العالم، ويدعو العالم إلى الاقتراب من كوبا والانفتاح عليها. ويقول أن الكوبيين الذين تركوا بلادهم (**١٫٤ مليون**) يجب أن يتعاونوا بطريقة سلمية وبناءة ومحترمة من أجل تقدم كوبا، وأن يتفادوا " **المواجهات العقيمة**".

وفى تقدير البابا أن على رجال الكنيسة أن يساعدوا الشعب على طرح أحقاد الماضى بعيداً خلف ظهورهم، وعلى الشعب أن يغفر، فالغفران لايتعارض مع العدالة.

المسيح "الثورى"

كاسترو تلميذ المدرسة الكاثوليكية والجيزويت الذى دخل إلى هافانا منتصرا فى عام **١٩٥٩** وهو يعلق صليباً على صدره أمضى ٢٣ ساعة فى سنة **١٩٨٥** يتحدث مع الراهب الدومينيكانى البرازيلى " **فراى بيتو**" الذى نشر هذا الحديث فى كتاب بعنوان "**فيدل والدين**".

فى هذه الأحاديث، **يصف كاسترو المسيح بأنه " ثورى عظيم " تتفق تعاليمه مع أهداف الاشتراكية، ويعقد مقارنات بين المسيحية والماركسية، ثم يقول إن كارل ماركس يمكن أن يضع توقيعه على " موعظة الجبل".**

ويوضح كاسترو أنه تم استبعاد المسيحيين من الحكومة الكوبية بعد الثورة لأسباب لاتتعلق بالأيديولوجية، ولكن بسبب أخطاء تاريخية حيث أنهم ساندوا أوضاع ماقبل الثورة.

مواقف معادية

والمعروف أنه خلال تاريخ كوبا العاصف والدموى لم تقف الكنيسة الكاثوليكية إلى جانب الشعب، وإنما انحازت إلى الأسبان خلال الحروب التحريرية من أجل الاستقلال من الاستعمار الأسبانى. ولم تقف إلى جانب المعارضة ضد ديكتاتورية أسرة " **ماشادو**" فى الثلاثينات، ولم تقف مع الشعب ضد ديكتاتورية " **فولجنسيو باتيستا** الذى استولى على السلطة فى **١٩٥٢** عن طريق انقلاب. وكان هذا هو الدافع وراء تضييق السلطة الثورية على الكنيسة بعد عام ١٩٥٩.

وفى عام ١٩٩١، ألغى كاسترو الحظر على دخول المسيحيين إلى الحزب الشيوعى الحاكم، وفى عام ١٩٩٢، أعلن أن كوبا دولة علمانية وليست دولة ملحدة. وهكذا يمكن القول أن الدين لم يعد مشكلة حساسة بالنسبة للسلطة الكوبية منذ أكثر من ١٣ سنة. وهناك عدد من الزعماء الدينيين من أعضاء " جمعية سلطة الشعب "(البرلمان) فى الوقت الحاضر.

وقبل الثورة، كانت الكنيسة الكاثوليكية مؤسسة قوية، وكان هناك حوالى ثلاثة آلاف راهب كاثوليكى وثمانمائة قس معظمهم من الأجانب الذين يعيشون فى الجزيرة، ولعبت الكنيسة دوراً رئيسياً فى التعليم .. وفى السياسة، والآن يوجد **٢٦٠** قساً فى كوبا.

ضد العنف

الآن، **يؤمن البابا يوحنا بولس الثانى** بأن التبشير بالانجيل يعنى تشجيع فكرة حقوق الانسان، ويؤمن بأن امتهان كرامة الانسان يقضى على مستقبل الانسانية. ويدرك البابا أنه لامجال لمحاولة فرض العقيدة، وبأن الناس يجب أن يقتنعوا بأنه من الصواب التصرف وفقاً لقيم معينة. وهذا هو كل مايريده **كاسترو**، ولذلك يقول أن " **البابا للجميع سواء كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين**".

ومنذ عام ١٩٨٥، وكل كوبى يريد أن يتوجه إلى الكنيسة، يجد الأبواب مفتوحة أمامه. وكان من الواضح أن **كاسترو** يحاول تشكيل حلف بطريقة غير مباشرة مع العباءة الكاثوليكية، وخاصة بعد أن **حث البابا رجال الكنيسة على إقناع المنفيين الكوبيين وقادتهم فى أجهزة المخابرات الأمريكية بالامتناع عن اللجوء إلى العنف ضد الحكومة الكوبية** وناشد الجميع أن يساهموا فى تحقيق المصالحة بين مختلف فئات الشعب الكوبى.


جيفارا

صمود الثورة

وفى يوم ٢٨ يناير الماضى، قال **البابا يوحنا بولس الثانى** فى الفاتيكان، بعد عودته من الرحلة الكوبية، أنه يأمل أن تسفر رحلته إلى كوبا عن نفس النتيجة التى أسفرت عنها زيارته لبولندا عام ١٩٧٩، وهى الزيارة التى أدت إلى تأسيس نقابة "**تضامن**" الحرة وفى النهاية سقوط نظام الحكم الاشتراكى فى بولندا (مسقط رأس البابا).

وبعد وداع البابا، سخر **كاسترو** من تكهنات هؤلاء الذين يتنبأون بأن تؤدى الزيارة إلى القضاء على نظام حكمه. قال "إن كوبا تصغى باحترام، ولكنها تؤمن بأفكارها، إنها تدافع بقوة عن مبادئها، وليس لديها ماتخفيه عن العالم".

وكتب " **واين سميث**" الخبير الأمريكى فى الشئون الكوبية فى مركز السياسة الدولية فى واشنطن والرئيس السابق لقسم رعاية المصالح الأمريكية فى هافانا، يقول: " **بعد انتهاء زيارة البابا .. تبددت خرافة أن كاسترو ديناصور ماركسى – لينينى بلا أفكار جديدة .. فهذه ثورة – فى كوبا – ليست على حافة الانهيار، وهذا رجل ليس على شفا السقوط**".

الأزمة الاقتصادية

ولاجدال فى أن انهيار الأنظمة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى وضع كوبا – الدولة الاشتراكية الوحيدة فى نصف الكرة الغربى – فى مأزق خطير. فقد توقفت مليارات الدولارات من المعونات السنوية من موسكو، وتجمدت التجارة الخارجية، وانخفض الانتاج الصناعى بنسبة **٧٥ فى المائة**، وأصبحت نسبة البطالة **٧ فى المائة**، وانكمشت المواد الخام والطاقة، **وعندما شددت الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية ضد كوبا، بدا أن كاسترو لن يبقى على قيد الحياة سياسيا ولكنه أثبت غير ذلك**.

وأجرى الزعيم الكوبى عدة اصلاحات اقتصادية منها تنشيط برنامج تنمية السياحة الدولية (**دخل السياحة اليوم يعادل دخل كل صادرات البلاد**)، وفتح الباب أمام

البابا يدين الراسمالية المتوحشة

الاستثمار الأجنبى ، وجعل تداول الدورلار الأمريكى مشروعا إلى جانب العملة الكوبية (البيزو) وسمح بالمشروعات الصغيرة الحرة ، وأسند **كاسترو** إلى شيوعيين شبان فى الثلاثينات والأربعينات مسئولية قيادة كل منظمات الحزب الأربعة عشرة فى الأقاليم ماعدا ثلاثة . كذلك يتولى جيل أصغر سناً المناصب الرئيسية فى الحكومة والحزب وغيرهما.

وتعترف حتى صحيفة " **واشنطن بوست**" الأمريكية بأن **حكومة كاسترو تساند جهود الكنيسة فى الترويج لقيم عائلية أقوى .**

وكان يحق للبابا أن ينتقد انحدار القيم المعنوية فى وقت تنتهى فيه أربعة من كل ست زيجات فى كوبا بالطلاق ، كما أن عدد حالات الاجهاض يرتفع بشدة . وتقول بعض التقارير أن هناك ٦٠ حالة إجهاض بكل مائة حالة ولادة فى الجزيرة ويقال أن هناك نساء كثيرات أجهضن أنفسهن ثلاث أو أربع مرات قبل أن يلدن الطفل الأول .. علاوة على انتشار الدعارة.

ومع ذلك ، تقول " واشنطن بوست" أنه خلال عشرات المقابلات الصحفية فى هافانا والريف الكوبى ، امتدح الكوبيون مزايا الخدمات الاجتماعية التى تقدمها لهم الدولة الكوبية ، وخاصة التعليم المجانى والرعاية الصحية . وقالت أغلبية الكوبيين فى عمليات استطلاع الرأى أنها تجد فكرة التغيير السياسى الدرامى فى كوبا .. غير مريحة.

كوبا ليست بولندا

ومع أن **زيارة البابا** عززت موقف الكنيسة الكاثوليكية فى كوبا ودعمت دورها كصوت مستقل فى المجتمع الكوبى ، كما وضع البابا الكنيسة بعيداً عن متناول **كاسترو** ، بحيث أصبحت هناك لأول مرة مؤسسة - غير الحزب الشيوعى - لها صوت فى كوبا .. إلا أننا نكرر القول بأن **كوبا ليست بولندا** فالكاثوليك الذين يمارسون الطقوس الدينية فى كوبا . لايصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة فى المائة فقط من السكان . ورغم أن **٨٥ فى المائة** من الكوبيين قالوا أنهم كاثوليك عندما تولى كاسترو السلطة عام **١٩٥٩** ، فان التقديرات اليوم تشير إلى أن هناك مابين **٤٠ و٤٩ فى المائة** فقط يعتبرون أنفسهم متدينين ، وخمسة فى المائة فقط يمارسون العبادة.

وقد دفعت الكاثوليكية إلى الوراء بسبب أديان منافسة أهمها **السانتيرية** SANTERIA وهى خليط غريب من الأديان (التى جلبها العبيد معهم من غربى أفريقيا) والكاثوليكية . وقد استمر العبيد فى عبادة آلهتهم ، ولكنهم تمكنوا من التوفيق بين هذه الألهة وبين القديسين الكاثوليك لتفادى الاضطهاد بعد أن تم إرغامهم على اعتناق الكاثوليكية.

والسانتيرية (مستمدة من كلمة SAINT أى قديس) فى كوبا لها اتباع كثيرون . وتقول بعض التقديرات أن حوالى سبعين فى المائة من الكوبيين يمارسون نوعاً من السانتيرية! ومن مظاهر هذه السانتيرية التنبؤ بالمستقبل وبمصير الفرد من خلال احتفالات للاتصال بالأرواح المرشدة للأجداد والقديسين . والكثير من هذه الاحتفالات يشتمل على تقديم أضاحى من الحيوانات . ويمكن للمرء أن يتعرف على اتباع السانتيرية لأنهم يرتدون عقودا من الخرز الملون ويرددون المعتقدات الشعبية الأفريقية.

وفى الماضى - قبل الثورة - كانت قوة الكاثوليكية تكمن أساساً فى الطبقات العليا التى هرب العديد من أفرادها إلى ميامى (فلوريدا) بعد أن اتهمت الحكومة الكنيسة بمساعدة العناصر المضادة للثورة وأغلقت المعاهد الكاثوليكية وطردت القساوسة الأجانب .

ومن هنا يمكن القول إنه ليست للكاثوليكية جذور عميقة فى كوبا .. كما كان الحال فى بولندا . ثم أن **البابا ليس كوبياً ، كما أن كاسترو ليس الجنرال ياروزلسكى رئيس بولندا الذى لم يكن محبوباً** ، ولم يكن له سند يدعمه سوى موسكو . وتختلف كوبا التسعينات فى كثير من الأمور عن بولندا الثمانينات . **ويحمل العدد الأكبر من الكوبيين مسئولية متاعبهم الاقتصادية للحصار الاقتصادى الأمريكى.**

سقوط منطق الحصار

ونجحت الزعامة الكوبية فى أن تستوعب زيارة البابا وتحتوى آثارها المفترضة وأن تنجح فى تحويلها إلى عنصر قوة لها أكثر مما هى عنصر تحد لإرادتها ونهجها وفلسفتها . وعندما قال كاسترو: " إن علينا أن نظهر قدرة الثورة الاشتراكية والشيوعيين على احترام جميع المؤمنين وغير المؤمنين " .. تجاوب معه كل الكوبيين.

وأكبر انتصار أحرزته كوبا من خلال زيارة البابا هو سقوط منطق الحصار الأمريكى . وهاهى مجموعة من الحزبين الديمقراطى والجمهورى فى الولايات المتحدة ، تضم شخصيات بارزة تتقدم بمشروع قانون إلى مجلس الكونجرس لإلغاء القيود على مبيعات الأغذية والأدوية الأمريكية إلى كوبا وتساند هذه الحملة جماعة جديدة تحمل اسم " الأمريكيون من أجل تجارة إنسانية مع كوبا " ، وتضم هذه الجماعة عدداً كبيراً من المسئولين الحكوميين السابقين وكبار رجال الأعمال وزعماء الكنيسة.

وكانت التحركات طوال السنوات الماضية من نوع مختلف ، فقد تحرك الكونجرس عدة مرات لتشديد الحظر بدلاً من تخفيفه ، غير أن زيارة البابا لكوبا أثارت الجدل حول السياسة الأمريكية.

ومما يلفت النظر أن جماعة من المحافظين الرجعيين المناهضين لكوبا حاولت أن تقطع الطريق على محاولة إلغاء الحظر على مبيعات الطعام والأدوية لكوبا. فقد أعلنت **"المؤسسة القومية الأمريكية الكوبية"** التى يساندها " **جيسى هيلمز**" (من غلاة المحافظين المتطرفين المناهضين **لكاسترو** على طول الخط منذ سنوات بعيدة ومن أنصار استمرار الحظر على كوبا) عن اقتراح من عندياتها بارسال أغذية وأدوية أمريكية إلى كوبا يتولى الصليب الأحمر الأمريكى(وليس الكوبى) توزيعها على المسجونين السياسيين والمنظمات غير الحكومية فى ظل استمرار الحظر الأمريكى!!

وعلقت " **ليسا وينمان**" مديرة جماعة " **الأمريكيون من أجل تجارة إنسانية مع كوبا** " على هذا الاقتراح بقولها " إننا نعاقب **١١ مليون** انسان كوبى بسبب مشاكلنا مع رجل واحد هو **فيدل كاسترو** "!

وسارع كاسترو إلى إعلان رفضه القاطع اقتراح مايسمى " **بالمؤسسة القومية الأمريكية الكوبية** " التى تمثل المنفيين الكوبيين المناهضين لكوبا بتقديم معونة غذائية ودوائية لكوبا مع الابقاء على الحظر الاقتصادى الأمريكى . قال إن الاقتراح يشبه مطالبة كوبا بأن " تلعق اليد التى تطعنها بالخنجر " وهو مناورة "لاأخلاقية كريهة" و" تحد للشعب الكوبى الذى يقاوم وسيقاوم بشرف".

لقد خسر الغرب الرهان على تصفية الثورة الكوبية وأثبتت كوبا للعالم أن زيارة البابا لم تهز دعائم النظام الكوبى وإنما كشفت عن مدى وقاحة الحصار الأمريكى وعن تمسك الكوبيين بالثورة وتعلقهم بالقيم الروحية. وربما تعلمت الكنيسة الكاثوليكية الكوبية العديد من الدروس من نبض الشارع الكوبى ومن البابا .. ومن كاسترو نفسه .



الحق فى الاستهلاك.. و"ثورة الجياع" والحق فى الذكرى.. ومحاكمة فرنسا!!!

نجلاء العمرى

رسالة باريس

فى منتصف كل شهر ، وعندما يحين موعد إعداد هذا المقال شبه «المنتظم» **لليسار** ، اكتشف إلى أى حد أصبحنا نتأثر بما نطلق عليه فى علوم الاتصال- الذاكرة الاعلامية أو الاجندةAgenda Setting أى إلى أى حد أصبحت دورة حياة الاهتمام بموضوع ما رهنا بحديث الاعلام عنه، وإلى أى حد أصبحت هذه الدورة قصيرة للغاية لا يختلف فى ذلك موضوع عن آخر أياً كانت أهميته.

تطعن **أخبار حركة العاطلين عن العمل** فجأة على كل نشرات الاخبار ، وفى صفحات الجرائد فتتحول إلى صدر قائمة الاهتمامات ، تتصدر حواراتنا الجادة وغير الجادة فى كل مكان ، ثم تأتى **فضيحة كلينتون** ويختفى الحديث عن العاطلين حتى ولو كانت الحركة مستمرة فلم نعد نسمع عنها ولم نعد نراها وبالتالى لم تعد موجودة لانها ببساطة أصبحت غير مرئية أو كما يقول الفيلسوف الألمانى **يورجين هيرماس** Habermasلم تعد مطروحة فى الفضاء العام . وفى غضون شهر واحد فقط ،بما يعنيه ذلك من فترة زمنية غاية فى القصر، يأتى الحدث ليعقبه اخر فينمحى الأول من الذاكرة وتصبح الكتابة عنه عملية مؤرقة مؤلمة لأنها عملية استدعاء لماضى طوته صفحة النسيان.

والاجندة وتأثيراتها على إدراكنا للعالم وللاحداث من حولنا ، تبدو فى الغربة بعيدا عن الوطن فى أقصى وأقسى صور تحققها . فالإغراق فى الحياة اليومية الفرنسية يجعلنا نبتعد -شئنا أم أبينا - تدريجيا عن الهم اليومى فى الوطن .واتذكر ما كتبه عالم الاتصال الفرنسى **دومينيك فولتون**Wolton فى كتابه « ألعاب الحرب»War gameعن ماكينة الاعلام فى حرب الخليج وبعد دراسة عن الصحافة العربية وموقفها من التغطية الإعلامية الغربية للحرب « **إن الإعلام لا يعادل بأى حال من الأحوال الاتصال»بل إن الاعلام قد يؤدى كما كان الحال فى حرب الخليج إلى عدم الاتصال.**

فرد فعل المشاهد العربى على ما كان يصل إليه من صور للحرب على شاشات المحطات الفضائية الغربية كان أبعد ما يكون عما يمكن تسميته بالاتصال بالغرب. **وقضية جارودى** هى لاشك مثال واضح لمثل هذه الحالة من «الإعلام غير الاتصالى» وربما كان ذلك يضع جدوداً لمقولات العولمة القاطعة المانعة فالعالم هنا فى فرنسا- ومن خلال هذه القضية- غير العالم فى وطننا العربى. فى وسايل الإعلام الفرنسية، وعلى أجندة المواطن الفرنسى لا وجود لهذه القضية فتغطيتها بالكاد لم تعد أخبارا داخلية فى بعض الصحف حتى أننى نسيتها تماما إلى أن أتصل بى أحد الاصدقاء ليعاتبنى برفق على تخلفى عن حضور **محاكمة كارلوس** أولا ثم **محاكمة جارودى** وكليهما احتشد لها جموع المثقفين العرب وبالطبع الجمعيات اليهودية الصهيونية.

وعندما حاولت تعويض هذا الغياب بالعودة إلى الصحافة العربية هالتنى الفجوة بين السكوت هنا والضجيج هناك . الحملة بلا شك ضرورة لمساندة من يساندون قضايانا ولكن أمام هذه الجريمة ونوعية التناول ، لم أتمالك إلا أن أسأل نفسى السؤال الذى طرحه **صلاح عيسى** فى مقاله **باليسار** الشهر الماضى. هل هذه الحملة مفيدة بالفعل للوصول إلى الرأى العام الفرنسى أم أنها لن تعدو ان تكون إلا حدثا إعلاميا سرعان ما ستمحوه الأحداث الاخرى وفقا لمبدأ الاجندة.

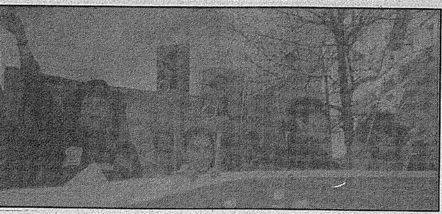
ولكن قبل الاستطراد حول معالجة **قضية جارودى** كما حدثت هنا لنعرض أولا **لحركة العاطلين عن العمل** . فكلاهما يبلور بروز حق جديد ربما كان علينا- نحن العرب- أن نتوقف عندهما بمزيد من التحليل.

الحق فى الاستهلاك

ماذا تعنى **حركة العاطلين عن العمل** التى تفجرت فى فرنسا مع اقتراب أعياد الميلاد فى نهاية ديسمبر الماضى؟ ولماذا هذا التوقيت على وجه التحديد؟ احتفالات عيد الميلاد هى أولا امتلاء المجال عن آخره بالسلع والهدايا، وهى اعلانات تلاحق المواطن فى كل مكان وفى كل لحظة ، تخاطب الطفل الصغير قبل الكبير . فى حركة أشبه بالهستيريا حول الهدايا- هدايا عيد الميلاد- التى يتم تبادلها بين افراد الاسرة وتحتل مساحة لا بأس بها من الدخل حتى أن المحال تلجأ إلى عروض كثيرة لتنشيط ثمن هذه الهدايا على مدار العام كله. **تحرك فجأة الشارع الفرنسى على ألوف المهمشين هؤلاء الذين نسيهم بابا نويل بهداياه ورفع العاطلون عن العمل لافتات « أولادنا هم أيضا لهم الحق فى هدايا عيد الميلاد ».**

بدأت الحركة فى الجنوب فى مدينة **مارسيليا** باحتلال مجموعة لا يتعدى عدد أفرادها أصابع اليد الواحدة لاحد مكاتب رعاية العاطلين عن العمل ،أى هؤلاء الذين ألقوا بهم خارج سوق الاستهلاك. والطلب لم يكن الحصول على عمل جديد. ولم يكن طلب إعانة تساعد على مواجهة أعباء الحياة، ولكن كان الطلب يدور حول ما أطلق عليه المطالبون به إعانة أعياد الميلاد أى مبلغ **ثلاثة الاف فرنك لكل متعطل تساعده على مواجهة مصاريف الاعياد**. وانتقلت الحركة بسرعة إلى مدن أخرى.

وفى ليلة رأس السنة ، بينما يتلألأ شارع الشانزلزيه تحت أضواء الاحتفالات ، تحركت جموع العاطلين في شبه «ثورة الجياع» ولكنها لم تتجه إلى قصر الملك ومارى انطوانيت كما حدث أثناء الثورة للمطالبة بالخبز، بل إلى



مظاهرات العاطلين

أحد أفخم مطاعم العاصمة فى الشانزليزية يطالبون بحقهم فى عشاء فاخر.

وعندما ألقت بهم الشرطة خارج الفندق، حاول مديره ترضية المتظاهرين بالقاء قبضة من الفرنكات -ذكرت الانباء انها عشرة الاف فرنك- فأبوا ورفضوا محاولته قائلين: لم نأت لنطلب إحساناً، جئنا نطالب بحقنا فى الثروة التى يتمتع بها الآخرون .ومن الفندق، توجهوا إلى مقهى «**الفوكتس**» الشهير بنفس الشارع -وهو بالمناسبة الملتقى المفضل لاثرياء العرب خاصة من أبناء الخليج ولم يبرحوا المكان إلا بعد أن وعدهم مدير المقهى باعداد أربعين وجبة فاخرة للاحتفال برأس السنة. **وتوالت بعد ذلك احداث احتلال المطاعم الفاخرة والفنادق** ،وعمليات الكوماندوز التى تهجم علي محلات للسوبر ماركت لتعبئ السلال ليس بالخبز واللبن واللحم ولكن بشرائح السيمون فيميه، وزجاجات الشمبانيا الفاخرة ،باختصار كل ما تمتد إليه الايدى مما غلى ثمنه وخف حمله وكانت التعليمات واضحة لمديرى هذه المحلات بعدم التعرض لهذه الحملات المتكررة.

فى كل هذه الأحداث ، لم ترتفع الاصوات لتطالب بتوفير فرص العمل بل أن بعض الفنادق التى تعرضت للهجوم ، عرضت على المهاجمين فرصا للعمل بها وكانت الاستجابة شبه غائبة. الشعارات التى تم رفعها هى **الاستهلاك ،الحق فى الثروة، وضرورة توزيع الثروة لا بين الطبقات العاملة بل بين من يعمل ومن لا يعمل** .ومن مجمل الاحداث، خرج المحللون بدلالات هامة على تغيير نوعى للعلاقة التي تربط النسيج الاجتماعى بالبطالة.

أولا: بلورة العاطلين عن العمل لفئة اجتماعية مستقلة بعد أن كانوا موزعين وفقا لتخصصاتهم ومهنهم وميولهم السياسية بين النقابات المحلية . فالحركة أسفرت عن بروز هذه الفئة متجاورة هذه الخلافات ،وعن بروز جمعيات معبرة عنها اعترفت بها الحكومة ومختلف القوى السياسية عندما استقبلت رئاسة الوزراء مضطرة ممثلى هذه الجمعيات . وأصبح (**العاطلون عن العمل**) أحد مكونات المجتمع، على مختلف القوى الفاعلة السياسية والاجتماعية التعامل معها وأخذ مصالحها فى الاعتبار ولو من زاوية كونها قوى انتخابية فقط.

ثانيا: الاعتراف ولأول مرة بالعاطل عن العمل اجتماعيا وسياسيا . فلم يعدهذا الشخص الذى يحاول الاختفاء عن الأنظار لأن البطالة عار أو تعبير عن فشل أو العجز أو الكسل بل **إن البطالة هى نتاج لنظام اقتصادى واجتماعى وبالتالى يجب أن يتحمل المجتمع تكاليف إعانة من يصاب بها .. فالبطالة تهدد الجميع بلا استثناء** .ومن سخرية القدر ان مستشار الرئاسة الذى أعد تقريرا عن البطالة ورفعه إلى الحكومة فى نهاية ديسمبر ، تم الاستغناء عن خدماته فى أول يناير ١٩٩٨ وانضم هو نفسه إلى صفوف «الباحثين عن عمل».

ثالثا: خروج حركة الاحتجاج فى أطرها التقليدية الممثلة بالاساس فى النقابات يتولاها هؤلاء الذين يشار إليهم بكلمة «**بدون**» أى هو «**بدون عمل**» ومن هو «**بدون سكن**» ومن هو «**بدون اوراق إقامة**» . وقد ظهر التضامن واضحا بين كل هؤلاء ، عندما توجه وفد من العاطلين إلى مجموعة من الافارقة مضربة عن الطعام منذ أكثر من خمسين يوما تطالب بالحصول على إقامة فى فرنسا ليعلن تضامن العاطلين عن العمل معهم.

هذه الحركة قد تحمل فى طياتها بذور لحلول بديلة عن تلك التى ترفعها القوى التقليدية.

رابعا: وربما كان الأهم فى الحديث عن مجتمع ما بعد الحداثة وعن مجتمع الاستهلاك .**فالحركة بلورت انفصال الاستهلاك كحق عن العمل كقيمة** . ففى مقابلة تلفزيونية مع قائد إحدى مجموعات العاطلين التى اقتحمت إحدى المحال الكبرى سأله المذيع عما إذا كان لهذا العمل دلالة رمزية . كان الرد واضحا: لا، **بل هو تعبير عن حقنا فى أن نستهلك نحن أيضا .كيف يمكن أن نخرج فى كل مرة بسلالنا فارغة بينما الاخرون يملأونها عن آخرها** . يمكنك أن تنظر إلي هذه الارفف التى تكتظ بالبضائع من كل الأشكال والانواع . إن فرنسا بلد غنى ولابد أن يكون لنا نصيب في هذه الثروة.

الحق فى الذكرى

ونعود إلى **محاكمة جارودى** .وكان قد اتيح لى منذ نحو عامين، معايشة بداية الازمة عندما حضرت فى أحد فنادق باريس بالقرب من ميدان الاوبرا ، المؤتمر الصحفى الذى عقده **جارودى** مصحوبا بمحاميه **فرجاس** -وهو بالمناسبة محامى وزوج المناضلة الجزائرية **جميلة بو حريد** وانطبعت فى ذاكرتى من هذا اللقاء ، القاعة التى امتلأت عن اخرها ، ليس بالصحفيين الفرنسيين ولا الأجانب، فلم يكن هناك الا قلة قليلة بل نادرة، بل مجموع الشباب أعضاء جمعيات يهودية بالأساس. شباب لا يتعدى عمره العشرين عاما ممثلو الطلاب اليهود وحركات مكافحة العنصرية.

وانطبع فى ذهنى أيضا فشل كل محاولة من جانب **جارودى** لعرض افكاره بأنه لم يقصد على الإطلاق التشكيك فى حقيقة غرف الغاز. والتهديدات التى كانت واضحة وحادة قاطعة بانه لن ينجو من العقاب .**السن الصغيرة للحضور تثير فى الذهن مباشرة ما يحرص عليه اداء الجمعيات الصهيونية بمختلف اتجاهاتها فى نقل الذاكرة وواجب الذكرى** devoir de memoire **وحولته إلى الحق فى الذكرى.**

أصبحت كلمة **الشوها** العبريةShoah مستخدمة فى كل الكتابات الفرنسية دون الحاجة إلى ترجمة لها، فى مقابل التجاهل شبه التام **لمحاكمة جارودى** من قبل وسائل الإعلام..

المتابعة تكاد تكون يومية وتفصيلية لمحاكمة أخرى، هى **لموريس بابون** وكان مسئولا بالشرطة الفرنسية فى مقاطعة بوردو أيام **حكم فيشى** أثناء الاحتلال البريطانى وبعد التحرير ، عينه ديجول فى منصب هام حتى كان وزيرا فى عهد **فاليرى جيسكار**

دستان . الرجل يبلغ من العمر اليوم ٨٧ عاما، ويحاكم بتهمة ترحيل يهود إلى معسكرات النازية. أثناء حكم فيشي منذ أكثر من خمسة شهور اليوم.

التعتيم على **جارودي** في مقابل الاضواء الكاشفة المسلطة على **بابون** هذه المحاكمة الأطول في تاريخ محاكمات فرنسا، والتي واكبت حركات الاعتذار المتتالية من جانب مختلف القوى السياسية والدينية لليهود عن ما ارتكبته الدولة الفرنسية أيام حكم **فيشي** .كيف يمكن تفسير هذا السلوك وتلك الاضواء ؟ وكيف يمكن تفسير الصمت الطويل عن بابون، صمت استمر منذ عام ١٩٨١ ،حين نشرت إحدى الصحف لأول مرة وثائق تورط بابون في ترحيل اليهود وحتى عام ١٩٩٧ أي ستة عشر سنة كاملة حتى قدم الرجل للمحاكمة؟.

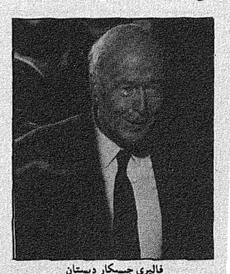
اللهجة العاطفية الحماسية التي ميزت تغطية الاعلام العربي لا يمكن أن تكون مفيدة في القاء الضوء على هذه الأسئلة .حتى أن الحقائق اختلطت ببعض «الامنيات» .كهذه **الفكرة الشائعة خطأ عن تغيير جارودي لاسمه بعد إسلامه**. وكنت قد التقيت به مؤخرا في شهر نوفمبر الماضي وتحدث طويلا عن ذلك قائلا : إن الاسلام كان بالنسبة له تطوراً طبيعيا ولكنه أبدا لم يغير اسمه إلى **رجاء**. وربما كانت هذه الجزئية ليست إلا دلالة على العاطفية التي تعاملت بها الحملة الاعلامية العربية مع المسألة.

والسؤال **أليس من الأفضل دراسة آليات ممارسة الجمعيات واللوبيات الصهيونية لعملية احياء الذاكرة هذه وكيفية فرضها لحق الذكرى على مجتمعات بأكملها وكذلك دراسة كيفية تخلينا وإسقاطنا لذاكرتنا نحن؟.**

لقد رفض ديجول رفضا قاطعا إثارة مسألة تعاون **حكومة فيشي** مع النازية، وواجه بعنف كل محاولة لفتح هذا الملف ،واختار أن يحيى في الذاكرة الجمعية الفرنسية «**اسطورة فرنسا المقاومة**»وتبعه في هذا الخط **فرنسوا ميتران** ، الذي قاوم طوال فترة حكمه تقديم **موريس بابون** للمحاكمة بل إنه قال ذات مرة: «لا يمكن أن نحيا طوال الوقت على الذكريات والأحفاد. كيف يمكن محاكمة عجوز بعد خمسين عاما من الاحداث التي نتهمه بها؟».

التغيير لم يحدث إلا مع رئاسة **جاك شيراك**. فتوالت الاعتذارات الواحد تلو الاخر. فيما انتقده وزير الداخلية **جون بيار شوفمنان** قائلا: على الفرنسيين أن يكفوا عن تعذيب الذات. لقد كان في فرنسا أيام **فيشي** خونة ومقاومون ، شجعان وجبناء .بينما رأى آخرون **كالمؤرخ هنري هارموا والكاتب ماكس جالو ان محاكمة بابون ، وفتح ملفات النازية وتعذيب اليهود ، هي محاكمة لفرنسا كلها وللجنرال ديجول على وجه التحديد** . أو كما قال **جالو**: «إن استمرار الحديث عن هذا الشأن ، هو تصوير له على *أنه الشر الأعظم*» لا يماثله شر من قبله ، ولن يماثله شر من بعده ، وكل الأمور تصبح بعد ذلك أخف شأنا.

ولا شك أن اللحظة التي تم فيها فتح ملفات بابون وخفت الاضواء عن جارودي تحتاج إلى تأمل وتحليل قد يفيد في فهم


فاليري جيسكار ديستان

جارودي ومحاميه جاك فيرجيس

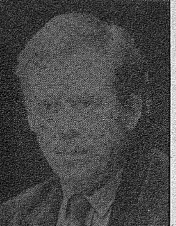
آليات ممارسة«حق الذكرى».

محاكمة موريس وبابون في سطور

* بابون كان المسئول عن قسم المسألة اليهودية بشرطة مدينة بوردو أثناء حكم **فيشي**.
* كان المسئول عن الشرطة في باريس عندما سقط **٣٠٠ جزائري** قتيلا في ١٧ أكتوبر ١٩٦١ بعد مظاهرة للمطالبة باستقلال الجزائر.
* اعتذار رئيس الدولة **جاك شيراك** رسميا عن جرائم فيشي بحق اليهود في ١٦ يوليو ١٩٩٥.
* اعتذار الكنيسة الفرنسية الكاثوليكية في سبتمبر ١٩٩٧.
* ثم اعتذار رئيس هيئة الاطباء.
* ثم اعتذار إحدى نقابات ضباط الشرطة.
* بيان موقع من قبل ١٥ رجل دين مسيحي يدعو إلى تدويل القدس وإقامة الدولة الفلسطينية في أكتوبر ١٩٩٧ ، مردون ضجة إعلامية.
* استمرت اجراءات تقديم بابون للمحاكمة ١٦ عاما من ٨ ديسمبر ١٩٨١ وحتى ٨ أكتوبر ١٩٩٧.
* في ١٧ فبراير ١٩٩٨ ، تراجع مدير أمن مدينة كولون الالمانية عن الشهادة في المحاكمة وغادر فرنسا مسرعا إلى المانيا في حراسة مشددة بعد تلقيه تهديدات جادة بالقتل ان هو أدلى بشهادته.



تشكيل الحكومة الجديدة وافرازات الأزمة السياسية


فاتسلاف هافل

رسالة براغ

د. محمد مراد الحاج

أخيرا كللت الجهود المضنية التى بذلها كل من السيدين، رئيس الجمهورية **فاتسلاف هافل**- وذلك على الرغم من الظروف الصحية التى كان يمر بها - **ويوسف لوكس** رئيس «الحزب المسيحى الديمقراطى -حزب الشعب التشيكوسلوفاكى» الذى كلفه رئيس الجمهورية بالتشاور والمناقشة مع قيادات الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة -فى تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد **يوزف توشكوفسكى** محافظ البنك المركزى التشيكى البالغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً والذى لا ينتمى لأى حزب من الأحزاب السياسية القائمة.

فى يوم الثلاثاء **٦ يناير** تسلم السيد **توشوفسكى** مقاليد منصبه كرئيس للوزراء . وحسب تقاليد الدولة البروتوكولية ، قام رئيس الوزراء الأسبق **فاتسلاف كلاوس** بتسليمه مفتاح خزانة مجوهرات التاج التشيكى الذى يرمز إلى استمرارية الدولة التشيكية التاريخية.

ضمت الحكومة الجديدة فى عضويتها إلى جانب رئيس الوزراء، ستة عشر وزيراً. أربعة وزراء مستقلون والبقية يمثلون أحزاب الائتلاف السابق. كما ضمت السيد **فلاديمير مليناريش** وزيرا بدون حقيبة والذى عين ناطقاً رسمياً للحكومة.

وكنواب لرئيس الوزراء أختير السادة **ياروسلاف شدفى** وهو مستقل **ويوسف لوكس** رئيس الاتحاد المسيحى- حزب الشعب التشيكوسلوفاكى **ويرجى سكالينسكى** رئيس التحالف الديمقراطى.

وكنتيجة للخلاف والصراعات داخل **الحزب المدنى الديمقراطى** ، فإن اللجنة التنفيذية للحزب لم توافق على تعيين الوزراء الأربعة من الحزب دون موافقتها وأعلنت أنهم لا يمثلون الحزب ؟ كما أن اللجنة السياسية للحزب طلبت فى اجتماعها بتاريخ ٤ يناير الجارى من الوزراء الأربعة تقديم استقالاتهم من الحكومة أو الخروج من الحزب. من جانبهم رفض الوزراء الأربعة الانصياع لقرارات قيادة الحزب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك ثمة إجماع وتأييد لاختيار السيد **يوزف توشوفسكى** لرئاسة الحكومة الجديدة على الصعيد المحلى ، هذا إذا استثنينا الحزب المدنى الديمقراطى بقيادة **فاتسلاف كلاوس** الذى أصبح هو وحزبه خارج التشكيل الوزارى الجديد. **وعلى الصعيد الأوربى فإن السيد توشوفسكى يحظى بقدر كبير من التأييد من قبل دوائر المال والاقتصاد الغربية الأمر الذى سيكون له أثر كبير على سياسة الحكومة الجديدة المالية والاقتصادية حسب ما يراه المحللون.**

مهام الحكومة الجديدة:

عقدت الحكومة الجديدة أول جلسة لها يوم الثلاثاء **٦ يناير** بحضور جميع الوزراء ، وقد جرى التداول حول موضوع إعداد إعلان برنامجى للحكومة يقدم للبرلمان بعد انتخابات رئاسة الجمهورية التى تم إجراؤها يوم ٢٠ من شهر يناير الماضى.

حسب التصريحات التى أدلى بها رئيس الوزراء الجديد فإن برنامج الحكومة سيتضمن من بين قضايا أخرى : تهيئة الميزانية ، خفض معدلات التضخم ، ضبط عملية الأجور ، إعادة النظام فى السوق المالية ثم الاستمرار فى عملية الخصخصة وإدخال تعديلات على **قانون الأحزاب السياسية.**

فى حوار أجرته مؤخراً صحيفة «**براڤو**» مع رئيس الوزراء حول الملامح الرئيسية لبرنامج حكومته والتفويض الزمنى وما يمكن أن تنجزه الحكومة حتى مواعيد الانتخابات المبكرة ، أكد رئيس الوزراء أن المهمة الأساسية للحكومة تتمثل فى تهدئة الأوضاع وإيجاد حلول للمشاكل السياسية وإدارة البلاد بصورة مناسبة ثم الاستمرار فى عملية الاصلاحات ومحاربة الفساد والجريمة التى تعرقل النمو الاقتصادى للبلاد ،كما أشار إلى أن الحكومة ستستمر فى مبادئ السياسة الخارجية القائمة.

تجدر الاشارة إلى أن اجتماع الحكومة الأول حضره مستشار الرئيس **هافل** كممثل لرئاسة الجمهورية الشئ الذى كان يرفضه رئيس الوزراء السابق **فاتسلاف كلاوس** وقد رحب السيد رئيس الجمهورية بهذه البادرة الجديدة وقال إنها ستؤدى إلى تطوير التعاون بين الحكومة ورئاسة الجمهورية بوصفهما يمثلان شقى السلطة التنفيذية.

الانتخابات المبكرة:

الرأى السائد فى أوساط الدوائر السياسية فى الوقت الحاضر وبالتحديد داخل معظم الأحزاب البرلمانية هو ضرورة إجراء إنتخابات مبكرة . وفى هذا السياق عقد ممثلون عن قيادات خمسة أحزاب برلمانية بناء على دعوة من السيد رئيس مجلس النواب **ميلوش زيمان** اجتماعا تداولوا خلاله موضوع إجراء الانتخابات المبكرة ، وقد تم الاتفاق على إجرائها فى شهر يونيو القادم ، وقد شارك فى هذا الاجتماع رئيس الوزراء الجديد. كما تداول المجتمعون حول الاسلوب الذى ستجرى بموجبه الانتخابات. وفى هذا الصدد اقترح البعض إجراء تعديل على الدستور وهى

مسألة تحتاج إلى موافقة ثلاثة أخماس نواب البرلمان وهو أمر متعذر فى ظروف البرلمان الحالية. البعض الآخر يرى أن يتم توقيع اتفاق سياسى يشارك فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يحدد على أساسه موعد الانتخابات. الاقتراح الثالث هو أن تقدم الحكومة مشروع قانون للبرلمان وتطلب ثقة البرلمان. **وفى حالة عدم حصولها على الثقة المطلوبة يحق لرئيس الجمهورية حسب الدستور أن يحل مجلس النواب والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة.**

حسب التصريح الذى قدمه السيد رئيس مجلس النواب **ميلوش زيمان** للصحافة، فإن ممثلى الأحزاب أوصوا بمناقشة هذه المسألة فى جلسة الحكومة التى ستعقدها فى نفس اليوم الذى أدلى فيه بالتصريح.

فى اجتماعها المنعقد يوم الاثنين ١٢يناير أقرت الحكومة إجراء الانتخابات المبكرة فى ١٩- ٦- ١٩٩٨ .كما أقرت عرض مشروع بيع الأراضى الزراعية على البرلمان وطلب منح الثقة، والاحتمال المرجح هو أن البرلمان لن يجيز ذلك المشروع خلال فترة ٩٥ يوماً ، الأمر الذى يعنى حسب الدستور سقوط الحكومة وإتاحة الفرصة لرئيس الجمهورية حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة.

إفرازات الأزمة السياسية:

ما زالت فضيحة تمويل **الحزب المدنى الديمقراطى** وإدارة شئون المالية تلقى بثقلها على أوضاع الحزب الداخلية ونشاطه العام.

المعارضون لسياسات السيد **فاتسلاف كلاوس** وفى مقدمتهم السيد **يان رومل** وزير الداخلية الأسبق، أعلنوا عن تكوين «**منبر فكرى**» داخل الحزب المدنى الديمقراطى . حدث ذلك مباشرة بعد مؤتمر الحزب الأخير الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٩٧ . وقد جاء فى البيان التأسيسى أن المنبر يهدف إلى تغيير سياسة الحزب كى يصبح حزباً يمينياً جديراً بثقة الناخبين .كما أنهم يهدفون إلى إزالة الغموض حول تمويل الحزب وتحديد المسئولية السياسية عن ذلك.

أخيرا وأمام الضغوط المتزايدة من قبل قيادة الحزب غادر أعضاء «**المنبر الفكرى**» صفوف الحزب وأعلنوا يوم ١٣ يناير عن تشكيل حزب جديد باسم «**اتحاد الحرية**» الذى انضم إليه **٣٠ نائبا** من نواب الحزب البالغ عددهم **٦٩ نائبا** فى البرلمان . جاء ذلك على لسان **يان رومل.**

حدد الحزب هدفين فى الظرف الراهن:

١- دعم انتخاب السيد هافل لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات. التى ستجرى يوم ٢٠ يناير .

٢- التحضير للانتخابات المبكرة.

وفى تصريح أدلى به **يان رومل** مؤخراً لوسائل الاعلام حول الأسباب التى تدعو إلى تشكيل الحزب الجديد قال: «**إنه لابد من التصدى بقوة للمد اليسارى وكذلك السعى لاستعادة الثقة فى السياسة اليمينية**».

النائب **فاغنر** الذى طرد من الحزب الاجتماعى الديمقراطى والذى كون مع آخرين «**النادى السياسى**» أعلن عن تشكيل حزب جديد أطلق عليه إسم «**حزب الوسط الديمقراطى**».

شكل كذلك الأعضاء الذين تركوا صفوف التحالف المدنى الديمقراطى حزباً جديداً باسم «**العقد المحافظ**».

تم أيضا تكوين «**حزب الاشتراكية الديمقراطية**» بقيادة **فاسيل موهوريتا** الذى كان فى النظام السابق رئيسا «لاتحاد الشباب الاشتراكى» حتى عام ١٩٨٩ . وقد تكون الحزب باندماج «حزب الكتلة اليسارية» و«حزب اليسار الديمقراطى».

ما تجدر الإشارة إليه أن تلك الأحزاب الجديدة لم تقدم حتى الآن نظماً أو برامج حزبية محددة.

وسط هذه الأجواء القت السلطة القبض على رئيس «**التجمع من أجل الجمهورية -الحزب الجمهورى التشيكوسلوفاكى**»، **ميروسلاف سلاديك** من أمام بوابة مجلس النواب والذى يجرى معه حاليا التحقيق فى بعض التهم الموجهة له والتى من بينها الاساءات التى وجهها للشعب الألمانى أثناء إعلان المصالحة التشيكية- الالمانية فى براغ العام الماضى والتى عبر من خلالها عن أسفه لقتل عدد قليل من الألمان من قبل التشيك خلال الحرب العالمية الثانية.

انتخابات رئاسة الجمهورية:

تمت انتخابات رئاسة الجمهورية فى الموعد المحدد لها **٢٠ يناير** .

معظم الأحزاب السياسية ما عدا «**الحزب الشيوعى التشيكى -الموارفى» والحزب الجمهورى** وبعض نواب الحزب المدنى الديمقراطى ، كانت متفقة على ترشيح السيد **فاتسلاف هافل** فى الانتخابات القادمة ، وفى تصريح أدلى به **هافل** لوسائل الاعلام بعد عودته من فترة النقاهة التى أمضاها هو وعقيلته فى جزر الكنارى بدعوة من ملك اسبانيا ، أنه من الناحية الصحية والعصبية فى وضع ممتاز وأنه مستعد لمواصلة عمله ومتابعة الأوضاع والصعوبات السياسية التى تجابهها البلاد .

-الحزب الشيوعى التشيكى- الموارفى قدم البروفسير عالم الفيزياء والفلك استايسلاف فيشر مرشحا لرئاسة الجمهورية بديلا لهافل.

خلال المقابلة التى أجرتها معه صحيفة «**برافو**» وجه«**فيشر**» انتقادات حادة **لهافل** مشيراً إلى أنه أى **هافل** كان مشاركا وطرفا فى كل الأخطاء التى وقعت . وفى سؤال حول موقف **هافل** من الحزب الشيوعى التشيكى -الموارفى الذى وصفه بالتطرف ذكر **فيشر** أن هافل لا يفهم الأمور بصورة عميقة وذلك ناتج من تجارب **هافل** الشخصية مع النظام السابق مؤكدا **أن الحزب التشيكى -الموارفى مختلف عن الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى الذى كان يحكم قبل عام ١٩٨٩.**

وفى سؤال آخر وجهته له صحيفة «**برافو**» أيضا حول عدد الأصوات المتوقع أن يحصل عليها فى الانتخابات القادمة، ذكر بأنه سوف يحصل على أصوات نواب حزبه فقط، نسبة لأن تركيب البرلمان الحالى لا يسمح بأن يصوت نواب البرلمان له. لذلك لا يمكن الحديث عن احتمالات الفوز.

-«التجمع من أجل الجمهورية- الحزب الجمهورى التشيكوسلوفاكى» رشح رئيس الحزب السيد **ميروسلاف سلاديك** لرئاسة الجمهورية على الرغم من أنه ما زال رهن الاعتقال.

وفى صبيحة يوم ٢٠ يناير الجارى أجريت انتخابات الرئاسة فى جلسة ضمت أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم **١٩٩** نائبا (ما عدا طبعا م. سلاديك) وأعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم **٨١ نائبا.**

فى الدورة الأولى للانتخاب لم يحصل السيد فاتسلاف هافل على النسبة المطلوبة لانتخابه لرئاسة الجمهورية وهى ٩٨ صوتا . إلا أنه حصل على ٩٩ صوتا فى الدورة الثانية وبذلك يصبح السيد فاتسلاف هافل رئيسا للجمهورية التشيكية لدورة ثانية.

تجدر الاشارة إلى أن المحكمة رفضت السماح **لميروسلاف سلاديك** حضور جلسة الانتخابات على الرغم من أنه كان أحد المرشحين لرئاسة الجمهورية ، الأمر الذى كان من شأنه أن يحول دون انتخاب **فاتسلاف هافل.**

السيد **ستانسلاف فيشر** مرشح الحزب الشيوعى التشيكى الموارفى نال **٣١ صوتاً** . هذا يعنى أنه حصل على أصوات نواب حزبه البالغ عددهم **٢٢ نائبا** زائد **٤** أصوات من النواب الآخرين كما صوت له **إثنان** من -أعضاء الحزب فى مجلس الشيخ زائد **ثلاثة** من الشيوخ الاخرين.

أما السيد **ميروسلاف سلاديك** فقد حصل على **٢٣ صوتاً** صوت له نواب حزبه البالغ عددهم **١٨ نائبا** فى البرلمان وأربعة أخرون كما نال صوتاً واحداً من أعضاء مجلس الشيوخ.

قبل **انفضاض الجلسة تحدث رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الجمهورى محتجاً على نتيجة الانتخابات ووصفها بأنها غير قانونية وأعلن بأن حزبه سيتوجه إلى المحكمة الدستورية ويرفع دعوى ضد هذه النتيجة.**

كتب

إيران .. دراسة عن الثورة والدولة

د. وليد عبد الناصر

عرض: عمر سعد الدين

فى دراسته الجديدة، إيران - دراسة عن الثورة والدولة، يقدم الدكتور **وليد عبد الناصر** إضافة قيمة للمكتبة العربية حول الثورة الإيرانية التى تمر الآن بفترة دقيقة تتحول خلالها من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة. وتنبع أهمية الكتاب من تناوله بالعرض والتحليل لجوانب هامة من فكر وممارسات الثورة الإيرانية من خلال تحليل لأفكار بعض أهم منظريها وتطور مسيرتها على الصعيدين الداخلى والخارجى منذ اندلاعها عام ١٩٧٩ وحتى الانتخابات السابعة لرئاسة الجمهورية فى ١٩٩٧ ، وذلك بموضوعية علمية ووعى بخصوصيات تلك الثورة وموقعها على خريطة المتغيرات الإقليمية والعالمية. وهذا هو الكتاب الثالث للدكتور **وليد عبد الناصر** عن الثورة الإيرانية بعد كتابيه: **إيران صعود وهبوط التيار الاسلامى التقدمى »وثلاث دوائر إقليمية فى السياسة الخارجية الإيرانية».**

يقع كتاب «إيران - دراسة عن الدولة والثورة» فى خمسة فصول هى:

الدكتور على شريعتى وتجديد الفكر الإسلامى.

أضواء على دور آية الله طلقانى فى الثورة الإيرانية.

الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية.

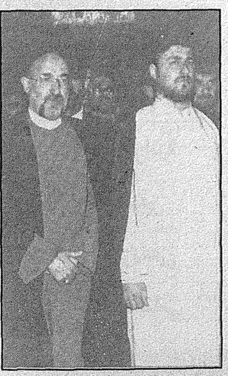
إيران وجماعات العنف السياسى فى العالم الإسلامى.

إيران نحو الحسم، التصعيد أم الاستمرار؟.

يبدأ الفصل الأول بخلفية تاريخية عن الدكتور **علي شريعتي** ويعرض بشكل سريع أهم ملامح نظريته حول التاريخ و الإنسانية ورؤيته للعلاقة بين النظرية والتغيير الاجتماعى وتصوره للمجتمع التوحيدى ودور النخبة والجماهير والقيادة فى عملية التغيير الثورى ودور المؤسسة الدينية الرسمية . ويوضح هذا الفصل دور **شريعتى** فى تشكيل الفكر الثورى الإيرانى ومحاولاته الرائدة لمزج الفكر الشيعى بالفكر الراديكالى الغربى من أجل صياغة أيديولوجية إسلامية جديدة توائم بين خصوصيات المجتمعات الإسلامية فى العالم الثالث وبين حقائق العالم المعاصر والسياسة الدولية.

وتجسدت قدرة شريعتى على المزج بين الفكرين الغربى والإسلامى من خلال محاضراته التى تناولت أفكارا وشخصيات إسلامية وغربية من أبى ذر الغفارى والإمام على بن أبى طالب إلى فرانز فانون وكارل ماركس.

ويوضح هذا الفصل أوجه التشابه والاختلاف بين آراء **شريعتى** والفكر الماركسى.**فشريعتى** يرى التاريخ منذ بدايته صراعا مستمرا بين المستكبرين والمستضعفين ويرى صراع قابيل وهابيل صراعا طبقيا لا أخلاقيا . وهو يرى أن كلا المعسكرين يستخدمان الدين إما كأداة للخداع وتبرير الوضع القائم من قبل المستكبرين أو كوسيلة للثورة والعدالة من قبل المستضعفين .كما يرى شريعتى أن كلا الفريقين يحاولان أن



خاتمى مع حفيد الخمينى

يقدما تفسيرا يتلاءم ومصالحهما- الأغنياء يستولون على السلطة ويعتبرون أنفسهم خلفاء الله على أرضه بينما يدافع الفقراء عن تفسير **أبى ذر الغفارى الصحيح** للإسلام ، من وجهة نظر شريعتى.

كما عبر شريعتى عن اقتناعه بجدلية العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية أو بين النظرية والمجتمع . وأكد شريعتى على أهمية الفعل فى حياة المسلم بجانب التقوى وأعتبر أن تعريف المسلم لا يقتصر على الايمان الذاتى بالله ولكن بقدرته على المشاركة فى النضال من أجل الحق ، إلا أن شريعتى ، على خلاف الماركسيين، رأى أن السلطة السياسية هى التى أتت بالملكية الخاصة وإن كانت الملكية الخاصة هى التى منحت الديمومة للسلطة السياسية. كما رأى شريعتى فى الاسلام رؤية شاملة للعالم والواقع وأداة للتغيير الاجتماعى وأعتبر المهمة الأولى لشعوب العالم الثالث هى إحياء هويتهم الثقافية وطالب المثقفين الإسلاميين بتحليل الواقع الإسلامى مستخدمين فكرا شاملا ومفاهيم عربية من خلال لغة تفهمها الجماهير.

ولا شك أن هذا الفصل خطوة هامة وضرورية لمزيد من البحث فى فكر الدكتور شريعتى الذى لم يحظ بعد بما يستحقه من الدراسة من قبل مفكرى العالم الثالث بشكل عام ومفكرى العالم الإسلامى بشكل خاص

ويعرض الفصل الثانى لدور **آية الله طلقانى** الهام فى الثورة الإيرانية على المستوى الفكرى والحركى . فبالاضافة إلى دوره فى الثورة الإيرانية يتناول هذا الفصل مواقف **طلقانى** الفكرية من خلال عرض وتحليل لأفكاره فيما يتعلق بقضية الحكم وإعادة تفسير الفكر والتاريخ الإسلاميين بصفة عامة والفكر الشيعى بصفة خاصة ومفهوم طلقانى للجهاد وموقفه من الاستعمار والصهيونية

ومعالجته للمسألتين الاقتصادية والاجتماعية : فعلى المستوى الفكرى **يوضح هذا الفصل الآراء غير التقليدية لطلقانى من تشديده على أهمية احترام حقوق الإنسان ودفاعه عن حق النساء فى اختيار عدم ارتداء الحجاب واحترام حق التعبير للشيوعيين داخل الدولة الاسلامية** .ولذا لم يكن مستغربا أن **الخمينى** أطلق على طلقانى بعد وفاته اسم« **أبا ذر الجديد** ».

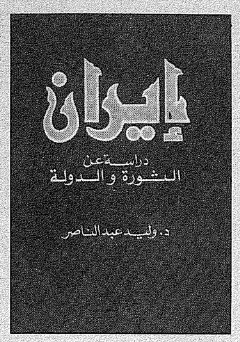
وكان طلقانى من أشد المعادين لإسرائيل والصهيونية والامبريالية الأمريكية المؤيدة لهما ومن أبرز مناصرى حركة المقاومة. كما يعتبر فكر طلقانى الاقتصادى إمتداد لمحاولات المفكرين الإسلاميين فى إيجاد مكان وسط للإسلام يوازن بين مصالح الفرد والجماعة ويعطى الأولوية للغايات والقيم الأخلاقية . وعلى مستوى الممارسات كان لطلقانى دور لا يقل أهمية عن دوره الفكرى فقد نظم العديد من الاضرابات والاعتصامات لعمال المصانع وعمال النفط والموظفين وقاد تظاهرات للمدرسين ومظاهرة شعبية من مليون ونصف مواطن أثناء الثورة فى ١٩٧٨ .

أما الفصل الثالث فيتناول الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية ومواقفها العملية من خلال رؤيتها للعلاقات الدولية وموقفها تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقضايا العالم الإسلامى بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص. ويمكن القول إجمالا إن قيادة الثورة الإسلامية الايرانية اتخذت موقفا معاديا للقوى الكبرى المتصارعة على ساحة السياسة العالمية فى ذلك الوقت أى أمريكا والاتحاد السوفيتى واعتبرتها مسئولة عن كل ما يعانيه العالم من مشكلات وشرور بسبب امتثالها إلى أيدلوجيات ذات مصدر إنسانى وليس إلهيا.

وقد أسمى الخمينى أمريكا «الشيطان الأكبر» وأعتبرها العدو الأكبر ورأى أن المعركة بين إيران وأمريكا هى معركة بين الإسلام والكفر. كما اعتبر الخمينى الحرب ظاهرة استثنائية فى حياة الإنسان وقسم الحروب إلى« **طاغوتية** » تدفع إليها الأنانية ورغبة القوى العظمى فى السيطرة و« **توحيدية** » تسعى للحفاظ على الاستقلال أو للجهاد تحت قيادة الإمام ونفى الخمينى إمكانية قيام حرب فيما بين المؤمنين .

وبالطبع جاءت الحرب الايرانية العراقية وقضية « **إيران جيت** » لتشكل ضربة لمصداقية الحكومة الإيرانية فى خطابها حول الحرب بين المؤمنين وفى عدائها لأمريكا.

وقد شكل موقف القيادة الايرانية من الثورة الإسلامية العالمية احد أهم نقاط الخلاف داخل فصائل الثورة المختلفة .فقد اعتبر **الخمينى** إنشاء الحكومة الإسلامية فى إيران الخطوة الأولى تجاه إنشاء الدولة العالمية . إلا أن هذا الموقف قوبل بتفسيرات مختلفة تراوحت بين ضرورة دعم الحركات الإسلامية فى كل مكان بما فى ذلك الحركات التى تسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية بالعنف وبين تفسير يرى أن الحركات الاسلامية خارج ايران يجب أن تتخذ من الثورة الاسلامية قدوة لها دون تدخل ايران فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.



أما موضوع الفصل الرابع فهو علاقة الثورة الايرانية بحركات العنف السياسى فى العالم الإسلامى . ويكشف هذا الفصل الستار عن تيارين متصارعين داخل القيادة الإيرانية ، يرى أولهما ضرورة إكمال بناء الدولة النموذج أولا قبل محاولة تصدير الثورة للخارج ، بينما يسعى التيار الثانى إلى تعزيز الدور الخارجى للثورة سواء من منطلق عقائدى يعتبرها ثورة عالمية أو من اعتبارات عملية ترى فى الدور الخارجى للثورة إجراء وقائيا يحميها من محاولات التدخل الخارجى .

الثورة الإيرانية بين الخمينى وعلى شريعتى وآية الله طلقانى وخاتمى

ويوضح هذا الفصل أنه بعد سنوات من الخطاب الثورى الراديكالى بدأت إيران تواجه فى السنوات الأخيرة صعوبات الموازنة بين الرسالة الأيديولوجية وبين المصالح الوطنية.

أما الفصل الخامس والأخير فيتتبع مسيرة الثورة بالتركيز على فترة منتصف التسعينات من خلال تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية لإيران وما قد تؤدى له من تطورات فى المستقبل القريب.

ويلقى هذا الفصل الأضواء على الإصلاحات الاقتصادية الإيرانية ومحاولات تشجيع الاستثمار الأجنبى واتساع الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الشعبية وبين طبقة البازار وأوضاع الخدمات الصحية والتعليمية ومحاولات رفع أسعار الخبز وتظاهرات مدينة زاهدان ومحاولة اغتيال رافسنجانى.

وتأتى خاتمة الكتاب لتؤكد على أن الثورة الإيرانية لا تزال تمر بفترة حرجة تتميز بالصراع بين التيارات والمصالح المختلفة وكذلك التناقضات بين الالتزامات العقائدية الثورية المعلنة وبين السياسات الفعلية على المستويين الداخلى والخارجى . وعلى الرغم من أن الكتاب لا يحاول التنبؤ بأحداث المستقبل إلا أنه بلا شك يساعدنا على فهم وتحليل السيناريوهات المحتملة.

كتاب الدكتور **وليد عبد الناصر** ، إيران – دراسة عن الثورة والدولة ، كتاب هام يتعين قراءته على كل مهتم بأحداث العالم الإسلامى وذلك لعدة أسباب أهمها :الرؤية التحليلية للمؤلف وقدرته على النفاذ إلى عمق التجربة الإيرانية بما فى ذلك الخلافات بين تياراتها المختلفة والصراع بين الأيديولوجية المعلنة وبين المواقف العملية وذلك بجهد متأن وموضوعية جادة وأسلوب سلس.

وكما يقول المؤلف فى مقدمة الكتاب :إن الدور السياسى للأديان يتحدد إلى حد كبير بناء على الأنظمة أو القوى التى تحمل لواء هذا الفكر الدينى أو ذاك ومصالحها ، والاطار السياسى والاقتصادى ، والثقافى ، والاجتماعى الذى تتحرك بداخله ، فإننا ما زلنا بحاجة إلى فهم حقيقة تلك القوى والمصالح التى تحمل لواء هذا الفكر.

ليلى فهمى فى عش الدبابير

ثريا أدهم




.. وتمرح الطفلة فى بيت الأسرة متسعة الارجاء. ثمانى بنات وولد. هى السابعة فى الترتيب. ،والأب ناظر مدرسة متحرر النظرة ، والموقف ،والتربية.

الأب كان يردد مقولة أساسية يلقن بها الجيران والاقارب وأولياء الأمور: إذا كان دخلك لا يسمح لك بتعليم كل أطفالك ،**فالبنات أولى من الصبيان** . وكان حضرة الناظر مثقفا.. كثير القراءة .. والبيت ملىء بالكتب.

والمنزل الذى انطلقت فيه عبر سنوات الحياة الأولى، منزل مثير للدهشة، لعله الأقرب إلى ما وصفته روايات **نجيب محفوظ** من أحياء قاهرة الثلاثينات والأربعينيات . ولعل محفوظ لو طالع خريطة هذا المنزل لقدم لنا رواية.. أكثر روعة من ثلاثيته.

ففى المنزل شقة يقيم فيها مغنى وموسيقار هو **الشيخ حموده** ، والد المطرب الذى اشتهر فيما بعد «**ابراهيم حموده**» وكان فنانا مرحاً يقيم فى شقته حفلات غناء وطرب تعج بالموسيقى والرقص والمرح . وكم تتابعت أنفاس الطفلة الصغيرة وعيونها تتسلل لتتابع ما فى هذه الحفلات من فنون.

وفى شقة أخرى أسرة إخوانية شهيرة «**أسرة جبر التميمى**» شباب الأسرة كانوا من جماعة الاخوان وكانوا جميعا من هواة اللاسلكى ، كانت تتملكها الدهشة هى وباقى أطفال المنزل عندما تقف أمام أجهزة معقدة لتتحدث ، بينما ماما واخواتها يسمعونها فى الراديو فى شقتهم.(فى عام ١٩٤٨ قبض على أحد أبناء الاسرة متهماً بانشاء محطة إذاعة لجماعة الاخوان).

وفى شقة ثالثة كان يقيم الصاغ **محمود لبيب** .. أشهر ضباط الجيش الاخوانيين ، وهمزة الوصل بين الشيخ **حسن البنا** وضباط الجيش السلحطين.. (انه ذات **محمود لبيب** الذى جند **جمال عبد الناصر** ، **وعامر وخالد محيى الدين وكمال الدين حسين لجماعة الاخوان).**

وفى شقة أخرى أسرة يهودية .. **عائلة كوهين** الابناء ماركسيون ، أما الابنة فكانت على علاقة بأحد قادة الشباب الصهيونى فى نادى مكابى الظاهر.

وفى شقة خامسة شاب سودانى «**توفيق أحمد البكرى**» واحد من قادة الحركة الوطنية السودانية المبكرة ، قاوم النفوذ الانجليزى فى السودان ، اضطهدوه ، سجنوه ، هرب إلى مصر .**ومع «بنات» الجيران تحدث كثيرا وطويلا فى السياسية ، وعن الاحتلال ، والقهر والاستقلال** .(بعدها تزوج واحدة من اخواتها).

وأمام البيت كانت تقبع **مدرسة مصر الثانوية** وهى مدرسة خاصة (يبدو انها كانت على علاقة ما بجماعة الاخوان) ففى كل أسبوع كان حوش المدرسة يحتشد بجموع من الوافدين ليتحدث إليهم **حسن البنا .كانت «البنت» تقف فى البلكونة لتستمع اليه..**«كان متحدثا لبقا وقادراً على امتلاك المشاعر، لكننى لم أتأثر به فقد تربينا على يدى أبينا كارهين للتعصب الدينى» . وقريبا من البيت كانت تقيم «**النقابة العامة لعمال النسيج**» وكان صوت اجتماعاتهم يعلو فى الميكرفون متحدثا بصخب عن حقوق العمال ومطالبهم.

والأب يواصل فوق هذا كله . شحن بطاريات بناته .. بأحاديث عن الحرية ، تحرر المرأة ، مناهضة الفاشية، العداء للانجليز.

أى بيت هذا ؟ ألم أقل إن مصر قد فاتها ان يتلامس **نجيب محفوظ** مع هذا البيت.

د. رفعت السعيد

الاسم: ثريا محمد سعيد أدهم.
تاريخ الميلاد: ٦-٣-١٩٢٦.
المهنة: مدرسة. موظفة. محترفة ثورية.
الاسم الحركي: سناء
الاسم أثناء الهروب: ليلى فهمى.

.. وتبدأ حكايتنا الحقيقية بأختها «فايزة» التى ما أن التحقت بكلية العلوم حتى انغمست منبهرة فى خضم التحرك اليسارى العارم الذى كان يجتاح جامعة فؤاد الأول (القاهرة) .. وخاصة كلية العلوم.

زعيمات طلابيات يساريات يلعبن دوراً قيادياً فى حركة وطنية تتفجر -كما توقع الجميع- فى أعقاب الحرب العالمية الثانية **،لطيفة الزيات**(خطيبة اليسار المفوهة التى كانت خطبها تهز الجامعة، وتخرس صوت القوى الظلامية) **فاطمة زكى، سعديه عثمان، آسيا النمر** .. وعبر هذه العلاقات بدأت **«فايزة»** تحضر ندوات **«دار الابحاث العلمية»** فى شارع نوبار .. **وذات يوم، اصطحبت فايزة .. ثريا .ومع خطوتها الأولى عبر باب «دار الابحاث العلمية، دخلت ثريا عالما جديداً . عالم تفانت فى الدفاع عنه طوال حياتها.. ووهبت له كل نسمات العمر.**

هناك كانت أعين يقظة من منظمة «إيسكرا» تلتقط الرواد الأكثر حيوية ، والأكثر تفاعلا وثقافة وتفتحاً . ومن أجدر من بنتى الاستاذ **محمد سعيد أدهم بالاختيار؟.**

وهكذا نجحت **الحجى افلاطون** فى تكوين خلية من الطالبات **فايزة ، ثريا ، سعدية عثمان.**

لكن **فايزة** تنسحب بعد قليل ، تاركة **« ثريا »** لتواصل مسيرة شجاعة امتدت ولم تزل ، طوال العمر.

١٩٤٥ دخلت ثريا الجامعة .كلية الآداب قسم انجليزى .. هناك كان **د. لويس عوض** ، وندوات متفتحة ، وحفلات، وجماعة الجرامفون .. والرفاق.

وبدأت الجامعة تغلى.. إنها إرهاصات **انتفاضة ١٩٤٦** ،وبدايات تكوين **« اللجنة الوطنية للطلبه والعمال»** وبدأت قوى جديدة تظهر فى الجامعة لتنافس القوى التقليدية .. وفى مواجهة هتافات عتيقة «بلد واحد، ملك واحد» و«لا مفاوضة الا بعد الجلاء» **..كان صوتها الفتى يعلو وسط المظاهرات المضادة التى يقودها اليساريون «شعب واحد ، كفاح واحد» و«الكفاح المسلح طريق الخلاص».**

٩ فبراير .. انطلقت مظاهرات صاخبة ، طلبة الجامعة ، المدرسة السعيدية يتجهون إلى كوبرى عباس لتعبر مظاهراتهم نحو القاهرة. الطغاة فتحوا الكوبرى وطاردوا الطلاب بالرصاص والعصى .. كثيرون القوا بأنفسهم فى النيل .. وغرقوا بكت كثيرا وهى جالسة مع كثيرات على ضفة النيل يجهزن أعلاما مصرية.. تطفو جثة شهيد يلففنها فى علم لتحمل إلى كلية الطب حيث تبدأ مظاهرة تشييعها.

فى اليوم التالى كان المفروض ان تخرج شعله من الجامعة يحملها رياضيو الجامعة جريا إلى قصر عابدين احتفالا بعيد الجلوس الملكى . صخبت جراح الأمس.. دم الشهداء لم يزل يصبغ الايدى والقلوب .. **هتفت مع الطلاب ضد الملك** بعضهم اختطف الشعله ، ألقوا بها ارضا ، تبولوا عليها إعلانا عن امتهانهم لهذا الملك.

**

وتواصل الفتاة معركتها . تواصل اجتماعها ونشاطها فى التنظيم . وفى خضم حركة وطنية جارفة أسهمت بحماس فى تأسيس «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد العليا» وهو أول تنظيم نسائى تقدمى فى مصر. ولم تزل أسماء المشاركات فى تأسيس الرابطة تشكل باقة من زهور جميلة تزين عنق الوطن: **لطيفة الزيات . إنجى افلاطون . آسيا النمر . سعديه عثمان . فاطمة زكى . عائشة راتب.. وثريا آدهم.**

وكان يوم إعلان تأسيس الرابطة يوما مشهوداً .. مئات من الفتيات احتشدن فى مدرسة الليسيه بميدان التحرير.. حاول البوليس منعهن . صممن . أجرت **انجى افلاطون** اتصالات عديدة حتى سمح المسئولون بالاجتماع . وأعلن تأسيس الرابطة..

وشكل التنظيم مجموعة لتطوير العمل الحزبى وسط العاملات .. (كان النشاط النسائى فى التنظيم يتكون من ثلاثة أقسام : الطالبات . العاملات . ربات البيوت . أصبحت عضو لجنة قسم.. ثم عضو لجنة منطقة. وتركز نشاطها السرى فى شبرا الخيمة . وانغمست بكليتها فى عمل ثورى نشط.. والتقت بقائدات عماليات سطرن تاريخ المرأة العاملة اليسارية **حكمت الغزالى- خيرية أحمد- زينب العسكرى .. الخ.**

وخلال ذلك كانت تمارس نشاطها فى الجامعة .. تخوض مظاهراتها الصاخبة .. ذات يوم اقتحمت مع الطلاب الشيوعيين وطلبة الطليعة الوفدية قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة. صورة الملك معلقة فى صدرها . انتزعوا الصورة وألقوا بها أرضا وداسوها بالأقدام. **الذى دافع عن الملك وصورته كانوا طلبة جماعة الاخوان إصطدموا مع طلاب اليسار فى معركة بالكرابيج والشوم.**

وكانت هناك أيضا **مجلة الجماهير** .. وكلفت **ثريا** كغيرها بأن تتسلم نسخا منها لتبيعها فى الشارع .. واسهمت فى تشكيل لجان**«أصدقاء الجماهير»**.وعندما انتشر وباء الكوليرا كانت أيضا مع رفاقها فى لجان مكافحة الكوليرا.

ورويدا رويداً تجمعت معلومات عنها لدى الامن.. وبدأت تلعب مع الأمن لعبة طريفة كانت هناك رفيقة أخرى عضوه فى ذات التنظيم اسمها أيضا **«ثريا أدهم»** (اسم الشهرة **:عنايات أدهم** تبادلنا الادوار ، ودوختا الأمن بينهما.



ثريا و حلمى يسن

***

وفى عام ١٩٤٨ تأتى ذكرى **٢١ فبراير** .

صدرت التعليمات الحزبية بتنظيم مظاهرة نسائية .كانت ضربات البوليس تتلاحق ، والطاغية **صدقى** حل كل الروابط والاندية التقدمية ، واغلق الصحف والمجلات اليسارية)وجاء دور الفتيات. تجمعن فى ميدان التحرير . سرن باتجاه ميدان سليمان باشا (أخطأن الطريق .. لو اتجهن إلى باب اللوق لتجمعت جماهير غفيرة من المصريين، أما شارع سليمان فكل المحلات والرواد أجانب فى الأغلب) . البوليس فرقهن .. وقبض على البعض منهن. هى تخطو أول **خطاها نحو السجن** . قبض عليها . بقيت حتى الفجر فى قسم عابدين . انه مجرد حفلة تدشين.

فما أن تصطادك سنارة الأمن حتى تتعلق بك . كلما واصلت نشاطك ، واصلوا ايداعك السجن.

ويقبض عليها مرة أخرى . امها تسرع إلى صديق قديم للأب.. والصديق كان رئيس الوزراء **النقراشى باشا**. أفرج عنها بعد إلحاح من الأم . أدت الامتحان . ليقبض عليها من جديد مرة ثانية .. وثالثة.

تخرجت .. عينت مدرسة انجليزى فى مدرسة القبة الفداوية . لكن حاجة التنظيم إلى كوادر لتحل محل المقبوض عليهم .. دفعت المسئولين إلى إصدار قرار لها بترك الوظيفة . ونفذت القرار.

وأصبحت ثريا محترفة ثورية. عضوة فى منطقة القاهرة . وفى أكتوبر ١٩٤٩ يقبض عليها . ألم نقل ان سنارة الأمن تعلقت بها. حاكمها قاض شهير بعدائه للشيوعيين.. المستشار **حسين طنطاوى** . هاجمته بشدة . أدانته وأدانت الحكومة ، ودافعت عن الشيوعية .... حكم عليها ، حكمان: سنة سجن فى القضية الأساسية ، وثلاثة أشهر حبس لإهانتها المحكمة . وعاشت أو بالدقة عانت هذه الفترة فى سجن مصر ليفرج عنها فى أواخر ١٩٥٠. ليصدر لها قرار من التنظيم : تترك القاهرة إلى الاسكندرية ، وهناك ، عليها أن تبحث عن عمل لتجد ما تعيش به .. وتواصل نشاطها السرى.. إنه نوع مثير من الاحتراف الثورى.

***

نحن الآن فى زمن «ليلى فهمى».

الفتاة التى تتابع سيرتها أصبحت مثلثة الاسم:

ثريا (اسمها الحقيقى) ،**سناء** (اسمها الحركى) ، **ليلى فهمى** (اسمها فى العمل وفى حياتها الجديدة).

وتخطو **ليلى فهمى** نحو عش الدبابير تعمل سكرتيرة لصاحب فندق سيسل، تقول



إنجى افلاطون

هى : إنها اكتشفت انه كان رئيس مكتب المخابرات البريطانية فى مصر. إجادتها للانجليزية جعلته يعتمد عليها. كانت تحضر معه عشرات الاجتماعات للجمعيات والمؤسسات البريطانية فى مصر . اجتماع واحد(يعقد كل اسبوعين أو كل شهر على الأكثر) لم يسمح لها بحضوره. اجتماع ثلاثى يتم فى سرية تامة وفى غرفة منعزلة تماما.. صاحب الفندق، ومدير بنك باركليز وهو انجليزى والقنصل البريطانى بالاسكندرية. **انه اجتماع قيادة المخابرات البريطانية بالاسكندرية** .ألم نقل انه عش الدبابير.

وفيما يتواصل العمل، ويتواصل متوازيا معه نضال حزبى مستمر رغم كل الصعوبات ، صدرت لها تعليمات بالعودة للقاهرة. تركت عملها المريح وركضت إلى القاهرة . هناك أبلغوها انها مكلفة بأن تقيم مع المسئولة **«أوديت»** لتتولى مسئولية أمنها. لم تكن تستريح إلى **أوديت** . أدركت انه يستحيل عليها الاقامة معها . تركت ورقة اعتذار .. لكن قيادة المنظمة المتشددة تكون متشددة فى كل شئ . أصدروا قرار فصلها . رغم الفصل سلمت للتنظيم كل ما تمتلك . كامل ميراثها عن أبيها سلمته لهم وعادت للاسكندرية.

عملت فى شركة **«فورد»** .. هناك تفريق . اضطهاد للمصريين .. لأنهم مصريون .وكان يمارس هذا الاضطهاد مدير مصرى .. صرخت فى وجهه لا يمكن أن تكون مصريا » . بعدها اكتشفوا انه جاسوس وأعدموه.

بحثت عن عمل آخر . وظيفة جديدة فى شركة كفر الدوار للحرير الصناعى .كانت مسئولة عن الترجمة والمكتبة ، ومكتبها مع غرفة مدير الشئون القانونية . ضابط المباحث فى كفر الدوار كان يحضر إلى شريكها فى الغرفة ليلتقى مع عملائه امن العمال . تعرفت عليهم واحدا واحداً .. وبعدها وعندما إنتظمت من جديد فى عمل حزبى نشيط كانت معرفتها بهؤلاء العملاء .. كنزا مفيداً .**فى فترة عدوان ١٩٥٦ بدأت نشاطا واسعا** : فصول تمريض للعاملات ، لجان للمقاومة الشعبية.. ثم تصاعد النشاط وعندما نشط الشيوعيون فى المصنع اكتشف رجال الأمن ان هذه الفتاة.. مسجونة شيوعية سابقة.. أصبح ضابط مباحث كفر الدوار مثاراً للسخرية وسط أجهزة الأمن .. فتاة شيوعية خدعته ، تسللت إلى أعمق أعماق معلوماته ، وهو خدع فيها .. ولم يعرف انها سبق الحكم عليها فى قضية شيوعية . حتى هذا الوقت لم يكن يطلب من العاملات والموظفات « **فيش وتشبيه »بعد أن خدعتهم .. تقرر أن تقدم العاملات فيشا وتشبيها.**

هى الآن.. عضو لجنة منطقة كفر الدوار.

وفى إحدى زياراتها للقاهرة تعرفت على **حلمى يسن** . تحابا . تزوجا فى أواخر ١٩٥٨.

كان يستعجلها .. نتزوج ونختفى لنعمل فى النشاط السرى ، فقد كان يتوقع حملة قبض قريبة. تزوجا . قبل أن يختفيا قبض على **حلمى** (بعد الزواج بشهرين) .. هو قبض عليه فى يناير .. وهى فى مارس.

من جديد إلى السجن.

خطاباتها إلى **حلمى** خلال فترة الخطوبة كانت الدليل الوحيد فى القضية . عبارة من الخطابات تقول: «**يا حبى الكبير .. ان العلاقة التى ربطت بيننا ستكون حافزا لنا لمزيد من النضال من أجل القضية التى آمنا بها.. وهى تحرير البشرية»**. **من أجل هذه العبارة حاكموها** وحكموا عليها بالسجن ثلاث سنوات.

.. ثلاث سنوات أخرى فى السجن . انتهت السنوات ولم ينته السجن . فالمطلوب ان تكتب استنكاراً للشيوعية، رفضت ، وأضيفت فترة اعتقال إضافية.

.. ويفرج عنها فى ٢٤ يوليو ١٩٦٣ . لتكرس جهدها من جديد فى عمل حزبى نشيط . ولتهتم بالسجناء فى الواحات حيث يوجد حلمى.

***

وتمضى الأيام.. تتجدد .. ليتجدد معها النضال.

ذات الخطى الثابتة التى خطت بها عبر شارع نوبار متجهة إلى«دار الابحاث العلمية» تواصلت بها.. حتى وصلت بها إلى شارع كريم الدولة لتسهم فى بناء حزب التجمع.

وكما أسهمت فى تأسيس أول منظمة نسائية تقدمية مصرية «**رابطة فتيات الجامعة والمعاهد العليا**»أسهمت وبذات الحماس فى تأسيس آخر منظمة نسائية تقدمية مصرية«**اتحاد النساء التقدمى**».

وتتسرب الأيام من بين أيدينا .. لكن النضال يبقى ويتواصل.

وتبقى معه مسيرة عطرة لفتاة مصرية .. واجهت بشجاعة صعابا كثيرة .. وقدمت الحياة، كل الحياة من أكل الوطن والشعب.



فكر الكوكبة

الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبريالية *

د. إسماعيل صبرى عبد الله

لم يلتق الكتاب العرب على اسم لظاهرة كثر حديثهم عنها . فقد أسماها البعض **«العولمة»** وقال البعض الآخر **«الكونية»** وعلى أية حال يتفق معظمهم على النظرة الايجابية لهذا الذى يجرى فى العالم اليوم. وربما وجد المرء أساس هذا الاحتفاء فى انهيار الاتحاد السوفياتى. **فالناس عادة يتبرأون من المهزوم ويعجبون بالمنتصر** وقد فسر القوم ما جرى فيما كنا نصفه بوطن الاشتراكية على أنه انتصار حاسم للرأسمالية أبعد الاشتراكية كاختيار بديل قاطع ونهائى . ومن ثم كان من الطبيعى أن تجذبهم **«أيديولوجية السوق»** ويتحدثون عن فضل الليبرالية على الناس. ويقتربون بذلك من ما قيل عن **«نهاية التاريخ»** وإن انتقد بعضهم الكتاب المذكور .

وعايش هذا التوجه الحديث عن العالم ذى القطب الواحد والتسليم بأن الولايات المتحدة سيدة العالم التى لا يرد لها قول . ومن نقطة انطلاق أخرى- الثورة العلمية والتكنولوجية- قيل إن من يملكها يحكم العالم ، ولا حياة لشعب لا يدخل غمارها . بل كتب بعضهم أن الاقتصاد قد فقد أهميته السابقة وحلت محله المعلوماتية . ولم يفلح ما يشغل أهل الغرب من بطء فى النمو وتزايد فى البطالة والتهميش وتراجع فى مستوى التعليم وانتشار للمخدرات وظهور اليمين المتطرف (والمسلح فى أمريكا) فى الساحة السياسية والانتخابات الأوروبية والتشريعية والمحلية ،ومن تكاثر الملل ونحل غريبة الشأن تعيش فى أوهام لا صلة لها بالعقل .. إلخ ، فى جذب أى قدر يذكر من الانتباه لدى المفكرين والمحللين العرب . فانتصار الرأسمالية كامل ومطابق ،وهزيمة الاشتراكية تامة وأبدية الأثر.

وقبل معظم الكتاب تراجع دور الدولة التى تحولت فى نظرهم من قوة قادرة على دفع الشعب خطوات حاسمة على طريق التقدم والتنمية إلى بيروقراطية شمولية تعطل التنمية. فى حين شغلهم كثيراً حديث «صراع الحضارات» وما أسموه قضية الهوية. **وفى كل ما خطه القلم من كتب ومقالات ومحاولات تأصيل وتحليل أهمل تماما البحث فى نشأة الظاهرة والقوى الفاعلة فى تشكيلها . وهكذا يكاد «دخول البشرية فى عصر جديد تماما» أن يكون نهاية البحث العلمى الاجتماعى يشبه «نهاية التاريخ».**

والمفجع فى هذا كله هو الانصراف عن البحث فى قضايانا القطرية والقومية، واختفاء الوطنية والاستقلال من جدول أعمال المهتمين «بالمتغيرات العالمية»وإشاعة التسليم بأن الأقوياء فى قمة النظام العالمى يشكلون مستقبلنا ، وأن الارادة الشعبية الوطنية والقومية معدومة الاثر.

وتمهيداً لما سنقدمه من محاولة تحليلية لابد أن نصحح فى إيجاز الظاهرة وأسبابها ومن حركها . ونبدأ بالترجمة الصحيحة للإسم الانجليزى للظاهرة وهو **GLOBALIZATION**، وهو مشتق من **GLOBE بمعنى الكرة، والمقصود به هنا الكرة الأرضية ، الكوكب الذى نعيش على سطحه . ومقابل «العالم»** هو WORLD ، ومقابل **«الكون»** هو UNIVERSE .وكلمة العالم تعنى البشرية ، والنسبة إليها توحى بمشاركة الناس جميعا فى انتشار الظاهرة محل الدراسة .

كما أن هذا الاسم ليس من مفرداته فعل فى اللغة العربية(١) . وقد وجدت فى المعاجم فعل **«كوكب»** بمعنى جمع أحجار ووضع بعضها البعض فى غير شكل محدد . وهو يقابل **«كوم»** فى تجميع التراب . ورأيت الاحتذاء بسلفنا القريب حين **تفلوا** فعل **«ثقف»** من صقل السيف إلى صقل العقل وأدخلوا فى لغة العرب **«الثقافة»** بالمعنى المتداول عندنا حاليا . ومهما يكن من أمر ، لا بد من تحديد المسمى فيما وراء الخلاف حول الاسم . والمقصود بالكوكبة هو **«التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية».**

ولما كانت حياة البشر ليست متروكة للمصادفة البحتة فإن كل تغير كبير يطرأ عليها لابد أن تقف وراءه قوى اجتماعية اقتصادية ذات تأثير فى السياسة والاقتصاد ترى فى هذا التغيير مصالح هامة لها . **وربما كان مما يميز ظاهرة الكوكبة أنها نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد يختلف فيها أهل الفكر ويتأثر بها أهل السياسة.** ومن ثم لا جدوى فى محاولة البحث عن أصول فكرية لها فى العلوم الاجتماعية المختلفة . والوقائع تثبت أنها أساسا نتاج داخلى للرأسمالية المعاصرة ، وتتجسد فى الشركات متعددة الجنسية.

وقد بدأت الشركات الكبرى الانتشار بعيدا عن سوقها الوطنية تحت تأثير عاملين بالغى الأهمية : الأول هو التخلى عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات فى المصالح بين شركات تنتمى لدول مختلفة، وذلك كان حتميا بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل النووية التى جعلت التدمير يسود عند المنتصر بنفس الدرجة عند المهزوم . وكان استبعاد الحرب أمرا جللا لأن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب، كما أن الحرب كانت تلعب دوراً هاما فى الاقتصاد وفي نمو الرأسمالية.

أما العامل الثانى فكان **حركة التحرر الوطنى** التى أنهت أوضاع الامبراطوريات الاستعمارية التى كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد يسر تلك النهاية اقتناع الرأسمالية الكبيرة بقدرتها على اقتحام الأسواق دون الاعتماد على جيش يحميها ، وبالتالى بتكلفة أقل. **وقد ثبت أن الدول التى استقلت سرعان ما استدعت المعونات والاستثمارات حتى من نفس الدول التى صارعتها حركة التحرر الوطنى .** ولنتذكر فى هذا الصدد كيف أجمع الناس فى بلادنا العربية على مقت الاحتلال وحرصوا على النضال ضده حتى الجلاء الكامل. ونقارن ذلك« **بالغزل بالمستثمر** » الممارس حاليا فى كل أقطارنا أياً كان عنف الخطاب السياسى الموجه للاستهلاك المحلى.

ومفتاح تحليل هذا التطور هو إدراك أن **الرأسمالية** كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها فى الاستغلال عبر الزمن . وقد تطورت فى الماضى تطورات لا تقل أهمية عما يحدث فى الكوكبة.

مراحل واضحة فى تاريخ الرأسمالية

لسنا بصدد تاريخ كامل لنشأة وتطور الرأسمالية (٢) . ولكننا نريد التذكير فى ايجاز بمراحل هامة من هذا التطور مما يساعد على فهم ما يجرى حالياً. وفى البداية نذكر بما كتبه **ماركس** فى هذا الشأن فقد طرح الرجل مقولة أن**كل موجود متغير ولا يبقى أى شئ على حاله إلى الأبد** .وقال:

«ليس المجتمع المعاصر بلورة ثابتة(٣) ، وإنما هو كائن عضوى قادر على التحول، وهو بالفعل فى تحول مستمر ولا يمكن أن نفهمه إلا من خلال عملية التحول».

ثم يضيف سمة **خاصة بالرأسمالية** بقوله:

« لا ترى الصناعة الحديثة فى عمليات الانتاج الممارسة حاليا شكلا نهائياً، ولا تعده كذلك ، لأن القاعدة التقنية ثورية بطبيعتها فى حين كانت أنماط الانتاج السابقة جوهريا أنماطا محافظة».

إن التكنولوجيا تطلق من عقالها أساليب تعامل الإنسان مع الطبيعة ، وعمليات الانتاج التى تحفظ بقاءه ، وكذلك علاقاته الاجتماعية ومفاهيمه العقلية».

فالرأسمالية ازدهرت بالصناعة التى تعتمد بدورها على التكنولوجيا التى هى ثورية بطبيعتها لأنها تقوم على أساس من البحث والتجديد محكوم بالرغبة فى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف لتوسيع الأسواق باستمرار سعياً لتعظيم الربح . وهكذا كان نمط الإنتاج الرأسمالى أول نمط يصفى تماماً الأنماط السابقة ويفرض نفسه من خلال كفاءته التنافسية على العالم كله تدريجيا وبأشكال مختلفة . وهذا الامتداد لنمط الإنتاج الرأسمالى فى الغرب يبنى علاقاته مع بقية الأقطار على نوع من التبعية. ويقول **ماركس** عن البرجوازية الأوروبية «وكما جعلت الريف تابعاً للمدن، جعلت البلدان البربرية أو شبه البربرية تابعة للبلدان المتمدنة . اتبعت أمم الفلاحين لأمم البرجوازية ، اتبعت الشرق للغرب(٤) . فالرأسمالية إنتاج متجدد ، يتوجه منذ البداية لسيطرة الغرب على مصائر الشعوب الأخرى.

وعلى عكس ما هو شائع من القول بأن الرأسمالية ولدت مع الثورة الصناعية يقول **ماركس** إنها انتشرت واستقرت خلال القرون السابقة ، أى السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . وقد أكد هذا المعنى مفكرون غير ماركسيين من أشهرهم الفرنسى : برودل(٥).

الرأسمالية التجارية

وتسمى كذلك نظرا للدور الحاسم الذى لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين «**بالتجارة البعيدة**» FAR TRADE(٦) . وقد بدأ نشاطهم بالاستيراد من خارج أوروبا لسلع يهواها الملوك والنبلاء والكرادلة .. إلخ سادة المجتمعات الأوروبية فى ذلك الوقت : استوردوا الأخشاب الثمينة والعاج والذهب من **أفريقيا** عبر تجار الغرب العربى . واستوردوا من **الصين** على طريق الحرير الشهير وعبر تجار من الايرانيين وعرب الشام . واستوردوا من **الهند وجنوبى آسيا** عبر حضرموت واليمن ومصر. ونجحوا فى نوع من الحكم الذاتى في الجمهوريات التجارية التى حكمت المدن الساحلية الكبيرة من البندقية شرقاً إلى جنوى غربا ، وكذلك فى مدن تجارية متناثرة بين بحر البلطيق والبحر المتوسط ،كثيرا ما حملت ، وتحمل حتى الآن اسم« **المدينة الحرة(٧)** .وقد تبنى هؤلاء التجار فكرة الاكتشافات الجغرافية وإن تصدر لها رسمياً الملوك(٨).

وباكتشاف العالم الجديد واستقرار ألوف الأوروبيين فيه فتح أمام التجار باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة . ولم تكن الصناعة الحرفية قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه أسواق العالم الجديد، ولذلك مول التجار انشاء مصانع يدويةMANUFACTURES **قامت على التقسيم الفنى للعمل بحيث يؤدى كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة** وكان الدافع إلي ذلك أنهم استخدموا فلاحين هاربين من الاقطاعيات ولا دراية لهم بالصناعة . ثم تبينوا الأثر الكبير لتقسيم العمل فى زيادة الإنتاجية وبالتالى الإنتاج. وكانت تلك ثورة صغيرة خصص لها **آدم سميث** عدة فصول فى « ثروة الأمم».

واستمر هذا الاهتمام بزيادة الانتاج وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب من متوسطى الحال متميز عن الطلب الترفى من طبقة النبلاء محدودة العدد. وكان طبيعياً أن يمول بعض التجار الباحثين عن مصدر جديد للطاقة .**وكان ما حققوه من تراكم رأسمالى أولى الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية** . وهكذا نجد أن البوجوازية الأوروبية أثرت أولا ثم سعت للاستيلاء على الحكم بعد الإثراء . وهذا نقيض ما نراه فى العالم الثالث من استيلاء فئات محدودة الموارد المالية على الحكم واستخدامه فى تكوين الثروات الطائلة بوسائل غير شرعية ودون انغماس فى عمليات الإنتاج.

وبالتوازى مع التراكم الرأسمالى ظهر تراكم معرفى ضخم بدأ بالثورة الثقافية فى عصر النهضة ثم امتد لكل ميادين المعرفة . فتلك القرون الثلاثة أفرزت على سبيل المثال **كوبرنيكوس وجاليليو** فى علم الفلك، وبدون تأكيد لكروية الأرض ما كانت فكرة الذهاب إلى الصين والهند عن طريق الأطلسى لتخطر على بال ، ناهيك عن التحقق. وفى العلوم الطبيعية نجد **نيوتون ولافوازييه** ،وفى الفلسفة **بيكون وديكارت** وصولا إلى **فولتير وروسو** .كما شهدت أوروبا حركة الاصلاح الدينى التى غيرت القيم السائدة فى الكنيسة الكاثوليكية منذ العصور الوسطى وأحلت محلها قيماً مؤاتية للنمو الرأسمالى: تمجيد الادخار ورفع قيمة العمل والنظر إلى الثروة على أنها نعمة من الخالق تفرض على صاحبها أن ينميها ، والرفض الكامل للإنفاق البذخى للفئات الاجتماعية الحاكمة.. إلخ(٩).

ولما كان التجار والمثقفون بعيدين عن مجالس علية القوم من النبلاء، وكبار رجال الكهنوت نشطت العلاقات الاجتماعية بين الفريقين ،**واحتمى المفكرون المتحررون فى المدن**



فريدرك انجلز

التجارية التى يحكمها التجار. ومن ثم كان هؤلاء الرأسماليون على قدر كبير من الثقافة يساعدون المفكرين والباحثين والأدباء والفنانين . وهنا أيضا نرى النقيض يسود بوجوازيات العالم الثالث التى كثيرا ما تستخدم السلطة وسيلة للاثراء دون جهد ، وكثيرا ما تقنع بالسلطة بديلاً عن النفوذ الأدبى والمعرفة العلمية.

الرأسمالية الصناعية الناشئة

وهي الطور من تاريخ الرأسمالية الذى عاشه **ماركس** ودرسه كأعمق ما تكون الدراسة وكانت الآلة البخارية هى المحرك للإنتاج والمعبر للصراعات الاجتماعية والسياسية، فأهم نتيجة لاستخدامها كانت تخفيضا كبيرا فى تكلفة الانتاج ، وبالتالى إمكان البيع للطبقات الوسطى وبعض محدودى الدخل .**وبعبارة أخرى فتحت الآلة أسواقاً لم تكن موجودة من قبل . ومن ثم انتشر استخدامها فى** صناعات كثيرة لأن أى صناعة يدوية كانت مهددة بالبوار لعجزها عن منافسة الانتاج الآلى فى مستوى الأسعار . لقد بدأ استخدام الآلات البخارية فى صناعة النسيج ، ولكنه انتشر بسرعة فى صناعات أخرى وبلغ مرحلة حاسمة باختراع السكك الحديدية التى فتحت أسواقا ضخمة أولا لتصنيع ما يلزم لتسيير خطوطها ، ثم ثانياً بتيسير النقل بسرعة إلى الاسواق البعيدة.

وحتى عصر **تعميم السكك الحديدية** كان الطابع الغالب فى الصناعة الآلية هو المشروعات الصغيرة بالمقارنة بالاحتكارات الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر . ولم يكن بوسع منتج فرد أن يتحكم فى الأسواق أو يؤثر فى الأسعار بما يفيده. وبالتالى كانت الوسيلة الوحيدة لزيادة هامش الربح هى تخفيض التكلفة .ومن هنا كانت ظروف العمل البشعة **(أكثر من ١٢ ساعة فى اليوم وفى ظروف صحية قاتلة)** وتشغيل النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال التى كانت جد متواضعة.

وكانت المشروعات الصناعية فردية و شركات أشخاص ذات طابع عائلى :فلم تظهر شركة المساهمة الا فى أواسط القرن . ولم تكن فى البلدان الصناعية الأولى ديمقراطية كاللتى نراها اليوم. فحق الاقتراع والترشيح فى المجالس النيابية كان مقصوراً على من يملك حداً أدنى من الأموال ، أو من يدفع حداً أدنى من الضريبة إذ كانت الضريبة مقياساً غير مباشر للثروة . وكانت سلطات هذه المجالس محدودة وكان أهمها إقرار ميزانية الدولة والضرائب . وكان تكوين النقابات أو الروابط أو لجمعيات العمالية محظورا حظرا كاملاً ومؤثما فى قانون العقوبات .**فالطبقة الرأسمالية ليبرالية «بمعنى حرصها على عدم تدخل الدولة فى أمور الملكية الفردية وأوجه استعمالها وتنميتها .** أما الديمقراطية ، بمعنى حقوق الانسان من حيث هو مواطن فحسب ، فلم تعرف إلا فى بعض الدول قرب نهاية القرن(١٠) .

وإزاء هذه الأوضاع تصدر العمال صفوف الاحتجاج ورفض الأوضاع القائمة والمطالبة بالتغيير . وبقدر ما كان القمع شديداً اتجه العمال إلي المزيد من الجذرية فى مطالبهم ، وعمد بعضهم إلى تخريب المصانع، وكثرت حالات الاضراب (رغم الحظر والتأثيم) وتجاوز العمال وأنصارهم المطالبة اليومية إلى البحث عن مجتمع بديل للمجتمع الرأسمالى . وتعددت النظريات والمذاهب الداعية إلى الاشتراكية أو الشيوعية ، كما تكاثرت المجموعات الثورية السرية.

عاش **ماركس** فى شبابه التمرد الديمقراطى الذى اجتمع حوله «**شباب الهيجليين**» الذين رفضوا تقديس الأستاذ الكبير للدولة واقتربت أفكارهم من تلك التى روجها« **اللاحكوميون**» (ما يسمى عادة بالفوضوية لخطأ في الترجمة) . وحرم بسبب ذلك من فرصة التدريس فى الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه . واشتغل بالصحافة . ولكن التضييق الحكومى على إمكانات النشر دفعته إلى الانتقال إلى باريس . ثم اضطر بعد ذلك إلى الالتجاء إلى بروكسل ، وأمضى السنوات الأخيرة من عمره فى لندن.

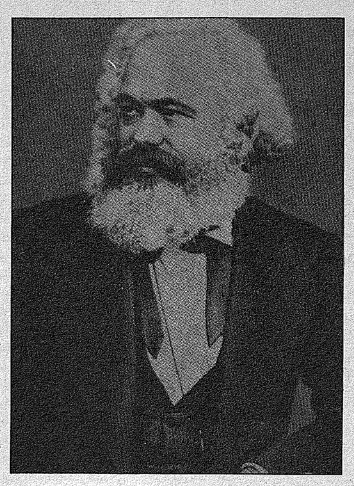
وتابع **ماركس** نضال العمال البريطانيين إبان ازدهار **الحركة الميثاقية**Chartist Movement **كما عاش الثورة البرجوازية الثانية فى باريس فى عام ١٨٣٠ ، ثم الثورة الشعبية فى عام ١٨٤٨ فى فرنسا وفى عدد من بلدان أوروبا. ورأى كيف نجحت البرجوازية الكبيرة فى تصفية تلك الثورة وساندت إقامة الامبراطورية الثانية على يد نابليون الثالث.** ثم عرف كل شئ عن أكثر الثورات جذرية حتى ذلك الوقت «**كوميونة باريس**» فى عام ١٨٧١ واتفاق بروسيا المنتصرة والمحتلة لجزء هام من أراضى فرنسا ، والحكومة الجمهورية الفرنسية الوليدة على سحق الثورة والتنكيل بالثوار . فقتلوا عشرات الألوف ونفوا المئات إلى«**ليمان كاين**» فى الطرف الاستوائى لأمريكا الجنوبية.

وقد درس **ماركس** نمط الانتاج الذى أفرز كل هذا التغيير وشرح آلياته ومشكلاته وجوهر الاستلاب**alienation الذى يحدثه فى المجتمع** .وأسس توقعه للاشتراكية على أساس أن الرأسمالية قد حولت الانتاج من عملية فردية إلى عملية اجتماعية بحيث يشترك عشرات العمال فىإنتاج وحدة السلعة ،مع الابقاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وأن الاشتراكية بتعميم الملكية الاجتماعية تزيل هذا التناقض. واكتشف اتجاه حركة الرأسمالية نحو تكوين احتكارات قبل غيره . وترك لنا العبارة الشهيرة «**المنافسة تقتل المنافسة**» ولكنه لم يذكر شيئا عن«**الامبريالية**» لسبب بسيط هو أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة فى أيامه . فالطابع الغالب لعلاقة أوروبا ببقية القارات كان« الاكتشافات الجغرافية» لنهب الثروات الطبيعية وبصفة خاصة الذهب والفضة . وكان التصدير إلي العالم الجديد يتركز أساسا في تغطية طلب المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا فى البلدان المكتشفة ، ثم نسبة محدودة من القادرين ماليا فى بعض تلك البلدان .

وقد تنبه **ماركس** إلى هذه العلاقة على أساس أنها سباق على الموارد الطبيعية والأسواق خارج أوروبا . والواقع أن الرجل كان أوروبيا بمعنى الكلمة . فهو يعلن أنه لم يدرس نمط الانتاج الآسيوى ,كما أنه كان يشارك الرأى السائد فى أوروبا عن أن الهنود الحمر وسكان استراليا ونيوزيلندا الأصليين أقوام بدائية تترك دراسة أحوالها للمتخصصين فى الانثروبولوجيا والاثنوجرافيا حيث أنها تنتسب إلى الماضى البعيد فى حياة الإنسان على هذا الكوكب . وذلك كله بعكس آسيا حيث توجد حضارات كبرى فى الصين والهند وبلدان الشرق الأدنى (ما يسمى حاليا الشرق الأوسط) . وعلى أية حال فهو لم يتوقف عند حقيقة أن الهجرة الأوروبية للقارات المكتشفة كانت هجرة فقراء ضاقت بهم سبل العيش ، وأنها بالتالى ساعدت فى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية وتزايد الافقار . ولهذا كان يشارك **ريكاردو ومالتس** فيما يسميه مؤرخو الفكر الاقتصادى الاكاديميون «**اتجاه التشاؤم**».

الامبريالية

لم يخترع **لينين** الامبريالية ، لا اسما ولا مسمى ، ولكنه عاش فترة تقسيم العالم بين امبراطوريات استعمارية تستند كل منها إلى قومية واحدة أو تدعى ذلك ، وهى الفترة التى امتدت من **مؤتمر برلين[(١٨٨٤) إلى مؤتمر فرساى(١٩١٩)**. وشهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا على كامل القارة الافريقية (بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال) بحيث لم يبق فيها موقع ليس بيد إحدى هذه الدول(١١) .وكانت الحرب العالمية الثانية فى بدايتها على الأقل فى إطار إعادة توزيع المستعمرات لصالح دول



كارل ماركس
صورة عام
١٨٧٢

المحور (**ألمانيا، إيطاليا ، اليابان**) التى كانت ترى أن الأطراف الأخرى قد ظلمتها إذ لم تترك لها إلا القليل، وبالنسبة لألمانيا ضاع هذا القليل فى فرساى.

وكانت الدول الكبرى الأوروبية قد اتخذت بالفعل شكل امبراطوريات.

ففى عشية الحرب العالمية الأولى كان ملك بريطانيا امبراطور الهند أيضا . وكان أهلها يفخرون بامبراطوريتهم التى لا تغيب عنها الشمس. وتوحد معظم ألمانيا فى امبراطورية أسرة **هوهنزولرن** التى حمل ملوكها لقب KAISER **.وكان وريث آل رومانوف** يحمل لقب «امبراطور كل الروسيات» أى روسيا الكبرى وروسيا الصغرى (أوكرانيا) وروسيا البيضاء (بلا روسيا) ، بالاضافة إلى مستعمرات فى القوقاز وآسيا الوسطى وسيبريا . وكان الجالس على العرش فى فيينا **من آل هابسبورج** يسمى امبراطور النمسا وملك المجر، وكانت فرنسا الجمهورية تفخر «بالامبراطورية الفرنسية» التى تضم الهند الصينية وافريقيا الوسطى وافريقيا الغربية فضلا عن السيطرة على تونس والجزائر والمغرب.

كذلك كان نظام الحكم فى **الولايات المتحدة** جمهورياً ، ولكن واشنطن أصدرت فى عام ١٨٢٣ «**مبدأ مونرو**» الذى أعلن انتهاء استعمار أمريكا الشمالية والجنوبية . وقد جاء هذا الاعلان بعد التخلص من الوجود الفرنسى والاسبانى فى الجزء الجنوبى من الولايات المتحدة . ولم يبق للأوروبيين إلا جزر البحر الكاريبى وساحل جيانا المحدود المطل على هذا البحر . ولكن الولايات المتحدة توسعت إقليميا فاشترت ألاسكا من قيصر روسيا ، وحاربت المكسيك وانتزعت منها كوبا وبورتوريكو وتجاوزت العالم الجديد وانتزعت الفيلبين من حكم أسبانيا.

وفى أقصى الشرق واصلت **اليابان** سياسة الوصول إلى مساواة مع دول الغرب بتطوير اقتصادها وقوتها العسكرية وسياستها . وترجم اليابانيون لقب ملكهم(ميكادو باليابانية) إلى امبراطور بلغات الغرب ، وحاربت اليابان روسيا وهزمتها فى عام ١٩٠٥ مما مكنها من ابتداء تكوين الامبراطورية بضم كوريا والنفاذ إلى منشوريا فى سباق امبراطورى مع الغرب وتحت شعار مغر هو «آسيا للآسيويين».

كانت البشرية تعيش عصر الامبراطورية الغربية الاستعمارية المتنافسة والتى تشجع التعصب القومى والقوات العسكرية وتخوض حروب «توسيع الامبراطوريات» بكل الحماسة المطلوبة.

وكان من المستحيل ألا تفرض هذه الظاهرة نفسها على أهل الفكر . وأحسب أن أول من كتب عنها كان **هوبسون** فى عام ١٩١٣. ومن أبرز من نقبوا فيها **شومبيتر وستيرنبرج ، وباركرمون**(١٢).

ولم يقف **لينين** عندما تصدى لدراسة الامبريالية عند النظريات الفلسفية أو السياسة وإنما ركز على ما يمكن أن يكون قد طرأ على نمط الانتاج من تطورات . والتقط مقولة **ماركس** عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار. ولم يكتف بالمقولة النظرية وإنما درس امبيريقيا أوضاع الرأسمالية التى تكاملت فى بداية القرن العشرين . وقد أثبتت هذه الدراسة أن الاحتكارات الكبيرة بأشكالها المختلفة قد سيطرت على الاقتصاد القومى فى الدول الاستعمارية التى بنت الامبراطوريات . ثم انتقل إلى دراسة أنشطة الرأسمالية الاحتكارية هذه **فاكتشف أهمية النشاط المالى وأولويته لدى الاحتكارات الكبرى واستخدامه فى السيطرة على سلوك الشركات الصناعية. وسجل بتحليل عميق اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت الرأسمالية الصناعية تصدر المنتجات .** وهى تصدر أساسا إلى بلاد امبراطوريتها ، ولكنها قد تصدر لبلدان أخرى إذا حرصت على الاستثمار فى تنمية إنتاج بعض المواد الأولية.

وقد ذكر ضمن تحركات رأس المال الكبيرة **مصر** وديون **الخديوى اسماعيل** التى شاركت فى تقديمها بيوت مالية فرنسية وانجليزية وألمانية . وكان هذا التوجه نحو تصدير رأس المال إلى خارج الدول الاستعمارية حقيقة لأن العائد عليه فائدة كان أو ربحاً أعلى بنسبة كبيرة من عائد الاستثمار فى الموطن الأصلى . وهكذا **لم تتم السوق القومية بشكل يزيد من القوة الشرائية للأجور ويرفع مستوى المعيشة كما أكد الاقتصاديون المتفائلون** من أمثال **ساى** ومن مشى على دربه بعكس رأى المتشائمين الذين سبقت الإشارة إليهم.

وقد مكنت دراسة الامبريالية **لينين** من اكتشاف حركة التحرر الوطنى ودورها . فقد أثبت أن الاحتكارات الاستعمارية تستغل شعوب المستعمرات على نحو أبشع من استغلالها الطبقة العاملة فى الدولة الاستعمارية . ولم تكن أحداث الثورة العرابية فى مصر والحركات والهبات المعادية لبريطانيا فى الهند مجهولة منه . ولذا طرح مفهوم

التحالف الموضوعي بين حركة البروليتاريا في أوروبا وحركة التحرر الوطني في المستعمرات ذلك لأنه رغم اختلاف الأهداف المباشرة (بناء الاشتراكية في أوروبا والتحرر من السيطرة الأجنبية في المستعمرات)فإن العدو مشترك . كما أنه هذه الشعوب لا مصلحة لها في حروب اقتسام المستعمرات وإن كانت تقدم لها الضحايا والتضحيات .**ومع ما كتبه لينين** امتدت **يد التضامن الأممي إلى حركة التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.**

وقد استمرت ظاهرة الامبريالية تحكم العالم وتخضع في التحليل الأخير لتفرد مصالح الرأسماليات المالية الاحتكارية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وما نريد إبرازه في هذا الشأن هو **أن لينين كان يعرف أن الرأسمالية تتطور باستمرار** ،تطوراً كمياً في الأصل ولكنه يؤدي إلى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة . وهذا المعنى واضح في عنوان كتابه وإن اختلفت ترجمات عنوانه الروسي . فالبعض قال «الامبريالية أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية »، وبالانجليزية Latest آخر بمعنى أخير كما يقال في عالم الأزياء «آخر صرعة»Latest fashion أو في الفن حين يقال عن التصوير التجريدي إنه آخر صيحة في فن التصوير . وكل ذلك لا يعني بأية حال أن التغيير أو التطور ينتهي عند هذا الحد. وحتى عند من يترجم إلىHighest، أي المرحلة العليا في تطوير الرأسمالية فإنه لا يعني جمود الرأسمالية عند هذا الحد.

وإذا كان لينين يظن أن انتصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية العمر الكافي لدخول مرحلة جديدة فإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصي لا يستطيع أن يقيم البرهان الحاسم على صحته. ولذلك ليس هناك ما يدعو إلى الرفض العلمي لواقع انهيار الاشتراكية السوفياتية وتجدد الرأسمالية . قد يكون ذلك مخيباً للملايين الذين علقوا آمالهم على النجاح المطرد للاشتراكية وأفول الرأسمالية ولكن لينين لم يجزم بحتمية انتصار الاشتراكية وإنما رجحه فقط.

وواضح قبل الدخول في أي تحليل أن **الامبريالية** كما حللها لينين وكما كانت قائمة بالفعل في عصره قد اختفت . ولا يتبقى أن يفجعنا هذا القول لأنه لا يعني إطلاقا نهاية الاستغلال الرأسمالي وبالتالي حركة الجماهير المتمردة عليه . وعلى العكس فإن أوضاع الرأسمالية العالمية الآن تزيد من حجم الاستغلال وبتكلفة أقل عما كانت تتحمله في الماضي. ويكفي أن نتأمل كيف ناضلنا وقاتلنا واستشهد منا الكثيرون لطرد المستعمر من أرضنا والقضاء على نفوذه الثقافي والاقتصادي والسياسي في بلادنا . ثم ها نحن أولاً أمام العدو الذي طردناه نرجوه أن يعود لنا مستثمراً يحظى بمزايا تذكرنا في مصر بعصر الامتيازات الأجنبية . وربما اقتصرت تكلفة العودة إلى مستعمرة سابقة على الرشوة التي تقدمها شركة كبرى لتحصل على مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة.

الرأسمالية الكوكبية

أ- الشركات متعددة الجنسية

تختلف الشركات الكبرى التي تهيمن على اقتصاد العالم عن الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الاساسية في مرحلة الامبريالية من عدة وجوه أساسية من أهمها :

(١) كانت الاحتكارات السابقة تركز معظم نشاطها داخل إطار امبراطورية استعمارية وكانت ترفع شعار الوطنية وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات . وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان . وكان لبعضها فروع أساساً داخل أراضي الامبراطورية وأحياناً خارجها في مجال التعدين والطاقات الاحفورية وبعض النشاط المالي أو التجاري في أضيق الحدود. **وعلى العكس ينتشر نشاط الشركة متعددة الجنسية في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أن ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني.** كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والاداء، وبغض النظر عن جنسية أي منهم. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي وتبيع أسهمها لمواطنيه وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية. وفي حالات معينة تقتصر مبيعات الشركة في بلد المقر الرسمي على نسبة ضئيلة من إجمالي المبيعات . ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد. **نستلة، وسيباجيجي في سويسرا ، وفيليبس في هولندا واريكسون في السويد.**

وحين تنشط الشركة في سوق كبيرة كسوق الولايات المتحدة تحتل مبيعاتها فيها نسبة عالية من إجمالي مبيعاتها . وعلى سبيل المثال تبلغ مبيعات **شل أويل** في أمريكا **٤ر٢٤٪** من إجمالي مبيعات الشركة الأم : رويال دتش شل، كما أن مبيعات هوندا الأمريكية ٤٢٪ من إجمالي مبيعات **هوندا اليابانية** المقر . ومبيعات **باير امريكا ٥ر٢٥٪** من إجمالي مبيعات الشركة الأم . أما **سيجرام** الكندية فإن مبيعات الشركة التابعة لها في الولايات المتحدة تصل إلى **٨٠٪ من** إجمالي مبيعات الشركة الأم.. والأمثلة كثيرة وهذه الظاهرة تكاد أن تمحو أي صلة خاصة بين الشركة وحكومة واقتصاد بلد المقر . ومن الملحوظ اختفاء عادة نسبة الشركة إلى جنسية معينة ويكتفى بتعبير دولة المقر home country، والمقر إجراء قانوني ليس له بالضرورة معنى الانتماء، ولا يقتضي وجود نشاط الشركة الأساسي فيه.

٢- كانت الاحتكارات مرتبطة دائما بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية-by products. وكان الاقتصاديون يسمون نمو الاحتكارات«**التكامل**» ويميزون فيه بين التكامل الأفقي والتكامل الرأسي . والأول اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة على الإلتزام بأسعار معينة أو على توزيع للأسواق.. إلخ وكان الاسم الشائع له«**الكارتل**» .وهي ثاني أشكال التكامل بعد اندماج شركتين أو أكثر كانت متنافسة في صناعة واحدة .. أما التكامل الرأسي فكان يعني الاشتغال بكل مراحل انتاج سلعة معينة من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الارباح الوسيطة أو السيطرة عليها بما في ذلك شراء الشركات المغذية لصناعة مثل صناعة السيارات . وهو ما كان يسمى « **الترست**» **أما الشركات المتعددة الجنسية فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة التي تشتغل بها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة.**

فشركة **التليفون والتلغراف الدولية** تملك مثلا شركة فنادق شيراتون وشركة «تايم وارنر» تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والاعلام والملاهي: من ستوديوهات هوليود إلى المجلة الأمريكية الشهيرة إلى شبكة الأخبار CNN مروراً بالتلفزيون بالكابل . وتلك مظاهر نشاطها الرئيسية التي لا تمنعها من تملك صحف أخرى ومحطات تلفزيون **.وبصفة عامة تعمد الشركات متعددة الجنسية إلى تنوع شديد في النشاط لاعتبار اقتصادي هام، تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها زسواقها المتميزة** والهدف هو أن ينمو الربح سنويا بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق

. وقد يصل الأمر إلى أن مجموعة مالية تفصل فصلاً كاملا بين شركات تحمل اسم الشركة الأم مضافا إليه مجال نشاط خاص.

وفي العادة تدخل كل شركة من هذه المجموعة كشخص اعتباري مستقل في قوائم ترتيب الشركات . وفي قائمة مجلة«**فورشن**» نرى سبع شركات **ميتسوبيشي** للصناعات الثقيلة ،**ميتسوبيشي** للكيماويات،**ميتسوبيشي** المصرفية،**وميتسوبيشي** للمواد . وهكذا يظهر بجلاء الاختلاف العضوي والتنظيمي بين احتكارات الأمس التي كانت تحمل أسم شخص أو أسرة (فورد ، فرانكلين، كارنيجي .. إلخ) والشركات متعددة الجنسية . **ولا غرابة بعد ذلك في أن تكون الشركات متعددة الجنسية وراء الجات ومنظمة التجارة العالمية . فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية.**

٣-كان موقف الاحتكارات إزاء التطور التكنولوجي يتسم بالحذر من التجديد وغلبة المحافظة . أما الشركات متعددة الجنسية فإن التطور التكنولوجي عمودها الفقري . فهي من حيث الادارة في أشد الحاجة لثورة المعلومات والاتصالات . وهي الممول الأساسي -بعد الدولة- لعمليات البحث والتطوير . فنجد مثلا أن الانفاق المحلي على البحث والتطوير في ألمانيا **٢٫٨٪** من الناتج المحلي الاجمالي **(أي ٣٧٫٢ مليار دولار)** يسهم فيها المال العام بنسبة **٣٧٪**والصناعات المختلفة بنسبة **٦٠٫٢٪** .وهذا التوزيع في اليابان **٢١٫٨٪ ، ٦٨٫٢٪** على التوالي ،وفي الولايات المتحدة**٣٩٫٢٪ و٥٨٫٧٪(١٣)** . وسبب ارتفاع الانفاق العام في أمريكا أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء .

وبصفة عامة أصبحت المعرفة العامل الحاكم والحاسم في الحياة الاقتصادية، وهي في التحليل الأخير السلاح الأساسي للشركات متعددة الجنسية في تعاملها مع مختلف البلدان وبصفة خاصة أقطار العالم الثالث التي يندر أن تمارس عمليات بحث وتطوير. ومن هنا كان من الضروري أن تتوفر لهذه المعرفة الحماية القانونية الشاملة. وهناك باب كامل في جات ١٩٩٤ باسم :«**حقوق الملكية الفكرية**» الذي يتجاوز براءات الاختراع التقليدية والعلامات التجارية إلى المعرفة التي كانت تتاح قبل ذلك في حدود سنوات معدودة وأصبحت اليوم سنداً للمطالبة بثمنها- حتى بعد أن تنشر في الكتب والمجلات -عند استخدامها في انتاج سلعة باسم متميز وعلامة تجارية خاصة بالمنتج وبعيداً عن شبهة التقليد أو التزييف في التعامل التجاري.

٤- زاد دور النشاط المالي الذي اجعله **لينين** سمة الرأسمالية الامبريالية إلى أبعاد غير مسبوقة . وساعد على ذلك. فهناك أولاً فقد الدولة لحقها السيادي المطلق في خلق النقود إذ غمرت أشكال النقود المصرفية الأسواق وأخذت مكانها في تعامل المواطنين اليومي . وفي كثير من الأحوال لا تخضع هذه النقود لرقابة بنك مركزي ، فما يسمى Euro currency وحدات نقدية مقومة مثلا بالدولار خلقتها فروع بنوك من دولة معينة لتستخدمها في دول أخرى . وبالتالي لا تخضع لرقابة لا من البنك المركزي الذي يحكم اصدار هذه العملة ، ولا البنك المركزي التي تتداول فيها . وزاد الأمر صعوبة اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم كل العملات .

وبمساندة البنوك يضارب الناس في الأسواق النقدية وأسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية . فحجم التعامل اليومي فيها وصل إلى تريليون دولار. كما أن عمليات الدمج(بالتراضي) أو الاستيلاء (أي عرض شراء أسهم الشركة في البورصة بسعر مغر بهدف جمع كمية تتجاوز حجم تسيطر عليه المجموعة التي تدير الشركة حاليا) **لا يتصور بدون مساندة من المؤسسات المالية**.وكل عملية من هذا النوع توفر أرباحاً كبيرة واستثنائية للقائمين بها: إصدار أسهم إضافية يأخذون منها نسبة محترمة ، عمليات إصدارJunk bonds وهي نوع من السندات ليس له قيمة تذكر حاليا ، ولكن نجاح عملية الاندماج بما يتيحه أمام الشركة من فرص ربح ضخمة سيرفع قيمتها في الأسواق.

ومن ناحية ثالثة **تدفع ظروف النمو الاقتصادي البطئ أو موجات الانكماش المسئولين في هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الانتاجي وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية** وكدليل على غلبة الطابع المالي أذكر أن إجمالي ايرادات القطاع المالي(بنوك وتأمين ومؤسسات ادخار واستثمار) يبلغ ٢٢٫٥٪ من إجمالي ايرادات الشركات الخمسمائة الأخرى الواردة في قائمة فورشن. ونجد على العكس أن نصيب التعدين ، والمعادن، والمنتجات المعدنية لم تزد ايراداتها عن٢٫٨٪ وأهم الصناعات التي احتفظت بأهميتها صناعة السيارات ، تكرير البترول ، والأجهزة الكهربائية والالكترونية . وأخيرا جاءت صناعة السفن في المرتبة الدنيا بين الصناعات والأنشطة التي بلغ عددها ٤٥. وعلى العكس جاءت التجارةTrading في رأس القائمة . الأولى بايرادات ١٩٫٦ مليارا والثانية بايرادات ١٫٣٧٨ مليار.

ب- التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسية

إذا راجعنا قائمة **فورشن**(٥٠٠ شركة) وجدنا أن ٤١٨ شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحدة من ١٨ دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من بين أعضائها البالغ عددهم حاليا **٢٦ دولة. ومعروف أن هذه المنظمة تمثل أساسا الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى العالم** ، وإن أدت اعتبارات سياسية إلى ضم عدد من الدول بصفة خاصة أعضاء في حلف شمالي الأطلسي فهي إذن الوجه الاقتصادي لتحالف عسكري . يضم **١٦ دولة** منها تركيا لأهميتها الجغرافية في إطار الحرب الباردة ورغم أنها ليست دولة صناعية متقدمة.

وتبرز في قمة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سبع دول كبرى لرؤسائها اجتماع دوري لمحاولة تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية والسعي للحد من سلبيات التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها . ويحلو لعدد من الكتاب أن يطلقوا على هذه المجموعة (G7) اسم مجلس إدارة اقتصاد العالم. فمجموع ناتجها المحلي الاجمالي يمثل**٦٨٪** من إجمالي دول العالم كما هي واردة في بيانات البنك الدولي(١٤) وفي هذا شئ من المبالغة لأن هذه الحكومات لا تملك سلطات كبيرة على الشركات متعددة الجنسية .ومن ناحية أخرى تضم الدول السبع هذه المقار الرسمية لشركات متعددة الجنسية بلغ عددها **٤٢٨**شركة من إجمالي الخمسمائة الواردة في قائمة فورشن . وأخيرا يبرز بعض الكتاب أن الأغلبية الساحقة للمقار الرسمية للشركات متعددة الجنسية موزعة- على التساوي تقريبا- بين ثالوثTriad جغرافي: **في الولايات المتحدة ١٥٣ شركة، والاتحاد الأوروبي (١٥ دولة حتى الآن) ١٥٥ شركة واليابان ١٤١ شركة.**

وغني عن الذكر أن كل هذه الدول صناعية متقدمة، رأسمالية ناضجة ، والحكم فيها برلماني .كما أنها جميعا في الشمال. والحديث هنا عن الشركات متعددة الجنسية بالتحديد السابق وليس مجرد وجود فرعين أو أكثر لشركة مقرها القانوني ونشاطها

الأساسي في دولة واحدة ، وفروعها في دولتين أخريين . ولا يعني تدفق استثمار مباشر في بلدان مصدرة بالضرورة شركة متعددة الجنسية . **فالشركات المشتركة التي تنشأ بين دول العالم الثالث ليست متعددة الجنسية وقد تكون متعددة الجنسية إذا تمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالمعاملة الوطنية** . والحالة الوحيدة التي تستدعي البحث هي الشركات المستقرة في كوريا الجنوبية والتي امتد نشاطها إلى عشرات الدول كما تنوع من حيث المنتجات تنوعاً شديداً.

وموضع البحث هنا هو العلاقات بين الشركات الكورية والشركات اليابانية ،وهي وثيقة في مجال الالكترونيات ؛ وإذا كانت قائمة الخمسمائة تضم **١٢ شركة في مقارها في كوريا** فإن بعضها يدخل بلا شك في تعريف الشركة متعددة الجنسية مثل L.G **الدولية** وشقيقتها L.G للالكترونيات . وكذا كبرى الشركات الكورية DAEWO (سيارات ، الكترونيات، أعمال مصرفية) ..التي جاء ترتيبها بحسب حجم الايرادات ٣٤ وبين شركتين يابانيتين . وأخيرا قد يكون اختيار المقر القانوني في إحدى بلدان الجنوب ذات النظم السياسية المستقرة لاعتبارات خاصة بالتسويق مثل Jardine Matheson ومقرها هونج كونج.

ولابد أن نتذكر دائما أن أوضاع الشركات متعددة الجنسية غير مستقرة وترتيبها يختلف من عام إلى عام .وكما تحقق أرباحاً طائلة في أحيان أخرى خسائر فادحة . وعلى سبيل المثال رصدت **مجلة فورشن** عام ١٩٩٥ خمسين شركة حققت خسائر تتراوح بين **١٨ر٦ مليون** في شركة Nittetsu shoji و**٥ر٢ مليار في شركة الكاتل اليستوم** المرتبة ٨٠ في قائمة الخمسمائة . وقد أشرنا سابقا إلى تحول عمليات الدمج والاستيلاء إلى نشاط يومي يحقق بذاته أرباحاً كبيرة لمن يشتغلون به ومن يعاونهم من محامين ومراقبي حسابات ومحللي أسواق. إلخ كما أن هذه العمليات تصطحب بعملية إعادة هيكلة للشركة الجديدة بما يترتب عليها من تسريح آلاف من العمال.

الهيمنة على اقتصاد العالم

تلخص **مجلة فورشن** (يوليو ١٩٩٦) إجمالي بيانات الشركات الخمسمائة في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥. وإليكم الصورة الناطقة التي تكونت :

	١٩٩٤	١٩٩٥		نسبة الزيادة
الاصول	٣٠ر٩	٣٢ر٢	تريليون دولار	٤ر٢٪
إجمالي قيمة الاسهم	٣ر٢	٣ر٤	تريليون دولار	٦ر٢٪
إجمالي الايرادات	١٠ر٣	١١ر٤	تريليون دولار	١٠ر٧٪
إجمالي الأرباح	٢٨١ر٨	٣٢٣ر٤	مليار دولار	١٤ر٨٪
العمالة	٣٤ر٦	٣٥ر٣	مليون عامل	١ر٧٪

وأهم ما يظهره الجدول هو **قلة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم. فإذا قسمنا هذه الأخيرة على عدد العمال نجد أنه في مقابل كل عامل مليارات من الدولارات** .وكما أشرنا سابقاً إلى«**قانون التركز الرأسمالي**»واشتداد وقعه في ظل الرأسمالية الكوكبية، نرى صحة قانون آخر مما صاغه **ماركس** وهو قانون التزايد المطرد في رأس المال العضوي ، أي في حلول الآلات محل الإنسان. وبالتالي نرى التناقض المتزايد بين زيادة الانتاج بنسبة عالية ، نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع وانكماش السوق الداخلية المترتب علي تسريح أعداد كبيرة من العاملين وانخفاض الأجور الحقيقية. وحتى نتصور الأرقام الواردة بالتريليون يمكن أن نجري بعض المقارنات مع كميات اقتصادية معروفة ومتداولة.

وهكذا نرى مثلا أن **ايرادات الشركات الخمسمائة (١١ر٤ تريليون في عام ١٩٩٥) تساوي ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ (٢٥ر٣ تريليون)**. وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (٢٤ دولة) نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة يعادل **١٥٩ر٨٪** من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر . ونكتفي أن نعرف أنه في عام ١٩٩٤ كان إجمالي سكان سبع دول يتجاوز عدد سكان كل منها مائة مليون نسمة (وهي الصين، الهند ، بنجلاديش ، باكستان، اندونيسيا ، نيجريا والبرازيل)، ٢٨٠٤ مليون أي نصف البشرية التي قدر عددها لنفس السنة **٥ر٦ مليار**.

وهذا وضع خمسمائة شركة فقط ، في حين أن عدد الشركات متعدية الجنسية يقدر أحيانا بأكثر من **٣٢ ألف شركة** (تقرير الاستثمار في العام ١٩٩٢ الأمم المتحدة) . وربما كان هذا الرقم مبالغا فيه بعض الشئ أساسا بسبب الخلط بين الاستثمار الأجنبي كمفهوم وحركة متنوعة المسارات وبين شركات متعددة الجنسية بالمعنى المحدد في هذه الدراسة. ولكنه لن يكون أقل من عدة آلاف . وإذا أخذنا هذا في الاعتبار تيسر تقدير مدى هيمنة الرأسمالية الكوكبية على اقتصاد العالم إنتاجا وتجارة وكيف تشكل أنماط السلوك والقيم وتنمطها رغم اختلاف الثقافات. فالصورة الفجة التي نراها- لاسيما عند الشباب- لأن ثمنها متواضع وان كان شأنها عاليا على أساس أنها رمز للحياة الأمريكية التي تمثل بدورها الحضارة الكوكبية : جينز وتي شيرت منقوش بصور وشعارات ليس من المهم البحث عن دلالتها، في الكساء الكوكاكولا وماكدونالدز في الغذاء ، الروك ومشتقاته في الموسيقى والغناء والرقص.. إلخ.

ووراء هذه المظاهر التافهة هناك هيمنة فعلية في التكنولوجيا والمنتجات الحديثة، ويجب أن نسلم بعدم التكافؤ الجذري بين وزير في دولة من العالم الثالث ومقابله الذي يمثل شركة كبرى متعدية الجنسية . ويزيد من خطر عدم التكافؤ تخلل الفساد مثل هذه العقود .

فالغرب يستنكر بعنف فساد الفئات الحاكمة في العالم الثالث. ونحن ندين الفساد بلا تردد ، ولكن من الواجب عند التصدي للحد منه أن نعرف أن أكبر الراشين على مستوى العالم هم قادة الشركات متعددة الجنسية . وهذا ثابت في أحكام القضاء الأمريكي في حق شركات مثل **لوكهيد وبوينج ووستنجهاوس**.

وهنا يرد السؤال عن أثر الكوكبية على بقية الرأسماليين الذين لم يصلوا إلى هذا الوضع المؤثر .كما كانت الحال دائما بتحقق التركز الرأسمالي ، باستبعاد «**المتنجين الحديين**»من السوق ، أي بافلاس عدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة .**وتتفاقم أزمة تلك الفئات الرأسمالية في ظروف تباطؤ معدل**

النمو الاقتصادى أو فى فترة انكماش. ومن ناحية أخرى يتعذر على أى شركة مشتغلة بانتاج السيارات مثلا أن تستمر فى النشاط وتحقق ربحا معقولا إذا كان انتاجها يقل عن مليون سيارة فى السنة. واذا فعلت ظهرت الحاجة إلى معاملات مستقرة مع الصناعات المغذية لأنه من غير الوارد أو حتى المتصور أن تصنع شركة واحدة كل مكونات السيارة وتحافظ فى نفس الوقت على مركزها التنافسى دون تأثر بالصراعات.

وتقدم الرأسمالية الكوكبية حلاً مرضيا لجميع الأطراف هو **التعاقد من الباطن مع هذه الشركة على أساس اقتصارها على تخصصها فى انتاج** عدد محدود من مكونات السيارة، وأن تشترى الشركة الكوكبية كل انتاج الشركة التى انضبطت فى سلوك يميز عصر الكوكبية ،ومما يجعل هذا الحل مقبولا أن الشركات الكوكبية بدأت تمارسه فى مصانعها بمعنى التعاقد على أى مكون أو أى خدمة مع أطراف خارج الشركة . ولما بدأ هذا الاسلوب يغزو صناعات السيارات الأمريكية صفت جنرال موتورز مثلا عدداً من المصانع المغذية المملوكة لها على أن تشترى تلك المكونات من شركات أخرى فى أمريكا وفى خارجها بل ومن تويوتا اليابانية التى قيل إنها المنافس الخطير الذى يجب منعه من اقتحام السوق الأمريكية . وأسمى هذا الأسلوبOutsourcing.

وقد فرضت الرأسمالية الكوكبية أساليب عمل وإدارة تتدنى بحجم العمالة المكتبية على نحو رهيب .**فتصغير الحجم**- Down sizing **هو الكلمة السحرية فى مجتمع الكوكبية** ، ووصل الأمر إلى تشغيل بعض العاملين فى الادارة أو فى المعلومات وما يتصل بها من منازلهم بتوفير حاسوب للموظف فى بيته متصل بحاسوب الشركة وفى إطار هذا العمل عن بعدTelework يتلقى الموظف التعليمات على شاشة الحاسوب الذى استخدمه بالطبع فى إعداد الرد ثم يرسل رده إلى المقر بنفس الطريقة . وكان دور الرأسمالية الكوكبية حاسماً فى إنهاء عصر «الصناعات الثقيلة»» والمصانع الضخمة الشرهة فى استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة . وبدأ عهد المصانع الأنيقة التى تتعامل مع رقائق السليكون وتنتج اثنين أو ثلاثة من مكونات السلع النهائية والتى يعمل بها حفنة من العاملين.. والتى تعطى الشركة الأم أقصى درجات المرونة فى التخلص من أى مصنع منها .**فيمكن عند اللزوم(فى حالة ضغوط سياسية مثلا) أن يتوقف الانتاج ويغلق المصنع ببساطة وينتقل الانتاج إلى مصنع من نفس النوع فى دولة أخرى.**

ومن هنا تطالب هذه الشركات العمال بأن يتسموا بالمرونةFlexibility . فعليهم أن ينسوا العمل حتى التقاعد في نفس الشركة، بل وأحيانا فى نفس المكان ويوفر لهم القانون ضمانات للاستقرار ولمعاش التقاعد بالاضافة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية. وتبدى الشركات «حسن النية» إذا أقر مفهوم المرونة بأن تعين من يريدون العمل بعض الوقت ١٥-٢٠ ساعة فى الأسبوع بدل ٣٥-٤٠ ساعة . وبعض كبار المديرين يذهبون إلى حد حساب أيام العمل التى يتفق عليها على أساس السنة وليس الأسبوع. ومن ثم يحتفظ العامل بحقه فى اختيار أيام وأسابيع أو حتى شهور عمله ما دام قد التزم بتقديم مثلا ١٦٠ يوم عمل على مدار سنة.**ولكن الوجه الآخر لتلك المرونة هو عدم استقرار فرص العمل وتغليب نوع من العمل العارض أو ما سمى عند الفرنسيين** Precarite**.والخطر الأساسى هنا يكمن فى اهتزاز نظام الضمان الاجتماعى القائم كله على عمالة مستقرة يتخذ أجرها أساسا لحساب نصيب العمل فى تمويله وكذلك نصيب صاحب العمل.**

وفى بعض التنبؤات المتعلقة بمستقبل المجتمعات الصناعية ، ذهب البعض إلى احتمال اختفاء المؤسسة التى تسمى المشروعentreprise والذى هو ، فى الاقتصاد الاكاديمى وعند أنصار **الريغانية والتاتشرية** ، العمود الفقرى للمجتمع ، فسيتناقص عدد العمال ، وسيعمل بعضهم من منازلهم ، فى حين يتردد عدد آخر من العاملين بعض الوقت فقط وقد يختفى أحدهم عن المصنع شهراً أو أكثر ، وفقدت الاجازات السنوية جوهرها وهى المقابل للعمل المتصل ببقية السنة . وأخيرا يملك صاحب العمل والعامل انهاء العقد فى أى وقت ، والعقد أصلا لمدة محددة وينص على إمكانيات الإنهاء قبل انتهاء تلك المدة.

هل نودع الدولة القومية قريبا؟.

شاعت أيديولوجية السوق حتى فى صفوف قوى اليسار . وكل أولئك الذين لم يوجهوا للتجربة السوفياتية نظرة نقدية نافذة وأصروا على أنها النموذج الكامل لبناء الاشتراكية يخشون اليوم أن يتحدثوا عن الدولة أو قطاع الدولة الانتاجى أن يقال لهم لقد ثبت انهيار كل النظم التى اعتمدت على الدولة وسلطتها لبناء تنمية أفضل وأشمل وللحد من الاستغلال الطبقى لا فى روسيا وحدها ولكن في بلادنا ، وفى مصر بالذات وأصبح إظهار التسليم «باليد الخفية» للسوق- كما قال سميث قبل مائتى وعشرين عاماً- كالبسملة قبل كل حديث فى الاقتصاد .**ثم تنبه عدد محدود من المحسوبين على الاتجاه الليبرالى إلى أن المجتمع لا يعيش بدون دولة، وأن السوق على كفاءتها الاقتصادية كثيرا ما تظلم اجتماعيا . بل إن البنك الدولى نفسه بدأ البحث عن تحديد ايجابى جديد لدور الدولة.** وواقع الأمر يكذب هذه الايديولوجية ، والقوى الأساسية التى تروج للسوق بلا حدود ولا قيود هى تلك التى بلغت من القوة حدا تجاوز سلطة الدولة ذات السيادة . ومرة أخرى يحتاج الأمر لتدقيق علمى.

وأول ما يجب أن نذكره فى بداية التحليل حقيقة أن الدولة القومية، أو الدولة- الأمة كما يقول الناطقون بالانجليزية-nation stateظاهرة حديثة للغاية فى تاريخ البشرية الطويل ولدت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية ومولد علم الاقتصاد . وكانت الولايات المتحدة أول دولة على رأس حكومتها رئيس منتخب لمدة محددة يشاركه فى الحكم سلطة تشريعية وسلطة قضائية ، ولكل استقلالها فى الدستور عن الأخرى (٤ يوليو ١٧٧٦) . وقد استهل الدستور بقوله: «نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية) فالاشارة هنا واضحة للشعب أو الأمة جمعاء وليس إلى فئة البرجوازية التى أسمت نفسها أو أسماها المؤرخون «جمهوريات» والتى عرفتها ايطاليا وهولندا فى عدة مدن أو اقاليم . ولا غرابة فى هذا الاستهلال ، فقد كان مثقفو الثورة الأمريكية علي صلة وثيقة بمثقفى غرب أوروبا وبصفة خاصة نجوم عصر الأنوار في النصف الأخير من القرن الثامن عشر.

ثم جاءت الثورة الفرنسية وأعلنت فى عام **١٧٩٣** أنها جمهورية وأن الأمة فيها مصدر كل السلطات ، أما قبل ذلك فإن كلمة دولة كانت تطلق على أملاك أسرة ملكية يتوارث أفرادها العيش إلا اذا أطاحت بها أسرة أخرى(١٥) .**والملاحظ فى أول دولتين قوميتين إلغاء النظام الاقطاعى (فرنسا) والاستيلاء على أملاك الاقطاعيين وإعلان أنها ملك الأمة** (biens nationaux) ، أو لم يكن هذا النظام قائما من الأصل (الولايات المتحدة) ، وهكذا ولدت الدولتان فى ظروف مهيأة تماما لحكم البرجوازية أغنى طبقة واكثرها نفوذا فى أوساط «الانتلجنسيا» وأكثرها دراية بالادارة.

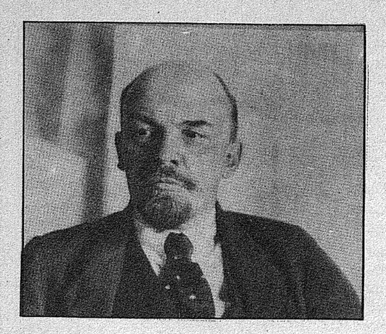
ومنذ قيام الدولة القومية ، حتى حيث

بقيت الملكية بعد انتقاص سلطات الملك لصالح البرلمان المنتخب ، أدت الدولة القومية خدمات جليلة للرأسمالية.فقد وحدت السوق الوطنية وأنشأت الادارة المركزية وسنت القوانين المؤاتية لنمط الانتاج الرأسمالي ، وأضعفت الفروق الثقافية بين أقاليم الدولة. فوحدة الانتاج هي التي أبقت على سكوتلندا وويلز مع انجلترا في مملكة بريطانيا المتحدة .كما أن توحيد معظم المانيا صاحبة دعم السلطة المطلقة للامبراطور واخضاع من بقوا يحملون ألقاب الامارة على الاقاليم للقوانين البرجوازية الجديدة.. إلخ ، وكونت الدولة الجيش الوطني الذي يحمي أرضها وسوقها في مواجهة جيرانها حفاظا على السيادة الوطنية . وكان ذلك في مصلحة الرأسماليين بالقطع وليس بالضرورة في مصلحة الفلاحين أو الطبقة العاملة الناشئة.

ثم شجعت الدولة« اكتشاف بقاع الأرض» ونهب مواردها وأبعاد المحرومين إليها وحث الفقراء على سكناها . وكان هذا ضروريا لتفادي ثورات الجياع وأعمال العنف غير المنظم. ثم كان دور الدولة بالتشريع والشرطة عند الضرورة بالجيش في حرمان الطبقات الشعبية من حقوق الإنسان والديمقراطية وحق التنظيم وتشكيل نقابات وعند اللزوم القمع الدامي للقوى المعارضة وأعمال الاحتجاج الحادة والثورات الشعبية . وبايجاز لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا في إطار الدولة القومية.

كما أن ليبرالية الرأسمالية أدخلت في نظام الحكم أسلوب التغيير المحكوم الذي يمس الاشخاص والاحزاب ولكنه يحافظ على جوهر النظام الرأسمالي . ففرضت أن يكون الحاكم الفعلي الأول رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء في الملكية الدستورية منتخباً لمدة معينة . وأصبح تبادل الحكم بين الاحزاب المتنفس الرئيسي لسخط الأغلبية أو رغبتها في تغيير سياسات الحكومة . وهذا يعكس «تأبيد الحكم» الذي لا يترك مجالا للتغيير إلا بالعنف والاطاحة بنظام الحكم كله ويجب أن نضيف إلى كل ذلك ما أوضحه **لينين** من أن الدولة تحمي مصالح البرجوازية كطبقة حتى ضد أفعال بعض أفرادها وجماعاتها التي يمكن أن تهدد حكم البرجوازية كله.

ولم تكن الامبريالية كما وصفناها ممكنة إلا بالدولة القومية وايديولوجيتها التوسعية وقواتها العسكرية في البر والبحر وساستها ودبلوماسييها .وقد قلنا قبل إن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب . وكانت جيوش الدولة هي التي تقاتل ، وتسوق الجنود إلى القتل والذبح ببث روح التعصب القومي بينهم منذ الطفولة ،كما كانت خزانتها مصدر تمويل هذا كله . وعليها أن تجمع من أنواع الضرائب والاتاوات ما يغطي كل ذلك. وكانت الرأسمالية القومية تجني ثمار السيطرة على مواد أولية أساسية بثمن بخس والبيع في أسواق الامبراطورية كلها دون حاجز أو عائق وبعيدا عن منافسة الدول الاستعمارية الأخرى.



لينين

فحياة وتطور الدولة القومية كان دائما محكوماً بمصالح الرأسمالية القومية قبل كل شئ . ولابد أن يؤثر كل تطور كبير يطرأ على الرأسمالية في دور الدولة القومية . وقد قلنا ونكرر القول ، إن الشركة متعددة الجنسية أيا كانت جنسيتها في الأصل تنزع نفسها من الاطار القومي المحدود إلى مستوى أعلى تحكمه أساسا العلاقات بين الشركات الكوكبية فأي رأسمالية تعرف بسوقها . وكان الماركسيون يؤكدون أن وطنية البرجوازية تنحصر أساسا في احتكارها للأسواق المحلية . وبالتالي فكل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقا فعلية واحتمالية لها وتنافس غيرها في اقتسامها ، ولا تتقيد باعتبارات محلية .**ألا نلاحظ مع ازدهار ايديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق.**

وبايجاز نقول إن الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد له الأسلحة وكمصدر لتمويل بعض أعمال البحث والتطوير . وكلنا نعلم ونرى حتى في مصر الاستغناء عن الشرطة اعتمادا على وحدات الأمن الخاصة التابعة للشركة أو المتعاقدة معها . وصار شيوع بطاقات الائتمان في دفع ثمن المشتريات حتى في بلادنا أوسع من الدفع بالشيك . وفي الحالين نحن نتعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون رجوع إلى سلطات الدولة في أي شئ . وقد استغنت الشركات الكبيرة بصفة عامة عن القضاء في المسائل المدنية التجارية بالالتزام سلفاً باجراءات التحكيم . والشركات الآن ليست بحاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس أو شركات البريد السريع .

والأمر في بلدان العالم الثالث أخطر من ذلك لأن ضعف البرجوازية المحلية الثقافي والاداري المالي والانتاجي يجعلها تجر الحكومة جرا لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب.. الخ وكثيرا ما تستخدم افساد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطب عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى . وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة ، فإن التيار الغالب عالي الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين ، أو دعم سلع ضرورية للبناء على الحياة . وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة.

ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعددة الجنسية والاتجاه الغالب لتخفيض

الانفاق العام ولاسيما فى مجال الضمان الاجتماعى وتصغير حجم الدولة وتسريح الالاف من موظفيها . وأصبح روساء الدول والحكومات فى زياراتهم الرسمية يحملون عقودا تجارية خدمة للشركات الكوكبية(ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو حزبه) .أصبح أكبر الساسة مندوبى مبيعاتsalasmen وليس فى قدرتنا أن ننفرد بتحليل ما يجرى فى الدول الصناعية ولكننا نعرف ما يجرى فى بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث.

وما زلنا **نرى للدولة دوراً حاسما فى التنمية التى تتحقق تلقائيا ومن خلال السوق ولكنها تريد الارادة السياسية والتعبئة الشعبية والارتفاع بقيمة العمل واتقانه وإدراك عميق بجدية وقسوة الحرب ضد التخلف ، وقد تعلمنا من** تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع وبين بيروقراطية الحكومة وفروعها التى يحكمها قانون التكاثر العددى والاغراق الورقى . وبالتالى فنحن نتحدث عن دولة ديمقراطية برلمانية ، ونضيف إلى هذا المفهوم الكلاسيكى عامل المشاركة الشعبية فى كل مستويات اتخاذ القرار بما فى ذلك التوسع فى الحكم المحلى المنتخب وصلاحياته اضعافا للمركزية ، واشتراك العاملين في إدارة وحدات الإنتاج واشتراك ممثلى المستفيدين فى وحدات الخدمات وتنشيط مؤسسات المجتمع المدنى وخلق عادة الاعتماد على النفس فرديا ومن خلال جماعات لادخل للادارة الحكومية فيها فالاعتماد على النفس مطلب هام للمجتمع بكل مكوناته ومستوياته وليس فى مستوى تنمية الاقتصاد القومى وحده.

نحو بروليتاريا جديدة

من المعروف استقرار معدلات بطالة عالية فى كل الدول الصناعية مقارنة بأرقامها السابقة. وتبدو نسبة البطالة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا متواضعة، حوالى نصف ما هو سائد فى دول الاتحاد الأوروبى . ويرجع ذلك أساسا إلى السياسات الرامية لتحسين نتائج الاقتصاد الكلى(معدل النمو ، تخفيض عجز الموازنة ، تخفيض عجز ميزان المدفوعات والاقتطاع من نفقات الصحة والتقاعد.. الخ) على حساب التردى فى أجور العمال .كما أن **هزيمة وتمزق الحركة النقابية(١٦) يجعل احتجاجاتها خافتة ومحدودة الأثر ، والمواطن الأمريكى الباحث عن عمل يقبل أى عمل ولو كان دون مؤهلاته المهنية وبأجر أقل من الحد الأدنى التأشيرى للأجور ، لأنه نشأ فى مجتمع بالغ الفردية ولم يتعود على حماية اجتماعية شاملة كما هى الحال فى أوروبا.**

وتبدو الحكومات عاجزة تماما أمام البطالة ولاسيما المستقرة(٥٠٪ من الاجمالى) وبطالة الشباب الذى لم يعمل قط بانتظام بعد تخرجه من المدارس أو الجامعات. وتقدر نسبة هؤلاء **بحوالى ٣٠٪ من إجمالى البطالة** . ومعروف أنه بالنسبة للشباب الذين فقدوا ، بسبب السن ، التأمين على الأسرة دون أن ينتقلوا إلى التأمين من خلال العمل وبالتالى فلا تأمين يظلهم ولا مورد محدد . وقد لاحظنا أن الشركات متعددة الجنسية لا تعير هذا الموضوع أي اهتمام . فهى مثلا تنقل مصانعها كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة لبعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونياً فى دولة المقر . وهو ما سمى فى فرنساdelocation ويسميه البعضTeleproducation أى الانتاج عن بعد.

وقد وقفت طويلا أمام حدث وقع فى فرنسا أوائل ١٩٩٦ حين اجتمع رئيس الوزراء مع ممثلى العمال وأصحاب الأعمال لإيجاد مخرج ولو جزئى من الأزمة التى أدت إلى إضرابات واسعة وطويلة فى خريف السنة السابقة. وبعد الوصول إلى اتفاق بحوالى أسبوع سمعت على التلفزيون الفرنسى أن رئيس الوزراء دعا ممثلى ١٩ شركة متعددة الجنسية تمارس نشاطها فى فرنسا إلى مأدبة غداء ليشرح لهم الموقف . فهذه الشركات ليست كلها أجنبية ومنها بالقطع ما مقره الرسمى فرنسا ولكنها لا تعد نفسها طرفاً فى حوار فرنسى- فرنسى محلى ولا تفكر فى أى تنازل للعمال ، إذا أتى العمال بما يضر بأرباح الشركة كان الرد الفورى اغلاق المصنع ونقل النشاط إلى دولة أخرى داخل الاتحاد الأوروبى أو خارجه.

إن مسرح الصراع الطبقى فى الدول الرأسمالية محكوم بتناقض لم يكن من السهل تصوره قبل عقدين أو ثلاثة. **فالعمال هم الذين رفعوا تاريخيا شعار الأممية وناضلوا من أجله فى أوروبا على الأقل وتغنوا به(١٧) وكانت الرأسمالية القومية تتهم بالخيانة والعمالة لأعداء الوطن والامبراطورية . واليوم نشاهد العكس تماما: الشركات الكبرى توحد أسواق العالم والطبقة العاملة والحركة النقابية ممزقة ومشتتة ولا تملك رؤية واضحة** . بل إن بعض النقابات الأوروبية تتبنى مفهوم أن البطالة عندهم نتيجة للاستيراد من دول آسيوية تنخفض فيها الأجور انخفاضا شديداً وتنضم بالتالى إلى من يعدون هذا الوضع «إغراقا » يبيح فى أحكام الجات ١٩٩٤ فرض ضريبة جمركية تعادل الفرق بين تكلفة العمل عند المنتج وعند المستورد.

ومن المسلم به أن شبح فقدان العمل بسبب استقرار البطالة وتوقع نمو اقتصادى بلا عمالة جديدة يحمل العمال علي قبول تنازلات حتى فى مستوى الأجور الحقيقية . ولكن نرى من ناحية أخرى أن البطالة تصيب كثيرا من الكوادر المهنية والادارية العالية ، أى تحل بقوم اعتقدوا أنهم على طريق الرقى وزيادة الدخل والتمتع بمستوى معيشة تمارسه الفئات العليا من الطبقة الوسطى ، واستدانوا لاستعجال الاستهلاك . وهم يجدون أنفسهم فجأة متعطلين وهم فى الأربعينيات من العمر وبلا أدنى أمل فى الحصول على عمل من نوع المفقود .ومن ناحية ثالثة ظهر بوضوح أن التطور التكنولوجى يتطلب تأهيلا عاليا (المرحلة الأولى من التعليم العالى ، البكالوريس) ويتعلل أصحاب الأعمال بهذه الحجة ليحصلوا على دعم حكومى يمكنهم من تشغيل شبان بأقل من الأجر الأدنى القانونى بحجة أنها مرحلة تدريب وبعقود لا تزيد مدتها عن سنتين.

وهنا أيضا أفادنى الرجوع إلى الأصول . فقد كتب **إنجلز** قبل ١٢٠ عاما « **إن عامل المستقبل سيكون مهندس تنفيذ»** . والآن يقول **كلينتون** فى خطابه فى حفل تنصيبه للمدة الثانية إن حكومته حريصة على أن تتيح التعليم العالى للجميع-Higher education for all. وقد رأينا أن الكوادر التى كانت تترفع على الطبقة العاملة وتكون أحيانا نقابات خاصة وتؤمن بأن الهوة بينها وبين البروليتاريا أعمق بكثير من تلك التى تفصلها عن البرجوازية الكبيرة وأن هناك حراكاً طبقيا إلى أعلى لا ينكره أحد .**والآن نرى الاقتصاد يحتاج إلى عمال مؤهلين جامعيا ،وفى نفس الوقت تهدد البطالة كل مزايا الكوادر وكل هذا نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجى المعتمد على العمل الذهنى وليس على العمل اليدوى.**

والتداخل القليل باليد يحتاج إلى معرفة كبيرة بالآلة التى يتعامل معها الإنسان. **ولهذا أعتقد أن بروليتاريا القرن ستكون أساسا من أصحاب الياقات البيضاء ،وأن العمل اليدوى سينحصر فى أضيق الحدود** . وهذا ما يطرح على الحركة النقابية فى أوروبا بالذات تحديات كثيرة فى إعادة النظر فى أوضاعها وأساليبها والتوجه نحو استقطاب العمالة المؤهلة والاستفادة من طاقاتها . ونأمل عندئذ أن

ينظر النقابيون في الغرب إلى تدني مستويات الأجور عندنا نظرة علمية وتقدمية . علمية بمعنى قياس الأجر والانتاجية في الحالتين . وأعتقد أن تدني مستوى التأهيل في معظم بلدان العالم الثالث يحول دون ارتفاع إنتاجية العمل بانتظام من سنة إلى أخرى كما يجرى في الدول الصناعية المتقدمة.

والنظرة التقدمية تقتضى التضامن من عمال العالم الثالث في نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات النقابية وتحسين الأجور الحقيقية وإتاحة التأهيل والتدريب المتكرر لرفع الانتاجية . وعليناحن أن نحمل إليهم الرسالة.

وأخيرا وقع في أوروبا أول إضراب على مستوى ثلاث دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي. فحين أضرب عمال مصنع سيارات رينو في بلجيكيا لأن الشركة قررت غلقه ، سارع عمال الشركة في فرنسا إلى إعلان التضامن معهم .إن عمال مصنع الشركة في أسبانيا انضموا للاحتجاج رغم تلويح الشركة بأنها ستوسع المصنع الاسباني لتعويض اغلاق المصنع البلجيكي. والتقى ممثلو النقابات من البلدان الثلاث في مسيرة مهنية في شوارع باريس وعندئذ وجد القضاء فقرة قانونية إجرائية استند إليها في أمر رينو بوقف تنفيذ قرار الإغلاق.

ونحن في العالم الثالث

كيف تنظر الرأسمالية الكوكبية إلينا حالاً ومستقبلاً ؟ تقتضى الإجابة على هذا السؤال التعرف على ما آل إليه أمرنا.

١-فقدت معظم أقطار العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة كل أهمية استراتيجيةففى ظل المواجهة العالمية كانت أرضنا كرقعة الشطرنج إذا خرجت منها دول الغرب سارع إليها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه ،والعكس صحيح. ومن ثم كان من النادر أن تبقى إحدى دولنا دون وجود أو على الأقل تفرد أحد القطبين . أما الآن وقد أصبحت «الحرب العالمية» مستبعدة في المستقبل المنظور لم يعد لدولنا أهمية استراتيجية.

٢- فقدت ملكية الموارد الطبيعية أهميتها وانخفضت أسعارها في بعض الأحوال إلى مستوياتها إبان الكساد الأعظم (١٩٢٩-١٩٣٤) . وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في البلدان الصناعية .فقد تراجع نصيب الصناعة في اقتصادها لصالح قطاعات الخدمات ، كما أن الصناعة تتجه إلى مجالات التكنولوجيا العالية التي تستخدم قدراً محدوداً للغاية من المواد الأولية . كذلك كان تطوير تطوير التكنولوجيا في اتجاه تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية أو ما يسمى Energy and material saving technologies.

كما أن الوعي بقضايا البيئة دفع نحو التخلص من صناعات شديدة التلويث ، ومن ثم يمكن أن تنقل للعالم الثالث.

وأخيرا ، وليس هذا أقل الأمور أهمية ،خلقت البلدان الصناعية مواد جديدة أفضل مما نجده في الطبيعة. فالبلاستيك الصلب أكثر مقاومة وأطول بقاء من الصلب المخصوص، على سبيل المثال . ويعنينا كعرب أن ندرك أن البترول مادة أولية يسيطر على سوقها المشترون تماما . ودون دخول في تفاصيل هذا الموضوع نكتفي بالتنبيه إلى أن سعر البترول حاليا (حوالي ١٨ دولاراً) .يعادل خمسة من دولارات ١٩٧٣ .كما نلاحظ أننا بعد حرب ١٩٧٣ كنا نهدد بقطع البترول عن الدولة التي تعادينا . وليس أدل على انقلاب علاقات القوى من أن الغرب هو الذي قاطع بعض الدول المصدرة للبترول ليحرمها من الحصول على عائداته : ليبيا العراق وإلى حد ما إيران . ولنا أن نتخيل إلى أى حد سيهبط سع البترول عند استئناف التصدير من العراق (أكبر مصدر بعد السعودية وأشد الأقطار المصدرة حاجة إلى أموال ضخمة لتعمير ما خربته حروبه).

٣- لم تحقق التنمية في الخمسين سنة المنصرمة ما كان مأمولا فيه في معظم دول الجنوب بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى أقل مما حققته في الستينات في معدلات النمو(١٨) ،وما زال الفقر والجهل والمرض سمة أغلبية السكان في الجنوب ووصلت الأمور في بعض الأقطار إلى انهيار «الدولة القومية» وبالتالي زاد عدد السكان، ولكن الفقر لا يجعل لهم «الطلب» بالمعنى الاقتصادي . ولهذا ليست أسواق معظم بلادنا سوقاً كبيرة تغرى الشركات الكوكبية.

٤- معونات التنمية الرسمية في طريقها إلى الاختفاء فيما عدا ما يمكن أن يقدم كمعونة إنسانية في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة . وهذا التخفيض المتوالي حتى الالغاء الكامل يدخل ضمن اجراءات تخفيض الانفاق العام وضروة تصفية عجز الميزانية المزمن وتصغير الدولة بصفة عامة . وما قصة «الشراكة» التي تبشر بها دول من الشمال إلا تعبيرا عن بديل لمعونات التنمية يتمثل في قدر أدنى من المعونة الفنية وترك الاسهام في تمويل مشروعات التنمية للاستثمار الاجنبي المباشر ، فليس من مهام الدولة- في ظل ايديولوجية السوق- أن تستثمر وتنتج ، وبسبب زيادة البطالة والفقر في البلدان الصناعية يندد عدد من الكتاب والسياسيين بما يسمونه تبديد الموارد في الخارج ، مؤكدين أن الفقر في الداخل يجب أن يستحوذ على اعتمادات معونات التنمية حاليا . وإزاء المعاناة الداخلية قل اهتمام الرأى العام بالفقر في العالم وبقضايا التنمية في العالم الثالث. ووجد الجميع حجة دامغة في واقع فشل التنمية رغم كل ما قدمه الشمال من معونات ، وأن الجماهير الفقيرة لم تنل من تلك المعونات إلا الرذاذ في حين استقر الجزء الأعظم في حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك في الخارج.

٥- بدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها في التعامل مع مختلف الدول النامية على وجهة نظر الحكومات ووزارات الخارجية .فالمصالح العليا للدولة لتعبيرها السياسى تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات الكوكبية . وتختلف معايير التعامل بالتالي . ففى الأصل كان النفوذ السياسى والاقتصادى لدول معينة هو المفتاح إلى أسواقها بما يحقق الربح للشركات التي تحمل جنسية تلك الدولة . أما الآن فإن الشركات الكوكبية هي التي تقيم أوضاع كل دولة في الجنوب وتزن احتمالات وحجم الأرباح التي تتحقق للشركات التي تمد نشاطها إليها.

وفي نزاع بين وزارة الخارجية وتجمعات رجال الأعمال يزداد نفوذ هؤلاء يوما بعد يوم . فقد نجحت تلك الجماعات في إعادة التمثيل الدبلوماسى بين الولايات المتحدة وفيتنام رغم أن مشكلة الأسرى والمفقودين من الأمريكيين لم تحسم بعد،كما أن سياسة واشنطن إزاء كوبا محكومة بمصير الصراع بين قيادات الأعمال من جهة ومافيا المخدرات الكوبية في فلوريدا من الجهة الأخرى. وفي أوروبا تريد الشركات الكبرى توحيد السوق المشتركة والعملة الواحدة في حين يعرف المجتمع اتجاهات تعارض هذا المسعى وتحرص على استقلال الدول الأعضاء . وفي فرنسا يسير اتحاد أصحاب الأعمال على أنهم لا يتدخلون في السياسة .ومع ذلك تدخل الاتحاد علنا في الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت ليحض الناخبين على أن يقولوا نعم . وآخر حدث ذو دلالةفى هذا الصدد أن **توني بلير** عين رئيس شركة«**بريتيش بتروليوم**» -رقم ٢٧ في قائمة فورشن -وزيراً للشئون الأوروبية متجاوزاً بذلك الخلاف بين «الشكاكين» في المسعى الأوروبي والمتحمسين له، وكلاهما موجود في الأحزاب البريطانية الثلاثة.

٦- ويمكن أن نوجز موقف الشركات الكوكبية من العالم الثالث على النحو الآتي: المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلا لا تستحق البقاء، وهي حاليا عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذى حكمه دائما قانون «البقاء للأصلح»، وبالتالي يجب إسقاط البلاد التى تعيش رغم كل المساعدات فى حال فقر الأغلبية من سكانها من حساب هذه الشركات،وأن تترك وشأنها ولا تمنح أي معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية فى الظروف الاستثنائية . وبالتالي ليس هناك أى مسوغ لاتفاق حكومى من الدول الصناعية بدعوى حفظ النظام أو موقف الحرب الأهلية ولا لأن يقتل أمريكيون أو أوربيون في أفريقيا مثلا.

وتهتم الشركات الكوكبية بدول العالم الثال التى تبدولها اقتصاديا أنها سوق كبيرة للانتاج الغربى حالاً أو احتمالاً . وهذا بدوره مبنى على عدد السكان ونسبة من سيرقون إلى صفوف الطبقة الوسطى منهم في المستقبل المنظور . وهذا التدرير مؤسس على نتائج جهود التنمية فى الماضي واتصالها عبر السنين . فذلك هو ما ساعد على تكوين طبقة وسطى، واستمرار النمو سيزيد من أعدادها . والأمر التالى هو توافر كوادر عالية التأهيل ومراكز بحث علمي وتكنولوجي وتعليم عالي جاد وعمالة مؤهلة ومدربة ومنظمة . وضمان الرهان على استمرار هذا الأداء هو النظام البرلماني وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والنظيفة لأن هذا يحصن المجتمع والاقتصاد ضد الانقلابات المفاجئة.

وفى كلمة قصيرة نقول إن الاقطار التى لم تنجح بتلك المقاييس لن تكون طرفاً فى النظام العالمى وستعرف الكوارث (انهيار الدولة، تحكم الاتجاهات الاثنية والقبلية والدينية والاقليمية .. إلخ) فى حياة الشعوب فى جو من العنف والقتال من الجميع وضد الجميع . وتكتمل التعاسة بشيوع أيديولوجية السوق التى تطرد الدولة(الضعيفة أصلا) من مواقع القيادة فى عمليات التنمية.

إن كثيرا من أرباب القلم عندنا ما زالوا يبحثون في التناقضات بين الدول الكبرى وإمكان استفادة بلادنا منها. وجلهم لا يقدم على طرح قضايا التبعية والتكامل على المستوى العربى لأنهم تعودوا فى الماضى مخاطبة الدولة، ويبدو حاليا أن ايديولوجيا السوق تجعل خطاب المثقفين لها غير ذى موضوع ، إذ المفروض أن كل شئ سيجد الحل الأمثل بفضل آليات السوق الحرة، كما أن من تقبل من أرباب القلم تلك الايديولوجية يتوهم عدم جدوى مخاطبة الرأى العام والتأثير فيه كمرحلة لا غنى عنها لمن يريد التأثير في صانعي القرار.

الهوامش

(١) يرى بعض الكتاب أن تعبير «الاقتصاد العالمى» World Encono-my **مضلل للسبب الذى ذكرناه في المتن ويفضلون اقتصادا يسيطر علي العالم»** World- Economy. **ويستخدم بعض الكتاب الفرنسيين تعبير** leconomie-Monde **بدلا من** Economie mondiale **كما لا يرى البعض منهم حرجاً فى استخدام** globalisation **حيث أن** Globle **فى اللغة الفرنسية لها نفس معناها فى الانجليزية أى الكرة.**

انظر:- I. Walenstein Unthink-ing Social Science. The limits of Nineteenth century para-digms. 1991. M.Drancourt: Le Megamanagement in: Futuri-bles, Mars 1997.1997.

(٢) انظر عرضا مفصلا لنشأة الرأسمالية في :إسماعيل صبرى عبد الله .. دروس فى الاقتصاد السياسى . الاسكندرية ١٩٥٤ ص ٢٣ -٦٤.

٣- حجر أبيض شفاف المعجم الوسيط (وهو عادة صلب لا يتغير تكوينه بسهولة.

(٤) أقوال ماركس مأخوذة من كتاب:
kaRal Marx : Selected writings in sociology and sociol. Philoo-phy . Eds Bottomore and Rubed 1975. reprint.

(٥)
Fernand Praudel Civilisation . Materielle Economie et Capital-isme X V-XV!111 Sieceles Paris-1979.

(٦) وهى تنطوى على مخاطرات متنوعة . ومن ثم وصف هؤلاء التجار بأنهم entrepreneurs **التى تعيش مع الرأسمالية حتى هذه اللحظة وإن تجددت دلالتها وزادت تحديداً.**

(٧) Freetown فى بريطانيا، Ville Franche فى فرنسا freiburg فى المانيا وسويسرا .. إلخ.

(٨) سافر كولومبوس إلي جزر البحر الكاريبى رافعاً رايات ملك أسبانيا الذى بارك الرحلة وشجع المسافرين . ولكن تمويل الرحلة جاء من بيت تجارة كبيرة فى جنوى اسمه Centurione.

(٩) فى كتاب« ثروة الأمم» كتب آدم سميث فصلا مطولا لهذه القضية بعنوان: On Frugality.

(١٠) انظر فى الفرق بين الليبرالية والديمقراطية : : J. Schwarzmantel Structures of Power, An Intro-duction to politics, Brighton and New York, 1987. C. C. Gould:Rething Democracy , Cambridge University Press 1988.

(١١) وهو ما كان يسميه الأوروبيون «ليس أرض أحد» No mans land، فالسكان الاصليون لا يعدون بين بنى الإنسان.

(١٢):- J. A Hobson : Imperial-ism 1918 . J. A . Schumpetir : Zur Sociologie der Imperialis-mus. 1919 . F . Sternberf: Der Imperialismus 1926. T. Parker Moon : Imperialism and World politics, 1926.

(١٣) المصدر: OECD : OCDE: en chiffres , statistiques sur les pays membres . Edition 1996:

(١٤) البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٦.

(١٥) وكلمة State الانجليزية مشتقة من نفس الجذر الذى أعطى كلمة state التى ما زالت تستخدم بمعنى تركة المتوفى من ناحية، ومن ناحية أخرى الملكية العقارية فى تعبير Real estate.

(١٦) أشهر مثال على ذلك في بريطانيا حين أخفق عمال المناجم رغم إضراب استمر شهوراً أمام إصرار السيدة تاتشر على تحمل كل الخسائر الناتجة عنه(مليارات الجنيهات) . وقد أصدرت المرأة الحديدية بعد ذلك تشريعات تحد من نشاط النقابات. وقد قرر مؤتمر حزب العمال منذ أربعة أعوام فصم العلاقة العضوية بين الحزب والنقابات.

(١٧) :-Unissons-nous et de main Iinternationale sera le gen-re humain.

(١٨) UNDP:Human Devel-opment Report, 1996

* نقلا عن ندوة تجديد المشروع الاشتراكى« مجلة الطريق»

تجديد أم تدمير للمشروع الاشتراكى

سعدت بمطالبة الدكتور **عبد العظيم أنيس** لهيئة تحرير اليسار بالاهتمام بالقضايا النظرية والمسائل الفكرية «التى تعمق نظرتنا إلى العالم المحيط بنا» خاصة وأن صيحة جديدة قديمة أخذت تتعالى بين الماركسيين على وجه الخصوص تطالب بتعظيم دور السياسى العملى على حساب دور النظرى والفكرى، هذه الصيحة التى تدعى كذباً حرصاً زائدا على معالجة وحل قضايا الجماهير بينما هدفها الحقيقى طمس الماركسية تحت أنقاض الانهيارات وغبار الزمن.

بمقدار ما سعدت باستجابة هيئة التحرير لطلب الدكتور **أنيس** بمقدار ما خاب أملى باختيار ورقة السيد **ماهر الشريف** فى ندوة مجلة «الطريق» اللبنانية لتحتل زاوية «**فكر اليسار**». كان أحد رفاقنا فى «**منتدى الفكر الاشتراكى**» قد شارك فى تلك الندوة وقطع مشاركته مصدوماً بحجم وعمق الانهيارات الفكرية التى تبدت فيها. وها أنا أدرك الآن هول صدمته بعد قراءة ما سماه السيد **الشريف «تجديد المشروع الاشتراكى»** فى اليسار لشهر نوفمبر.

قبل أن أتعرض للأفكار الواردة فى مشروع ماهر الشريف بالنقد أفضل بداية أن أتساءل عن المبررات التى سمحت بعنونة المشروع ب «تجديد المشروع الاشتراكى» !! فكلمة «تجديد» تعنى أن للمشروع صلة بل صلة قوية وأساسية بمشروع أقدم منه. لكن مشروع الشريف لا علاقة له من قريب أو بعيد بالمشروع الاشتراكى الماركسى أو اللينينى ليغدق عليه صفة «الاشتراكى» أم هو تجديد لمشروع الثورة البرجوازية الفرنسية ١٧٨٩ بشعاراته الثلاث: الحرية والاخاء، والمساواة والتى ينتهى إليها مشروعه؟!.

من يقرأ الورقة يكاد يسمع الشريف يتمتم ب« نعم» . ثم ما هى المبررات لوصف المشروع بالاشتراكى فى حين أنه لا يحمل من ملامح الاشتراكية حتى ولو ملمحا واحدا!. بظنى أن العنوان الأجدر بالمشروع هو «**بعث رفاة الأممية الثانية**».

من المحزن حقاً أن الثورة الاشتراكية العالمية لم تعد قادرة على توفير سوق رائجة لطوبائى القامات بعد انهيارها فسرعان ما اندفع هؤلاء يتسوقون فى أسواق أخرى اعتقادا منهم أنهم سيحتفظون بذات الطول للقامة فيها.

يعترف الشريف فى متن مشروعه أن فكره مشوش حتى أنه لم يعد قادراً على تفسير الكثير من ظواهر العصر كالديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية المرأة وتلوث البيئة وغيرها مسلحاً بالوعى الماركسى فقط ولا أعرف بعد هذا الاعتراف الخطير ما الذى حفزه وألح عليه لأن يبدع مشروعا اشتراكيا (!) فريداً لم يقو عليه غيره. بعض ظنى، غير الآثم كما أعتقد، يقول أن **السيد ماهر الشريف** وحين عجز عن تفسير تلك الظواهر العصرية رأى العجز فى ماركسية **ماركس** وليس في ماركسية الشريف وهكذا فإنه لم يتردد فى الاشارة إلى أكثر من نقص فى الماركسية بل أنه شكك كثيرا فى متانة عناصر رئيسية فى أسس الماركسية، مثل مفهوم الصراع الطبقى ومفهوم البروليتاريا وعلاقات الانتاج وحتى مفهوم الاشتراكية نفسها حيث لم يعد يميز بين الاشتراكية والرأسمالية.

لو لم يشن **ماهر الشريف** حملة تشكيكية شعواء على الماركسية اللينينية لما تعرضنا له فالكنائس تغص بالقساوسة من ذوى الياقات البيضاء يبشرون عتاة الرأسماليين كل صباح أحد وجها لوجه بمجتمعات العدل الإنسانى والاخاء فلا تستحق كل ترهاتهم إلا بضعة دولارات يتحسن بها الرأسمالى على القسيس. وها هو **غورباتشوف** يجوب دور النشر والإعلان وستوديوهات السينما يبشر بالاشتراكية المسيحية التى نسخ عنها **ماهر الشريف «اشتراكية المستقبل»** فلا يكاد تذكره الصحف والأخبار «**لكن «اليسار» «راية المستضعفين فى الأرض» لم تنشر عظات القساوسة وترهات غورباتشوف بل نشرت مشروعاً لماهر الشريف يهدُف إلى تجديد الاشتراكية ويقوم أساساً على التشكيك فى أسس الماركسية اللينينية.**

خطاب السيد **ماهر الشريف** لا ينتمى أيما انتماء للفكر الماركسى وهو مناف للفكر المادى الجدلى حيث أعتمد فى صياغة مشروعه «**اشتراكية المستقبل**» على «أن النضال من أجل فكرة الاشتراكية لن ينتفى ما دام هناك أشخاص وجماعات يتمسكون بهذه الفكرة وما تحمله من قيم إنسانية نبيلة».

-**بفعل الارتداد ودون وعى يستصغر الشريف الاشتراكية كنظام انتاج عالمى وسيرورة تاريخية إلى مجرد فكرة ويحرم الاشتراكية من آليتها الطبقية ليخصها بأشخاص وجماعات وهكذا فإن اشتراكية الشريف المستقبلية المسيحية مجرد فكرة نبيلة وإنسانية يعتمد تحقيقها على مجرد اقتناع أشخاص وجماعات بهذه الفكرة.**

حدث وأن آمن أشخاص وجماعات بأفكار لا تقل نبلاً عن اشتراكية الشريف الا أن تلك الأفكار لم تحظ، بهبوط على الأرض. أشخاص كثيرون وجماعات أكثر آمنوا بفكرتى المسيحية والاسلام لكن هاتين الفكرتين سرعان ما حولتا إلى مجرد طقوس دينية دون تأثير في النظام الاجتماعى السائد. وسائل الانتاج وأدواته تنتظم وفق شروط وإملاءات معينة دون أن تأبه فيما إذا كانت الأفكار التى سبقتها أو التى لحقتها بديلة أم حقيرة بل إن الفكرة الأساس للرأسمالية هى فكرة حقيرة تقوم على مبدأ استغلال العمال لكنها مع ذلك نقلت البشرية إلى درجة أعلى على سلم التطور وأوصلتها إلى مشارف الاشتراكية.

السيد الشريف يدرك قطعا أنه باطروحته الجديدة إنما يغوص فى المثالية حتى القعر لكنه يدرك أيضا أنه دون أن يتبلل بالمثالية لن يكون بمقدوره الانسلاخ عن الماركسية ناهيك عن النيل منها. إنه ولا شك يدرك أن الاشتراكية ليست فكرة سواء كانت نبيلة أم غير نبيلة هبطت على ماركس من السماء، بل هى نظام انتاج أولاً ونظام توزيع ثانياً. نظام انتاج رآه ماركس وغير ماركس فى عقر دار الرأسمالية- مئات الألوف والعمال يتعاونون لانتاج كم هائل من سلعة بعينها- ونظام توزيع رآه ماركس فقط بثاقب نظره فى الأفق القريب لعصر الرأسمالية. الرأسماليون أنفسهم هم الذين أتوا فعلاً بالشيوعية أما ماركس فلم يفعل أكثر من أنه كشف النقاب عن وجهها فكان لدهشته وضاءً حقيقة.

رفيقنا القديم يدرك كل هذا لكنه اكتشف مؤخرا فقط وبعد انهيار المعسكر الاشتراكى والانتكاس الخطير للثورة الاشتراكية العالمية **,اكتشف أن البروليتاريا لم تعد القوى**

فؤاد النمرى

الرئيسية فى عملية الانتاج كما اعتادت أن تكون وأن هذه الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية قد أخلت موقعها فى العملية الانتاجية ليحل محلها العلم والمعرفة ليغدوا قوة مباشرة عظمى فى الانتاج ، هو ذا بعينه شعار الطبقة الوسطى وصيحتها ، الطبقة التى خربت العالم وألقت بمستقبله فى المجهول -والاشتراكية المستقبلية هى بعض هذا المجهول- كانت البشرية بين شعارين فأصبحت ومنذ إلغاء **خروتشوف** للطبقية فى الاتحاد السوفياتى عام ١٩٥٩ بثلاثة شعارات: الرأسماليون يرفعون راية تقول أن المال هو القوة الرئيسية.. فى الانتاج، وراية البروليتاريا تقول أن العمل هو القوة الرئيسية والآن الطبقة الوسطى ترفع راية تدعى أن المعرفة هى القوة الرئيسية فى الانتاج . فأى هذه الرايات ستختار البشرية وأيها ستلقى بها جانباً؟!.

لم يختر ماركس راية العمال بسبب تعاطفه الإنسانى مع الفقراء والمظلومين مثلما ينحو السيد الشريف فى مشروعه بل لأنه وجد بالتحليل الصائب والدقيق أن مال الرأسماليين إنما هو تجسيد نقدى لقوى عمل مسروقة وبالطبع ليس ماركس من يختار راية اللصوص. الطبقة الوسطى ليست أقل لصوصية من الرأسماليين بل إنها أكثر وقاحة حيث يعترف الرأسماليون أن بضاعتهم ، المال، تمت بصلة إلى الشغيلة فى حين تنكر الطبقة الوسطى أن بضاعتها من المعرفة هى من انتاج الشغيلة مباشرة. هذه الحقيقة لم تغب تماماً عن فكر **ماركس** فألفباء الماركسية بدأت بدحض مثالية **هيجل** لتثبت أن الفكر إنما هو انعكاس للواقع وأن النظرية انما هى وليدة التطبيق، فليس من معرفة إطلاقا بدون شغل وكل المعارف مهما بلغت من التعقيد هى أساساً من إفرازات أدوات الانتاج.

فلاسفة الطبقة الوسطى يتفاخرون الآن بأن معارف طبقتهم قد أصبحت البديل المؤثر والفعال لطبقة البروليتاريا ، ولذلك فإن صاحب الحق الشرعى فى استلام السلطة هو الطبقة الوسطى وليس البروليتاريا كما رأى ماركس خاصة وأن الطبقة الوسطى- كما يزعمون - معروفة تاريخيا ومنذ أيام الثورة الفرنسية بتكريسها للديمقراطية وتقديسها لحقوق الإنسان، فالديمقراطية وحقوق الإنسان هما شعارا الطبقة الوسطى منذ ما يزيد على ثلاثة قرون. لكن هؤلاء الفلاسفة لم يقولوا كلمة واحدة عن مصير البروليتاريا وقد أصبحت بلا شغل جراء معارفهم.**السيد الشريف صمت أيضا ولم يلتفت إلى مصير طبقة البروليتاريا بعد تعطيلها وسلبها قسم العمل الخاص بها. هل سيتركها تعمل بأسلوب إنتاج متخلف ثم يرفدها بمساعدات لا تنقطع ليغطى كلفة انتاجها أم أنه سيحولها إلى طبقة وسطى وكيف سيتم ذلك** ،والاشتراكية المستقبلية لن تؤخذ على محمل الجد طالما أنها لا تعرض أية حلول لمسألة حرمان البروليتاريا من حصتها فى العمل الاجتماعى».

التقدم العلمى والتكنولوجيا الرفيعة من شروط الاشتراكية العلمية ، اشتراكية البروليتاريا التى على العكس من**«الاشتراكية المستقبلية»** البرجوازية لا ترى فيهما تقسيما للعمل غير قابل للإلغاء. فمن أولى مهام دولة البروليتاريا هى استخدام العلوم وهى نشاط إنسانى لا يخص طبقة بعينها، فى تطوير أدوات الانتاج تطويراً نوعياً الذى بدونه سيكون العبور إلى مرحلة الشيوعية فى غاية الصعوبة بل وربما مستحيلا. الضبابية فى فهم طبيعة البروليتارى والتعقيدات الظاهرية التى تحول دون فهم المثقفين البرجوازيين للتناقض بين العمل اليدوى والعمل الذهنى نابعة أصلا من الصورة التقليدية للعامل والتى ورثها البروليتارى وهى صورة مخطوءة. فالبروليتاريا فى الفهم الماركسى هو الشغيل فى إحدى وسائل الانتاج التى لا تنطوى على تقسيم ملموس للعمل بغض النظر عن نسبة الذهنية فى الشغل.

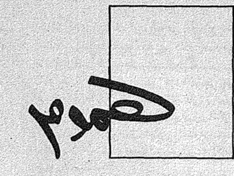
تظل أهم المسائل التى لم يستطع السيد ماهر الشريف حلها فى تقديم مشروعه «اشتراكية المستقبل» هى مسألة علاقات الانتاج. لذلك وجد نفسه خلال عرض المشروع أسيراً فى شبكة غير قابلة للحلحلة. فمرة يملك الدولة وسائل الانتاج ومرة أخرى جمعية تعاونية ومرة ثالثة العاملين فى المؤسسة بشكل التسيير الذاتى ورابعة هيئة عامة بشكل الشركات المساهمة العامة.ولأن هذا الكشكول لا يقنع أحدا بمن ذلك السيد **الشريف** نفسه فقد اشترط المشروع تمتع مالكى وسائل الانتاج بالروح الانسانية والتعاطى مع الفقراء وهذا هو الشرط الوحيد الذى يسمح بوصف المشروع بالاشتراكى.**وهكذا تكون«الاشتراكية المستقبلية» اشتراكية الاحسان الاشتراكية المسيحية . هذه ليست اشتراكية ، إنها مجرد استجابة لصيحة العدالة الصيحة التى تتفاخر بها الطبقة الوسطى.**

تسهيلا لمهمته التى وصفها بالصعبة تعمد السيد ماهر الشريف تجاهل فعل قانون القيمة فى اشتراكيته المقترحة وآلية تحديد الاجور والأسعار. وبهذا التجاهل علينا أن نفترض أن قانون القيمة الرأسمالية هو ما سيفرض سعر السلعة بمقدار الأجر فاذا كان افتراضنا صحيحا فلن يزيد عندئذ ثمن السلعة عن كلفة إنتاجها وبذلك لن يقدم عاقل على توظيف أمواله فى إنتاج هذه السلعة . فائض القيمة فقط هو دافع أصحاب الأموال لتوظيف أموالهم فى العملية الانتاجية. ما يحدد مقدار هذا الفائض هو طبيعة الدولة.**فاذا عملت الدولة على توفير فائض مناسب لأصحاب الأموال ومالكى وسائل الانتاج فأى مبرر يتبقى عندئذ لتسمية هكذا علاقات انتاج وهكذا دولة بالاشتراكية .انها رأسمالية كلاسيكية.**

المعيار الحاسم للتعرف على الدولة الاشتراكية من سواها هو تعطيل قانون القيمة فالدولة التى لا تفصل بين السلعة وقيمتها الرأسمالية . هذا المعيار تحديداً هو ما يفضح فاشية رأسمالية الدولة التى تزيف نفسها بصورة اشتراكية بينما هى فى الواقع اداة قمعية فاشية ضد الطبقة العاملة . ثمة دولتان فى علم الاقتصاد السياسى لا ثالث لهما، دولة تزجر العمال وتدفعهم إلى الخلف لتوسيع هامش الربح للرأسماليين ، ودولة أخرى تقابلها تزجر الرأسماليين حماية لحقوق العمال وهى فى النهاية لا تجد بداً من الغاء ملكية وسائل الانتاج. أما «دولة الشعب كله» الخروتشوفية، دولة العدالة والديمقراطية المجردة، أو دولة (النص نص) فما هى إلا وصفة كاذبة وضحك على ذقون العمال.

وأخيرا فإن كل أنبياء الاشتراكية بمختلف أشكالهم وألوانهم ليسوا الا أنبياء كذبة وذلك بكل بساطة لأن ليس هناك نظام اجتماعى متكامل ومستقر اسمه الاشتراكية فمرحلة الاشتراكية التى تحدث عنها ماركس إنما هى مرحلة عبور من النظام الرأسمالى إلى النظام الشيوعى.انها مرحلة تحول وتحويل تفتقر إلى علاقات انتاج ثابتة ومستمرة وليس فيها هرم اجتماعى ثابت. مرحلة تبدأ بالثورة التى تقلب الهرم الاجتماعى رأسا على عقب أو على قاعده وتمتلك القاعدة السلطة التى تمكنها من رفع الرأس الذى غدا فى الأسفل باتجاه القاعدة التى غدت فى الأعلى ليكون لدينا بالتالى مجتمع مسطح بطبقة واحدة. **الاشتراكية الوحيدة التى ستراها البشرية هى اشتراكية البروليتاريا الشيوعية** .أما الاشتراكية السوفيتية فانها لم تعد اشتراكية البروليتاريا بموجب إعلان **خروتشوف** فى المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى عام ١٩٥٩.

إننا نهيب بالتالى بالذين تملكهم اليأس بعد الانتكاسة الكبرى الى حلت «بالثورة الاشتراكية العالمية» أن يقدموا يد المساعدة لعمال العالم وذلك فقط باعلان انسحابهم من كوادر الثورة والكف عن ابتداع هرطقات مضللة.



الإرشاد الزراعى والخصخصة

يعتبر الارشاد الزراعى من أهم المناهج فى التنمية الريفية، وقد ساهم فى إحداث النهضة الزراعية فى الدول المتقدمة انطلاقا من فلسفة تعليم الكبار، بقصد تغيير معارف واتجاهات ومهارات الزراع فى إطار عملية اتصال تعليمى ، تستهدف توصيل التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيا الحياتية من مراكز البحوث وهى أجهزة حكومية مثل كليات الزراعة ومراكز البحث العلمى الزراعى والجامعات إلى الأسر الزراعية والريفية، وعلى الأخص صغار الحائزين والذين يمثلون أغلبية الريفيين ومحتاجين للتنوير فى الزراعة والحياة، بقصد تحسين الانتاج ورفع مستويات معيشتهم.

والمزارع المصرى أحوج ما يكون لعمليات الارشاد الزراعى لتنمية مهاراته وتجديدها لمواجهة المنافسة المفتوحة فى العالم بعد اتفاقية أوراجوى المعروفة بالجات ، وبعد أن أصبح عامل المعرفة بعد ثورة المعلومات أهم عوامل الانتاجية الزراعية، وأصبح العامل الحدى فى زيادة الانتاج ،وجهاز الارشاد الزراعى هو الذى يقدم المعرفة الجديدة للمزارع.

ومنذ سنوات بدأت دول العالم تشعر أن مشاكل الزراع والتكنولوجيا الزراعية أصبحت أكثر تعقيدا ، ولا تستطيع أن تصمد أمامها طويلا، وتتعامل معها بفعالية من خلال مركزية وبيروقراطية القطاع الحكومى، وواجهت الحكومات فى العالم أزمات مالية متزايدة ، وصعب عليها توفير تمويل كاف للخدمات الارشادية الزراعية ، وبدأت فى تقليص تلك الاعتمادات المالية المدعمة لخدمة الزراعة بما فيها الارشاد الزراعى، وتزايد الموقف صعوبة فى الدول النامية حيث واجهت مشكلتين متزاوجتين ، العدد الكبير من الزراع المفروض تغطيتهم بالخدمة الارشادية وتوصيل التكنولوجيا الزراعية الجديدة إليهم ، ومحدودية الامكانيات والموارد المتاحة لعمل ارشادى واتصالى كفء، وفعال .**وهنا أصبحت الحكومات أمام موقفين ، الأول : توفير كل النفقات والتكاليف المخصصة للارشاد الزراعى كخدمة حكومية وتقليصها تماما، والثانى : هو التحول التدريجى من الخدمة الارشادية الحكومية إلى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص والزراع ومنظماتهم للمشاركة المتزايدة فى تحمل مسئولية الأعباء المالية للخدمة الارشادية.**

ومن الخبرات الميدانية ومن تجارب الدول المختلفة تبين أن الخصخصة لها مزايا ، ولها عيوب، وأن الموقف المحلى هو الذى يحكم ذلك، ولا توجد قواعد عامة تنفذ لتعطى أفضل طريقة للخصخصة الارشاد . ويمكن أن نلحظ ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يشجع تماما الخصخصة الكاملة للارشاد الزراعى ، بمعنى أن يدفع الزراع كامل تكلفة الخدمة الارشادية التى تقدمها شركات ومؤسسات خاصة تتولى القيام بخدمات ارشادية خاصة للافراد، تقدم لهم مباشرة بشكل يزود دخلهم مع تحميلهم مقابل مادى بنسبة معينة تختلف من موقف لآخر، أو حسب الهدف المراد تحقيقه، وكانت مبرراتهم كالآتى:

١- الخصخصة فى الارشاد الزراعى تنمى بين الزراع الدوافع الاستثمارية والانجازية فى التعامل مع انتاج أرضهم، فى حين أن الخدمة الارشادية الحكومية المجانية تقتل لديهم تلك الدوافع.

٢- تخفيض النفقات على الحكومة.

٣- تنمية نوعية من المرشدين المحترفين.

٤- ضمان تام فى أن تصبح مشاكل المسترشدين الحقيقية على قمة اهتمامات أجندة الارشاد الزراعى.

٥- وتحسين الادارة للخدمة الارشادية، بعدم المركزية فى جميع العمليات الادارية، وخاصة فى عمليات اتخاذ القرار والتخطيط ، التى سوف تتحول من الحكومة المركزية ووكالاتها وهيئتها إلى المواقع الأمامية فى الحقول.

٦- فالتوجه نحو الخصخصة يشجع الزراع على انشاء تعاونياتهم واتحاداتهم ومنظماتهم غير الحكومية والقائمة على المساعدات الذاتية.

٧- قد تكون أكثر فعالية لأن المزارع لديه حرية الاختيار الحر للمرشد الأفضل على مساعدته .

٨- والمزارع أيضا لديه ميزة تحضير الكثير من الأسئلة الدقيقة التى تجعل استعمال النصيحة أفضل، فهو يستغل وقت المرشد أفضل استغلال لأنه يدفع له مقابل هذا الوقت ، وتجعله يقتنع بمتابعة تلك النصيحة التى دفع مقابلاً لها.

٩- والخدمة الارشادية الخاصة لا يكون لها دور فى تنفيذ سياسات الحكومة، بحيث يتعارض ذلك مع أدوارها التعليمية، كما يحدث عادة فى الارشاد الحكومى.

١٠- يأمل من الخصخصة أن توفر مناخاً موضوعياً لمحاسبة وتقييم أعمال المرشدين الزراعيين من قبل الزراع الذين يعتبرون أقدر من غيرهم فى الحكم على أعمال المرشدين الزراعيين ، وهذا يجعل الخدمة الارشادية أكفأ وأحسن.

١١- فى عدد من الدول خاصة النامية ، الزراع لديهم شك وارتياب فى أن وزارات الزراعة لا تخدم اهتماماتهم الحقيقية ، بقدر ما تخدم مراكز القوى السياسية فى المدينة وأصدقائهم الكبار فى الريف ، وهذا يصعب الموقف على المرشدين الزراعيين فى أعمالهم،

د. أحمد محمد صالح

لأنهم يمثلون وزارات الزراعة فيصعب عليهم اكتساب ثقة المزارع ، وبدون هذه الثقة لن يحدثوا تقدماً بين الزراع، وفى مناخ الخصخصة يتم القضاء على هذا الشك وتلك الريبة لأن المرشدين هنا لا يمثلون الحكومة.

١٢- إذا كان الزراع هم المستفيدون الأساسيون من الخدمة الارشادية ، لذلك يكون من العدل أن يدفعوا تكاليفها.

١٣- وإذا كان الفلاحون هم أصحاب المصلحة الأولى من الاستفادة من الارشاد ، يجب عليهم أن يحددوا أولويات الخدمات التى يحتاجونها والتى يجب الاعداد لها، وقد أظهرت الخبرات الميدانية فى العالم أن الزراع مستعدون للمساهمة فى دفع تكاليف الخدمة الارشادية حين تكون الخدمة قادرة على زيادة إنتاجهم ودخولهم.

والاتجاه الثانى : يرى ضرورة استمرار الخدمة الارشادية المجانية التى تقدمها الحكومات ، مع السعى إلى توفير وتدبير الدعم اللازم للارشاد الزراعى من عدة مداخل غير تقليدية مثل ضغط حزم المبتكرات والتكنولوجيا الزراعية غير الاقتصادية، والتوجه نحو المساعدة الذاتية أو على الأقل تدبير موارد مالية عامة من خلال دافعى الضرائب لتوفير تمويل أو دعم مالى للخدمات الارشادية الأساسية أو التى تهم الأغلبية من الزراع ، وكانت مبرراتهم كالآتى:

١- الارشاد الزراعى هو خدمة تعليمية للزراع مثل التعليم الرسمى ، والصحة ، والرى ، والأمن لا يمكن خصخصته بالكامل وإلغاء دور الحكومة ، فهل يمكن أن نحول جامعاتنا ومدارسنا ومستشفياتنا وبنوكنا كلها إلى القطاع الخاص، لا يمكن ، **فهناك قطاعات لا يصح خصخصتها بالكامل.**

٢- إن مزايا الخصخصة تتوقف خاصة فى الدول النامية على الموقف السياسى والاقتصادى الاجتماعى للدولة ، فخصخصة الارشاد أو عمومية الخدمة الارشادية لابد أن تكون جزءاً من السياسة القومية ، فتنظم خصوصية أو عمومية الارشاد الزراعى من خلال التنظيم القومى للارشاد الزراعى للدولة والذى يتضمن كل الدعم من الوكالات العامة والخاصة والمنظمات والهيئات التى تقوم بوظائف الارشاد الزراعى . ولن نستطيع أن نقول إن التوجه نحو الخصخصة فى الارشاد الزراعى سوف يحل جميع المشاكل دفعة واحدة.

٣- من العيوب الرئيسية لخصخصة الارشاد الزراعى انها تعرقل التدفق الحر للمعلومات الزراعية لجميع الزراع.

٤- والقول إن خصخصة الارشاد الزراعى سوف تكون ملائمة لكل المستثمرين المستفيدين من الخدمة قولا صعبا فى التنفيذ، ويستهلك ويضيع الوقت بدون نتائج ، لأنه ليس كل المسترشدين والمستفيدين سوف يمكنهم التعامل مع الارشاد الزراعى الخاص، لأن الارشاد الزراعى الحكومى يضمن أو يكفل أن يصل الارشاد إلى كافة طبقات المستفيدين بطريقة أو بأخرى ، وهذا لا يحدث فى خصخصة الارشاد الزراعى.

٥- تبين الدراسات الميدانية للبنك الدولى أنه لا يوجد حتى الآن سبب يبرر عدم كفاءة الارشاد الحكومى، ولكنه يحتاج نظاماً ادارياً جيداً لكى يستطيع على الأقل تغطية بعض تكاليفه.

٦- فى الدول التى طبقت خصخصة الارشاد الزراعى لوحظ أن الخدمة الارشادية تأثرت تماما بالعرض والطلب وآلية السوق، وان **هذا النظام خدم المزارع الكبيرة والمتوسطة فقط،** وأن العوامل الاقتصادية توجه نظام خصخصة الارشاد نحو التعامل فقط مع المزارع الكبيرة أو المتوسطة وتبعدهم تماما عن العمل مع صغار الزراع أو أرباب الأسر الريفية الذين لا يستطيعون دفع تكاليف الخدمة الارشادية، وعلى الرغم من أن الارشاد الحكومى أيضا أكثر اهتماما بالزراع الكبار بالمقارنة بصغار الزراع ، لكن هذه النزعة أقوى فى القطاع الخاص.

٧- المرشدون الزراعيون الحكوميون غالبا ما يساهمون بالكتابة فى المجلات الزراعية والارشادية وبرامج الاذاعة والتلفزيون بدون أن يسألوا عن أى أجر مقابل ذلك أو يبحثوا عن أى مكافأة صغيرة، ومع التوجه للخصخصة فهم قد يميلون للمطالبة بتكاليف أو أجر للخدمات التى يقدمونها .

٨- والمزارعون أيضا تحت مناخ خصخصة الارشاد قد لا يميلون إلى إخبار زملائهم الزراع المعلومات الزراعية الجديدة التى تعلموها من المرشد الزراعى ، لأنهم يعتقدون أن على الزراع الآخرين أن يدفعوا مثلهم نفس الثمن.

٩- وأيضا الخدمة الارشادية الخاصة سوف تهتم بالموضوعات التى يستحسن الزراع الدفع فيها ، فمثلا الزراع يميلون أن يدفعوا مقابل الخدمة الارشادية التى ترشدهم عن مقاومة الآفات والأمراض، أكثر من رغبتهم فى الدفع للخدمة الارشادية التى تعلمهم كيفية المحافظة على البيئة ، وعدم تلوثها ، أو انحلال أو تآكل التربة لأن تلك الموضوعات أكثر أهمية لهم على المدى الطويل ولا تهمهم الآن.

١٠- وأيضا المرشدون الزراعيون سوف يختارون الوسائل التعليمية والارشادية التى تغطى التكلفة، فمثلا سهل جدا القيام بالزيارة المنزلية فهى أرخص من استعمال وسائل الايضاح بالنتائج فى الحقل مثلا ، أو استخدام الوسائل التوضيحية الأخرى كالتلفزيون والفيديو فكلها وسائل أكثر تكلفة وأكثر فعالية.

الاتجاه الثالث: هو الارشاد الزراعى المختلط من الاتجاه الأول والثانى ، وهو يجمع بين عمومية وخصخصة الخدمة الارشادية ، وتقوم به هيئات محترفة، أو عندما تقوم الحكومة والمنظمات غير الحكومية بالعمل الارشادى لمجموعات الزراع والمناطق الجغرافية التى لا تعتنى بها أو تهتم بها المؤسسات التجارية الخاصة التى تقوم بالعمل الارشادى . وأظهرت الدراسات والخبرات الميدانية العالمية أن التنوع فى أشكال الارشاد هو الطريق لمواجهة كل التغييرات الحادثة ، ومقابلة احتياجات مختلف تنويعات المسترشدين ، فحين يكون الزراع أكثر ميلا للبحث عن النصيحة من المصادر الفعالة ، سوف يكون الاختيار الطبيعى والمنطقى للمصدر الأكثر كفاءة. وكل المؤشرات المبكرة فى دراسات البنك الدولى تشير إلى أن الارشاد الزراعى الحكومى والارشاد الزراعى الخاص سوف يستمرا معا فى لعب الادوار الأساسية فى الارشاد الزراعى ، كلاهما معا، فالارشاد الزراعى ما زال كما كان منذ نشأته يتبع القطاع الحكومى فى معظم الدول المتقدمة والنامية، وفى كثير من الدول أخذت بالنظامين الحكومى والخاص حيث يتعايشان مع بعض ويتواجدان معا، وهذا الاتجاه المختلط يتزايد فى عدد كبير من الدول.

وباختلاف **الظروف بين الدول تصبح المقارنة فى كفاءة الارشاد الزراعى بين العمومية والخصخصة فيها مخاطرة كبيرة،** ففى الدول التى تتبنى السياسات المفتوحة ، وتتأثر بمدخلات العرض والطلب والأسواق نجد هناك دوراً قوياً للارشاد الزراعى الخاص. وعندما نقارن بين الدول ذات الارشاد الخاص، والدول ذات الارشاد الحكومى نجد اختلافاً فى بنيانها الاقتصادى أساسا ، فالدول النامية التى عادة ماتعتمد على قاعدة صناعية قوية، وتحول جزءاً من اعتماداتها المالية إلى القطاع الريفى توفر بسهولة دعماً للخدمة الارشادية، أما الدول النامية التى تعتمد على الانتاج الزراعى تضطر الحكومة هنا إلى تقديم دعم حكومى مباشر للارشاد.

والدول النامية التى لا توجد فيها الشركات والمؤسسات التى تتعامل مع محصول أحادى مثل المطاط والقطن والزيوت والدخان والكاكاو والنخيل واللبان، والتى توفر تمويلاً كافياً للعمل الارشادى الخاص، نجد فيها بعض المنظمات غير الحكومية تتولى مهام العمل الارشادى لكن قدرتها هامشية ، ولكن لا يجب تجاهل دورها ويجب مساعدتها مهما كان الأمر لذلك نجد الكثير من الحكومات تقدم حوافز لاتحادات ومنظمات الزراع وتشجع فنييها ومرشديها من خلال:

١- الانفاق على أعمالهم فى المناطق التي لا يزال يسود فيها الارشاد الحكومي.

٢- توفير التمويل اللازم لتدريبهم.

٣- دفع رسوم ومقابل مالى للبحوث التى يقومون بها وتلائم الظروف المحلية.

٤- تدفع تلك الأجور لاتحادات الزراع ومنظماتهم لتصبح مصدراً قانونياً للدخل لهم.

٥- وتستطيع الحكومة أيضا أن تقدم إعانة مالية لبناء مساكن ومكاتب ومواصلات لهؤلاء الفنيين أو وكلاء التغيير . وجدير بالذكر هنا أن منظمات الزراع واتحاداتهم قوية جدا فى الشمال، والمناخ السياسى والاجتماعى يشجعها ويعززها المجتمع ، وتلعب منظمات الزراع دور المراقب للعلاقة بين الارشاد الخاص والزراع.

ومن دراسات البنك الدولى فى السنتين الأخيرتين يتضح أن دور الدولة فى التنمية لا يمكن الاستغناء عنه خاصة فى عمليات التنمية الريفية والزراعية ، ولا يمكن الاعتماد فى ذلك على القطاع الخاص فقط . وتبين أنه يفضل الارشاد الحكومى حين ينتشر الدعم ، وحين تكون العدالة الاجتماعية والاقتصادية هدفاً رئيسياً، ويفضل الارشاد الزراعى المختلط يعنى خليطاً من الحكومى والخاص عندما تحتاج الخدمات الزراعية ليس فقط إلى التكثيف والحساسية والمرونة فى الادارة ، ولكن تحتاج أيضا إلى القوة السياسية أو التأثير السياسى لانجاز أهداف برامجها، والخصخصة الكاملة للارشاد الزراعى تفضل حين تكون الادارة مرنة ومباشرة ومستمرة ومتفاعلة مع المستثمرين حين يحتاجونها . وتشير المؤشرات الميدانية فى **النيبال** ان الارشاد الزراعى الخاص يكون أكثر فعالية فى الزراعة التجارية وليست الاستكفائية ، فالزراعة التجارية أو التصديرية ، تأتى بإنتاج أكبر فى المحاصيل ، وبالتالى دخل أكثر للمزارع ، وتخلق فرص عمالة أكبر.

والخصخصة فى الارشاد الزراعى لها شكلان:

١- الخصخصة الكاملة للارشاد الزراعى من خلال تعاونيات الزراع ، والبنوك الزراعية ، وبنوك التنمية الريفية ، والمشروعات الزراعية الخاصة والمشروعات المرتبطة بصناعات الزراعة، ومشروعات الهندسة الزراعية، وشركات المتعددة الجنسيات ومن الأنشطة التسويقية أو من الصناعات التحويلية.

٢-خصخصة الإرشاد الزراعى من خلال تقديمه من خلال منظمات واتحادات الزراع التى تعتمد على المساعدة الذاتية وتظل تابعة إلى حد كبير على المساعدات والدعم الحكومى مثل ما هو حادث فى **فرنسا**، التى فيها منظمات الزراع تعتمد على مساهمات وتبرعات الزراع، وأيضا تعتمد على نصيبها من الضرائب الحكومية على الأرض، والدعم الاقليمى ، والضرائب على المحاصيل.

ووسائل الخصخصة أى الطريق التى يتم بها دفع تكاليف الخدمة الارشادية ، فيمكن حصرها فى الآتى:

١- أحيانا يتم استئجار المرشدين الزراعيين الحكوميين ، وبالأخص الاخصائيين الارشاديين لحسابهم الخاص من قبل الزراع وأصحاب المؤسسات الزراعية.

٢- فى بعض أراضى الفقراء **بالاكوادور** يشارك المرشدون الزراعيون صغار الحائزين فى المحصول كنوع من الأجر مقابل الخدمة الارشادية التى يقدمونها إليهم . والمشاركة فى محصول مع الزراع من قبل المرشد الاخصائى قد يكون أكثر مطابقة اجتماعيا بين صغار الزراع المتعلمين .

٣- أيضا ينتشر فى **الاكوادور وجواتيمالا ، تايلاند ، وجامايكا ، ونيوزيلندا** ، الارشاد الخاص التجارى القائم على مشاركة الزراع فى دفع تكاليف الخدمة الارشادية من عوائد إنتاجهم ، ويتأثر الارشاد الزراعى هنا بمتغيرات العرض والطلب ومدخلات ومخرجات الأسواق وإمكانياتهم وقدرتهم فى الحصول على عائد .

٤- دفع مقابل عن كل زيارة يقوم بها المرشد الزراعى للحقل أو لمنزل المزارع، أو دفع تكاليف أى خدمة تقدم ، أو دفع ثمن الخدمات الاستشارية التى تقدمها الشركات الخاصة فى مختلف افرع وتخصصات الزراعة.

٥- خصم ضريبة معينة على الانتاج الزراعى الذى خدمته نتائج الأبحاث والخدمات الارشادية ، وفى الدول الأقل صناعة من السهل جمع تلك الضريبة من محاصيل التصدير التى استفادت من نتائج الأبحاث والخدمة الارشادية أكثر من محاصيل السوق المحلى خاصة اذا كان سوقاً واسعاً للاحتكارات.

٦- أو يدفع الأعضاء ثمن الخدمة لمنظماتهم واتحاداتهم ، والمشكلة هنا أن كل الزراع ليسوا أعضاء فى تلك المنظمات ، مع ملاحظة أن كل الزراع سواء أعضاء فى المنظمات أو في غيرها أو غير أعضاء مستفيدين من الخدمة الارشادية المجانية المقدمة من وسائل الاتصال الرسمية ، لكن أعضاء تلك المنظمات يدفعون ثمن استفادتهم من زيارات المرشد الزراعى لهم.

٧- يمكن دفع حصة من الدخل الزائد للمزارع نتيجة تطبيقه لتوصيات الارشاد ثمنا للخدمة الارشادية وتحسب بأى زيادة فى متوسط إنتاج المحصول عن متوسط إنتاج الاقليم ، ومثل هذا الموقف يحتاج نظام محاسبة مزرعياً دقيقاً وموثوقاً به وهو غير موجود فى معظم الدول.

٨- فى بعض الدول منظمات واتحادات الزراع والحكومة يتشاركون فى دفع تكليف الخدمة الارشادية ، فمنظمات الزراع واتحاداتهم قد توظف مرشدين زراعيين لديها لأنها ترى أن ذلك أفضل طريقة لزيادة دخول أعضائها.

وفى دول عديدة تقدم الحكومة دعماً مالياً للأنشطة الارشادية فى منظمات واتحادات الزراع ، ودول أخرى المرشدون يوظفون فى منظمات ملتحقة أو تابعة لمنظمات واتحادات الزراع أو تابعة للحكومة وعادة ما تكون وزارة الزراعة ، والمرشدون الزراعيون يكونون تحت رقابة وتوجيه رسمى أكبر حين يدفع لهم محليا بالمقارنة عندما يدفع لهم قوميا.

وبعد هذه العجالة عن خصخصة الارشاد الزراعى فى العالم ، وقبل أن نلقى الضوء على بعض نماذج من الدول التى اتجهت إلى خصخصة الارشاد ،**نذكر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الرأسمالى الذى نشأ فيه الارشاد بصورته المعروفة الآن ، وقامت عليه النهضة الزراعية هناك، وانتقل منها إلى بقية دول العالم، وأمريكا الرأسمالية، الارشاد الزراعى فيها يعتمد فى تمويله على مساعدات وتمويل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمراكز والمنظمات والافراد بنسب تختلف من كل ولاية إلى أخرى ، فبعض الولايات تتطلب مساعدات فيدرالية أكبر** ،والارشاد هناك يرتبط أساسا بجامعات الولايات وهو يتميز بنظام إرشادى زراعى فريد فى نوعه يعتمد على المشاركة التعاونية بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات وجامعاتها

ومراكزها البحثية ومنظمات الزراع ولا يوجد أى مؤشر يقول إن الارشاد هناك يتجه نحو الخصخصة.

والاتجاه الغالب فى أوروبا ، فى العقد الأخير التحرر التدريجى من الارشاد الزراعى الحكومى المركزى، وتختلف مراحل التحرر والتحول من دولة إلى أخرى ،**فالدنمارك** الارشاد الزراعى فيها قريب من الخصخصة الكاملة، فى اليونان الارشاد الزراعى فيها مقصور على الارشاد الحكومى، فهناك تباين واسع بين دول أوروبا ، فكل دولة تختار النظام الارشادى المناسب لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فالموضوع ليس هرولة أو موضة نحو الخصخصة.

والدينمارك وهى كما ذكرنا من قبل الدولة الأوروبية الأكثر اتجاها نحو الخصخصة الكاملة للارشاد الزراعى ، نجد الحكومة هناك تلعب دورا رئيسياً فى التنمية الريفية، ولكنها تتعاقد بالأجر مع الهيئات التدريبية والبحثية للقيام ببرامج تدريبة وبحثية ، ويدار الارشاد الزراعى هناك بطريقة الادارة باللجان من الزراع ، الذين يشاركون المرشدين فى التخطيط للبرامج الارشادية . ويحدد القانون هناك دور الارشاد ، ويضع الشروط والقيود التى توفر النزاهة والحيدة فى المرشدين وتضمن عدم وجود اهتمامات تجارية بينهم بحيث لا يتاجرون بوظيفتهم . أتفقوا هناك أخيرا على أجر معين بالساعة عن كل زيارة يقوم بها المرشد الزراعى لمنزل المزارع أو حقله، لكن مع ملاحظة أن تقديم النصيحة الزراعية بالتليفون مجانا. ولا يوجد جهاز ارشادى أو شركة حكومية أو مشروع خاص يقوم بالعمل الإرشادى هناك بل اتحادات الزراع ومنظماتهم يتم من خلال العمل الارشادى.

فى نيوزلندا ، الزراع هناك يدفعون أجراً مقابل النصيحة أو التوصية الفنية ، وبدأت نسبة ما يدفعونه بـ٥٪ من تكلفة الارشادية ، ويتوقع أن تصل إلى ٥٠٪ فى عام ٢٠٠٣ . وهناك نوعان من الخدمة الارشادية نوع حكومى تام، ونوع ثان هيئات تقدم الخدمة الإرشادية تحت مسميات اقتصادية واجتماعية مثل منظمات الزراع ، وإرشاد خاص يقدم من خلال التعاونيات والشركات الخاصة أو البنوك الريفية والمكاتب الاستشارية.

فى السويد تقدم الخدمة الارشادية من خلال المنظمات وتعاونيات الزراع والشركات التجارية التى تقوم بالتدريب استشاريين للمزارع ، وبعض المنظمات الريفية تملك مرشدين يعملون لحسابها، بجانب ذلك يقدم التلفزيون والراديو الحكومى شبكة متكاملة من البرامج التعليمية الارشادية للزراع.

فى انجلترا ، وويلز التنمية الريفية هى المسئولة عن خدمات التنمية الزراعية والارشاد تحت إدارة وزارة الزراعة ، **فى اسكتلندا** الارشاد مسئولية الجامعات ، فى شمال **ايرلندا** مسئولية وزارة الزراعة، حتى عام ١٩٨٧ كانت تقدم الخدمات الارشادية مجانا ، وتدريجيا انخفضت المخصصات المالية للعمل الإرشادى ، فتحول الأمر تدريجيا من الخدمة المجانية إلى خدمة حكومية مدفوعة الأجر ، من خلال تعاقد رسمى على ثمن لكل زيارة منزلية أو حقلية أو على مجموعة الأفعال والخدمات الارشادية الحكومية ، حتى وصل الأمر الآن فى انجلترا وويلز إلى دفع ٥٠٪ من تكاليف الخدمة الارشادية الحكومية ، ويسعون إلى أن تصبح ١٠٠٪ بصورة عامة فى بريطانيا المستفيد يدفع أجرة تكاليف الخدمة الارشادية التى يقدمها له المرشدون الذين يعملون لدى الحكومة ، ويدفع ثمن الخدمات الارشادية المعينة التى طلبها ، فى حين أن التكاليف الاساسية للخدمة الارشادية المقدمة للكل مجانية ، فالمزارع هناك يدفع الآن حوالى ٣٠٪ من تكاليف الخدمة الارشادية ، التى ما زالت تعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم المالى الحكومى ، وتقدم المجالس الزراع الاستشارية حوالى ٣٠٪ من الدعم، وهم يهتمون هناك بوصول الارشاد إلى صغار الزراع مثل **المكسيك** التى تحرص على صغار الزراع وتتحرك نحو تغطية التكلفة الارشادية الحكومية.

فى ألمانيا وزارة الزراعة هى التى تحدد السياسات الارشادية وتعتمد على عدم المركزية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الريفية ، وهناك ثلاث وسائل تقدم الخدمة الارشادية:

١- تنظيمات الزراع التى تعتمد على المساعدة الذاتية فى الشمال.

٢- المرشدون الزراعيون تابعون للحكومة.

٣- خليط من النوع الأول والثانى منتشر فى أنحاء البلاد . والارشاد الزراعى الحكومى يقدم الخدمة الارشادية مجانية للزراع ، بجانب الخدمة الخاصة التى تقدمها مختلف التنظيمات والمجموعات المهنية واتحادات الزراع ومنظماتهم ومراكز التدريب ، والشركات والهيئات الخاصة.

فى **فرنسا الارشاد الزراعى الحكومى منذ نشأته وتقدمه لمنظمات وتعاونياتهم وبنوك** التنمية الريفية، وحتى عام ١٩٥٨ كانت خدمة حكومية تامة، وفى خط موازياً نجد المجالس أو هيئات تشريعية للزراع معتمدة من الحكومة وتشارك فى العمل الارشادى وتقدمه مقابل ٥٠٪ من تكلفة الخدمة الارشادية لتجميعات الزراع ، ودخلت أيضا شركات خاصة فى تقديم الخدمة الارشادية . ووسائل الاعلام تلعب دوراً هاما فى توصيل الخدمة الارشادية مجانا، وتصل إلى ٩٠٪ من الزراع من خلال التلفزيون والاذاعة والصحف والمجلات . وحوالى ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ عشرون ألف مزارع لديهم كمبيوتر ومودم ويدخلون مراكز المعلومات الزراعية مجانا.

فى البرتغال الخدمة إرشادية حكومية وتتجه نحو الخصخصة فى خط موازى للخدمة الحكومية فكما هو موجود فى تايوان وتانزانيا وبعض الدول، نجد فى البرتغال بعض التعاونيات ومنظمات واتحادات الزراع مدعمة بخبرائها الفنيين الذين يقدمون الخدمة الارشادية. ومنذ حوالى ١٩٨٨ حوالى ٤٠٠ من موظفى الارشاد الحكوميين تركوا القطاع الحكومى وأصبحوا موظفين فى المؤسسات الزراعية الخاصة، ليقدموا الخدمة الارشادية من خلال التعاونيات.

وفى **أسبانيا** وزارة الزراعة تقدم الخدمة الارشادية مجانية ، وحوالى ٨٠٠ مجلس استشارى زراعى يقدمون الخدمة الارشادية مجانية من خلال مرشدين حكوميين.

فى **الايكوادور** المرشدون الزراعيون يشاركون الزراع بحصة من انتاج محصولهم كنوع من الأجر أو المكافأة، والمرشدون هنا أجورهم الحكومية منخفضة ، وهذا يدفعهم إلى تلك المشاركة المحصولية مع الزراع ، وفى هذه الحالة يفضلون أن يختاروا صغار الحائزين الذين يملكون نمطاً زراعياً شبه تجارى، ويختارون الزراع الأقل تبنياً للمبتكرات الزراعية الجديدة ، والزراع يدخلون تلك المعادلة بالأرض والعمل بينما يدخل المرشدون الزراعيون بالمستلزمات الزراعية والخبرة الفنية التكنولوجية، ويتقاسمون بقية التكاليف مثل تكاليف الحراثة الميكانيكية للأرض وأجرة العمال . ولأن المرشد هنا يأخذ أجره من مصادر مختلطة ومتعددة ، فمن السهل عليهم الحصول على المستلزمات الزراعية لتجهيز الأرض حتى الحصاد . وبعض المرشدين يتشاركون مع أكثر من مزارع وفى محاصيل مختلفة وفى نفس الوقت تعتبر الحقول التى تتم فيها تلك المشاركة بمثابة حقول إرشادية استرشادية توضيحية ، حيث يستطيع أن يرى المزارع على الواقع نتائج تطبيق التكنولوجيات الزراعية الجديدة والتحسين الواضح فى الانتاج

، وتوسعت تطبيقات تلك المشاركة المحصولية حيث يتشارك المرشد مع اتحادات ومنظمات الزراع.

في **الصين** الإرشاد الزراعي حكومي، ومنذ عام ١٩٧٩ بدء نظام التعاقد في بعض المقاطعات، حيث يتم التعاقد مع محطات ومراكز الابحاث الزراعية الارشادية المنتشرة من أول المستوى القومي إلى مستوى المقاطعات، ويتم التعاقد معهم إلى تقديم الخدمة الفنية والمستلزمات الزراعية للمزارع أو لمنظمات اتحادات الزراع، بحيث تحصل محطات ومراكز البحوث الإرشادية الزراعية على ٢٠٪ من قيمة الانتاج الزائد عن الانتاج المستهدف والذي تم الاتفاق عليه. وإذا نقص الحصاد عما هو متفق عليه كنتيجة لفقر التوصيات الفنية الارشادية، وعدم وجود دعم في المستلزمات الزراعية، هنا تنخفض قيمة ما تفق عليه. وهناك كثير من المرشدين الحكوميين يعملون بطريقة مستقلة وحرة بعيدا عن الحكومة في مجالات الارشاد المختلفة، كذلك الزراع ذوي الخبرة قد يمارسون الإرشاد مقابل أجر، أو ينظمون أنفسهم في مجموعات أو منظمات ويمارسون الارشاد بالاجر. وفي الصين معظم محطات الأبحاث الزراعية، وكليات الزراعة، وعلماء وأساتذة الزراعة قد يتعاقدوا مع المزارعين واتحاداتهم ومنظماتهم بصورة فردية. والحكومة هناك قررت أن يتم تسويق نتائج الابحاث والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث المختلفة، وهذا النظام التعاقدي يعتمد تماما على مدى اهتمام الزراع بتعظيم وتحسين انتاجهم، وعلى مدى حرفيه ومهنية المرشدين.

في **تانتزانيا** ارشاد زراعي حكومي، وارشاد زراعي خاص يقدم من خلال معامل تحليل التربة والمياه، ومرشدين زراعيين يعملون لحسابهم، ودخولهم أكبر من المتوسط دخول زملائهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يشجع بقية المرشدين على التجارة نحو الخصخصة ويعملون لحسابهم، وأيضا هناك تعاونيات الزراع تملك مرشديها.

شيلي من الدول الغنية بخبراتها في **الارشاد الزراعي ولكنها للأسف** خبرات غير مسجلة، وهي بدأت مبكرة في خصخصة الارشاد الزراعي منذ ١٩٢٠ حيث حولت الخدمة الارشادية الحكومية إلى خدمة خاصة بأجر. في عام ١٩٦٢ انشئت هيئة للتنمية الريفية كوكالة من خلال وزارة الزراعة، وكمؤسسة رسمية للنهوض بمستوى معيشة صغار الزراع، وهي الهيئة التي اعتبرت الدليل والمرشد لبقية الهيئات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمة الارشادية الخاصة، وهذه الهيئة تصل إلى عدد كبير من صغار الحائزين وهي تمثل الخدمة الارشادية الحكومية المجانية، والزراع في شيلي ليسوا احرار في اختيار المؤسسة الخاصة للارشاد، بل يجب أن يتم الاختيار من قبل هيئة التنمية الريفية يعني خصخصة تحت إشراف حكومي، وإذا ارادت مجموعات الزراع تغير المؤسسة الخاصة للارشاد، عليها أن تسأل هيئة التنمية الريفية أولا، وهذه الشركات الخاصة لا تركز على تزويدهم بمستلزمات الزراعة، بل تركز على توصيل التكنولوجيا الجديدة للزراع. وتلك الهيئة تقوم بتقييم أعمال المؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمة الارشادية.

ومن النماذج السابقة للدول التي اتجهت نحو الخصخصة، نلاحظ فورا أن دور الدولة واضح تماما ولن ينتهي، فالخدمة الارشادية الحكومية، والخدمة الارشادية الخاصة خطان متوازيان في معظم دول العالم كما اتضح مما سبق، ويمكن أن نضيف أيضا دول مثل استراليا والارجنتين. وكوستاريكا والمغرب والجزائر.

ويدور الآن كلام حول خصخصة الارشاد الزراعي في مصر بدلا من تطويره وتحسينه، وعقدت الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي في مصر عدة ندوات عن خصخصة الارشاد النوعي. ونذكر هنا أن جميع الدول المتقدمة تقريبا بدأت هذا الجهاز الارشادي كدعم حكومي تعليمي للمزارع، وأحدثت عن طريقه نهضتها الزراعية، وعندما تمت الخصخصة في بعض الدول، أصبح ذلك خطاً موازياً للخط الحكومي، **فأجهزة الارشاد الزراعي في العالم المتقدم النامي في أغلبها خدمة حكومية.**

والسؤال المطروح الآن ما الذي يستطيع أن يقدمه القطاع الخاص في مصر للإرشاد الزراعي، وهو منغمس تماما في المشروعات العائلية المعتمدة على الاقتراض، وأكثر اهتماما بالتوظيف المالي والسمسرة، والربح السريع في مجال الخدمات والتجارة والسياحة، والمضاربة بالعقارات، وتملك الأراضي في توشكي وشرق العوينات.. قطاع خاص لا يملك أي توجه اجتماعي، وبالتالي لا نأمل أن يقدم خدمة ارشادية زراعية تعليمية للزراع لا تستهدف الربح السريع. فإذا كان لابد من خصخصة الإرشاد الزراعي في مصر فيجب أن تكون مشروطة، وتحت الرقابة الحكومية، وهي لا تصلح إلا في الأراضي الجديدة بشرط التوصل إلى شكل مناسب للخصخصة تحت الشروط والظروف الاقتصادية والاجتماعية المصرية ،مع الاستمرار في تقديم الخدمة الارشادية الزراعية المجانية في أراضي الوادي القديم مع تطويرها وتحسينها.

*المصادر ولمزيد من المعرفة:

أولا: المصادر الورقية:

1- A. W. Van den BAN & H.S. HAWKINS :(1996). Agricutural Extesion , Blackwell Science, Inc. USA. PP 266-258.

2- Charles Ameur :(1994). Agricutural Extesion A Step beyond the Next Step, The World Bank, Washington , D. C. USA, PP 12-26.

3- JOHN W .Cary and others: (1995). The Use of Publicly- Funded Extension Services in Australia, Journal of Etension, Vol 33 , N 6.

4- William M. Rivera : (1990). Future Of Extension World wide, ournal of Extesion, VOL 28 , N 3.

5- william M, Rivera:(1992). Global Trends in Extension Privatization, Journal of Extension , Vol 30, N3.

ثانيا: مصادر اليكترونية

6- William M. Rivera : (1993). Impacts ofExtension Privation - The Netherlands and New Zealand Http: Wissago . Uwex . edu/ 1993 Fall/ int h.ml.

7- Coche -AG(ed): (1986). The workshop on Aquaculture Planning in Southern African, FAO. , 1986, No 15, CAB Abstracts 1987-1989.

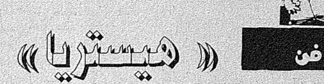
8- Crowder . L- Van: (1991).Extesion for profit and sharecropping in the highhlands of Ecuador. CAB Abstracts 1990-1991.

9- Baxter - M.(1989). Nwe developments in agricultural extension . The World Bank, Washington, D. C. USA, CAB Abstracts 1990-1991).

10- RIVERA-WM:(1991): Extension coverage and resource proplems: The need for puplic-private cooperation, CAB , Abstracts 1992.

11- Schwartz. l (1994): The role of private sector in agricultural extension : economic analysis and case studies , CAB Abstracts 1993-1994.





محمد حلمي هلال
وعادل أديب

سينما إرادة الحياة

أحمد يوسف

تميزت السينما المصرية الجديدة التى ولدت فى موجة متدفقة فى بداية الثمانينات، مع الجيل الذى ضم بين أبنائه **محمد خان** وحتى **داود عبد السيد**، واستمرت على نحو أقل تدفقا وعنفواناً خلال النصف الأول من التسعينات ،مع فنانين مثل **رضوان الكاشف ومحمد القليوبى ومجدى أحمد على** تميزت هذه السينما بنوع جديد من الوعى الجمالى والسياسى لم تعرفه السينما المصرية من قبلها إلا على نحو متناثر، هذا الوعى الذى يربط على نحو لا ينفصم بين الاحساس القوى بضرورة الكشف عن حقيقة هذا المجتمع الكامنة تحت سطحه من ناحية ، وبين البحث من ناحية أخرى عن لغة سينمائية حية ومتجددة ، قد تبدو للوهلة الأولى أنها لا تمثل انقطاعا كاملاً عن الكثير من حصاد تجارب الرواد السابقين فى هذا المجال، غير أنها كانت اللغة التى تنصهر انصهارا حقيقيا مع مضمونها الذى تعبر عنه ،**فكأن انجاز السينما الجديدة الذى لا يمكن انكاره هو إدراكها لتلك الوحدة بين الشكل والمضمون**،حين يعى الفنان أنه إذا أراد أن يسبر عوالم لم يسبق له ارتيادها ، فإن عليه أن يستعين على ذلك بأدوات ورؤى بعيدة عن التقليدية.

ومن الحق القول إن هذا الجيل كان واعياً إلى درجة كبيرة بأن البحث عن لغة سينمائية متجددة لم يكن أبداً هدفا فى حد ذاته، فذلك هو المأزق الذى وقع فيه جيل النصف الثانى من الستينات ، حين استولى عليه الوهم بأن التجديد يبدأ وينتهى عند تحقيق قفزات «**شكلية**»مبهرة ، قد تخلق بعض الأصداء النقدية التى تتوقف بدورها عند الانبهار والإعجاب السطحى ، **لكن سرعان ما انتهت تلك «البهلوانيات» السينمائية إلى أن تصبح تقفزات فى الفراغ ،كما انتهى أصحاب تلك النزعة الشكلية إلى الانخراط الكامل فى صنع سينما شديدة التقليدية**. على العكس، فإنك لا تستطيع مع جيل السينما المصرية الجديدة أن تتحدث عن التجديد فى الشكل أو اللغة السينمائية، إلا إذا وجدت ذلك التجديد ليس إلا وجها لهدف أعمق وأشمل ، هو المحاولة الدائبة لفهم الجوهر الحقيقى للواقع المصرى المعاصر.

وفى الأغلب الأعم من أفلام هذه الموجة، كانت الأساليب الفنية والرؤى السياسية تلتصق بأسماء المخرجين ، الذين كان لكل منهم بصمته الخاصة فيما يمكن أن نطلق عليه «**سينما المؤلف**» ،حتى أن أفلام الواحد منهم تكاد أن تشكل وحدة تستشعر فيها دائما أنها تدور حول عالم متكامل ، بل إنه لا يمكنك أحيانا أن تتذوق أحد هذه الأفلام تذوقا كاملاً إلا إذا رأيته فى سياق أفلام مخرجه الأخرى، ونادراً ما كان هذا المخرج أو ذاك من بين أبناء هذا الجيل يلجأ إلى صنع أفلام كمجرد فنان حرفى ، لأنهم كانوا يرون أن السينما هى أداتهم للاقتراب من فهم الواقع ، ومحاولة تغييره.

على الجانب الآخر ، فإن ظاهرة «**سينما المؤلف**» لم تجد لها امتداداً قوياً بين كتاب السيناريو مثل ذلك الذى وجدته عند المخرجين ، قد نستثنى من هؤلاء أسماء قليلة مثل **بشير الديك أو فايز غالى** (الذين ارتبط اسماهما بالعديد من أفلام السينما المصرية الجديدة ، على الرغم من اضطرارهما أحياناً إلى كتابة أفلام لا تنتمى بحال إلى رؤيتهما الفنية) ، لذلك فإن وجود كتاب السيناريو داخل هذه الموجة لم يكن بالتأثير المنشود الذى تحقق -على سبيل المثال -فى موجات سينمائية عالمية، مثل الواقعية الجديدة فى إيطاليا ، والسينما الحرة في بريطانيا ،والموجة الجديدة فى فرنسا .**ولقد كانت تلك الحالة من افتقاد الوجود القوى لكتاب السيناريو الذين يملكون القدرة على الاستمرار فى العطاء داخل التيار الرئيسى للسينما المصرية الجديدة ، من بين الأسباب الرئيسية وراء ما وصلت إليه هذه السينما من أزمة** ، ذلك أن «الفكر السينمائى» -فى جانبه الروائى- هو إحدى الدعامات التى تتأسس عليها أية حركة سينمائية تعى أن قدرتها على الحياة ينبغى أن تعتمد على معين لا ينضب من الافكار والرؤى الجديدة، التى يملكها أكثر من غيرهم كتاب السيناريو الذين يستطيعون -إذا ما امتلكوا الموهبة الحقيقية -أن يعثروا فى الحياة العادية كل يوم على القصص التى تستحق أن تحتل مكانها على الشاشة ، دون الوقوع فى مأزق التكرار أو التبسيط.



الخروج من سينما الأزمة

نقول أحيانا إن أزمة السينما قد أوصلت السينما المصرية كلها -ومن بينها تيار السينما الجديدة- إلى ما نطلق عليه «**سينما الأزمة**» حين بدا أن علاقة الفنان السينمائى المصرى بواقعه أصبحت علاقة معقدة متشابكة، قد تؤدى بالبعض إلى الهروب من



الواقع بدعوى التحرر من الواقعية التقليدية ، أو قد يفضل البعض الآخر أن يرى هذا الواقع من خلف زجاج سميك فلا يستشعر صدقة وحرارته ، أو قد يمضى بعض ثالث إلى صنع أوهام مثالية عن الواقع الذى يتحول عندهم إلى مفاهيم ذهنية تخلو من الروح والدماء.

ومع ذلك ، ووسط تلك الحالة الملتبسة والمحبطة من أزمة السينما ، وسينما الأزمة ، تؤكد السينما المصرية بين الحين والآخر أنها ما تزال قادرة على أن تكشف عن فنانين حقيقيين قادرين على بعث الحياة من جديد فى هذه السينما ، مثلما هو الحال مع كاتب السيناريو محمد حلمى هلال، الذى قد يكون من السابق لأوانه التنبؤ بمدى قدرته- فى قوتها واستمرارها- على أن يترك تلك البصمة المتميزة التى توحى بها أفلامه الأولى، لكن من المؤكد أن تجربته فى فيلميه الروائيين اللذين كتبهما :«**يا دنيا يا غرامى**» و«**هستيريا**» ، تشير إلى امتلاكه رؤية جمالية وسياسية قريبة من النضج، وأنه يصنع سينما تنتمى إليه،إذ يعكس الفيلمان معاً مزيجاً فريداً من المرارة والعذوبة، والألم والبهجة، إذ أنه لا يتخلى لحظة واحدة عن الجرأة فى فضح الزيف الذى يضفى على حياتنا نوعاً من القبح أو العبث ، لكنه لا يكتفى بعرض الجانب الذى شوهته الظروف الطاحنة فى حياتنا ، وإنما يكشف أيضا عن الجمال الحقيقى الكامن تحت السطح **حين تشعر معه دائما أن إرادة الحياة فى أعماق هذا الشعب أقوى ألف مرة من بطش الموت**، وهو عندما يطرح عليك تلك الرؤية لا يقع فى مأزق التعبير عنها من خلال نظرة رومانسية زائفة ، وإنما من خلال بناء درامى يضع عوامل التناقض والصراع فى مواجهة كل منهما للآخر ، لذلك لا تجد فى عالمه الفنى رؤية تغالى فى التبسيط ، سواء فى التشاؤم أو التفاؤل ، فهو يتركك لتشعر بهذا التوتر الكامن ، لتسأل نفسك ذلك السؤال الجوهرى الذى ما يزال يبحث عن إجابة فى واقعنا :**إذا كان هؤلاء البسطاء يملكون كل هذه القدرة على الحياة ، رغم ما يكتنف حياتهم من مرارة ، فأى حياة جميلة وعادلة يستطيعون خلقها إذا ما توافرت لديهم الظروف المواتية؟!.**

على السطح من فيلم «**هستيريا**» ،وكما يوحى لك عنوانه ، تجد ذلك الواقع العبثى الذى يعيشه الناس فى حياتهم اليومية ، يحمل كل منهم حلماً شديد البساطة يتمنى تحقيقه ليحقق معه شروط انسانيته ، ويذهبون من أجل ذلك كل فى طريق ، أو قد يلجأ بعضهم لانتظار شئ لا يحدث أبداً ، وقد يبدو الواقع فى هذا السياق كأنه يعانى حالة من الفوضى العارمة التى ضربت بجذورها العميقة فى حياتنا ، أو كأنه لا طريق يفضى للخلاص،ومع ذلك فإن هناك تياراً دافئا يسرى تحت ذلك السطح ، يمضى فى تدفقه نحو المستقبل بطيئا ليشق لنفسه مجرى ، ولأن نبع هذا التيار لا يغيض،فلابد حتما وفى النهاية للنهر أن يفيض.

الدوائر المتقاطعة

لا تنتظر إذن أن تكون هناك فى«هستيريا» أية قصة أو أى أبطال بالمعنى التقليدى ، بل العديد من القصص المتوازية أو المتقاطعة، والشخصيات المتآلفة أو المتصارعة ، يجمعها جميعا ذلك الشوق للتحقق . فى مركز هذه الشخصيات والقصص نجد الفتى زين (**أحمد زكى**) ، ابن الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، خريج معهد الموسيقى الذى ما يزال يؤمن -فى عصر فقدان الايمان بكل الأفكار النبيلة – **أن دوره الحقيقى هو أن يغنى للناس آلامهم وأفراحهم ، وأن الغناء ليس فى حقيقته إلا صرخة فرح أو أسى تعبيرا عن الحياة** ، لذلك فإن **زين** يختار واعيا أن يغنى في محطات مترو الانفاق ، لتطارده الشرطة تارة ، ويتعقبه المتعصبون المتزمتون تارة أخرى، وعندما تواتيه الفرصة للغناء كواحد من أفراد «كورس» فرقة الموسيقى العربية ، يكتشف أنها تضيق بأحلامه لأنهم لا يسمحون له أن ينتشى نشوة الغناء الطروب حتى لا يخرج عن دوره داخل الاطار الكلاسيكى ، فيجرب حظه فى عالم الأفراح الشعبية ليصطدم بالتفاهة والابتذال ، ويكون عليه أن يعود إلى حلمه الأول بالغناء فى محطات مترو الانفاق وسط الناس البسطاء.

وإلى حوار زين ، هناك الفتاة **وداد (عبلة كامل)** ، التى تقابل البطل بالصدفة فتعشقه بصدق ، وعندما يقابلها بالتجاهل فإنها تصنع لنفسها حلماً مصنوعاً من «عروسة» من قماش ، كأنها ابنة هذا الحب اليائس، وإن لم تفقد وداد الأمل أبدا في أن تتحقق لحبها شروط الحياة لكن **زين ووداد ليسا بطلين وحيدين فى عالم مغلق ، بل إنهما يمثلان عالما كاملا من هؤلاء القابعين تحت وطأة الفقر فى حضيض السلم الاجتماعى**، الذين يقطنون البيوت القديمة المتداعية والمتلاصقة كأنها تتساند على بعضها خوفاً من السقوط ، تلك البيوت التى نراها على الشاشة بين الحين والآخر ، عندما يمضى قطار المترو ليشق الأحياء الفقيرة المنزوية على أهلها ، فلا ترى من نوافذها الضيقة إلا بصيص الضوء الشاحب.

ففى دائرة زين، هناك الشقيقة **حورية (ألفت إمام)** ، التى يكاد أن يفوتها قطار الزواج ، رغم قصة الحب التى تربطها بالجار **رزق (علاء مرسى)** الذى يعمل مصوراً فوتوغرافيا متجولا ، فقصة الحب لا تعاندها الظروف فقط، وإنما أيضا تطلعات الشقيق الأصغر **رمزى(شريف منير)** الذى يرفض اقتران أخته بشاب فقير ، وإن كنا سوف نعلم لاحقا أن رمزى المتعطل يكسب المال من الاحتيال بالتنكر فى ثياب عاهرة ، حتى إذا ما حانت الفرصة أشهر مطواته فى وجه الضحية ليبتز ماله،**وكأن الفيلم يشير إلى تلك الازدواجية فى معايير الشرف** ، أو النجاح الاجتماعى، التى أصابت المجتمع بشرخ عميق خلال الفترة الأخيرة.

وفى ركن من هذه الدائرة يسير الصديق حسن(**مجدى فكرى**) مع زين ليصاحبه على آلة الأكورديون ، لأنه يؤمن مثله بالغناء للبسطاء ، لكنه سوف يشعر بصدمة تقتلعه من جذوره عندما يقع- بالصدفة -ضحية لابتزاز رمزى فى رحلاته الليلية وثيابه التنكرية، ليصرخ حسن فى وجه زين:« **أنت عيشتنا فى الوهم ، رقصتنا على السلم**» فيجيبه زين: «احنا بنغنى لنفسنا ، وللناس اللى زيى وزيك» . وعلى هامش هذه الدوائر ، يعيش الخال **سيد(عبد الله فرغلى)** ، ماكيير السينما المتقاعد، يحبس نفسه فى أحد أحواش المقابر ، ويشعر بالحب الدافئ تجاه زين ، بقدر ما يشعر بالكراهية المريرة تجاه رمزى ، وإن كان يرضخ لرمزى تحت ضغط المال فيساعده على التنكر والاحتيال ، غير أنه سوف يثور عليه فى النهاية ، رافضاً استكمال اللعبة الرخيصة.

وتأتى دائرة وداد أقل اتساعا ، فهى تقيم مع شقيقتها العانس **زينات (سلوى عثمان)** التى تسعى للارتباط بجار متزوج ، يمارس بدوره سلطة ذكورية شائهة (مثل رمزى بالنسبة لشقيقته حورية) على وداد ،مما يدفعها إلى أن تهجر منزلها ، حيث لا تجد حضناً دافئا إلا عند عم **سعيد(محمد يوسف)** العامل فى محل عصافير الزينة.

وفى محاولة من الفيلم لأن يلمس وتر التناقض بين حياة الفقراء والأغنياء ، يصطنع قصة انجذاب جنسى ملتهب بين زين والمرأة الثرية فوزية (**نهى العمروسى**) التى كانت زميلته فى المعهد خلال أيام الدراسة ، والتى واجهت الطلاق مرة بعد أخرى ، وحين تقنع زين بأن يتقدم لخطبتها يصطدم بصلف وغطرسة أبيها رضوان (**على حسنين**) الذى ينظر إلى زين نظرة الاحتقار والازدراء ، وإن كان زين سوف يكتشف فى النهاية أن علاقته بفوزية ليست إلا خدعة كبرى ، وأن هذا العالم من«**الحياة اللذيذة**» الذى قد يغرى بالتعلق بأهدابه ليس إلا عالماً خاوياً فارغاً ، وأن الثراء الحقيقى يكمن فى العقل والقلب ، وأن اكتمال قصته لن يكون إلا مع وداد.

اللوحة البانورامية

فى الحقيقة أن قصص «**هستيريا**» لا تكتمل أبدا ، وهى إن اكتملت أحيانا- مثل عقد قران حورية ورزق فى زفاف فقير على محطة الأتوبيس- تظل الفرحة فيها مشوبة بالألم ، ففى اللحظة ذاتها نشهد رمزى -فى مونتاج متواز لا يخلو من بعض الافتعال -وهو يحاول اغتصاب وداد، وكأنه لا يرضى إلا أن يلوث الواقع الذى اضطر هو نفسه للتلوث بأوحاله .**إن شئت الحقيقة**، فإن جوهر الجمال والقوة فى فيلم «**هستيريا**» **يكمن فى تلك الخيوط العديدة ، المتوازية أو المتشابكة ، التى تصنع نسجيا يشبه الحياة اليومية فى تدفقها وتلقائيتها وعفويتها**. لكن نقطة ضعف جوهرية تتسلل إلى هذا النسيج ، حين يبدو أحيانا مصنوعا من خيوط قد ينسل الواحد منها أو يغيب فلا يترك غيابه إثرا ، وهو ما يعنى أن الفيلم يفتقد نوعاً من الوحدة العضوية في بنائه.

نحن نفهم أن يظل الفيلم وفياً كل الوفاء لمفاهيم الواقعية بأعمق معانيها ، فى تصوير الانسان العادى فى حياته اليومية ، لا يبدو فيها أى من الشخصيات -كما اعتادت السينما التقليدية- « أكبر من الواقع » ،فهذا الانسان على الرغم من تواضعه وضآلته وهوانه يحمل بين جنباته روحاً متوثبة للحياة ، كما يتبنى الفيلم اللحظة الراهنة من الوجود الانسانى ، دون محاولة للهرب إلى عالم لا ينتمى إلى الواقع سواء على مستوى الزمان أو المكان (وإن كان الخروج من اللحظة الراهنة لا يعنى بالضرورة التخلى عن جوهر الواقعية) **،فى النهاية فإن الفيلم يعمد إلى «الأسلوب بلا أسلوب» ،حيث لا وجود لأية بهلوانيات سينمائية مصطنعة** ،كما يتبع البناء المفتوح على مستوى الدراما حيث لا يلجأ إلى ما تواضعت عليه الدراما التقليدية من بداية ووسط ونهاية ، لكى يوحى الفيلم دائما بأنه ليس إلا شريحة من الواقع ، تمتد عبر المكان إلى ما هو خارج حدود الكادر السينمائى ،كما تمتد عبر الزمان قبل أن تبدأ أحداث الفيلم وبعد أن تنزل كلمة النهاية.

نحن نفهم ذلك كله ، وإن كنا نؤكد من جانب آخر أن «**الأسلوب بلا أسلوب**» هو أصعب الأساليب على الاطلاق ، لأنك إذا كنت لا تتبع وصفة درامية جاهزة تضع فيها أحداث وشخصيات فيلمك، فأنت مع ذلك- وبسبب ذلك -لابد أن تجد بناء دراميا خاصا بك وبموضوعك. (**وأرجو ألا يكون تكراراً أن نعيد القول بأن التعبير عن «هستيريا» الواقع لا يعنى أن تقع فى «هستيريا» الفن، كما أن التعبير عن الفراغ لا يأتى من تركه اللوحة فارغة**) . وإذا كان أجمل ما فى الفيلم هو أنه يدعونا إلى القليل من الجنون والخيال- أو أنه بالأحرى يدعونا إلى التفكير غير التقليدى فى طبيعة هذا العبث الذى نعيشه- «عشان نعرف نعيش» كما يقول زين، فإن هذا يعنى أن حياتنا تحتاج أيضا إلى القليل من العقل ، والقليل من النظام، هى فى أشد الحاجة إليهما .

على مستوى الدراما السينمائية ، فإن هناك فى «**هستيريا**» نقطة ضعف رئيسية ، سبق لفيلم «**يا دنيا يا غرامى**» أن عانى منها ، وهى أن الشخصيات ،رغم جمالها ودقة تفاصيلها ، قد ولدت جميعا جاهزة ، لا يطرأ على أى منها تغيير فى علاقتها بالآخرين وبالعالم نتيجة الصراع الدرامى بين الشخصيات وبعضها البعض، لذلك يبدو الفيلم فى التحليل الأخير لوحة بانورامية عريضة يغلب عليها الطابع السكونى حتى لو احتشدت بالأحداث (التى لا يخلو البعض منها من تعمد المبالغة ، مثل مشهد طعن زين بخنجر رمزى خلال مشادة بينهما) ، وحتى لو اكتظت بالشخصيات، الرئيسية منها والثانوية ، التى يمكنك أن تحذف جزءا من وجودها داخل الفيلم ، دون أن يطرأ على« اللوحة» تغيير كبير ،كما أنك قد تلحظ-مثل«**يا دنيا يا غرامى**» أيضا- أن الحياة أو الدراما تنتهى بالشخصيات دائما عند نفس النقطة التى بدأت منها ، فكأنها لم تغادر تلك النقطة أبداً.

لقد كانت هذه الدراما السينمائية ، بهذا القدر الذى تحمله من الاحتشاد بالتفاصيل، تحتاج إلى مخرج ناضج يجعلها أكثر تماسكا ، غير أن **عادل أديب** -فى تجربته الاخراجية الأولى -قد وقع أسيراً لهذه التفاصيل ، أراد فى عشق حقيقى أن يعبر عنها(وهو ما تكتشفه فى تلك القدرة على إدارة الممثلين الذين كانوا فى أفضل حالاتهم دون استثناء) ، لكنه لم يلق اهتماما كبيرا بأن ذلك الحشد الهائل من الشخصيات والأحداث ينبغى له أن ينتظم فى كل واحد ، وربما كانت الوسيلة المثلى إلى ذلك هيس اللجوء لعلامات الترقيم السينمائية ، مثل المزج أو الاختفاء التدريجى أو الظهور التدريجى ، فتلك هى الأدوات التى تشبه الفاصلة والنقطة وعلامة التعجب والاستفهام فى اللغة المكتوبة ، تقسم العمل الواحد إلى فقرات وجمل ، حتى يمكن للقارئ ادراكه واستيعابه على نحو ناعم. على العكس ،**فإن نقطة الضعف الرئيسية فى الاخراج كانت هى استخدام علامات الترقيم السينمائية** ، خاصة فى تلك الظاهرة المثيرة للدهشة والاستغراب فى وقوع المخرج فى هوى تقنية المزج ، سواء بين المشاهد وبعضها البعض أو بين اللقطات فى المشهد الواحد ، فاستخدمها فى إفراط حتى فقدت معناها ، وأصابت المتفرج بنوع من الاحساس بالايقاع البطئ ، بينما لم يستخدم نفس التقنية -المزج- فى مواضع كان ينبغى عليه استخدامها .

على سبيل المثال لا الحصر ، فإن**حسن لاعب الأكورديون** يجد نفسه محاصراً بملاحقات مطرب شعبى رخيص،يحاول إقناعه بالالتحاق بالعمل عنده والتوقف عن مصاحبة زين ، فانك لن تجد سبباً جماليا واحداً لأن يكون المزج بين لقطات من نفس الزاوية هو وسيلة الانتقال بين لقطة وأخرى داخل هذا المشهد . على النقيض ، فإن **زين** يزور الخال **سيد** ويتحاور معه فى دفء ويتركه لينام ، ليقطع المخرج قطعاً مفاجئا، بينما كان المزج هو الأقرب للتعبير عن مرور الوقت -عندما يوقظ الشقيق رمزى خاله النائم.

إن هذا الخطأ فى استخدام علامات الترقيم السينمائية يأتى أيضا فى نهاية الفيلم، الذى اختار أن ينتهى بنفس اللقطة التى بدأ بها لميدان التحرير فى حركته الدائبة، ولكن بعد أن استخدم الصورة الثابتة لزين وهو يغنى وسط الناس الذين التفوا حوله .**ومع ذلك فإن فيلم «هستيريا» فى نقاط قوته أو نقاط ضعفه ، يعكس رغبة قوية من صانعيه فى التعبير عن ذلك العالم الذى نراه كل يوم فنتصور أننا نعرفه ، لكننا عندما نشاهده على الشاشة نكتشف أننا نراه كما لو كان ذلك يحدث أمامنا للمرة الأولى** ، **ليس** فقط لأن صناع الفيلم يقتربون من رؤية جمالية وسياسة واعية لهذا العالم ، لكن أيضا -وهذا هو الأهم -لأنهم يعشقون هذا الواقع، أيا كانت ما تتنابه من حالة «هتسيريا » الظروف الطاحنة ، وذلك هو التيار الدافئ الذى يسرى فى سينما كاتب السيناريو **محمد حلمى هلال**، الذى يبدو أنه يقدم بنفس الشجن تنويعا جديدا على الأغنية العذبة الأسيانة : «**يا دنيا يا غرامى .. مهما كانت آلامى ، قلبى يحبك يا دنيا** »،لأنه يؤمن بالسينما التى تعكس فى روح هذا الشعب إرادة الحياة.



فن

زيزينيا بين المصريين والخواجات وحلم بمجتمع التعددية الفاضلة



يحيى الفخرانى.. الخواجه بشر.. فنان لا يتكرر

عن الآخرين في بلاد المصريين جاءت «**زيزينيا**» لتقدم لنا وجهاً جديداً من وجوه الدراما التلفزيونية فى لوحة أشبه باللوحات الجدارية المستعرضة التى تجدها فى أماكن كثيرة من العالم تحكى عن علاقة الناس بالوطن.

يطرح **أسامة أنور عكاشه** فى المسلسل حالة التعامل والتعايش مع الآخر من خلال مختلف الطبقات في مجتمع مدينة الاسكندرية قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، ويطرح أيضل تعذدية هذا الآخر، بين مستقر متمصر اعتبر مصر بلده مثل «**تودرى**» البقال اليونانى واخته (**رينا**) ،وبين مستقر يعتبر نفسه مواطن فوق العادة (سوبر) **مثل السنيور جيوفانى دى لورنزى** زعيم الجالية الايطالية فى الاسكندرية. ثم هناك الآخر من الجانب الآخر ،مثل **اليهود الذين كانوا أول من فكر فى الاستقرار عند السلام وأول من سافر بحثا عن أرض مناسبة للاستثمار وقت أن لاحت نزر الحرب**، وأخيرا الانجليز المحتلون لمصر والذين يمثلون بحركتهم فى المدينة عبئا ثقيلا على الحياة الطبيعية وفعلا مستفزا لأبناء الوطن لمقاومته بشتى الطرق.

وفى هذه النقطة، المقاومة يعود المسلسل إلى توليفة أبناء الوطن ليؤكد على أنهم ليسوا فقط المصريين قلباً وقالباً ، وإنما هم أيضا المصريون قلباً وليس قالبا ،أى الآخرين من الاجانب الذين جاءوا واستقروا وعاشوا وماتوا فى مصر ، مصريون بالقلب والمكان والانتماء والذين جاءوا من بلاد وأصول مختلفة ، وحضارات أخرى قريبة فى حوض المتوسط.. وبسبب غير مفهوم غاب هؤلاء عن المعالجات الدرامية للدراما المصرية بشكل عام، سواء فى السينما أو التلفزيون ، وبحيث تركز هذا الحضور للآخر على هامش صغير محدود وضيق الأفق ممثل غالبا ، فى شخصية خواجا يونانى، اسمه فى الغالب **كرياكو أو ينى** ، عمله بقالاً أو جرسونا ، وشخصيته لابد أن تكون مبعثاً للضحك أو السخرية في العمل والحياة .ومن الغريب أن تستدرك السينما المصرية هذا الأمر فى فيلم«**القبطان**» **لسيد سعيد** والذى انتج عام ١٩٩٦ وعرض عام ١٩٩٧ ، وأن يتبعها التلفزيون عام ١٩٩٧ بمسلسل (**زيزينيا**) الذى عرض فى بداية ١٩٩٨ (وإن كانت شخصية اليونانى فى مسلسل (الشارع الجديد) للمخرج **محمد فاضل** تمثل تطورا فى النظرة لهذه الشخصيات ولكن دون النظرة الشاملة للموضوع).

الأمر فى زيزينيا يختلف تماما ، فالمصريون الإجانب ، أو المتمصرون شكلوا جزءاً هاما من محور الدراما يقترب من النفس ، أعدادهم وادوارهم وحياتهم وعلاقاتهم كونت قطبا رئيسيا من قطبى الصراع الثنائى المبدئى وحيث يطرح مسلسل مصرى لأول مرة هذه المعادلة فى الحياة بين الأغلبية والاقلية على أرض مدينة واحدة ، ولا يصبح المنطلق دينيا (**مسلمين ومسيحيين**) وانما جغرافيا ، فالأغلبية هم ابناء أو أولاد البلد والاقلية هم الخواجات الذين اعتبروها بلدهم.

ولأن مجتمع الاسكندرية كان النموذج الامثل لهذا التعايش بين العرقى والدينى

ماجدة موريس

والشرق أوسطى أيضا في بوتقة مصرية واحدة ، **فقد استطاع المسلسل أن يتميز بهذه النظرة الجديدة للطرح ، التى تسترجع واقعاً فعلياً يدعم العلاقة التاريخية للحضارة المصرية بقيم الانفتاح والتسامح فى ظل شروط محددة ومفهومة استطاع المسلسل توضيحها خلال حركته الجدلية بين كل الطبقات من المصريين والمتمصرين.**

وأول هذه الشروط الموقف من المحتل الانجليزى ومقاومته وهو موقف طرحه **أسامة** -أكثر من مرة، كانت أحداها تخص خناقة بين شابين على فتاة واحدة ، ولأن أحد الشابين من أولاد البلد والثانى من أصل يونانى فقد أوشكت على التحول إلى فتنة من خلال تدخل السلطات الانجليزية الاستثنائية فى زمن الحرب لولا تدخل كبار المتمصرين **(فاسيليس -جيوفانى) وفى مواقف أخرى تتحدد شروط التعايش والوفاق من خلال احترام الحقوق الأساسية للبلد الذى يقبل الآخر** .. هذا ما فهمه **(تودرى)** (وسيلفانا) وعمال مطابعها ولم يفهمه **(ريشار)** و**(حزان)** اليهوديان اللذان اعتبرا نفسيهما على هامش الجميع ، وحددا حركتهما بين المصريين والمتمصرين لهدف واحد فقط هو تحقيق مكاسب مالية مستمرة والابتعاد عن أى التزام بالمجتمع المصرى ، والفرار عند اللزوم (وهناك **بالطبع من لم يفعل هذا من اليهود وهو ما لم يقدمه المؤلف ضمن طرحه**).

ويصبح هذا الموقف الحاسم حول فكرة وقيمة المواطنة هو الذى يحدد الخط الفاصل بين المصريين وغير المصريين ، وبين المواطنين والمحتلين وأيضا الوطنيين والعملاء (وهناك هامش لعمالة بعض المصريين وإن كان غامضاً مثل **حميد ومرسال**) وليصبح الجميع فى مواجهة الانجليز الذين يسعون إلى استنهاض الشقاق بإدعائهم حماية الاجانب والدفاع عنهم فى مصر.

عشاق عايدة أو دان

من جانب آخر ، يطرح **(زيزينيا)** الفروق بين الشرق والغرب من خلال احتكاك هؤلاء بأولئك وعلى رأسهم بطله المخلط **بشر عامر عبد الظاهر** ابن التاجر المصرى الكبير بحى كرموز ، من الايطالية **فراتشيسكا** التى تعيش فى زيزينيا ، وفى حياته المزدوجة هذه لا يستطيع بشر الانتماء تماما لأى من الجانبين ، فهو محب لابيه وزوجته الحاجة آمنة ولعائلته بكل من فيها بكل تقاليدها وطقوسها وهو فى نفس الوقت . عاشق لأسلوب عائلة أمه المتحرر وحيث يصبح فى تلك الأوقات السينيور بوتشى ذو البذلة والقبعة وكل مسرات الحياة على الطريقة الأوروبية مقتديا آثار خاله **جيوفانى** كبير عائلة الأم فى المدينة.

«بشر / بوتشى» شخصية ثرية مليئة بالهوامش وبالتداخلات استطاع ممثلها يحيى الفخرانى أن يقبض عليها وأن يستوعب ما يريده المؤلف منها .على الأقل فى هذا الجزء الأول من **(زيزينيا)** والذى حمل أسم **(الولى والخواجا) وفيه ترى آثار شخصية تأخذ من** د.جيكل ومستر هايد أزدواجيتهما، لكن بلا اختفاء أو خط بوليسى يقصد الغموض المتعمد ، وإنما تطرح القضية نفسها على المؤلف فيختار لها هذه الشخصية ذات الوجهين لعملة واحدة هي المواطنة **فهو شخصية أكثر وضوحا وتعقيداً فى الوقت نفسه تلخص كل تحفظات الشرق على الغرب ،والعكس.**



آثار الحكيم(عايدة)..

ففى الوقت الذى يحب فيه **بوتشى عايدة أبو دان** الفتاة المصرية الارستقراطية المتحررة، ويتعاملان معا كمحبين بأسلوب الخواجات ، فإنه يتحول إلى الجانب الآخر فيه **بشير عامر** -فى اللحظة التى تطلب منه فيها الزواج، فهو يتردد ، ثم يسألها عن عشاقها الذين كان هو واحداً منهم.

وفى علاقات أخرى بين **(فتحى ورينا)** وكلمات ومواقف بين سكان كرموز ، وزيزينيا.

عادل مؤلف المسلسل الإجابة عن تأثر المصريين بالخواجات وتأثيرهم عليهم ، ونقاط الخلاف بين الاثنين وأيضا نقاط الحساسيات التى تبدأ من حركة المرأة وحرية تعاملها إلى درجة الملبس وكذلك أسلوب التعبير الذى يختلف هنا -مثلا-من الحاجة **آمنة** إلى السنيورة **كاتيا** .. زخم من الشخصيات والعلاقات والسلوكيات والحيوات زاحم بعضه بعضا بدرون أن يغتال المعالم الأساسية فيه وبحيث حاول المؤلف فيه الحفاظ على خصوصية الجميع بقدر الإمكان وإن كان العدل مستحيلا على هذا النحو ،ومع ذلك فلم يطغ عالم على عالم بل ولد مجتمعان فى بلد واحد، منتميان إلى مدينة يعيش كلاهما خصوصيته وعموميته فيها.

وفى هذا الاطار **يستحق زيزينيا التحية لأنه أكثر ملسل استطاع أن يقترب من زخم الحياة وثرائها بتعددية شخصياته وتميز بنائها وقوته وقدرته على توظيفها فى ثوب** الدراماالفضفاض ممتلئة حيوية وحرارة وكأنه حديقة امتلئت بكل أنواع النباتات والورود ونمت بتناسق ، ومن المؤكد أن هذا النوع من الدراما يخلو من الايقاع المتوتر الذى تخلقه دراما الاكشن ويخلو من بساطة دراما الحدوتة التقليدية ذات البداية والوسط والنهاية ، ولكنه أكثر صعوبة لتقديمه قطاع كامل من الحياة بمن فيه وما فيه وفى هذا تحديدا استطاع **جمال عبد الحميد** المخرج أن يتقدم خطوة عن مسلسله الأول مع **أسامة (ارابيسك)** وأن يثبت من جديد أنه فنان متمكن قادر على التفرقة بين كل اجواء العمل وأساليب الاداء الملائمة ، وأيضا قيادة فريق مقتدر من الفنانين فى التصوير مثل **سامية صبيح وأحمد توفيق وعماد عثمان وسحر عزت** وكذلك مدير التصوير الخارجى **ابراهيم حسن** وفنان الاضاءة **سمير مرقس** ومهندس الديكور الكبير **عرفه زكى** والموسيقار **عمار الشريعى، كلهم عزفوا معا بابداع.**

حتى **عمار** المبدع فى موسيقى اغنية التيتر ، قدم معادلة موسيقية لشخصية **عبد الفتاح ضرغام** وهو يستجيب فى البداية لمشاعر غامضة اختلط فيها الحب بالمشاعر الصوفية للعشق،مع استجابة صاحبهما لمحاولة لمحاولة تنصيبه ولياً والاستفادة منه ، وقبل أن يتخلص من هذا الاغراء القوى ويصل بعقله وفطرته السليمة إلى حد رفض الضحك على البسطاء من هذا الطريق ، مفضلا خدمتهم بالطريقة المؤهل لها كمدرس.. **شخصية عبد الفتاح فى كافة مراحلها من أهم الشخصيات التى طرحها المسلسل والتى طرحتها الدراما فى إطار تعاملها مع ثنائية العقل والخرافة فى مجتمعنا القديم والحالى.**

وفى المسلسل شخصيات كثيرة مهمة ببنائها الدرامى وبنائها الفكرى وحركتها الاجتماعية وتطورها (وإن كان من الصعب حسم هذا هنا لأن هذه الشخصيات لن يكتمل بناؤها إلا بعد الجزئين الثانى والثالث من زيزينيا) ومع ذلك جاء اختيار **جمال عبد الحميد** لممثليه من أفضل ايجابيات المسلسل ، وكذلك قيادتهم إلى أداء متناسق ومؤثر مثل فريق الكورال المدرب جيدا ،**حتى صغار الممثلين فى أعمالهم الأولى كانوا كبار مميزين بداية من خالد جمال (صلاح)** هذا الفتى الاسمر القوى الشخصية والحضور والاداء (ظهر مرة من قبل فى حلم الجنوبى لنفس المخرج) ثم **أحمد سعيد** فى دور **زينى**

فاسيليدس اليوناني الغني المفرد ،**وعماد العروسي في دور قدورة** عامل القهوة الذي تحول لمطبعجي **وعلا غانم** في دور سكرتيرة بوتشي ذات الملامح المحددة والأسلوب الملائم للشخصية الدرامية **ورشا زهران** الخادمة الشقراء في بيت **جيوفاني** بكل مقومات خادمات القصور الأوروبية ، وبعد هناك الجيل الاقدم الذين أصبحنا نحبهم لموهبتهم واجتهادهم مثل **أحمد السقا** في دور فتحي ومنى ذكي في دور الفت وقبل هؤلاء جيل **هالة النجار** (لوزة زوجة مرشدي) **وسيمون (رينا) والفت إمام (ماريا)** ثم أجيال أكثر رسوخا مثل **لوسي (بياضة) وسماح أنور (إكرام) وقبلهم بقليل آثار الحكيم وإيمان والاثنتان قدمتا في (زيزينيا) نوعاً من إعادة الطرح للشخصية الفنية.**

فـما اذا كانت **إيمان** في دور السنيورة **سيلفانا** تقدم لأول مرة دورا مليئا بالمشاعر والقيم الانسانية ويتميز بقوة البناء وطموح الشخصية المؤسس على دراما شخصية عالية فإن **آثار** في دور **عايدة ابو دان** تغير جلدها وتترك دور الفتاة المستقيمة والجادة بصرامة إلى دور فتاة لعوب فارغة ، مليئة بالعقد وحب الحياة في آن واحد وشديدة الغرور بمالها وثرائها مع هامش من المشاعر الايجابية متروك لاستغلال الظروف.

عايدة هي القطب النسائي الموازِ **لبوتشي** في المسلسل ، لكن هناك اقطاب أخرى هامة على الجانبين هناك المعلمة **نعيمة مرسال** زوجة المناضل الشهيد **رجب مرسال** التي حملت العبء بعده كاملا، حتى النضال ضد الانجليز وقد قدمت **فردوس عبد الحميد** الدور بابداع ومقدرة على فهم هذه الشخصية الثرية بكل تداعياتها ، وأيضا الحاجة **آمنة** زوجة المعلم عامر والتي قدمت فيها **هدى سلطان** دراسة لهذا النوع من الادوار التي تختلط فيها كل المشاعر وتتصارع فيها الادوار والقيم **ورجاء حسين** القديرة تردد هامشي مهم هو(**أم العرب**) الشغالة وبئر الاسرار والتي افنت حياتها في رحب الأسرة التي عملت عندها فأصبحوا أهلها مهما قسوا عليها لحظات، **ثم رجاء أمين** هذه الممثلة التي لا تتاح لها فرص أدوار جديدة عادة وهناك في دور **أم بياضة** استطاعت أن تقدم مشهدا أخرجها- من مكانه لمكانة وهي تعترف لابنتها أنها ظلمتها عندما زوجتها خميس رغماً عنها ثم **نجوى فؤاد** في دور العالمة(**بديعة عصفور**) التي أعطت لدورها مذاقا خاصا وكأنه الدور الأول لها.

ومن جانب آخر استطاعت ممثلة المسرح القديرة **تريز دميان** أن تستحوذ علينا إلي لقطات ادائها لدور العمة الأوروبية السكيرة **(كاتيا)** التي تدرك كل الأمور وبسبب صراحتها يصبح حديثها غير مرغوب فيه وكانت مشاهدها مع **ماجدة الخطيب** من دور فرانشي عالية وحيث استطاعت **ماجدة الخطيب** بفهم واحتراف تقديم شخصية الأم الايطالية في طبقة تحاول أن تترأس الجميع وأن تنكر العاطفة لصالح البزنس.



سيد عبد الكريم(عزوز) أحمد بدير (الشيخ عبد الفتاح)

من أبطال زيزينيا بجانب **يحيى الفخراني** بإشعاعه الفني النافذ **جميل راتب** الذي بدا وكأنه مخلوق لدور **جيوفاني** اعطاه وأخذ منه الكثير ثم **أحمد بدير** في دور مركب تسهل المبالغة فيه لكنه حوله إلي معزوفة راقية ثم **أشرف عبد الغفور نبيل الحلفاوي** ، الأول في دور المعلم الطوبجي رئيس عمال المطبعة الايطالية ، والمناضل وقائد فريق من الناس يقادمون المحتل بطريقتهم في زنانيري ، نحو تفاصيل دقيقة تقدم للشخصية مصداقيتها استطاع **أشرف عبد الغفور** ايفاءها بصرامة ليقدم دراما متفردة عن أمثال هذه الشخصيات التي ذكرتها مراجع سياسية عديدة ، أما **الحلفاوي** في دور رفاعي عامل الحاج عامر الأمين القوي الذي تحول إلي معلم بفعل صفقة مع **ريتشارد حزان** مرورا بحبه لبياضه ثم زواجه بمحروسة فقد استطاع أن يضيف للدور قوة إضافية وملحما لا تخطئه العين في التعبير عن قيم الحق والشرف ومراعاة حقوق الغير في كل المواقف.**وللأسف أن هذا جاء علي حساب ممثل آخر مجيد هو محمد متولي الذي أضاعت شخصية (خميس) مع براعته في آدائها قدر كبير من تقدير أدائه في حد ذاته لأن تماس الشخصيتين واحتكاكهما المستمر جعل الكفة تميل باستمرار ناحية رفاعي،** خاصة وقد خلت شخصية **خميس** من أي لمسة طيبة ، بلا مبرر درامي مقنع.

وفي التمثيل الرجالي جاء أيضا **سيد عبد الكريم** في دور عزوز الترزي وسائق الحنطور (عند اللزوم) **وحمدي غيث** في دور الحاج عامر الذي غلبت عليه النمطية في البناء وإن تجاوزها في نهاية المسلسل وهناك أيضا أداء مميز من **عهدي صادق** في دور الخواجة **تودري** الذي لا يرى في الحياة سوى شغله وعلاقات الجيرة الطيبة مع جيرانه المصريين والاجانب **ورياض الخولي** في دور الضابط هلال بكل تناقضات منصبه بين استقلاله كضابط وطني وبين علاقة التبعية للانجليز في حالة الحرب وأيضا جاء كل من **عطية عويس** في دور عاشور السماك **وسعيد الصالح** في دور بائع السميط **ونجيب رشدي** في دور حزان **ويوسف عسال** في دور ريتشارد **وعبد الله شرف في دور البهلول.**

ثم هناك تألق ثنائي لأبو بكر عزت وتهاني راشد في دور محمد بدران بك رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية وزوجته ،وهو خط يكون دراما خاصة داخل الدراما العامة للمسلسل حيث جاءت اغلب مشاهد الشخصيات معا ثم مشاهدهما مع(عايدة) ابنه الزوجة والتي دارت بينها وبين زوج امها مساجلات عديدة كونت فرعا هاما في الدراما الكبيرة.

وهناك بالطبع شخصيات لم تختبر وممثلون في أدوارهم لا تلائمهم من النوع الأول شخصية كوستا التي قام بها **لطفي لبيب** ،ومن النوع الثاني شخصية الكاتب الذي أحب عايدة وقام بها **صبري عبد المنعم**،هناك الشخصية التي اداها **عبد العزيز مخيون** والتي من الواضح أنها سوف تكتمل في الجزء الثاني **..ومع ذلك فإن (زيزينيا) استطاعت أن توصل أغلب ممثليها إلى التألق وهذا انجاز هام لابد أن يحسب لأن الأمر لا يتوقف وحده على قوة النص أو الاخراج أو العناصر الفنية أو حتى قوة الممثلين والممثلات وإنما الادوار وبنائها الدرامي وملامحها وقوة تعبيرها ..** وبدون هذا لا يؤثر الممثل فينا لأن الدراما هنا فردية بقدر ما هي جماعية والعكس .. والاثنان يصنعان التأثير المطلوب.. فتحية لكل من ساهم في إنجاز(زيزينيا).

الشخصية القومية والفنان «الخارق للعادة»



من أعمال ابراهيم الدسوقى

فاطمة إسماعيل

ثار صديقى الفنان من مقالى السابق فبراير ٩٨ ، حول **بينالى الاسكندرية** ، لم يعجبه أن تقرأ الأعمال بهذه الصورة «**المغرضة**» والتى تنتصر -حسب زعمه- لهذا الفن الذى لا هوية له، لافتقاره لعنصر أساسى ألا وهو «الشخصية المصرية» يتحدث هنا عن الجناح المصرى.

من رأيه أيضا أن هذا المقال يمثل خطراً شديداً على مستقبل الفن المصرى ، إذ يدعم «**التهريج**»فى الفن تحت دعوى ما بعد الحداثة ولم ينس بالطبع أن يصب جام غضبه على الفنان الألمانى المعروف «**جوزيف بوثر**» باعتباره المهرج الأكبر فى الفن العالمى.

نتجاوز حالة الانفعال الغاضب لصديقنا الفنان ، فقد اعتدنا كذلك حتى صار أكثر ألفة لنا فى حالته هذه.. وأعتقد أننا لن نختلف على أننا أمام قضية شديدة التعقيد ، رغم وجهها القديم البسيط والذى لا يزال صديقنا يحتفظ بخطابه إلا أنها تلح علينا فى السنوات الأخيرة بحساسية جديدة أكثر تعقيداً خاصة فى مجال الثقافة والفن بمدخلات من واقع شديد الارتباك يعيد خريطته الجغرافية ، والسياسية ، ويعيد تدويل حدوده. **فلم يعد الشرق هو ذات الشرق ،ولا الغرب هو الغرب نفسه ، ولم تعد القوميات على صورتها ،ولم تعد الدول تتمسك بمقولاتها فى ذلك.**

فبينما كان الغرب يدفع كل ما هو غير غربى للتحلق حوله والدوران فى فلكه تأكيداً لفكرة مركزيته حيث تنتفى مع عدم وجود الهامشية والمتحلقين، نجد هذا الغرب نفسه الآن وبعد انهيار فكرة المركزية واكتساب مقولة القبول بالتعددية كقوة جديدة عند دول الهامش ، تغير خطابه وأصبح يدعو للعودة بالتمسك بالقوميات.

ولدينا نموذجان للخطاب الغربى أحدهما ما زال يتمسك بفكرة المركزية الغربية باعتبارها «الشخصية القومية» الوحيدة فى الفن والمتحلقين حولها إنما هم جميعا اللاغرب والآخر يدعوه بضرورة التمسك «بالشخصية القومية التى تخص مجتمعاتهم».

النموذج الأول تمثل فى المؤتمر النقدى الدولى الذى عقد **باسطنبول سبتمبر ٩٥** موازيا للبينالى الدولى المقام فى نفس الوقت.. عقد المؤتمر تحت

عنوان Westernland Non West-ern أى «**الفن الغربى » واللاغربى**». هكذا شخصيتنا القومية التى يتم تعريف الغربى لنا من خلالها هى «**اللاغربى**» وضع هذا العنوان مدير مجلس الفنون بروتردام الناقد **توماس مايور** وانقضت أيام المؤتمر الأربعة دون أن يناقش المشاركون قضايا الفن من قريب أو بعيد وظلت الحوارات تدور حول ما المقصود بالهوية الغربية وهوية اللاغربى.. ومصداقية تلك التقسيمات.

النموذج الثانى : الحديث الذى أدلى به الناقد الفرنسى **جيرار جورج لومير** لمجلة **لاردا منتو ديكوراسيون** التركية الفنية والتى تعنى بتصميمات الديكور الداخلية ، يقول **لومير**.. «هنا فى عالم الفن الجميع ينقلون النماذج الغربية ، ولكنهم لا يشعرون بها ولا يفهمونها فى الواقع . فالفن التقليدى مرفوض وهذا واضح جدا ومحزن جدا أيضا . والدولة الوحيدة التى تتجاوز تلك المعضلة هى اليابان فهى المثال الوحيد لأنها تحمى هويتها ولا تفقد أصالتها . أما هنا فهم يريدون أن يقلدوا الغرب ، فينتج فن يشبه التعبيرية الألمانية الثقيلة ، فإذا كان ذلك يستهوينى لذهبت إلى برلين.. ولكن أتيت إلى هنا أريد أن أجد الروح التركية فهذا ما يستهوينى ،من أنتم أيها الاتراك، وكيف تعيشون . أريد إجابة على هذه الأسئلة ..؟.

مقولة لومير ودعوته حسنة النوايا ، ولا يختلف عليها إثنان فى تلك الحدود« **أن يقول لى إبداعك من أنت**» ، ولكننا نقف أمام خطاب لومير ونتساءل:

«ما هى صورة الفن التركى أو الشخصية القومية فى الفن التركى أو الهوية فى الفن التركى والتى توقعتها مسبقاً فحين رأيت فن تركيا قلت أنه ليس تركيا ؟.. ألا يجوز لنا «إحصائيا» وإذا عدنا إلى تعريف عالم الاجتماع الأمريكى «**رالف لنتون**» للشخصية القومية باعتبارها الشخصية «**المتوالية**»Model أى الشخصية التى لها أكبر قدر من التكرار هى الشخصية التى تحدد ملامح«القومية» فى مجتمع ما..؟

بهذا التعريف يمكن اعتبار هذا الفن التركى المتأثر بالغرب فى تكراره نفسه هو معبراً عن الشخصية التركية، هذا أمر، والأمر الثانى نسأل الناقد الفرنسى **لومير** هل يستطيع أن يسأل نفس السؤال إذا ما شاهد الفن الأمريكى قبل «**التجريدية**»Obstraction **وإلى** Conceptnal Pop. ، فهل كنا نطلب من الفن الأمريكى الذى مارس التأثيرية ، والكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية والسوريالية وغيرها ، هل كنا نسأل الأمريكى نفس السؤال «من أنتم أيها الأمريكان ، نريد أن نرى فناً أمريكياً»، وتعريف «**فنا أمريكيا» هل كنا نقصد حين طرحنا سؤالنا فن «الهنود الحمر» باعتبارهم «الشخصية القومية الأمريكية» فهم السكان الأصليون لتلك القارة. أم نقصد فن الغربى الأبيض» «الكاوبوى» ،أو نقصد كل العرقيات التى تعيش فى أمريكا الآن؟..**

فى **بينالى فينسيا** هذا العام مثل الجناح الأمريكى الفنان الأفريقى الأمريكى «**سكولت**» Scolt، فى محاولة من أمريكا لإحداث تغيير مفهوم« الشخصية القومية الأمريكية» من خلال .. الأروبى الأبيض..» والآن يحدث العكس إذ يتم التركيز على «الزنجى الافريقى» وذلك لاسباب سياسية ليس مقامها الحديث هنا .. ولأمريكا بالطبع تاريخ يعود للحرب العالمية الثانية فى كم الأبحاث والدراسات التى ناقشت مفهوم «الشخصية القومية» ،وكان ذلك لأغراض سياسية وعسكرية وبخاصة فيما يخص اليابان ودول الغرب للسيطرة على نتائج الحرب سواء السلمية أو العسكرية.

وحيث أننا أيضا لسنا فى مقام البحث الانثروبولوجى عن مفهوم الشخصية فلن يتعرض لتلك الأبحاث ولا بالنقد الذى وجه لنتائجها . ولكن ما يعنينا هو أمران:

الأمر الأول: يتعلق بتغيير مفهوم الشخصية من التعريف بالتفكير النمطى Stereotypes وهو المصطلح الذى وضعه **والترليبمان**- مستعيرا إياه من مجال الطباعة ويعنى التفكير من خلال القوالب الجاهزة ،أى من خلال ما نعرفه عن«مسبقا» ، وليس من خلال ما تقدمه المكتسبات والخبرات الذهنية المتفاعلة كوسيلة لاحداث متغيرات والإحلال والتبديل على النمط السائد ، **بمعنى آخر يظل تعريف مفهوم«الشخصية القومية» حبيسا لذاكرة الحضارات**..فتظل الشخصية القومية المصرية هى الفرعونية «والشخصية القومية العربية» هى الإسلامية وهكذا..

وعلى الرغم من أن هذا التعريف والذى تغير بدخول المنهج العلمى فى الابحاث الانثروبولوجية منذ الاربعينيات واستحداثه لتعريفات أخرى أكثر تعقيداً للشخصية القومية مثل «**البناء الاساسى للشخصية**» والذى وضعه العالم الأمريكى **كاردنر** والذى أشار فيه إلى تشكيل البناء الأساسى للشخصية من مجموعة خبرات يكتسبها أعضاء المجتمع ويشتركون فيها ، وركز على تأثير النظام الاقتصادى فى البناء الاساسى للشخصية ،كذلك التعريف الذى وضعه العالم والفيلسوف الأمريكى **إريك فروم** والذى وصفه بـ« **الطابع الاجتماعى**» والذى قد يتماشى مع **كاردنر** فى تأثير النظام الاقتصادى بل واعتباره العامل الأساسى فى تشكيل **طابع عام اجتماعى،حيث يتوقف -من وجهة نظر آريك فروم طابع الانسان فى المجتمع على نظام الانتاج والتوزيع** .. ومن هذا المنطلق يرفض **آريك** فكرة «المجتمع» كوحدة بإطلاقه وإنما هناك أبنية اجتماعية نوعية تعمل بطرق مختلفة.

نقول إنه على الرغم من دخول تعريفات علمية حديثة وكثيرة تفسر مفهوم «**الشخصية القومية**» وفقا للمتغيرات والمدخلات التى يفرضها الواقع، **إلا أننا لا نزال نتبنى التعريف الساذج والسطحى للمفهوم ال**Stereotypes **والذى يضعنا ويضع مستقبلنا فى «المتحف الدولى الانثروبولوجى»**. يحدث هذا إما لجهل شديد عند مدعى الثقافة والفنون من بيننا ، أو بدفع من «الامبريالية الثقافية» العالمية والتى تأبى إلا أن نظل رهناء «المتحف».

الأمر الثانى: تكشف تلك الابحاث أن أغراضها وأهدافها كانت سياسية وعسكرية بالدرجة الأولي ولم تعن كثيرا بما يخص الثقافة والابداع . إلا فيما يدخل فى تكوين البناء الثقافى فى الفرد فى مجتمعه ، **فلا يمكن أن نطلق مقوله اسمها «الشخصية القومية» فى الفن أو الابداع ونحن مرتاحو الضمير ، وبنفس السهولة التى نطلقها فى مجال الاجتماع والسياسة.**

مفهوم «الشخصية القومية» فى الابداع»

كيف نفسر تلك التناقضات فى هذا المصطلح إذا احتكمنا إليه فى الابداع.. وهل نحتكم إليه احتكام القيمة ؟ أم التصنيف بالخصوصية .. وأى خصوصية؟ عموما نطرح تساؤلات ليست لدينا نحن إجابات عليها كيف نتحدث عن «الشخصية القومية» فى إشكالية الثبات والتغير؟. كيف نفسر مشارطة العمومية ، الجمعية ، التكرار ، الواجب توافرها فى «الشخصية القومية» فى مقابل الخاص ، الاستثنائى ، الفردى » فى الفن..كيف نتعامل مع مشارطات التجذر الحضارى ، تجانس السياق التاريخى والامتداد». فى «الشخصية القومية» فى مقابل الخروج على السياق التاريخى ، الاستشراف المستقبلى ، الما بعد ،وتكسير المألوف في الابداع والفن..؟.

وكيف تعامل النقاد والفنانون مع فكرة «الشخصية القومية»؟.

بادئ ذى بدء ، ما بنى على باطل فهو باطل ، فإذا كان ما نطرحه من تساؤلات يجعلنا نتشكك بنسبة كبيرة فى مصداقية هذا «المصطلح» من أساسه فى الفن(١) ، إلا أننا نجد أنفسنا مضطرين لمتابعة **«هزل الصراع»** فى الحركة الفنية المصرية بصدد تلك القضية **.هذا الهزل الذى وصل التخبط فيه إنتقال مفهوم المصطلح من «الانثربولوجيا» إلى اعتباره اتجاها فنيا ، ونقصد هنا** أسلوبا للممارسة، أختلط أيضا فيه على المتبنى القضية بين تأصيل الاسلوب وتأصيل الجنسية.. **فيفسر بعض النقاد والفنانين «الفن التقليدى» باعتباره انعكاسا للشخصية القومية المصرية ،وما غير تقليدى وبخاصة الأعمال التجريبية سواء الطليعية أو ما بعدها ،«رجس من عمل الشيطان الرجيم» وتهريج وتخريب فى حركة الفن المصرى.**

وحتى نقرب المسألة أكثر يقرأ أحد الاساتذة الزملاء من النقاده أعمال الفنانين بصالون الشباب فى جريدته القومية الاسبوعية بهذا الشكل: **الفنان إبراهيم الدسوقى ياسر نبايل أشرف الزمزمى حنان الشيخ** وآخرين من هذا الاتجاه إنما يعكسون الشخصية القومية والأصالة فى الفن بينما« شادى النشوأتي، أيمن السمرى ، وائل شوقى، رحاب الصادق يعكسون التخريب والتهريج بل ويصف أحد الزملاء من النقاد أعمال الفريق الثانى «المهرجين» **-الأعمال المكركبة بدلا من الأعمال المركبة».**

هذا أحد أشكال التخبط والتطرف فى استخدام تابو **الشخصية القومية** . فإذا تمادينا فى هذا التعريف على المسرح مثلا سنعرف عملاً مسرحياً لكاتب مسرحى تقليدى - أرسطى بأن عمل يمثل «الشخصية القومية» ، بينما نعرف عملاً عبثياًAbsurdلكاتب آخر باعتباره مفتقرا للشخصية القومية!!.

هناك قياس آخر لتعريف الأعمال الفنية ذات «الشخصية القومية» من خلال التمايز بين التجريد والتشخيص» فكل ما هو مشخص «شخصية قومية» وكل ما هو«مجرد» فاقد للشخصية القومية باستثناء ما يدخل فى إطار التجريد «بالزخارف الاسلامية» لأنه أيضا ينمط فى فكر« الشخصية القومية العربية» .. **قياسا على هذا التعريف يتم استثناء أكثر من ثلثى الحركة الفنية المصرية خارج إطار الشخصية القومية.**

قياس ثالث هو التعريف «بالشخصية القومية من خلال الموضوع» ،فكل من يرسم فلاحة أو عامل أو هرم ذو شخصية قومية ، وكل من رسم سيمفونية ، أو تعامل مع



الفنان فرغلى عبد الحفيظ.. «فنان خارق للعادة

الأفكار المطلقة فهو غير قومى . أذكر أن الناقد **مختار العطار** «عافاه الله» كان دائم الهجوم على مجموعة فنانين بعينهم غير تشيخصيين من بينهم **فاروق حسنى** ووصف أعماله فى إحدى ندواته وفى مقالاته بالعبثية ، ثم صحح ذلك بعد تولي **فاروق حسنى** منصبه وزيرا للثقافة ناصراً إياه باعتباره من أدخل التجريد لمصر غافلا فنانى الأربعينيات **فؤاد كامل حمدى خميس**. وغيره ،ثم أيد ذلك بمقال بعد معرض **فاروق حسنى باللوفر** ومكررا تعديل عن الشخصية القومية والعبثيين..!!.

عموما .. مما سبق قد تظل قراءتنا منحسرة فى حدود ضيق الأفق الثقافى ومحدوتين كطابع عام فى مجال الثقافة والتشكيل بشكل خاص ،حتى يصل إلى حد «الغى» فيما يسمى بـ«القومية المغفلة» .كما أسماها إدوارد سعيد فى مقاله «القلم والسيف» بمجلة حرية يناير ٩٧ ترجمة ناصر الحلوانى.

يحاول هؤلاء الفنانون المزايدة على أنفسهم فى قضية «الشخصية القومية» فبينما هم أصحاب منتج فنى مفتوح ، يقبل بالتفاعل مع الواقع الفن العالمى-بعيدا عن رأينا التقييمى فيما يخص المنتج- **إلا أنهم يرفعون شعار« الشخصية القومية»** .ويحصرنا الحوار الذى نشره الفنان **فرغلى عبد الحفيظ** فى كتيب بعنوان « **التنقيب عن الطاقة الروحية»** ص٢٩ يقول فرغلى.« .. فى هذا الاطار أنا فنان « **خارق للعادة»** أمتدت يداي واتجهت أفكارى إلى أبعاد شديدة التنوع مع أنها تهدف جميعا إلى الخروج بالفن المصرى المعاصر من ورطه التبعية إلى حالة شديدة الحيوية ، فأنا شديد الولع بمد جسور عديدة مع مجدنا القديم». مجدنا القديم ، شخصيتنا القومية رموز الهرم ، وأبو الهول .. إلى آخره .

رموز حضارتنا العريقة أمر مسلم به ولا يختلف عليه اثنان ولكننا أمام « **شخصية إنسانية»** متشظية كاوسية إحتمالية ، استهلاكية أقرب إلي طابع الوجبة السريعة أو الFast Food، عكستها الثقافة الأمريكية على الظرف الآنى الذى يحياه الانسان فى العالم .. أليس هذا طابعا اجتماعيا جديدا للشخصية القومية فى مجتمعات كثيرة من العالم.

وسنتناول فى العدد القادم تحليل أعمال عدد من الفنانين المصريين من المعرض القومى لتحليل المفهوم الخاطئ «للشخصية القومية» فى الفن المصرى الحديث.

١-وصل المتطرفون فى تبنى هذا المصطلح إعطاء أنفسهم الحق فى التشكيك فى وطنية كل من تسول له نفسه مناقشة الأمر.. وأعتبر «تابو» لا يناقش وله سلطة موازية للسلطة الدينية.





المسألة العراقية ومسلسل الكوارث القومية

سواء إنتهت الأزمة الراهنة بين الإدارة، وهيئة الأمم المتحدة أو بمعنى أدق هيئة الولايات المتحدة ، بالطرق الدبلوماسية ، أو حدث ما يسعى الجميع- حتى كتابة هذه السطور- لتوقيه، فوقعت الواقعة، وبدأت الضربة العسكرية ، فإن ذلك لن يحل المشكلة، ولن يغلق ملف العراق الذى أصبح رجل العرب المريض، إذا كان بين العرب ، أحد ليس كذلك!.

صحيح أن الضربة العسكرية ، تبدو الاختيار الأسوأ، بحكم أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بتداعياتها المحتملة، التى تتراوح بين القول بأنها سوف تنتهى بتدمير العراق، والقضاء على ما تبقى له من قوة عسكرية تقليدية، وقد تنتهى بتقسيمه مما يخلق فوضى شاملة فى المنطقة ، تخل بالتوازن الاقليمى فى منطقة الخليج، بين العراق وإيران ، وتؤجج نيران الصراعات العرقية ، فتخلق مشكلة كردية لدول مثل إيران وتركيا وسوريا ، ونيران الصراعات الطائفية ، فتخلق مشكلة شيعية فى دول الخليج، وبين القول بأن هذه الضربة العسكرية -التى لا تسعى ولا تستطيع إزاحة النظام الحاكم فى بغداد- سوف تنتهى بتقوية هذا النظام، الذى يخطط لاستيعابها ، وهو ما يعطيه -فى حالة فشلها المؤكد فى إزاحته أو فى حالة تراجع الولايات المتحدة عنها فى مواجهة ما تلقاه من رفض دولى واقليمى ، رسمى وشعبى- الذريعة لطرد المفتشين الدوليين، والتحرر من قيود قرارات مجلس الأمن، ويجعله مركزا لاستقطاب المشاعر الشعبية العربية المتنامية المعادية للأمريكيين ، بما ينتهى عمليا ، بسقوط النظام العالمى الجديد القائم على القطب الواحد..

وليس الاحتمال الأول للضربة العسكرية فى حاجة إلى تبيان مدى الفوضى التى سوف تسود المنطقة نتيجة له ، ولا لتعداد الكوارث التى سوف يجلبها على الأمة، كما أن الاحتمال الثانى -بصرف النظر عما يتسم به من تفاؤل مبالغ فيه بما لا يقل سوءا عنه، فاستيعاب الضربة العسكرية وطرد المفتشين وسحب الموافقة على قرارات مجلس الأمن، سوف يزيد من مخاوف دول الجوار ، فيزداد إعتمادها على الولايات المتحدة ، بما ينتهى بسحقها نهائيا عن جسد الأمة العربية ، وهى على الرغم من قلة عدد سكانها ، تشكل أهمية استراتيجية بالغة للأمن القومى العربى ، ثم أنه لن يؤدى إلى إنهاء الحصار على العراق، بل إلى تشديده، فضلا عن أن العراق لا يستطيع- مهما بلغت قدرته على الصمود -أن يعيش طويلاً بمعزل عن العالم..

وإذا كان الحل الدبلوماسى الذى يفضله الجميع ، هو الحل الأفضل للأزمة الراهنة ، فهو لن ينتهى إلا بحل مؤقت أشبه بالهدنة التى تنتزع فتيل الأزمة من دون أن تقضى عليها ، بل إن التوصل إليه سوف يشجع الإدارة العراقية على تكرار هذه الأزمات ،حتى لو لم تخرج منها بأى مكسب سوى تقوية موقفها بالداخل ، واكتساب الانصار على الصعيدين العالمى والمحلى!.

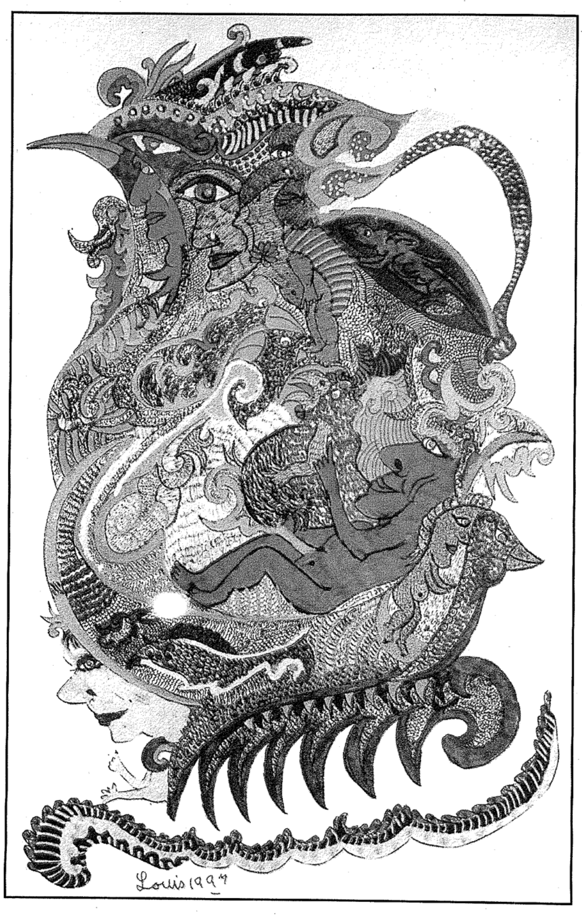
والمشكلة التى لا يتوقف عندها كثيرون ممن يعالجون المسألة العراقية هو حجم الخسائر التى تلحقها بمصير الأمة ، وهو استغلال الادارة العراقية لقضية الصراع العربى الاسرائيلى، لمصالح قطرية، ولأهداف تتعلق ببقائها على مقاعدها، ابتداء من إطلاق شعار«الطريق إلى القدس عبر الكويت»، فى المفاوضات وليس انتهاء بالازمة الأخيرة ، التى استثمرت التشدد الإسرائيلى فى المفاوضات، والعجز الأمريكى عن تحقيق السلام، وكما انتهت مغامرة غزو الكويت بقبول العرب جميعا لمبدأ الصلح مع إسرائيل ، بل وتنافسهم فى تطبيع العلاقات معها ، فقد أدت الأزمة الأخيرة، إلى تبديد القدر المحدود من التضامن العربى الذى أمكن تحقيقه ، نتيجة لتباين المواقف ، والمخاوف ،من الضربة العسكرية!.

والخلاصة أن المسألة العراقية ستظل جرحا ينزف فى جسد الأمة، حتى لو اسقط النظام العراقى بالقوة الأجنبية، والحل الوحيد ، هو أن يتحمل النظام مسئوليته عن أخطائه فى حق شعبه، وفى حق أمته، وأن يمهد الطريق لتغيير سلمى، ينتهى بتسليم مقدرات الشعب العراقى إليه في عملية منظمة وبطريقة متحضرة، ليتوقف مسلسل الكوارث القومية التى بدأها ، وفى يده وحده أن ينهيها!.

فهل يفعل؟.

هذا ما أشك فيه.

صلاح عيسى



الفنان لويس توفيق - رسم ملون على ورق - من أعمال المعرض القومى



أماكن فى الذاكرة .. للفنان جمال عبد الناصر.. نحت ملون .. من أعمال المعرض القومى